توفيق كسبار

إقتصاد لبنان السياسي

2002-1948

في حدود الليبرالية الإقتصادية



توفيق كسبار

اقتصاد لبنان السياسي، 1948-2002:
في حدود الليبرالية الإقتصادية

نقله عن الإنكليزية
فاتن الحريري زريق والمؤلف



صدر هذا الكتاب بالانكليزية تحت عنوان:

A Political Economy of Lebanon, 1948 - 2002:
The limits of Laissez-faire, Leiden (Holland), Brill, 2004

الطبعة الأولى، كانون الثاني 2005
ص ب 226-11 بيروت، لبنان
فاكس 561693-1-961

ISBN 9953-74-025-9

إلى ندى وقبلان ويمنى وعلياء

الفهرس

لائحة الجداول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الملاحق

تمهيد

هذا الكتاب هو ترجمة لـكتاب المؤلف باللغة الانكليزية:
A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-faire الصادر عن دار Brill في لايدن، هولندا. وقد قامت بالترجمة الأولى بكفاءة عالية السيدة فاتن الحريري زريق. واستثنيت من الترجمة بعض المقاطع نظراً لطابعها التقني ولأن عدم ادراجها لا يؤثر على سياق المعنى. وقد يجد القارئ غير المتخصص في الفكر الاقتصادي صعوبة في تتبع بعض المقاطع، لا سيّما في الفصل الأول الذي يقدّم تقويماً لأهم النظريات الاقتصادية، خصوصاً بالنسبة إلى عملية النمو والإنماء. إلا انه باستطاعة القارئ، إذا شاء، أن يتجنب هذه المقاطع من الكتاب من دون اثر كبير على تتبعه للتقويم العام.

يستند الكتاب إلى أطروحة الدكتوراه التي قدّمتها عام 1992 في معهد الدراسات الإنمائية في جامعة ساسيكس (University of Sussex) في إنكلترا. وبعد انقطاع طويل بسبب عملي في صندوق النقد الدولي، قمت بتحديث تلك الاطروحة وإعادة كتابتها كلياً. إلا أن الفكرة الرئيسية في الاطروحة ظلت هي هي، لا بل عززت خبرتي من إيماني بها. والفكرة هي أن الليبرالية الاقتصادية (laissez-faire) ليست السبيل للنمو في البلدان النامية، أو حتى في أي من الدول. وإذ تشير عبارة «laissez-faire» إلى الليبرالية الاقتصادية القصوى، إلا اننا سوف نستعملها كرديف لفكر الليبرالية

الاقتصادية عموماً لانها تمثّل الحالة التي يهدف أو ينحو اليها هذا الفكر.

واليوم، يستمر الفكر الاقتصادي السائد في صقل النموذج النظري لليبرالية الاقتصادية أو لاقتصاد السوق البحت، والذي يستند إليه ضمنياً «توافق واشنطن» في طرحه الحلول لمعالجة المشاكل الاقتصادية المتنوعة. ولكن الحاجة هي إلى أن تجهد المواهب الاقتصادية لاكتشاف حلول عملية وفعالة للمشكلات الاقتصادية المعقدة التي تتحكم فيها السياسة بدل قضاء العمر، كما يفعل الكثيرون، في بناء النظريات الهادفة إلى مدح مزايا اقتصاد السوق البحت، الذي هو اصلاً خارج التاريخ.

لقد أثبت التاريخ أن الاقتصاد الموجّه يمكن أن يفشل فشلاً تاماً، مادياً واخلاقياً. ومن ناحية أخرى، فإن حالة مشابهة لليبرالية الاقتصادية القصوى هي حالة تاريخية نادرة. وسبب اختيار لبنان في هذا المجال هو بالضبط لأنه تميّز بتلك الحالة الفريدة من الليبرالية الاقتصادية التي عملت ردحاً طويلاً بطريقة قريبة جداً من اقتصاد السوق البحت. وتلك الحالة التاريخية الفريدة كانت من الدوافع الرئيسية لتأليف هذا الكتاب.

إن الكتابة خارج إطار تقاليد الفكر الاقتصادي السائد عمل فيه الكثير من الوحدة، وخصوصاً أن الكتابة تمّت خارج الوسط الأكاديمي. إلا أنه، ومع الوقت، تتراكم لدينا الديون الفكرية فيما الذاكرة تضعف. لذلك، اكتفي بتسجيل امتناني لأصدقائي وأولئك القلة من الكتّاب الرائعين، وعلى رأسهم Luigi Pasinetti والراحلان Joan Robinson وPiero Sraffa.

اخيراً، أهدي هذا الكتاب إلى زوجتي وأولادي الذين دفعوا أكثر مما يجب خلال فترة طويلة من الكتابة. ومما زاد الأمر صعوبة عليّ أنهم لم يتذمروا أبداً.

الخلاصة

إن الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب هو تقويم الاستراتيجية الإنمائية لنظام الليبرالية الاقتصادية (laissez-faire) بناء على تجربة لبنان الاقتصادية خلال فترة 1948 - 2002. لقد كان لبنان، ولأكثر من أربعين عاماً، البلد الوحيد من بين البلدان النامية الذي يتبع نظام الليبرالية الاقتصادية، مقدماً بذلك حالة فريدة لتقويم فعالية استراتيجية السوق من أجل الإنماء التي يروجها الفكر الاقتصادي السائد.

ويقوم الكتاب في البداية بمراجعة النظريات الاقتصادية السائدة والبديلة التي تدرس اسس التنمية الاقتصادية. ومن ثم يجري تقويماً منهجياً للاداء الاقتصادي البحت والتنموي للاقتصاد اللبناني. وجاءت النتائج أنه خلال الفترة الإيجابية 1948 - 1974 حقق لبنان نمواً اقتصادياً أقل مما تم تحقيقه في بلدان الجوار أو البلدان النامية عموماً. وقد كان النمو ضعيفاً بالمقارنة مع الامكانيات المتاحة آنذاك والتي قدمتها وفرة رؤوس الاموال والأوضاع المالية القوية وأسواق التصدير العربية الواسعة، كما أن توزيع الدخل والثروة بقي متمركزاً لدى فئة قليلة من الناس وبقيت المستويات العامة للمهارات متواضعة. وفي ما يخص الإنجازات الإيجابية، لم تكن هذه تعود إلى عناصر تابعة للسوق بل إلى التحويلات التي كانت تتم من العائلات ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة. ويعتمد التحليل هنا على إعادة بناء شاملة لسلاسل حساب الاقتصاد الكلي منذ عام 1948.

ويعرض التحليل لعملية التصنيع بشكل منفصل. فرغم خبرة تاريخية لدى الصناعة اللبنانية واستيعابها للأسواق العربية ووفرة رؤوس الاموال، لم تستطع تلك الصناعة أن تتوسع اذ اعاقها ضعف الانتاجية، والمنافسة في سوق محلية منفتحة على الاستيراد، وعملة وطنية قوية. ومع ذلك، تم رفع المستوى المتدني للانتاجية بشكل جزئي بالتركيز على المكننة وزيادة الصادرات إلى الأسواق العربية التي كانت ترحب بالبضائع اللبنانية.

ويقدم الكتاب شرحاً لديناميكية النظام الاقتصادي من وجهة نظر الفكر المسمى «ما بعد كينز» (Post-Keynesian)، مع تركيز على شرح السلوك المؤسساتي. واذ كانت الأجور أقل من المستوى المعيشي في المدينة، توجه العديد إلى الأعمال الحرة، حيث حواجز الدخول قليلة، وخصوصاً إلى الهجرة. واستطاع العاملون أيضاً الحصول على دعم للدخل من مصادر متعددة للتحويلات. وقد استثمر رجال الأعمال جزءاً ضئيلاً من الفائض لديهم رغم معدلات الربح العالية نسبياً. كما أن الحكومة تقيدت عادة بسياسة الحد الادنى من التدخل، إلا إذا تعرضت مصالح التاجر، وليس مصالح الصناعي، للخطر. بالاضافة إلى ذلك فإن الرأسمالية، الممثلة في مدى العمالة المأجورة، لم تتوسع أو تحقق الخصائص الدينامية المتوقعة منها.

إلا أن الليبرالية الاقتصادية اظهرت قدرة على التأقلم في ظروف الحرب غير المؤاتية خلال فترة 1975 - 1990. وتركز التحليل على الأزمة النقدية غير المسبوقة التي بلغت أوجها عام 1987، وعلى سلوك المؤسسات المصرفية خلال الازمة. لقد مسحت الأزمة معظم الثروة المحلية ودولرت الاقتصاد على نحو لا يزال يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. أما إعادة البناء خلال التسعينات فقد اتبعت استراتيجية الليبرالية الاقتصادية ذاتها، فبقيت نسب النمو ضعيفة وكثر الإهدار وارتفع الدين العام بنسب عالية غير معهودة، مما أدى إلى وضع النظام الاقتصادي في طريق من الصعب الاستمرار بها.

وفي الخلاصة، لم يؤد نظام الليبرالية الاقتصادية إلى نمو وإنماء كبيرين رغم وجود ظروف مؤاتية استثنائية. ولقد كان الفشل الأكبر في مجال المهارات والتصنيع وتوزيع الدخل المتوافق مع الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولذلك، يعتبر نظام السوق شرطاً

غير كافٍ للحصول على تلك النتائج المرجوة، حتى ضمن ظروف مؤاتية جداً. كما انه يمكن لنظام الليبرالية الاقتصادية ألاّ يكون منتجاً للنمو القوي عندما يعمل في ظل رأسمالية ومؤسسات سياسية متخلفة. وتختم الدراسة باقتراح العناصر الرئيسية لاستراتيجية تنمية للبنان.

المقدمة

ثلاثة أحداث بارزة حددت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تبنت مجموعة من الدول، خصوصاً في أوروبا ولاحقاً في أجزاء أقل تقدماً من العالم، الشكل الموجّه للتنظيم الاقتصادي، وترافق ذلك مع ملكية دولة واسعة لوسائل الإنتاج ووضع قيود عديدة على عمل الأسواق الحرة. ثانياً، ظهرت موجة من البلدان المستقلة حديثاً والفقيرة نسبياً والمعروفة باسم البلدان النامية حيث كانت الدولة تلعب دوراً بارزاً، انما ليس حصرياً، في ملكية الإقتصاد وإدارته. ثالثاً، زادت الحكومات في البلدان الصناعية المتقدمة، والداعمة بقوة للقطاع الخاص المهيمن، من اعتمادها على السياسات الكينزية في إدارة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بهدف التخفيف من مطبات الدورة الاقتصادية وتحفيز توظيف العمال والنمو الاقتصادي.

ويجمع هذه الاحداث المختلفة في عوالم مختلفة خلال معظم فترة النصف الثاني من القرن العشرين قاسم مشترك يتمثل بإعطاء دور استراتيجي للحكومة في عملية الاستقرار الاقتصادي والانماء. إلاأن هذه النظرة إلى الدور الاقتصادي الايجابي للحكومة بدأت منذ سنوات تواجه تحديات تستند، في جزء منها، إلى ملاحظة أن الدول التي سيطرت الحكومات على اقتصادها عقوداً عدة أظهرت معدلات نمو متواضعة، حتى أن دولاً نامية في تلك المجموعة من الدول أظهرت معدلات نمو سلبية رغم تحقيقها معدلات ادخار عالية. وقد فُسّر ذلك الأداء الضعيف بتدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، وبشكل عام بالقيود الموضوعة على العمل الحر للأسواق.

لقد تدعّم هذا التقويم بالأحداث التي جرت في أوائل التسعينات، تلك الفترة التي شهدت اضطراباً سياسياً واقتصادياً وتم فيها القضاء على الاقتصاد الموجّه في أوروبا الشرقية والوسطى وفي العديد من الدول النامية في العالم. وقد ادت هذه التطورات إلى اقتناع شبه سائد عالمياً بأن النمو الاقتصادي المستدام لا يمكن أن ينبع إلا من تنظيم اقتصادي يعتمد على السوق الحرة. ويستند هذا الحل بشكل اساسي إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإزالة القيود والعقبات الأخرى التي تعوق عمل آلية السوق الحرة.

ولسوء الحظ، فإن هذه الخلاصة، التي تعزو غياب النمو القوي أو المستدام إلى فشل الحكومة في ادارة الشأن الاقتصادي، لم تتم موازنتها، من وجهة نظر منهجية، بدراسة الأداء الاقتصادي حيث لا اعاقة من الحكومة للنشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق بالذات، يستطيع لبنان تقديم حالة فريدة ومهمة لتقويم استراتيجية الليبرالية الاقتصادية للإنماء الاقتصادي، اذ عمل الاقتصاد اللبناني بدون انقطاع منذ الاستقلال عام 1943 بأسواق حرة ودرجة عالية من الليبرالية الاقتصادية. ولا يزال يتم تداول السلع، والعملات الأجنبية خاصة، في الأسواق الحرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وظل الاقتصاد منفتحاً بشكل كبير على التجارة وتبادل الموارد، بما فيها رؤوس الاموال، وتحويلها دون أية قيود. ويكتسب النظام اللبناني صفة النموذج الليبرالي بشكل اقوى عندما ندرك أنه نادراً ما عانى لبنان نقصاً في رؤوس الاموال، سواء على الصعيد العام أو الخاص، وأن رؤوس الاموال تلك كان يملك معظمها لبنانيون وليس اجانب. في عبارة أخرى، إن الأداء الاقتصادي في لبنان اصبح ملازماً بشكل عضوي بخاصة الليبرالية الاقتصادية المرادفة له. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الاقتصاد اللبناني على انه لم يكن مشوباً بنقص رؤوس الاموال وتسلط الملكية الاجنبية، وهذه صفات رئيسية تستعمل عادة لتفسير التخلف الاقتصادي في البلدان النامية.

وبالنظر إلى التعليق القائل بأن أداء لبنان الاقتصادي قريب الصلة بالنظام السياسي الطائفي الخاص به، وبأن الاقتصاد يعمل في منطقة غير مستقرة سياسياً، فسوف نتطرق إلى الموضوع بمنظور مختلف واكثر افادة، اذ نقوم بدراسة الأداء الاقتصادي لنظام الليبرالية الاقتصادية عند خضوعه تباعاً لظروف مؤاتية وغير مؤاتية. لقد عمل نظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان لأكثر من ربع قرن في جو من السلام المدني، ومن ثم عمل

بعد عام 1975 لأكثر من 15 عاما في ظل ظروف سياسية وأمنية غير مستقرة. وتوفّر تلك الفترتان المتعاقبتان ظرفاً مثالياً لتقويم قوة النظام المذكور وضعفه.

هذا الكتاب هو عن اقتصاد لبنان السياسي خلال الفترة 1948 - 2002. واستخدمت عبارة «الاقتصاد السياسي» للتأكيد على الدور الذي تلعبه السياسة والمؤسسات عموماً، بالإضافة إلى قوى السوق، في تقرير النتائج الاقتصادية. إن العامين 1948 و2002 اللذين يحددان فترة الدراسة هما عامان مناسبان لأغراض الدراسة. فلقد تأسس نظام الليبرالية الاقتصادية رسمياً عام 1948، وذلك بالتزامن مع ولادة العملة اللبنانية واول احتساب للدخل الوطني في لبنان. كما أن فترة زمنية كافية تفصل عام 1948 عن الاستقلال عام 1943 وعن نهاية الحرب العالمية الثانية ليكون ذلك العام نقطة بداية لمرحلة النشاط الاقتصادي الطبيعي.

وسيولى اهتمام خاص لفترة منتصف الثمانينات التي عرفت أزمة نقدية شديدة وغير مسبوقة، اذ شهدت مضاربات شديدة ضد الليرة اللبنانية مما تسبب بأضرار كبيرة للاقتصاد وقدرته على النمو. وبذلك كانت تلك الحقبة بمثابة امتحان لأداء نظام اللّيبرالية الاقتصادية ضمن ظروف صعبة. ومع معاودة العمل في المكتب المركزي للإحصاء تم تقدير الحسابات الوطنية للأعوام 1994، 1995 و1997، كما نشرت دراسات ميدانية تفصيلية عن القوة العاملة والاوضاع المعيشية للأسر لعام 1997 في لبنان.

في آخر التسعينات، وفي خضم ركود اقتصادي مستمر منذ سنوات، بدأت خطورة وضع الدين العام تتضح للحكومة وللناس عموماً. وفي تشرين الثاني من عام 2002، وكان إجمالي الدين الحكومي قد بلغ نحو 31 مليار دولار أو 180 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، توصلت جهود الإنقاذ العالمية إلى عقد اجتماع في باريس لمجموعة من المانحين وبشكل رئيسي من الدول العربية والأوروبية التي تعهدت تقديم مبلغ 4.4 مليارات دولار، ذهب معظمه إلى إعادة تمويل جزء من الدين بمعدلات فائدة منخفضة ولآجال اطول من السابق. ولاحقاً انضمت المصارف المحلية إلى جهود الأطراف العالمية المانحة بتقديم إعادة تمويل بمبلغ ملياري دولار بدون فائدة. ورغم هذا الانجاز، عاودت حالة الدين بعد فترة وجيزة الضغط على كاهل الوضعين الاقتصادي والسياسي.

ستركز الدراسة على تقويم أداء النمو والإنماء للاقتصاد اللبناني خلال فترة نصف

قرن، وذلك بغية تقويم فاعلية الليبرالية الاقتصادية كاستراتيجية للإنماء الاقتصادي. ويستلهم التقويم، كما هو واضح من التحليل، من الفكر الاقتصادي المسمى -Post Keynesian. ويلي التحليل النقدي للنظريات السائدة والبديلة حول عملية النمو والإنماء الاقتصادي، مراجعة تجربة النمو والإنماء في لبنان بما فيها تحليل عملية اندماج المهارات العمالية في نظام السوق. وسيتم إجراء تحليل منفصل عن الأداء الصناعي، تليه دراسة هيكلية التجارة الخارجية للبنان وتطورها وكذلك دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية. ومن ثم سوف نبحث عن دلائل عن النمو الهيكلي وخصوصاً النمو في الانتاجية عامة. وسوف يشكل تحليل السلوك المؤسساتي (الحكومة، الأسر، المؤسسات الخاصة، القطاع الخارجي) الرابط النهائي في تحليل عملية اعادة انتاج الاقتصاد اللبناني. اما الأزمة النقدية التي انفلشت عام 1987 فتستلزم معالجة منفصلة نظراً لأهميتها كنموذج لدرس طبيعة المضاربة في سوق نقدية حرة بلا قيود وآثارها.

والتحليل يميز الفترات التاريخية الآتية: الفترة الأولى، وهي فترة مزدهرة وسلمية، امتدت من عام 1948 إلى عام 1974، الفترة الثانية خلال 1975 - 1990 اتسمت بعدم الاستقرار وحالة الحرب، في حين امتازت الفترة الثالثة الأخيرة خلال 1991 - 2002 بعملية إعادة البناء وإدارة الدين العام.

لقد أعيد بناء وشرح السلاسل الإحصائية الرئيسية للفترة ما بين 1948 و2002 في الملحقات الإحصائية، وهي تتضمن بيانات عن الحسابات الوطنية، ومعدلات نشاط العمل والتوظيف، ورأس المال المستثمر، وعن الأرقام القياسية للأسعار. وتم إدراج بيانات تفصيلية عن الصناعة وميزان المدفوعات في الفصلين الرابع والخامس على التوالي. والهدف من هذا الجهد الاحصائي هو الوصول إلى سلاسل طويلة ومتناسقة للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية غير المتوافرة حتى الآن. ويبقى الهدف الأكبر لهذه الدراسة استقراء نظرة جديدة لتاريخ لبنان الحديث، الذي مازال يُقدم كمثال عن نجاح الليبرالية الاقتصادية. وفي نهاية المطاف، آمل أن تصل خلاصة هذا الكتاب إلى أبعد من لبنان لتبيّن للدول النامية عموماً حدود استراتيجية الليبرالية الاقتصادية للنمو والإنماء.

الفصل الأول
بين العفوية والتصميم: السوق والتنمية الاقتصادية

لا يمكننا اكتشاف الحقيقة مرة وإلى الأبد،
فالحقيقة في تجدد دائم.

أبولينير

يدور موضوع هذا الكتاب حول علاقة السوق بالتنمية الاقتصادية. وتحديداً، يتحرى الكتاب صحة النظرية الرئيسية في الفكر الاقتصادي السائد، ومفادها ان نظام السوق هو النظام الأمثل لنمو الاقتصاد وتطوره. ونقوم بهذا التحري من خلال تفحّص أداء نظام قائم فعلياً على الليبرالية الاقتصادية، على اساس ان الليبرالية الاقتصادية (laissez-faire) هي التجسيد الامثل لنظام السوق.

إن الليبرالية الاقتصادية هي في الاصل برنامج اخلاقي، والسوق هي أداتها. فالليبرالية الاقتصادية، وهي نتاج عصر التنوير، صُوّرت كوسيلة لتفعيل الإمكانية البشرية الكامنة من خلال استعادة نظام طبيعي لا تعوقه القيود الحكومية. لقد قال توماس بين [1](Thomas Paine) «إن النظام الطبيعي نتاج إرادتنا، بينما الحكومة نتاج شرّنا». وبمعنى مشابه، اعتبر آدم سميث (Adam Smith) النظام الاقتصادي نظاماً طبيعياً والسوق جزءاً عضوياً من ذلك النظام. واستطراداً، تصبح الأسواق الحرة انعكاساً لنظام الحرية الطبيعي. والليبرالية الاقتصادية في نظر Smith هي برنامج لإلغاء القوانين المقيدة للسوق، برنامج لاستعادة النظام الطبيعي وتفعيل النمو الكامن فيه[2].

إن الليبرالية الاقتصادية، كنظام فكري، ترتكز على المسلّمات الآتية: الفرد هو الوحدة الأساسية ومعيار القياس في المجتمع، ويتمتع الفرد بحق طبيعي في الحرية، والنظام الطبيعي هو نظام متناسق ذاتي التنظيم. وهذه نظرة مستعارة من الفيزيوقراطيين (Physiocrats). ومن النتائج الطبيعية للمسلّمة الأخيرة ان التدخل الحكومي لا يمكنه سوى الإخلال بالانسجام الطبيعي، وهو بالتالي غير فعّال وغير مستحب. وتشكل هذه المسلّمات في مجموعها العناصر الأساسية لفكر الليبرالية الاقتصادية، مع أنه كثيراً ما يتم تجاهل عنصر أساسي فيها ألا وهو ان الأسواق ينبغي ان تكون تنافسية، وهي قاعدة شدد عليها دائماً أنصار الليبرالية الاقتصادية الأوائل. والتحذيرات التي أطلقها Smith ضد نزعات التجار الاحتكارية والتآمرية على المصلحة العامة معروفة على نطاق واسع في هذا الصدد.

هناك ثلاث مجموعات رئيسية في الفكر الاقتصادي تحكم وجهات النظر في شأن العلاقة بين السوق والإنماء الاقتصادي: النظرية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical economics)، نظرية «ما بعد كينز» (Post-Keynesian economics) ونظريات اليسار الراديكالية، وكلها صيغت مع اخذ وضع البلدان الصناعية بعين الاعتبار. ومع ان التحقيق الذي نقوم به هو حول موضوع الإنماء الواسع بتشعباته، فإن الملخص النظري أدناه يركز على هذه النظريات الثلاث فقط، ذلك ان الأدبيات الوفيرة جداً حول موضوع الانماء لا تزال ترتكز في كثير من مقولاتها على تلك النظريات. لذلك، من الملائم ان نقتصر في ملخصنا النظري على تفحص تلك النظريات، وخصوصاً على وجهات نظرها حول دور السوق في تعزيز النمو والتنمية.

1-1 في الفكر الاقتصادي السائد: كفاءة السوق

إن الفكر الاقتصادي السائد والداعي إلى زيادة الاعتماد على السوق في التبادل الاقتصادي، يميل في نهاية المطاف إلى إقامة نظام الليبرالية الاقتصادية. وإذا كان الفكر الاقتصادي السائد، مع ما يضم من خليط من الآراء والنظريات والسياسات، هو التجسيد الحديث لايديولوجية الليبرالية الاقتصادية، فإن الكلاسيكية الجديدة هي

ناطقها النظري الاكثر ترابطاً منطقياً.

إن النظرية الكلاسيكية الجديدة، أسوة بمعظم النظريات، لا تشكل مجموعة متجانسة من الأفكار. ومع ذلك، يمكن المرء التمييز بين مجموعتين فرعيتين رئيسيتين هما الكلاسيكية الجديدة البحتة والكلاسيكية الجديدة الكينزية (Keynesian - Neoclassical) – ستتم الإشارة إليهما معاً من الآن فصاعداً بالفكر الاقتصادي السائد. ويمكننا ان نذكر في المجموعة الأولى مثلاً روبرت بارو (Robert Barro)، ملتون فريدمان (Milton Friedman)، وروبرت لوكاس (Robert Lucas). ومن الأشخاص البارزين في المجموعة الثانية فرانك هان (Frank Hahn)، بول ساموليسون (Paul Samuelson)، روبرت سولو (Robert Solow) وجيمس توبن (James Tobin).

1-1-1 أساسيات النظرية الكلاسيكية الجديدة

إن الركائز التي تثبت هيكل النظرية الكلاسيكية الجديدة هي مجموعة فرضيات تضمن، منطقياً، كفاءة نظام السوق واستقراره. ومن بين هذه الفرضيات فرضيتان اساسيتان حول العقلانية ولامركزية القرار.

الفرضية الأولى تنطلق من ان الفرد هو الوحدة الاجتماعية الأساسية وهو فاعل اقتصادي عقلاني تحفز سلوكه اعتبارات نفعية. والفرد، أو الفاعل الاقتصادي، يتخذ قراراته بمعرفة ناقصة وغير دقيقة للمعطيات القائمة أو التطورات المستقبلية. والنظرية الكلاسيكية الجديدة تتكيف مع حالة الشك، أو عدم اليقين، هذه بجعل الشك شكلاً احتمالياً يتم تحييده من خلال التأمين ضد مساوئ حدوثه في أسواق التأمين. وهذه الفرضية تمنع حالة عدم اليقين من ان تكون مصدر تقلبات فتجعل اقتصاد السوق اقتصاداً مستقراً بجوهره.

وتتعلق الفرضية الثانية بلامركزية السوق. إن اللامركزية عنصر هيكلي اساسي ذو صلة بالمنافسة، والمنافسة هي القوة الديناميكية التي تجعل السوق أداة للكفاءة الاقتصادية (economic efficiency)، والكفاءة الاقتصادية هي النتيجة التي تضفي على السوق

اعتبارها وشرعيتها. والسوق الحرة ترسل باستمرار إلى الفاعلين الاقتصاديين إشارات بشكل اسعار ناجمة عن عملية المنافسة، وهذه تعطي مكافآت بشكل ربح وتفرض غرامات بشكل خسارة للفاعلين في السوق، وبالتالي تشكل ضمانة ضد عدم الكفاءة. وفي الوقت نفسه، توجه السوق الموارد وتخصصها، وكأنها بواسطة يد خفية (invisible hand)، من أجل الوصول إلى أكفأ استخدام لها. وتجدر الملاحظة ان اللامركزية لا تعني بالضرورة منافسة كاملة بمعنى وجود العديد من الوحدات المنتجة المتقاربة الاحجام، إنما ان تكون الوحدات المنتجة قائمة على تنافس في ما بينها، مهما كان حجمها.

وانطلاقاً من هذه الفرضيات الاساسية، وتحديداً بان الفرد أو الفاعل الاقتصادي هو جشع لا يكترث سوى لمنفعته الخاصة ويعمل في بيئة سوق حرة، فالنتيجة اللافتة هي انه، بحسب النظرية الكلاسيكية الجديدة، يمكن مجتمعاً كهذا ان يتوصل إلى استعمال موارده المادية والبشرية بأقصى قدر من الكفاءة. ويدّعي Hahn بحق ان هذا الإثبات النظري هو «من اهم الانجازات الفكرية» في علم الاقتصاد.

وينظر Hayek (1988, 1989) إلى هذه المسألة بطريقةأكثر فلسفية، إذ يعتبر ان التاريخ البشري يبين أنه حيثما تؤدي الأسواق وظائفها فإن الناس تكون أكثر حرية ومساواة ورخاءً، مما يؤكد تفوق النظام العفوي على النظام المفروض. ويعتقد فريدرتش هايك (Friedrich Hayek) ان وجود الأسواق يخلق بشكل تلقائي وعفوي ظروفاً للكفاءة والرخاء والمساواة، ولعله كان بذلك يردد وجهة نظر Adam Smith في شأن الميل الإنساني الفطري إلى المقايضة والمبادلة سعياً وراء تحقيق فائدة أو ربح. ومن هذا المنظار، تصبح الإرادة الحرة والمصلحة الذاتية العنصرين العضويين للرجل الاقتصادي، وفي حال تقييدهما تترتب على ذلك عواقب سيئة. وتماشياً مع وجهة النظر هذه، أكد Hayek، على سبيل المثال،«... إن أي توسع اقتصادي ناجم عن توسع ائتماني لا بد وأن يؤدي إلى أزمة حتمية لاحقاً ...»[3]. إن السوق الحرة، والسوق الحرة فقط، هي الفعّالة أو الكفيّة. وبعبارة أخرى، فإن السوق الحرة شرط ضروري وكافٍ للكفاءة والنمو الاقتصاديين.

لا تقول النظرية الكلاسيكية الجديدة الكثير في ما يتعلق بتوزيع الدخل. إلا انها ترى ان الأسواق التنافسية يمكنها، تزامناً مع النمو الاقتصادي، تحقيق توزيع للدخل

أكثر إنصافا. فالنمو الاقتصادي في أسواق تنافسية يؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي مع الزمن والى نسب أرباح عادية، تمثل بدورها المكافأة على التقشف وروح المبادرة والمجازفة. ولا يؤثر إدخال عنصر التطور التقني تأثيراً جوهرياً على نتائج هذا النموذج النظري.

غالباً ما تركز النظرية الكلاسيكية الجديدة، بكل تنوعاتها، على قضايا الكفاءة التخصيصية (allocative efficiency)، ونادراً ما تطرقت إلى قضايا النمو الاقتصادي. وقد يبدو هذا القول غريباً، نظراً إلى تنوع نماذج النمو في الكلاسيكية الجديدة. غير ان النمو في هذه النماذج يتم تصويره عادة بأنه نتيجة تراكم مدخلات زائداً التطور التقني، مما يسفر عن نتائج تشبه إلى حدٍ كبير تلك النتائج الحاصلة في النماذج الثابتة غير المتغيرة، التي تخلو من عنصر التطور التقني. ومن المعترف به ان التغير أو التطور التقني مصدر مهم للنمو، لاسيما في ضوء الاستنتاج الذي توصل إليه Robert Solow في مقالته الشهيرة عام 1957 ومفاده ان التطور التقني هو أهم مصدر للنمو الاقتصادي، وأنه كان مصدر أكثر من نصف نمو الإنتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة بين 1909 و1949. ورغم ذلك، لا يرد في نماذج النظرية الكلاسيكية الجديدة شرح منظم للتطور التقني الذي، في كل الاحوال، لا يشكل عنصراً اساسياً في هذه النماذج. ولم تنجح المحاولات التي جرت اخيراً لمعالجة هذا النقص من خلال إدخال آليات تحفيز للفاعلين الاقتصاديين (مثل اكتساب الخبرة من خلال العمل)، اذ بقي جوهر نماذج النمو في الكلاسيكية الجديدة من دون تغيير.

إلا أن مفكري الكلاسيكية الجديدة يقرّون بأنه ما زال على الفكر الاقتصادي ان يقدّم الكثير من الشرح في شأن دمج عنصر التطور التقني في نماذج التحليل الرئيسية. غير ان شومبيتر (Schumpeter) هو وحده من بين المفكرين الاقتصاديين العصريين الذي حاول إجراء تحليل منظم للتطور التقني بوصفه عملية ابتكار وانتشار تتم في إطار ديناميكي غير ثابت. ولقد نظر نظرة استخفاف إلى «التحليل التافه» الذي أجراه الكينيزيون معتبراً «أن المهمة التاريخية للرأسمالية ... هي التطور الخلاّق من خلال التغيير التكنولوجي المرتبط بالجشع الإنساني»[4].

1-1-2 تحديث النظرية الكلاسيكية الجديدة

ترى المدرسة النمساوية، وهي فرع راديكالي من المدرسة الكلاسيكية الجديدة، أن قضايا المنافسة الكاملة والشك الاحتمالي ليست ذات صلة بالموضوع. والمدرسة النمساوية، المستندة في معظمها إلى كتابات Friedrich Hayek ولودفيغ فون ميسس (Ludwig von Mises) تضفي حقاً على الكلاسيكية الجديدة جرعة منشطة ومهمة من الواقعية[5]. وبحسب تقليد تلك المدرسة، ينظر إلى المنافسة المنقوصة (imperfect competition) وحالات عدم اليقين (uncertainty) وعيوب السوق عامة كحقائق طبيعية لا يمكن تجاهلها. فالفاعلون الاقتصاديون يتصرفون بمعلومات ناقصة ويواجهون عدم يقين لا يمكن اختزاله. وعلاوة على ذلك، فإن عملية السوق هي عملية ديناميكية يكتشف الرواد (entrepreneurs) من خلالها بشكل متواصل معلومات وفرصاً جديدة، فهم يتعرفون على السوق ويتعلمون المنافسة باستمرار. ونتيجة لذلك، تصبح السوق عملية لا نهاية لها من المنافسة والاكتشاف بدلاً من ان تكون عملية ساكنة تتميز بتوازنات مستقرة. ولهذا السبب لا يجد مفكرو المدرسة النمساوية الدراسات التجريبية الكمية عن السوق أنها مفيدة أو حتى عملية. ورغم ذلك، فإن توصياتهم في شأن السياسات قريبة جداً من التوصيات المقدمة من الكلاسيكية الجديدة، إن لم تكن مطابقة لها. ويمكن اختصار جوهر نظرتهم بأنه ينبغي المحافظة على حقوق الملكية الخاصة، كما ينبغي ضمان حرية الدخول إلى السوق في كل الاحوال. وهذا يعني عملياً إن الليبرالية الاقتصادية هي أفضل سياسة اقتصادية.

وبأسلوب مماثل، يقر الكلاسيكيون الجدد الكينيزيون بحدود النموذج الكلاسيكي الجديد البحت، وهي تطبيقية في طبيعتها ولها صلة بانعدام المنافسة الكاملة في الأسواق وغياب الأسواق لبعض السلع. وهذه الحدود مهمة كونها تبطل مفعول مبدأ كفاءة السوق، وهو ركيزة اساسية للنظرية الكلاسيكية الجديدة.

إن وجود عناصر احتكارية عموماً، أو سلع عامة (public goods)، أو عوامل خارجية (externalities)، والأخيرة تكاد تكون موجودة في أي سوق حيث المنافسة منقوصة، سوف يؤدي إلى فشل اليد الخفية في تأمينها كفاءة الاداء الاقتصادي[6]. وفي

عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، حدد الفكر الاقتصادي حول المنافسة المنقوصة حدود النظرية الكلاسيكية الجديدة من خلال مؤلفات بييرو سرافا (Piero Sraffa)، وجوان روبنسون (Joan Robinson) وادوارد تشامبرلن (Edward Chamberlin). ومن المعترف به ان هذه الحدود النظرية تبطل مفاعيل جوهرية في النظرية الكلاسيكية الجديدة.

ومع ذلك، لا يعتبر اقتصاديو النظرية الكلاسيكية الجديدة، أياً كانت مذاهبهم، أن الحدود النظرية والواقعية لنموذج السوق تبطل المبادئ العامة لنظريتهم، وبالاخص في ما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية للسوق. ويدّعون انه في حالات كثيرة لا تلحق بآليات السوق أضرار كبيرة إذا ما جرى تطبيق ضرائب محددة وإعطاء إعانات وتأمين تطبيق حقوق الملكية الخاصة في شكل ملائم[7]. وبصورة عامة، فإن اخفاقات السوق (market failures) احياناً ليست شرطاً للتدخل في عملية السوق إذ إن النتيجة النهائية للتدخل قد تكون أسوأ من تلك التي يتم الحصول عليها من دون تدخل[8].

وعلى نحو غير متوقع، طرحت رموز بارزة في تقليد الكلاسيكية الجديدة الكينزية، آراءً أكثر ارتباطاً بالجناح الراديكالي للفكر الكينزي منه بالجناح التقليدي. ففي كتاب لافت صدر اخيراً، قدّم Hahn and Solow (1995) نقداً منظماً للكلاسيكية الجديدة اذ بيّنا أنه حتى تغييرات بسيطة جداً في فرضيات اساسية تقود الاقتصاد إلى مسارات غير مستقرة. وبالتالي، إذا اعتمدت على التوالي الفرضيات الآتية: الشك أو عدم اليقين غير الاحتمالي، ومن ثم جمود مستوى الأجور، واخيراً المنافسة المنقوصة (وكلها فرضيات واقعية)، عندئذٍ يولّد النموذج الاقتصادي الأساسي انكماشاً، وبطالة متواصلة، وتوازنات متعددة وعدم استقرار، وذلك بخلاف توقعات الكلاسيكية الجديدة. كذلك الامر، بمجرد إدخال الشك أو عدم اليقين، تصبح أسواق العمل المرنة مزعزعة للاستقرار فيما يبرز جمود الأجور كعامل استقرار في وجه الانكماش الاقتصادي. إنه انتقاد جوهري لسياسات التكيف الهيكلي التي يدعو اليها «توافق واشنطن» (Washington Consensus)، لا سيما وأن هذا الانتقاد يأتي من مجموعة بارزة كهذه من المعسكر الريادي في فكر الكلاسيكية الجديدة. وبعبارة أخرى، فإن الاستنتاج الذي توصل إليه Hahn and Solow يفيد بأن نموذج الكلاسيكية الجديدة لا يحتمل حتى

تغييرات بسيطة و«واقعية» في فرضيات النموذج. إن وجهة نظرهما هي أنه كثيراً ما يوجد مجال لسياسات باعثة على الاستقرار بدلاً من مجرد ترك معالجة الأمور للسوق.

اذاً، ما هي الأرضية المشتركة التي يقف عليها مفكرو الكلاسيكية الجديدة بكل مذاهبها؟ من الناحية الجوهرية، فإن وجهة نظرهم هي أن نظام السوق يمتلك صفات الإنتاجية الاقتصادية وصفات اخلاقية تتعدى بوضوح حدود هذا النظام وتتفوق على صفات أي نظام آخر. إضافة إلى ذلك، إن نظام السوق قابل للتطوير ويمكن تحسينه عبر سياسات جيدة التصميم. وصحيح أن نظام السوق غير كاف للكفاءة والنمو الاقتصاديين، إلا انه يظل مع ذلك شرطاً ضرورياً لهما. وفوق كل ذلك، فإن نظام السوق، مع كل ما يعتريه من عيوب، يظل الأفضل بين كل الانظمة المعروفة من التنظيم الاجتماعي أو الاقتصادي كونه تاريخياً هو الأكفأ وفلسفياً هو الأكثر تجانساً مع الحرية الفردية[9].

1-1-3 النظرية الكلاسيكية الجديدة والبلدان النامية

إن قضية السوق الحرة مقابل التدخل في آلية السوق قضية مهمة، على الاخص بالنسبة إلى البلدان النامية بمؤسساتها المتخلفة وغير الكفية. وتوصية النظرية الكلاسيكية الجديدة المتعلقة بالسياسات الواجب اعتمادها في البلدان النامية هي بسيطة جداً ومباشرة: يجب إنشاء أسواق لكل السلع وتجنب التدخل في عملية السوق إلا في حالات فردية معينة حيث يُتوقع أن يكون التأثير النهائي للتدخل إيجابياً بكل وضوح. إن هذا، من حيث الجوهر، هو ما ينادي به «توافق واشنطن» بسياساته للتكيف الهيكلي. وبالنسبة إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة فالقواعد والسياسات ذاتها تنطبق على كل الاقتصادات بصرف النظر عن درجة نموها[10].

ويتفق مفكرو الكلاسيكية الجديدة على أن التدخل الحكومي يؤدي عادة إلى عكس النتائج المرجوة حتى لو كانت هناك اخفاقات في الأسواق. وفي هذا السياق، تجد كروغر(Krueger, 1990) أن العديد من الحكومات ايضاً، وليس الأسواق فقط، قد اخفقت في مجال النمو والإنماء وذلك بسبب الفساد وتشوهات الأسعار الناجمة عن

كون الحكومات باهظة التكاليف ولا تعمل بالضرورة لمصلحة المواطن. وهي تعتقد أيضاً بان البلدان النامية قد فشلت بسبب تفاقم الروح القومية في حقبة ما بعد الاستعمار التي أعمت بصيرتها عما كان بامكانها أن تجنيه من فوائد من خلال الفرصة التاريخية التي سنحت لها في الفترة من 1950 إلى 1980 للاندماج في الأسواق الدولية المنفتحة آنذاك[11].

لقد أعرب Hayek (1988) عن وجهة نظر الكلاسيكية الجديدة بطريقة أفضل وأوضح من العديد من زملائه. ففكرته الرئيسية هي انه ما من آلية مركزية يسعها أن تجمع وتعالج معلومات اقتصادية بكفاءة تماثل كفاءة السوق اللامركزية. زد على ذلك أن الحكومات هي بطبيعتها غير فاعلة، بل إنها تؤدي إلى عكس النتائج المرجوة كونها توزع الفوائد والمنافع على جماعات محددة وقليلة العدد، في حين انها تجمع إيراداتها من عدد أكبر بكثير من هؤلاء، أيمن دافعي الضرائب. ويؤدي هذا الامر إلى وضع تكون فيه المنافع ظاهرة للمنتفعين (في الحكومة) بينما التكاليف تكون على المجتمع كله انها غير ظاهرة، فتنزع عندها الحكومات وباستمرار إلى إنفاق المزيد لأغراض سياسية وشخصية بحتة. ومن الواضح أن هذا النوع من السلوك يكون أكثر انتشاراً ووقعه أكثر حدة في البلدان النامية حيث المؤسسات العامة وأنظمة الضوابط تعاني من التخلّف.

وبالتالي، فان النظرية الكلاسيكية الجديدة تفيد بأن الأسواق هي أفضل شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي من أجل بلوغ الكفاءة والنمو أياً كانت مرحلة تطور الاقتصاد. وفي حال حصول اخفاقات في السوق أو غياب بعض الأسواق، يمكن مع ذلك إنشاء الأسواق آنياً أو في المستقبل. وإذا كان ثمة خدمات تقليدية يتعين على الحكومات توفيرها، مثل الدفاع والقانون والنظام العام، فإنه، بصورة عامة، لن يكون للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي اية نتيجة إيجابية إلا في ظروف محددة ومعينة. والمبدأ العام هو أنه ينبغي للأسواق الحرة أن تسيطر وتنتشر في مجال التبادل الاقتصادي.

1-2 في فكر «ما بعد كينز» (Post-Keynesian economics)، أو في إحياء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (Classical political economy)

إن فكر «ما بعد كينز» هو المدرسة المعاصرة الوحيدة التي تقدم نقداً منظماً للنظرية الكلاسيكية الجديدة. عرف هذا الفكر صعوداً أكاديمياً وسياسياً في ستينات وسبعينات القرن العشرين، وبلغ مرحلة النضج في الثمانينات، إلا أن شهرته بهتت مع انهيار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينات. وقد شكّل هذا الانهيار انتصاراً وتأكيداً لصحة النظرية الكلاسيكية الجديدة، كما جعل نقد فكر «ما بعد كينز» يفقد الكثير من أتباعه وجاذبيته. ومهما يكن من أمر، وبصرف النظر عن ذلك الحدث التاريخي البالغ الأهمية، فقد كان هذا الفكر يعاني من مشكلة اساسية. فالذي وحّد فكر «ما بعد كينز» ذا التنوع الوافر من المعتقدات والتحاليل النظرية كان معارضته للكلاسيكية الجديدة السائدة أكثر من كونه يشكل نواة نظرية موحدة ومتجانسة، في حين أن النظرية الكلاسيكية الجديدة تمتعت بنواة كهذه دائماً.

إلا أن هذا الوضع بدأ اخيراً يتغير، اذ أخذت «ما بعد الكينزية» تستعيد ببطء بعض حيويتها السابقة وهي حالياً في طور صياغة إطار نظري متماسك تمتد جذوره في فكر ماركس وكينز وسرافا[12](Marx, Keynes and Sraffa). إن العناصر الأساسية لهذا الإطار النظري هي، من نواح عديدة، مستقاة من فكر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (classical political economy)، وهذه العناصر محددة أدناه.

هناك مفكران اقتصاديان بارزان من بين مفكري «ما بعد الكينزية»، والذين يُعرفون أيضاً بالريكارديين الجدد (Neo-Ricardians) وهما: Piero Sraffa وJoan Robinson. ولقد رسّخ Sraffa (1926, 1960) المدماك النظري الرئيسي للبحث النقدي لهذه المدرسة. ومن الشخصيات البارزة الأخرى في تقليد «ما بعد الكينزية» بول دافيدسون (Paul Davidson)، جون إيتويل (John Eatwell)، ريتشارد غودوين (Richard Goodwin)، نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor)، و لويجي بازينتي (Luigi Pasinetti). نقدم أولاً نقد «ما بعد الكينزية» لمنهجية وتحليل النظرية الكلاسيكية الجديدة، ويتبعه عرض لأساسيات «ما بعد الكينزية» ذاتها. ويلي قسم

موجز حول ما ترتبه «ما بعد الكينزية» من سياسات اقتصادية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية.

1-2-1 النقد «ما بعد الكينزي»

لقد أقر مفكرو الكلاسيكية الجديدة بانه لا يمكن الركون إلى منافع اليد الخفية في الاقتصادات حيث المنافسة منقوصة أو غير كاملة في الأسواق، أو حيث تكون للفاعلين فيها قوة بمعنى القدرة على التحكم بالاسعار. إذاً، لماذا هذا الاستمرار في استدعاء المنافع المزعومة لليد الخفية لدعم التحليل والسياسات الاقتصادية؟ السبب هو أنه يُنظر اقتصادياً وفلسفياً إلى الأسواق، رغم كل ما فيها من تقييدات واخفاقات، على انها افضل من أيشكل آخر من التنظيم الاقتصادي. وهذه المقاربة تقيّدها ايضاً الاعتبارات السياسية الناتجة من حقبة الحرب الباردة، مع وجهة نظرها الثنائية للعالم الاقتصادي: إما نظام السوق أو النظام الموجه. وقد ظلت غالبية المجتمع الأكاديمي تتفادى باستمرار مسألة اعتماد «السوق مع قدر من التدخل» كسياسة اقتصادية ناجعة، إلى أن فرض النجاح الاقتصادي الصارخ لدول في شرق آسيا نظرة جديدة على مسألة جدوى التدخل في السوق.

وفي مسألة نقد نظرية الكلاسيكية الجديدة، كانت Joan Robinson السبّاقة في اطلاق ادبيات النقد ضد الفكر الاقتصادي السائد. والحقيقة ان التحدي الفكري كان قد بدأ أبكر بكثير حين شكك Sraffa (1926) في صحة منطق وتحليل نموذج العرض والطلب في أسواق محددة، وتلاه لاحقاً تحديه المنهجي والذائع الشهرة عن حق الذي ظهر عام 1960 في كتابه المرجع في الفكر الاقتصادي: «إنتاج السلع بواسطة السلع» (Production of Commodities by Means of Commodities)، وفحوى الكتاب هي أن صرح النظرية الكلاسيكية الجديدة يرتكز على أسس متزعزعة منطقياً. وباختصار، يوضح الكتاب أنه لا يمكن تحديد قيم التبادل (exchange values) أو الاسعار من معرفة التكنولوجيا وكلفة الانتاج فقط، وأنه تبقى معلومات (أو معادلة) ناقصة هي بالضرورة في مجال توزيع الدخل، كالأجر أو نسبة الأرباح[13]. وبالتالي، فإن

معرفة توزيع الدخل (أي الأجر أو نسبة الارباح) تسبق منطقياً معرفة قيم التبادل.

ولهذا النقد تأثيران مهمان بعيدا الأثر. أولاً، ان نظرية الكلاسيكية الجديدة غير متماسكة من الوجهة المنطقية. ثانياً، ان نظرية القيمة (theory of value) تحتاج لتماسكها المنطقي إلى معلومات مسبقة عن التوزيع بين الأجور والأرباح، أي إلى معلومات مسبقة عن الأسعار نفسها التي تسعى النظرية إلى شرحها، مما يعني ان منطق الكلاسيكية الجديدة يفترض اساساً ما يجب تحديده. ومن نتائج هذا النقد أن المعلومات الناقصة التي من شأنها أن تؤدي إلى تماسك النظرية الاقتصادية حول القيمة والاسعار تكمن حكماً خارج نطاق هذه الاسعار، وعلى الارجح في مجال البعد التاريخي أو السياسي. وهذا يشير إلى ان درجة توازن القوى السياسية قد تكون هي العامل الرئيسي في تحديد انماط توزيع الدخل والثروة.

وفي فكر «ما بعد كينز» ادبيات غنية تحوي نقداً تفصيلياً لأسس الكلاسيكية الجديدة، وتحديداً لنظرية العرض والطلب ومبدأ التوازن في الأسواق (market equilibrium) وقضية الكفاءة والنمو الاقتصاديين[14]. ختاماً، فإن مفكري «ما بعد الكينـزية» يعتبرون ان النظرية الكلاسيكية الجديدة ناقصة وغير كفية في تحليلها للشأن الاقتصادي، ناهيك عن نظرتها للعالم وتوصياتها بشأن السياسات الاقتصادية الملائمة. وعلى وجه الخصوص، فهم يشددون على العيوب الخطيرة للكلاسيكية الجديدة في تحليلها لنظرية القيمة، التي هي أساس البحث الكلاسيكي الجديد برمته. وعلى سبيل المثال، فإن النقد الجوهري لـ«ما بعد الكينـزية» القائل بأن جدول الطلب لرأس المال لا يمثّل، كما ينبغي أن يمثّل، علاقة رتيبة بين كمية رأس المال، كيفما تمّ تحديدها، وسعره (أي سعر الفائدة) لم يعالج معالجةفعّالة حتى الآن. اضف إلى ذلك ان النظرية الكلاسيكية الجديدة مقيدة جداً في فرضياتها إلى درجة انه يتعذر تبرير ادعائها أنها نظرية واقعية وشاملة.

1-2-2 في ماهية فكر «ما بعد كينز»

يمثل فكر «ما بعد كينـز» تحولاً جذرياً بالنسبة إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة. وهذا التحول واضح في المجالات الآتية: طبيعة المشكلة الاقتصادية، المنهجية والتحليل

المستخدمين في معالجة المشكلة الاقتصادية، والسياسات المقترحة لحلها.

إن أوجه الاختلاف بين النظريتين قد عُرضت حتى الآن من منظور المنطق الشكلي، أو التحليل الذي ينجم عن ذلك المنطق. وبالطبع، هناك دائماً طرائق لمعالجة قضايا المنطق. ويتضح هذا جيداً في النقاش والخلاف الجدلي، مثلاً، حول مسائل شتى في نظرية رأس المال أو مفهوم التوازن الاقتصادي. وفي النهاية، فإن الخط الفاصل بين النظريتين يكمن في ما سمّاه Schumpeter «الرؤيـة السابقة للتحليل» التي تتضح من خلال الاسئلة التي تطرحها نظرية ما ومن خلال المسلّمات التي تنطلق منها هذه النظرية في تجسيدها للحقيقة.

إن قوة دفع الاقتصاد، في فكر «ما بعد كينـز»، هي في الإنتاج (production) وليست في التخصيص (allocation). والتمييز بين الامرين اساسي لأن التخصيص يستتبع التركيز على الندرة والمبادلة (scarcity and exchange)، في حين ان الإنتاج يطرح حكماً قضايا المهارات والنمو. وفي التركيز على الندرة تطرح مسألة الوصول إلى النتيجة المثلى (optimization) انطلاقاً من موارد محدودة وتقنية معينة، في حين انه، في التركيز على الانتاج، تبرز مسائل النمو والتعلّم والتطور التقني.

إن النظرية الكلاسيكية الجديدة، في تشديدها على التبادل كصفة لازمة لكل نشاط اقتصادي، تستخدم اساساً نموذج العرض والطلب. اما «ما بعد الكينـزية» فتستند إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وتنظر في تحليلها إلى حجم الفائض الاقتصادي (economic surplus) (أي الفائض عما استعمل في عملية الانتاج) ونمط توزيعه بين الاجور والارباح. وقد تكون «ما بعد الكينـزية»، بتشديدها على أهمية الاعتبارات المؤسساتية (التاريخ، الطبقات الاجتماعية، وتوزيع السلطة) في تحديد مسار الأحداث الاقتصادية، تعتمد منهجية أقل قابلية للمعالجات الرياضية من منهجية الكلاسيكية الجديدة، إلا انها بالتأكيد أغنى وأكثر صلة بالواقع.

بالطبع، ينبغي أن تتمكن أي نظرية اقتصادية من تفسير تطورات اسعار السوق. ومنهجية الكلاسيكية الجديدة تكمن في اعتماد نموذج العرض والطلب في إطار توازنات محلية على المدى القصير. اما في عالم اقتصاد «ما بعد كينـز»، أو عالم الاقتصاد الكلاسيكي عموماً، فلا اهتمام بالامد القصير، وإنما يُنظر إلى المسألة الاقتصادية بالطريقة

التي نظر إليها Sraffa (1960)، كما نشرح أدناه نظراً لاهمية مساهمة هذا المفكر في نقد الكلاسيكية الجديدة.

نبدأ باقتصاد من دون فائض، أي حيث مجمل الانتاج يكفي لاعادة تكوين وسائل الإنتاج أو استبدالها، ولدفع أجور تؤمّن المستوى المعيشي الادنى، بمعنى انها تكفي للتكاثر الإنساني فقط، بحيث لا يبقى أي فائض أو ربح. في اقتصاد كهذا، ثمة حل واحد ألا وهو نمط أسعار نسبية بين كل سلعة وأخرى تحددها الضرورات التقنية للانتاج. وتسمح تلك الاسعار لاقتصاد كهذا بإعادة إنتاج ذاته بالشكل التقني نفسه وعلى مستوى الانتاج عينه، في حين ان أي ابتعاد عن هذه الأسعار النسبية المحددة تكنولوجياً من شأنه أن يجعل الاقتصاد غير قابل للحياة أو غير قادر على إعادة إنتاج نفسه[15]. ولنأخذ الآن الحالة الأكثر واقعية، أي حالة اقتصاد ذي فائض أو ربح. في هذه الحالة، هناك العديد من الحلول الممكنة، أي العديد من مجموعات الأسعار النسبية التي تسمح بإعادة إنتاج هذا الاقتصاد، اذ ان هذه الاسعار تحددها ليس شروط الانتاج التقنية فحسب بل ايضاً الطرق العديدة التي يمكن بموجبها توزيع الفائض بين الأجور والأرباح. وما ان تتم معرفة طريقة توزيع الفائض حتى تصبح اسعار السلع النسبية محددة. هذه هي نظرية Sraffa، بكل بساطة ومن دون معادلات رياضية. غير ان تحليل Sraffa، البسيط ظاهراً، قد افضى إلى مبادئ جوهرية في ما خصّ نظرية القيمة.

وبوسعنا الآن ايجاز العناصر الأساسية لفكر «ما بعد كينـز»، وهي:

1 - إن عدم اليقين هو واقع حياتي لا يمكن اختزاله. وهذا يعني انه لا يمكن تحويل حالة عدم اليقين إلى حسابات احتمالية، كما هي الحال في الكلاسيكية الجديدة. فعدم اليقين هو مجرد عدم المعرفة: فالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار قد لا تكون متوافرة ليس إلاّ[16]. عدم اليقين يترك الفاعلين الاقتصاديين بلا مرجع، مما يدفعهم إلى اتخاذ قراراتهم بناء على العديد من الاعتبارات، بما فيها الاعتبارات الثقافية والسياسية. تلك كانت نظرة Keynes، الذي رأى في «الدوافع الحيوانية» "animal spirits" عند الرواد عاملاً اساسياً في قراراتهم الاستثمارية.

2 - ان النقد (money) عنصر مهم في الاقتصاد. وهو مرتبط مباشرة بحالة عدم اليقين التي تحتم طلب السيولة النقدية تحسباً لكل طارئ إذ ما من ضرورة لحمل

النقود إذا كنا متيقنين من المستقبل. وبالفعل، فان Keynes، وعند كتابته تحفته الشهيرة (The General Theory) في أوائل ثلاثينات القرن العشرين، كانت تدور في ذهنه مهمة إعداد ما أشار إليه صراحة بأنه «النظرية النقدية للانتاج». وقد تطورت الفكرة عام 1933 إلى مقالة عنوانها «حول نظرية الاقتصاد النقدي»، (On the Theory of a Monetary Economy)، مقارنة بنظريات التبادل الحقيقي، حيث لا دور للنقد، التي كانت سائدة آنذاك[17]. ونتيجة لذلك، حسب نظرية Keynes، تصبح أسعار الفائدة نتيجة قوى عرض وطلب السيولة، بدلاً من عرض وطلب الادخار حيث الادخار مفهوم اقتصادي عام غير نقدي.

3 - الانظمة الاقتصادية ليست انظمة طبيعية. ان الانظمة الاقتصادية هي نتيجة تصميم الإنسان، تصوغها المؤسسات السياسية وغيرها. لذلك، فإن الانظمة الاقتصادية، بوصفها مؤسسات من إنتاج الإنسان، هي انظمة مفتوحة (open systems)، وتسمى أيضاً الانظمة اللاحتمية. واستطراداً، لا يمكننا فهم عملية الإنماء الاقتصادي في التاريخ من خلال حصر معرفتنا في ما هو متاح في مجتمع ما من موارد طبيعية وقدرات تقنية فقط، وإنما أيضاً، إن لم يكن بصورة رئيسية، بالاعتبارات المؤسساتية مثل توزيع النفوذ السياسي وتوازن القوى في المجتمع. ويؤثر هذا التوزيع مباشرة على التوزيع بين الأجور والأرباح، مثلاً من خلال تشريعات تحمي حقوق العمال، وهذا في ذاته يؤثر على الحوافز والقيم الاقتصادية وعلى كل شيء تقريباً في الاقتصاد.

4 - السياسات الاقتصادية مهمة في الاقتصاد. يلاحظ ايتويل وميلغيت (Eatwell and Milgate، 1983) ان تفسير اخفاقات السوق من خلال عيوب في السوق هو سوء فهم من جانب Keynes. فالذي يتحكم بالسوق هو قوى منهجية وموضوعية لا صلة لها بأي عيوب في السوق، كضعف أو غياب المنافسة مثلاً، بما في ذلك عدم اليقين. وتتفاوت هذه القوى في أعمالها وآثارها وفقاً للتغيرات في البيئات السياسية والثقافية والتكنولوجية التي تميز الحقب التاريخية. وتستطيع هذه القوى أن تتسبب هيكلياً في اخفاقات السوق في الأسواق المهمة، كالبطالة في سوق العمل مثلاً، في حين ان الكلاسيكية الجديدة ترى في آلية السوق نزعة طبيعية لضمان الاستخدام الكامل لكل الموارد بما فيها العمالة. وبعبارة أخرى، تميل اخفاقات السوق إلى الحدوث بصورة مستقلة

عن عيوب السوق، وهذه سمة هيكلية كثيراً ما تم اعتبارها، حتى من الكينـزيين، أنها أحد أهم أسباب إخفاقات السوق. وبالتالي، يمكن السياسة الاقتصادية،كالسياسات المالية والنقدية، ان تكون فعّالة ضد التقلبات الاقتصادية وأن تكون محفّزة للنمو.

خلاصة القول إن فكر «ما بعد كينـز» كشف النقاب عن تناقضات واخفاقات جوهرية في النظرية الكلاسيكية الجديدة التي أفادت من هذا البحث النقدي. وتظل هاتان المدرستان، الآن كما في السابق، متباعدتين. ومع ذلك، إذا كانت «ما بعد الكينـزية» أكثر واقعية وخصباً من الكلاسيكية الجديدة، إلا أن لها محدوديتها هي ايضاً. فحتى مع قبولنا بـ«الدوافع الحيوانية» عند الرواد كعامل اساسي في قراراتهم الاستثمارية، وباعتبار المؤسسات والتقدم التقني عوامل حاسمة في مسار النمو، تظل هذه العوامل غير معلّلة أو مفسّرة للنمو بدرجة كافية، مما يجعل «ما بعد الكينـزية» ناقصة.

وثمة معضلة ضمنية في فكر «ما بعد كينـز». فهذا الفكر يشدد على ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة لتجنب إخفاقات السوق، في حين انه يقر في الوقت نفسه بأن الحكومات تمثل عادة مصالح جماعات سياسية أو اقتصادية معينة بدلاً من مصالح المجتمع التي من المفترض أن تخدمه. ويمكن حل المعضلة حالما تطور «ما بعد الكينـزية» نظرية مؤسسات يكون لها دور اساسي في فكرها. ولقد حلّ بعض مفكري «ما بعد الكينـزية» المعضلة من خلال اعتناق وجهة نظر راديكالية أو ماركسية بالكامل تجاهر بضرورة اعتماد سياسات تخدم صراحة مصالح الطبقة العاملة والمجتمع كلاً.

1-2-3 الإنماء في فكر «ما بعد كينـز»

برز مفهوم «الإنماء» أو «التنمية» (economic development) في الأدبيات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو جاء تأكيداً لفكرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي التي تطورت جنباً إلى جنب مع استقلال الكثير من الدول الجديدة. ولقد فرضت فكرة الانماء نفسها بوصفها حاجة وتحدياً في آن واحد، والهدف كان «أن تتحقق، على مدى جيل واحد، مستويات المعيشة المادية التي حققها الغرب الصناعي على مدى

ثلاثة أجيال أو أكثر، ولكن من دون التكاليف الاجتماعية الباهظة التي تكبدها الغرب أو فرضها على الآخرين»[18]. غير انه، وبعد أكثر من جيلين، تحولت تلك السياسة الإنمائية الطموحة إلى هدف تخفيف حدة الفقر فحسب، مما يشكل اعترافاً ضمنيا بفشل السياسات التي اتبعتها مختلف الدول في تعزيز النمو والإنماء.

إن النظرية الكلاسيكية الجديدة السائدة كما النظريات الكينـزية التي، على أي حال، صُمّمت لمعالجة قضايا تخص البلدان الصناعية، قد أخفقت في تحديد أهم المشاكل الاقتصادية التي تجبه البلدان النامية. وفي الحقيقة، لا تزال البلدان النامية تعاني مشاكل هي في معظم الأحيان نقيض تلك التي تتأثر بها البلدان الصناعية. فالبلدان النامية غالباً ما تعاني نقصاً في المهارات وفي رؤوس الأموال والتكنولوجيا بدلاً من الفوائض في هذه المجالات كما هي الحال عادة في البلدان الصناعية. وتواجه البلدان النامية مشاكل غير قائمة أو تمّت معالجتها منذ أمدٍ طويل في البلدان الصناعية، كالهجرة من الأرياف إلى المدن وتخلّف المؤسسات الحكومية الادارية والقانونية. لذلك، قد يبدو الفكر الكينـزي عموماً وكأنه غير مؤات لمعالجة مشاكل البلدان النامية، في حين ان نظرية الكلاسيكية الجديدة تبدو أكثر ملاءمة لمعالجة هذه المشاكل من خلال دعوتها إلى إنشاء الأسواق الحرة. وعلى سبيل المثال، فإن تنفيذ سياسات إدارة الطلب الكلي في الاقتصاد، والتي يدعو اليها عادة الاقتصاديون الكينزيون، يمكن أن يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة أو أن يتسبب حتى في وقوع كوارث اقتصادية إذا ما نُفذت هذه السياسات في إطار مؤسسات عامة تعوزها الشفافية والكفاءة، هذا إن لم تكن فاسدة.

إلاّ أن الفكر الكينـزي، و«ما بعد الكينـزي» على وجه الخصوص، هو في وضع يمكنه من تأمين إطار تحليلي واقعي ومفيد لمعالجة المشاكل التي تنشأ في البلدان النامية. إن تركيز Keynes على قضايا إخفاق السوق في مجال العمالة، وبصورة أعم على ضرورة تعبئة الموارد واستعمالها بدل التركيز على مسائل تخصيص استعمالها هو تركيز على اهم المشاكل التي تعانيها البلدان النامية. وخلافاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة، تجد «ما بعد الكينـزية» منافع في تدخّل الحكومات تدخلاً منظماً للحيلولة دون تفاقم الركود الاقتصادي ومن أجل تعزيز البنية التحتية المادية والبشرية، وليس بالضرورة لأن الأسواق قد تكون بطبيعتها غير فعّالة إنما لأن اخفاقات السوق من منطلق الكفاءة

وتوزيع الدخل والثروة والنمو يمكن أن تكون واسعة النطاق وتستمر وقتاً طويلاً، لا سيما في البلدان النامية، مما يبرر ضرورة التدخل لمعالجة هذه الاخفاقات.

وبنظرة أعم، حالما يتم التسليم بأن عدم اليقين وتفشي تشوهات السوق، كضعف المنافسة، هي الفرضيات الواقعية التي ينبغي الانطلاق منها، إذ ذاك لا يمكننا استبعاد التخطيط أو التدخل في السوق كوسائل لتحسين الكفاءة[19]. حتى جيفونز (Jevons) ومارشال (Marshall)، وهما من الذين ارسوا قواعد الفكر الاقتصادي السائد، اعتبرا أن التنظيم الحكومي وحتى التأميم قد يكونان ضروريين[20]. وكذلك الامر في البلدان النامية،حيث قد تكون الأسواق أقل حرية وأقل معرفة وأقل فاعلية في بث الإشارات إلى المستهلك أو في الاستجابة لطلباته[21]. ورغم ان الانتقادات القاسية التي توجهها الكلاسيكية الجديدة ضد عدم الفاعلية الواسعة النطاق الناجمة عن التدخل الحكومي في البلدان النامية كثيراً ما تكون قائمة على أساس متين ولها ما يبررها، فإن هناك في المقابل الكثير من الأمثلة التاريخية عن تدخل حكومي ناجح. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء الهيئات التسويقية بأسعار مضمونة نجح بقوة في تنشيط إنتاج الفلاحين في إفريقيا[22].

وفي وقت أقرب عهداً، فإن النجاح الذي أحرزته اقتصادات بلدان في جنوب شرق آسيا يدين بالكثير لتدخل الدولة السافر في النشاط الاقتصادي. فلقد ساعد إصلاح الأراضي في كوريا الجنوبية وتايوان واليابان، قبل اندفاع هذه البلدان في مجال التصنيع، في نشوء طبقات تجارية وصناعية وسطى[23]. كما أن خيار السياسات الاقتصادية ينبغي ألاّ يكون بالضرورة خياراً ثنائياً بين وجود سوق كاملة أوعدم وجود أية سوق. ففي كوريا الجنوبية، كانت الدولة تدخلية في القطاع الداخلي، ولكنها التزمت مبادئ التجارة الحرة في العلاقات الخارجية. ويمكن قول الشيء نفسه عن سنغافورة واليابان، حيث كانت الشركات تنسق سياساتها قبل الولوج في المنافسة في السوق، وحيث عملت مؤسسات شتى كوسطاء بين مراكز الأبحاث والصناعة[24]. إن هذه امثلة مفيدة عن مواجهات ناجحة لحالات عدم اليقين واخفاق السوق من خلال تنسيق السياسات ومن قبل سلطة مركزية ليست حكومية بالضرورة.

ويعرض Pasinetti (1981) محاولة قيّمة ومفيدة جداً لتحديد تلك العوامل التي تكمن في جوهر دوافع النمو الطويل الأمد. ويجد Pasinetti ان أهم عامل دافع للنمو

باستمرار هو المهارات والتعلم، وهذا امر واعد للبلدان النامية التي ما عليها سوى أن تسعى إلى الاستفادة من تقنيات الإنتاج الحديثة الأكثر إنتاجية والتي جرى تطويرها في البلدان الصناعية. ومن هذا المنطلق، تصبح نسب النمو في البلدان النامية معتمدة على سرعة اكتسابها المزيد من المهارات، مما يخولها ان تتعلم لتكون أكثر إنتاجية.

وفي القرن الثامن عشر، كان الكسندر هاملتون (Alexander Hamilton)، أحد «الآباء المؤسسين الأميركيين»، يطالب الحكومة بان تلعب دوراً في حماية الصناعات الناشئة وفي توحيد الأسواق، وتبعه بعد نصف قرن فردرتش لست (Friedrich List) في سياق الحجة ذاتها في ألمانيا[25]. ففي العالم الحديث حيث الأسواق في توسع دائم والتقدم التقني سريع الخطى، أصبحت المهارات والتعلم العناصر الاستراتيجية لسياسة النمو. ولعل هذه ليست بفكرة جديدة، إذ انه قبل ما يزيد عن قرن ونصف قرن تقريباً، كان التعلم يدور في ذهن List الآنف الذكر حينما كان ينتقد ما كانت تنادي به قبلاً المدرسة الكلاسيكية من ضرورة انشاء نظام سوق حرة،اذ قال ان تلك المدرسة «... تعلق الكثير من الاهمية على الإنتاج والقليل منها على القوة الإنتاجية»[26].

1-3 النقد الراديكالي

ان التحدث عن نقد راديكالي للفكر الاقتصادي السائد هو غير دقيق تاريخياً، اذ ان الأمر كان عكس ذلك تماماً. فطغيان نظرية المنفعة الحدية (marginal utility) – وهي في اساس النظرية الكلاسيكية الجديدة– على الفكر الاقتصادي في أواخر نهاية القرن التاسع عشر كان رد فعل على نقد Marx للفكر الاقتصادي القائم، وعلى القلاقل الاجتماعية التي كانت تسود أوروبا آنذاك، أكثر من كونه تطوراً ثقافياً مستقلاً بذاته[27]. وجاء النقد الراديكالي الحديث من اليسار في وقتٍ لاحق وكان موجهاً ضد النظرية الكلاسيكية الجديدة المسيطرة والفكر الاقتصادي السائد عموماً. إنه نقد أوحت به إلى حد كبير مؤلفات Marx، مما يلزم التوسع في شرح وجهة النظر الماركسية الخاصة بالعلاقة بين السوق والإنماء الاقتصادي.

1-3-1 الرأسمالية والإنماء الاقتصادي

بعكس الانطباعات الأولى، فإن للكلاسيكية الجديدة والفكر الماركسي نظرة مشتركة بالنسبة إلى تأثير السوق على الإنماء الاقتصادي. فالكلاسيكية الجديدة تعتبر أن الثروة لا يمكن أن يخلقها سوى قطاع خاص يتحمل المخاطر وأن السوق الحرة هي المصدر الوحيد للثروة المادية[28]. وقبل ذلك بوقت طويل كتب Marx (1867) بالتفصيل عن الإسهام المادي البارز الذي قدمته الرأسماليّة للحضارة الحديثة، وتفوّق هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي على الانظمة الاجتماعية القديمة.

وكان Smith and Ricardo قد أدركا من قبل، بالأسلوب نفسه انما بنظرة تاريخية أضيق، السمة الثورية للطبقة الصناعية الناشئة وللنظام الرأسمالي المرتبط بها. وبالطبع، فان Marx كان واضحاً في تمييزه الجوهري بين نظام السوق والرأسمالية. فالسوق، بالنسبة اليه، قد وجدت منذ الأزل حين كان يتم تبادل المنتجات بوصفها قيم نفعية (use values). اما الرأسمالية فهي شكل محدد من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي نشأ تاريخياً على أساس الملكية الخاصة وينطوي على تبادل السلع، بوصفها قيم تبادل (exchange values). اما تبادل السلع عند الرأسمالية فهو بهدف التراكم المستمر في قيم التبادل بغية توليد فائض مستمر ومتعاظم يسمى الربح. وببسيط العبارة، فإن باعث الربح، الذي لا يمكن أن يتواجد إلا جنباً إلى جنب مع كيانه العاكس له وهو العمالة المأجورة، هو السمة المميزة للرأسمالية والقوة الدافعة وراء التراكم غير المسبوق في التاريخ في الثروة المادية. إضافةً إلى ذلك، فإن الرأسمالية هي في حد ذاتها قوة ديناميكية تجعلها تنتشر عبر الأنشطة الاقتصادية كلها في الزمان والمكان.

إن قضيةفعّالية السوق والفعالية الاقتصادية، كما هي مفهومة على الصعيد الجزئي أو الصناعي، لم تعالجها المؤلفات الماركسية أو الأدبيات الراديكالية في كثير من الأحيان. ومع ذلك، فإن الكفاءة العامة للسوق وإنتاجيتها واردة ضمناً في وجهة نظر Marx بشأن قدرة الرأسمالية النظرية والتاريخية على خلق الثروة. إلا أن Marx يرى ان التقدم المادي الذي يرافق النمو الرأسمالي يأتي مع أزمات اقتصادية متكررة تزداد شدة مع تراكم رأس المال وتركّزه. وبالتالي، فإن الكفاءة المادية للرأسمالية تتعايش مع نزوع إلى

توليد هدر وعدم استقرار. كما ينظر Marx إلى الرأسمالية على أنها تولّد طبقة عاملة فقيرة و«جيشاً احتياطياً متزايداً من العاطلين عن العمل». وعلى نحو أكثر تحديداً، فقد رأى أن المستوى الحقيقي لأجر العمل سوف يتذبذب حول حد أدنى مقبول اجتماعياً، هذا بالاضافة إلى تزايد الاستقطاب في المداخيل والثروة بين الأغنياء والفقراء.

لم يتحقق تنبؤ Marx بان الفقر سوف يزداد في صفوف الطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية، فالأجور الحقيقية والمستوى المعيشي لغالبية العاملين في تلك المجتمعات تعرف تحسناً تاريخياً منذ زمن. إلا أن تنبؤات Marx بشأن فقر الطبقة العاملة واعوجاج توزيع الدخل والثروة قد تكون أكثر انطباقاً على البلدان النامية منها على البلدان الصناعية. اضف إلى ذلك انه من الارجح ان يكون التحسن في المستوى المعيشي للطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية يدين بنسبة أقل لنظام السوق في حد ذاته وبنسبة أكبر للقوة المعوّضة لنقابات العمال المنظمة والأحزاب السياسية التي ناضلت لاجيال من اجل تأمين حد ادنى للاجور والضمانات الاجتماعية، مما يعكس صحة وجهة النظر القائلة بتأثير توازن القوى السياسية والاجتماعية عموماً على النتائج الاقتصادية.

1-3-2 الرأسمالية بين الفرصة والضرورة

إذا كان هناك من اتفاق واسع بين اليساريين الراديكاليين على أن الرأسمالية محكوم عليها بمصير مضطرب وأن الاشتراكية سوف تحل، بل ينبغي أن تحل محلها، إلا أن الآراء مختلفة حول نشوء الرأسمالية والاستراتيجية الملائمة لتحقيق الإنماء المستدام الذي يُعتقد أن الرأسمالية عاجزة عن إحداثه.

إن السياسات التي تجاهر بها الأدبيات الماركسية بخصوص الإنماء الاقتصادي تتأتى مباشرة من نظرة Marx للتاريخ، حيث الكفاح الطبقي هو القوة الدافعة وراء الإنماء الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك ينبغي للسياسات الإنمائية ان تتحرك في مجال النفوذ الطبقي أو السياسي. لقد حظيت هذه النظرة حديثاً بدعم أكاديمي قوي من فكر Sraffa الآنف الذكر: بما انه لا يمكن فهم قيم التبادل، وبالتالي الواقع الاقتصادي، من معرفة ظروف الإنتاج فحسب، إذاً يجب البحث عن العنصر المفقود الخارجي المنشأ في

المجال السياسي أو المؤسساتي. وبالتالي، فقد تأرجحت «ما بعد الكينزية» بين موقفين. الأول هو الموقف الكينزي التقليدي، ومفاده أنه يمكن تحسين كفاءة اقتصاد السوق واستقراره وأدائه التوزيعي من خلال تدخل حكومي منسق في عملية السوق. والموقف الثاني، وهو حقاً ماركسي النزعة، يعتقد ان اقتصاد السوق محكوم عليه بأن يواجه أزمات مستمرة واستقطاباً في توزيع الدخل والثروة، ولذا ينبغي أن يحل محله نظام اقتصادي افضل وأكثر تقدما، ألا وهو الاشتراكية بأحد اشكالها.

وفي الطرف الماركسي المقابل يوجد الفكر المادي التاريخي، الذي يرى في القوى المنتجة (أي رأس المال البشري والمادي) الدافع الرئيسي للتطور التاريخي الذي ينظر اليه كعملية تقدمية حتمية وحيث القوة المحركة الأصلية للمسار التاريخي هذا تكمن في «...وعي الإنسان من خلال تعاطيه مع الطبيعة»[29]. والفكرة هنا هي ان التاريخ يسلك مراحل تطور محددة هي أشبه بدرجات السلّم: الشيوعية البدائية، الرق، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية، واخيراً الشيوعية. وقد تكون علاقات الإنتاج (أي علاقات الملكية وتقسيم العمل) من النوع الذي يشكل عقبات أمام مزيد من تطور القوى المنتجة، ولكن، في النهاية وبشكل حتمي، «...ان علاقات الانتاج التي تعزز القوة الإنتاجية لدى الانسان سوف تحصل لأن من شأنها تعزيز القوة الإنتاجية»[30]. ان الآثار التي ترتبها هذه النظرة الماركسية للتاريخ على السياسات هي ان الرأسمالية مرحلة ضرورية في الاستراتيجية لتحقيق الإنماء. وبالتالي، اتخذ بعض الكتّاب الماركسيين موقفا ضد ما اعتبروه إقامة مبكرة للاشتراكية في مجتمعات الاتحاد السوفياتي التي كان يسودها الطابع الزراعي، ثم ضد الصين حيث كانت تعتبر القوى المنتجة غير متطورة بما فيه الكفاية لتأسيس الاشتراكية. ووفقاً للعبارة التي قالها باران (Baran, 1957)، فإن الاشتراكية في المجتمعات المتخلفة تصبح اشتراكية متخلفة. ويمكن رؤية الانهيار الاقتصادي والسياسي للاتحاد السوفياتي كتأكيد لهذه النظرية.

هناك عنصر نفسي أول، أو قوة سيكولوجية أولى، في النظرة المادية للإنماء تجعل الوعي الإنساني القوة التاريخية الدافعة للانماء. وهذه النظرة مختلفة جداً عن نظرة المؤرخ المعاصر Robert Brenner (1986, 1977) الذي يرى ان الرأسمالية وُلدت كحادثة تاريخية نشأت عن ظروف عرضية وليس بالضرورة حتمية في التاريخ. وهذه الحادثة

التاريخية كانت انفصال العامل عن وسائل عيشه، مما اجبر العامل على ان يصبح مأجوراً من مال التاجر ومن ثم الصناعي، فاصبح هذا المال رأسمالاً. وقد برزت هذه الظروف مصادفة في التاريخ وليس كضرورة حتمية. ويوضح Brenner كيف أن ارتفاع الإنتاجية وتوسع التجارة عززا اقتصادات ما قبل الرأسمالية في أوروبا الشرقية بدلاً من إضعافها. غير انه، وبمجرد نشوء الرأسمالية في المجتمع فإن ديناميكية التراكم والتوسع سوف تبدأ في العمل. وفي هذا الصدد، تلاحظ إ. م. وود (E.M.Wood, 1996) أن السوق الرأسمالية لم تكن تلك الفرصة الطبيعية التي برزت بشكل طبيعي وعفوي بل هي فُرضت وتوسعت نتيجة ضغوط مستمرة لتعزيز العملية التراكمية وزيادة الأرباح. وفي هذا السياق، فان ما حرّك الإنتاجية والثورة الصناعية اللتين تقعان في صلب الرأسمالية الحديثة هو ايديولوجية تحسين اداء الملكية الخاصة في انكلترا في القرن الثامن عشر، وليس فكرة تحسين أوضاع البشرية التي نادى بها عصر التنوير.

ان من أهم الاستنتاجات التي توصل اليها Brenner ان «... لدى اقتصادات ما قبل الرأسمالية منطقاً ومتانة داخليين ينبغي عدم التقليل من أهميتها»[31]. وسوف نرى ان هذا الاستنتاج، كما توضح بقية الكتاب، يقدم وصفاً ملائماً للتجربة اللبنانية.

1-4 تقويم

إن مسألة علاقة السوق بالإنماء الاقتصادي مسألة معقدة، إذ تحوي أسئلة أساسية طرحتها تقريباً كل النظريات الاقتصادية منذ Adam Smith. ويمكن تجميع الآراء والإجابات المتعلقة بهذه المسألة في ثلاث مدارس، كل منها متماسكة نوعاً ما، تسمى مدرسة الكلاسيكية الجديدة ومدرسة «ما بعد كينز» والمدرسة الماركسية.

إن مدرسة الكلاسيكية الجديدة، والفكر الاقتصادي السائد عموماً، تؤمن إيماناً قوياً بالفاعلية أو الكفاءة الجوهرية للسوق وتفوّقها على أي شكل آخر من التنظيمات الاقتصادية. وتدّعي هذه المدرسة أن التدخلات الحكومية في عمليات السوق غالباً ما تكون غيرفعّالة وتؤدي إلى عكس النتائج المرجوة، وأن الأسواق، رغم عيوبها واخفاقاتها، يمكن أن تنتشر وتصبح أكثر كفاءة تنافسياً[32]. وتدّعي أيضاً أنه يمكن

معالجة العوامل الخارجية (externalities) عبر تطبيق مبدأ حقوق الملكية سوية على المنافع والمساوئ الناتجة من النشاط الاقتصادي. كما يمكن العمل على تخفيف حدة احتكار أو زيادة درجة التنافس في الأسواق. وفي كل الاحوال، فاندفاع العديد من البائعين نحو الكفاءة في سوق معينة ومحددة هو اندفاع قوي وحقيقي يمكن تبيانه في أسواق عديدة. بيد ان فكر الكلاسيكية الجديدة يركز تقليدياً على المجال الضيق للكفاءة التخصيصية (allocative efficiency)، التي لها وقع محدود على البلدان النامية وعلى المسائل ذات الاهمية لهذه البلدان، أي مسائل التقدم التقني والنمو والانماء.

إن الفكر الاقتصادي السائد، بما في ذلك النظرية الكلاسيكية الجديدة، يقوم في تبريره لنظام السوق على دعامة ذات ساقين: مبدأ الحرية الفلسفي، والبرهان الحسي التاريخي على فاعلية أو كفاءة الأسواق نسبة إلى الانظمة الاقتصادية الأخرى. بالنسبة إلى الساق الأولى، فالحرية قد تكون مستبدة حين تطلق في مجتمع حيث الضعيف يواجه القوي، كما انه ينبغي ألاّ يكون الخيار فقط بين نقيضين تامين هما اقتصاد حر واقتصاد موجه. وبالفعل، يمكن وصف تاريخ المجتمعات الصناعية الحالية بالعديد من الاشياء، إلا أن من الصعب القول إنه كان تاريخ اقتصادات حرة. إضافة إلى ذلك، فإن انهيار الاقتصادات الموجهة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لا يقدم برهاناً على التفوق الاقتصادي لنظام الاقتصاد الحر، وإنما يقدم فقط دليلاً تاريخياً مهماً على عدم الكفاءة الاقتصادية للنظام الموجه. والدراسة التفصيلية عن الاقتصاد اللبناني التي يقدمها هذا الكتاب تأتي تماماً في هذا السياق، أي اختبار الفرضية القائلة ان نظام الاقتصاد الحر يمتلك مزايا متفوقة من حيث الكفاءة والنمو.

وانطلاقاً من الشك أو عدم اليقين الذي يتعذر اختزاله ويجب الاقرار به كواقع قائم، ومن ان الاقتصادات هي اقتصادات نقدية بطبيعتها، خلص Keynes إلى استنتاج مفاده أنه لا توجد في اقتصاد السوق نزعة إلى تحقيق العمالة الكاملة، أي إلى الغاء البطالة. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى ان تقوم الحكومات بتدخل منظم من اجل معالجة هذا الإخفاق. بيد أن Keynes اعتقد أنه حال تحقيق العمالة الكاملة، فإن النظرية الكلاسيكية الجديدة، أو ما سماه الفرضيات الكلاسيكية، تصبح صالحة. وفي هذا السياق، يتفاوت مفكرو «ما بعد الكينـزية» في آرائهم بين النظرة الكينـزية التقليدية القائلة ان السوق هي نظام كفيّ

انما غير كامل ويتعين تنظيمه وإدارته في معظم الأحيان، وبين الموقف الأقصى للتقويم الماركسي الذي يرى في الرأسمالية نظاماً تتعذر إدارته ومستقطب لتوزيع الدخل والثروة ويجب استبداله بالاشتراكية.

لقد نجحت مدرسة «ما بعد كينـز» في تحديد نقاط الضعف الأساسية في الإطار التحليلي للكلاسيكية الجديدة وفي حججها. وقد أعادت أيضاً إلى أجندة الأبحاث الاقتصادية ضرورة دمج الاعتبارات الديناميكية والمؤسساتية في التحليل التقليدي. ورغم ذلك، فإن مدرسة «ما بعد كينـز» لا تزال تعاني ضعفاً من جراء غياب نموذج نظري متماسك وترددها الدائم بين امكانية تحسين اداء نظام السوق وعدم امكانيته. والعنصر الفاصل بين «ما بعد الكينـزية» والكلاسيكية الجديدة هو مسألة إمكانية تحسين اداء نظام السوق، وليس المسألة المبهمة بشأن درجة فاعلية التدخل في السوق.

لقد أصيبت المدرسة الماركسية بانتكاسة خطيرة مع الفشل الذريع للاقتصادات الموجهة في الاتحاد السوفياتي والبلدان الدائرة في فلكه في أوروبا. ويعتقد البعض ان هذه الانتكاسة قاتلة بحيث ان انتصار الرأسمالية يشكل حقاً نهاية التاريخ الذي ينظر إليه بوصفه كفاحاً ايديولوجياً ينتهي بانتصار وسيطرة ايديولوجية على الأخرى. بيد ان هذا الانتصار قد لا يكون حاسماً. فحالات التباطؤ الاقتصادي والأزمات الاقتصادية، والفقر والبطالة لا تزال تميز المشهد الاقتصادي في سائر أنحاء العالم. ولهذا السبب وحده، سوف يعود الفكر الاقتصادي الراديكالي بالتأكيد إلى سابق مجده.

وفي خضم كل هذه الآراء تقع مسألة كفاءة السوق، وبالتالي استصوابها كواسطة أو أداة للإنماء الاقتصادي. ويهدف الفصل التالي إلى أن يوضح، استناداً إلى مثال الاقتصاد اللبناني، أن السوق قد تكون غير فعّالة بل قد تؤخر الإنماء أيضاً.

هوامش الفصل الأول:

1 - Viner, 1961, p. 50.

2 - Appleby, 1996, pp. 6-8.

3 - في Kaldor, 1983, p. 4.

4 - Goodwin, 1988, p. 145.

5 - انظر Kirzner, 1997 من أجل الاطلاع على دراسة تفصيلية حول نظرية المدرسة النمساوية.

6 - انظر Hahn, 1982a، و Samuelson, 1991.

7 - انظر المرجع السابق، p. 8.

8 - انظر Stern؛ Krueger, 1990, 1991.

9 - المرجع السابق، Hahn, pp.7-9.

10 - إن زخم سياسات التكيف الهيكلي التي تنادي بها مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) ومنظمة التعاون والتنمية في أوروبا (OECD, 1987, 1989) تأتي في سياق توسيع نطاق عمل آلية السوق الحرة في كل الأسواق والعمليات الاقتصادية.

11 - انظر Krueger, 1991.

12 - وبالفعل، فإن الغلاف الداخلي لمجلة مساهمات في الاقتصاد السياسي (Contributions to Political Economy)، وهي الملحق السنوي لمجلة كامبردج لعلم الاقتصاد (Cambridge Journal of Economics)، أحد حصون الكينزية و«ما بعد الكينزية»، يتضمن بياناً يشير إلى أن مقالات المجلة سوف تقع بشكل عام في سياق افكار كبار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي Marx, Keynes and Sraffa.

13 - ينظر عادة مفكرو «ما بعد الكينـزية» إلى عامل الطلب (رغم أن هذا غير موضح صراحة في كتاب Sraffa) بوصفه تابعاً وليس متغيراً مستقلاً، وهو يعتمد على الإنتاج والدخل ويلعب دوراً في تحديد عناصر تكوين الناتج وليس حجمه وأسعاره.

14 - نظراً للطبيعة التقنية جداً لهذا النقد، يمكن القارئ المهتم بالموضوع ان يعود إلى النسخة الانكليزية لهذا الكتاب حيث تعرض اهم خصائص النقد بشكل مفصّل.

15 - حين لا تكون الأسعار الفعلية هي أسعار الحل تعاني عندها بعض الصناعات عجزاً (أو خسارة) فيما تتمتع صناعات أخرى بفائض (أو بأرباح). ويتعين على الصناعات التي تعاني عجزاً مغادرة السوق في نهاية المطاف، مما سيقوض بقاء الاقتصاد برمته، اذ ان الصناعات ذات الفائض تشتري وسائلها الإنتاجية حكماً، حسب فرضية اقتصاد اللافائض، من الصناعات الاخرى أي الخاسرة والتي تكون قد غادرت السوق.

16 - انظر Aretsis et al., 1999.

17 - انظر Dillard, 1989، لا سيما الصفحتين 604 - 605 والحاشية 3.

18 - Sagasti, 1997, p. 1563.

19 - Chakravarty, 1990, p. 235 .

20 - Paul, 1979, pp. 281-2.

21 - Singer, 1987, p. 7.

22 - Kaldor, 1986, p. 95.

23 - Datta-Chaudhuri, 1990.

24 - Coghlan, 1991, p. 18.

25 - Dorfman, 1991, pp. 578-9.

26 - Chakravarty, 1990, p. 233.

27 - للاطلاع على مراجعة مهمة حول تطور الأفكار الاقتصادية أثناء تلك الفترة، انظر Pasinetti, 1981, pp. 11-14.

28 - Kaldor, 1983, p. 39.

29 - Laibman, 1984, p. 291.

30 - Cohen, 1983, p. 118.

31 - Brenner, 1986, p. 53.

32 - من المثير للاهتمام الإشارة إلى أن النظرة الكلاسيكية الجديدة للحكومات بوصفها قوى تعمل لمصالح خاصة ليست مختلفة جداً عن نظرة الماركسيين، وهي تتباين مع الموقف الذي يتخذه مفكرو «ما بعد الكينـزية» بشأن قدرة الحكومات على تحسين الاداء الاقتصادي.

الفصل الثاني
الطريق إلى الليبرالية الاقتصادية: نظرة تاريخية

كم كانوا رائعين، هل تذكرين ؟
بقاماتهم الفارعة، أحرارا
وكانوا ينشدون
وإلى الأمام يسيرون
حاملين الصاري عالياً، عاليا
غير مدركين أنه بلا راية

يانيس رتسوس

نشأ لبنان الحديث رسمياً عام 1920 عندما تأسس «لبنان الكبير» بحدوده الحالية بموجب انتداب أعطي لفرنسا من الحلفاء. وأُعلن عام 1926 دستور برلماني يماثل دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة. وعام 1943، أصبح لبنان بلداً مستقلاً بالكامل بمساحة 10.4 آلاف كيلومتر مربع (أكثر بقليل من أربعة آلاف ميل مربع) وتعداد سكاني بلغ 1.1 مليون نسمة. وفي نهاية عام 1946، تم جلاء القوات الأجنبية عن البلاد.

دخل لبنان العصر الحديث مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ببنية اقتصادية واجتماعية متغيرة جذرياً، وبظروف اقتصادية مؤاتية جداً. وكانت التجارة والصناعة المتنوعة نشاطات مزدهرة، والعملات الاجنبية متراكمة بكثرة، والبطالة تبدو شبه معدومة[33]. وكانت طبقة الإقطاعيين قد بدأت تضعف منذ عام 1861 بالتزامن مع

ظهور طبقة متوسطة حديثة، وتُوّج ذلك بتأسيس النظام البرلماني عام 1926. إلا ان الاستقلال جلب معه تحديات سياسية واقتصادية جديدة.

لقد احتلت فكرة القومية العربية، بتوقها إلى أمة عربية واحدة بلا حدود، مكانة كبيرة في وجدان الشعب العربي في المنطقة. وانقسم سكان لبنان، الذين كانوا وقتذاك متساوين تقريباً في العدد بين مسلمين ومسيحيين، بين مناصرين لفكرة القومية العربية من جهة ومناصرين للقومية اللبنانية من جهة أخرى، وكان هؤلاء يؤيدون وجود كيان لبناني مستقل. ولم يكن وجود دولة مستقلة هو موضوع الخلاف الوحيد. فلقد دار نقاش حاد حول شكل النظام الاقتصادي الذي يجب تبنّيه، خاصة أنه كان واضحاً أن الجارة سوريا، التي كان يرتبط معها لبنان في وحدة جمركية، ستتبنى الدولة فيها دوراً فاعلاً ومهماً في الشؤون الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك، اختار لبنان علناً وبوضوح نظام الليبرالية الاقتصادية، نظاماً يحد من تدخل الطبقة السياسية في شؤونه الاقتصادية وحيث الطبقة السياسية تتقاسم السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية على أساس طائفي.

ويقدّم هذا الفصل خلفية تاريخية عن الأحداث التي أدت إلى تبنّي لبنان نظام الليبرالية الاقتصادية. وسيتم التركيز في هذا الفصل على بعض التطورات الصناعية والرأسمالية التي سنتناولها مطولاً في الفصول التالية. ففي البداية، سنعود باختصار إلى القرن التاسع عشر لدراسة بعض الأحداث السياسية والاقتصادية الناشئة التي كان لها دور فعّال في تشكيل النظام السياسي والاقتصادي الحديث للبنان.

2-1 بداية الرأسمالية والتصنيع في لبنان القرن التاسع عشر

وقع لبنان تحت حكم الإمبراطورية العثمانية عام 1516، وكان، حتى استقلاله عام 1943، يتمتع بنوع من الحكم الذاتي بسكانه المسيحيين، الذين كانوا آنذاك الأكثر عدداً، والدروز وأقليات صغيرة من المسلمين السنّة والشيعة[34]. وقد عُرف وقتذاك باسم جبل لبنان.

كان يحكم جبل لبنان أمير يساعده وجهاء محليون يطلق عليهم اسم «الشيوخ»،

الذين كانت وظيفتهم الاقتصادية الرئيسية جمع الضرائب من الفلاحين لمصلحة السلطان العثماني. وقد عاش الأمراء والشيوخ من ريع الضرائب المالي والعيني. ولم يكن الفلاح يملك الأرض، لكنه كان مرابعاً (يشارك في المحصول)، واستطاع تدريجياً امتلاك الأراضي من خلال الفائض المتراكم لديه. وبزيادة قدرة الفلاح على انتاج الفائض وجمعه زادت قدرته على تأمين معيشته ودفع الضرائب وحتى بيع بعض نتاجه مقابل المال[35].

2-1-1 نهاية الإقطاع

بدأ التاريخ الاقتصادي للبنان الحديث في النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما توسعت تجارة الحبوب والحرير بسبب تزايد الطلب من اوروبا ومصر. ففي عام 1840، قام أول مصنع نسيج حديث برأس مال فرنسي، فتكاثرت زراعة أشجار التوت التي تمثل المصدر الغذائي الرئيسي لدودة القز. وأصبحت تلك الزراعة قاعدة للنشاط الاقتصادي في لبنان خلال فترة امتدت ثلاثة أرباع القرن. وبدأ نمو صناعة نسيج محلية مع صناعات يدوية بتمويل من التجار المحليين الذين كانوا يسيطرون على الانتاج ويسوّقونه. اما النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد شهد تطورات مهمة جداً.

ففي الأعوام 1841 ,1845 و1860 اندلع قتال طائفي بين المسيحيين والدروز تسبب في دمار كبير. ويعزو بعض المؤرخين تلك الأحداث والظهور المفاجئ لحالة العداء الطائفي إلى تحريض ناتج من التنافس الأوروبي والعثماني والمصري على المنطقة، بينما يرى آخرون أن ذلك العداء كان نتيجة تخطيط متعمّد من الإقطاعيين لامتصاص حالة الغضب التي انتابت الفلاحين من جراء ارتفاع الضرائب عليهم[36]. وبالفعل، انفجرت عامي 1820 و1840 ثورات عدة احتجاجاً على ارتفاع الضرائب لتبلغ ذروتها في الأعوام 1858 - 1861 في شكل ثورة واسعة للفلاحين طالبت بإلغاء امتيازات الإقطاع. وقام الفلاحون آنذاك بنهب ممتلكات الإقطاعيين وحرقها.

وبصرف النظر عن أسباب تلك الأحداث الطائفية الدامية، فقد تأسس بعدها نظام إداري جديد عام 1861، وذلك بتوصية من اللجنة الدولية التي كانت تضم فرنسا

وبريطانيا والنمسا وبروسيا والإمبراطورية العثمانية. وكانت مساحة جبل لبنان آنذاك نصف مساحة لبنان الحالية، وبتعداد سكاني يقدّر بـ 380,000 نسمة عام 1867[37]. واصبح يدير جبل لبنان حاكم مسيحي غير لبناني يساعده مجلس إداري مؤلف من أعضاء يختارهم رؤساء الطوائف. وشكّل هذا الحدث منعطفاً مهماً في التاريخ الاجتماعي والسياسي للبنان، إذ ادى إلى انفصام عن نظام الادارة الإقطاعي السابق وبروزامتياز إداري وسياسي واقتصادي لمجموعة جديدة من الناس لم تكن تمتلك في السابق أية حقوق أو امتيازات اقطاعية. ثم تقاطعت تطورات أخرى مع هذا الابتعاد عن الاقطاعية، فتمهدت الطريق لصعود نظام اقتصادي جديد بشكله الديناميكي، هو الرأسمالية.

2-1-2 بذور الرأسمالية

في منتصف أعوام 1860 أنجز مسح تفصيلي للاراضي بهدف تقويم الوعاء الضريبي، مما أعطى شكلاً وقيمة للملكية الفردية للأرض التي كانت لا تزال أكثر المصادر الاقتصادية أهمية. ومن ثم قامت سلطات الانتداب بتثبيت المسح التفصيلي وتوثيقه في منتصف أعوام 1920. وشكلت عملية المسح فرصة مناسبة لتوزيع عدد كبير من الأراضي لمصلحة مالكي الأراضي الكبار، وخاصة الكنيسة، وذلك على حساب الفلاحين الذين كانوا آنذاك يهاجرون بأعداد كبيرة تاركين وراءهم أراضي بدون رعاية[38]. ومع أن الزراعة في ذلك الوقت كانت النشاط الرئيسي، إلا أن التجارة الداخلية والخارجية ازدهرت وكذلك الصناعات اليدوية التي كان يزاولها الفلاحون الحرفيون كنشاط ثانوي في العائلة. إلا أن صعود صناعات التبغ والنسيج الرأسمالية التنظيم أعاق تلك الصناعات اليدوية. ففي أعوام 1880، قام مئتا معمل تبغ في القرى بتشغيل ما بين2,000 إلى 4,000 عامل مأجور من عائلات الفلاحين. وكذلك قام نحو ثلاثين رأسمالياً بتشغيل ما يقارب 4,200 عامل مأجور في مراحل مختلفة من صناعة النسيج[39].

ورغم سيطرة إدارة التبغ الفرنسية على صناعة التبغ وكون رؤوس الاموال الفرنسية

كانت قد بدأت في صناعة الحرير عام 1840، إلا أن معظم رؤوس الاموال الصناعية والتجارية أصبحت محلية في وقت قصير. ففي عام 1827، أصبحت 21 من أصل 34 شركة تجارية تتعامل مع اوروبا ملكاً لمواطنين لبنانيين. وعام 1862، كان في صناعة لف الحرير 33 شركة من اصل 44 يملكها لبنانيون سيطروا على 1,350 من أصل 2,200 حوض كانت تُستعمل وقتذاك[40]. وعشية الحرب العالمية الثانية، كان 14,000 عامل، بينهم قرابة 12,000 امرأة، يعملون في صناعة الحرير وحدها[41]. واذا قدّرنا معدل نشاط العمال، او معدل المشاركة في القوى العاملة (اي نسبة عدد العاملين الذين يريدون العمل إلى إجمالي السكان)، آنذاك بحوالى 25 في المئة من السكان، فإن هؤلاء العمال في صناعة الحرير كانوا يشكلون قرابة 12 في المئة من القوى العاملة، وهذا الرقم يصبح 20 في المئة إذا أضفنا العمالة في صناعة التبغ وصناعات أخرى. ولم تتحقق مثل تلك النسبة العالية من العمالة في الصناعة اللبنانية مرة أخرى حتى أوائل القرن العشرين[42].

وإذا كان لرأس المال الأجنبي دور في إفساح المجال لرأس المال المحلي لدخول الصناعة، فان التطور الذي حصل في البنى التحتية الإنسانية والمادية قد ساهم ايضاً إسهاماً كبيراً في تلك العملية. ومع أن العمال كانوا في غالبيتهم أميين، فقد اكتسب اللبناني في القرن التاسع عشر سمعة المتعلم والمثقف نسبياً. وكانت البعثات التبشيرية الأجنبية قد قامت منذ زمن بتأسيس مدارس وجامعات كالجامعة الاميركية في بيروت (American University of Beirut) عام 1866 وجامعة القديس يوسف اليسوعية الفرنسية (Université Saint-Joseph) عام 1875. وكان اليسوعيون أول من وصلوا إلى جبل لبنان عام 1634 وأسسوا العديد من المدارس، بينما أسس الآباء العازاريون مدرسة عينطورة (Saint Joseph d'Antoura) عام 1780، التي كانت أول مدرسة للتعليم الثانوي[43]. وانشئت ايضاً عدة مؤسسات تعليمية متواضعة، وفي الغالب غير رسمية، في جبل لبنان ساهمت في اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة من كاهن القرية. وقد توصل بعض هؤلاء إلى متابعة الدراسة في الجامعات المحلية والأجنبية.

وهكذا أصبح لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مركزاً تجارياً وثقافياً في المنطقة، كما أصبح الشعب المتعلم إلى حد ما مستعداً للمساهمة في أي توسع رأسمالي.

وفضلاً عن ذلك، لم يكن ثمة نقص في رؤوس الاموال، وهذا كان واضحاً من ثراء التجار والدائنين ومن السيطرة التدريجية لرؤوس الأموال المحلية على الصناعة المحلية. وفي الواقع، كان الوضع الاقتصادي برمته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مزدهراً في جو من السلام السياسي. وقبل الحرب العالمية الثانية، وكما قال Issawi «كان لبنان من أكثر البلدان في العالم تحقيقاً للمساواة في توزيع الثروة، اذ كان الفقر المدقع نادراً والأثرياء قلة»[44]. ورغم ان هذا التقويم قد يبدو متساهلاً، وخاصة في ما يتعلق بالتوزيع العادل للثروة، تبقى الحقيقة أن جبل لبنان كان معروفاً آنذاك بأنه مكان يعمه السلام والازدهار، وكان ايضاً موئلاً سياحياً نشطاً للبلدان المجاورة.

ورغم ذلك كله، وبالاخص وفرة رؤوس الاموال التجارية والصناعية ووجود الأسواق المحلية والأجنبية لتصريف السلع في أرجاء الإمبراطورية العثمانية واوروبا، لم تستطع الرأسمالية الصناعية القيام بانطلاقة فعلية في جبل لبنان. ويمكن إعزاء ذلك الفشل إلى طبيعة التجارة في حد ذاتها والتي تتطلب، نسبة إلى الصناعة، مخاطرة أقل في رأس المال وآفاقاً تخطيطية قصيرة المدى. ويبقى السبب الأهم هو ان الفلاحين اللبنانيين لم يكونوا يمثلون ذلك الاحتياط من العمالة المأجورة التي كان من الممكن لرأس المال استئجارها، اذ كانوا يتمتعون بدرجة من الاستقلالية الاقتصادية، بمعنى حصولهم المباشر على مصادر الرزق. وبعبارة أخرى، من المحتمل ان تكون قوة استمرارية الإنتاج المستقل قد حدّت من انتشار الرأسمالية الصناعية، وسندرس هذا الإحتمال في الفقرة التالية.

2-1-3 إنحدار الصناعة

في منتصف أعوام 1880، وبعد هبوط أسعار الحرير في الأسواق الفرنسية، توجه الصناعيون المحليون برؤوس اموالهم إلى التجارة وإلى إقراض الأموال لصغار الصناعيين[45]. وهكذا، فان رد فعل الصناعيين على التحدي المتمثل بهبوط الأسعار كان بخفض الانتاج بدلاً من تحديثه أو الانتقال إلى عمليات إنتاجية أخرى، رغم أن وفرة رؤوس الاموال وحالة الطلب العامة بقيت مؤاتية. ومن ناحية أخرى، فان رد الفعل

كان مختلفاً وأكثر ايجابية بعد الحرب العالمية الثانية عندما واجه الصناعيون تقلصاً حاداً في الطلب وزيادة كبيرة في المنافسة الأجنبية باستراتيجية تحديث للآلات والمعدات.

وربما يكمن سبب فشل الصناعيين في مواجهة التحدي في طبيعة سوق العمل. فقد كان العديد من المزارعين والفلاحين يملكون قطعاً صغيرة من الأرض و/ أو يعملون كمرابعين، وتلك كانت حالة منتشرة في الزراعة، وهي النشاط المسيطر آنذاك. كما كان معظم هؤلاء المزارعين، ورغم وعورة أراضيهم الجبلية، مستقلين نسبياً في ما يخص حصولهم المباشر على مورد رزقهم اذ كانوا في غالبيتهم أصحاب مزارع وليسوا مرابعين[46]. ولم تكن لهؤلاء صلة كبيرة بالتبادل التجاري، سواء بالنسبة إلى ادوات الإنتاج أو وسائل كسب العيش الأخرى، ما عدا بيع الفائض من منتجاتهم الزراعية ليتمكنوا من شراء سلع يحتاجونها لاستهلاكهم الشخصي وليس من أجل التجارة. وذلك كان يعني أن حجم عمليات المزارع كان صغيراً لا يسمح بوجود فائض كبير قد يستعمل من المزارع لطلب السلع الصناعية المحلية او قد تستخدمه صناعات ناشئة في انتاجها[47].

لقد كان العديد من المزارعين يملكون أراضيهم منذ القرن الثامن عشر. ويبدو ان الفائض الزراعي ارتفع بشكل كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اذ استطاع العديد من المزارعين شراء الأسلحة والأراضي، مما عزّز استقلاليتهم[48]. وفي الثلث الأخير من القرن، اصبح توزيع الاراضي أكثر سواسية[49]، كما ان نمو صناعة الحرير والعلاقات التجارية مع اوروبا أديا إلى بروز ظاهرة فريدة في المنطقة هي تزايد عدد الفلاحين الصغار الأثرياء نسبياً والذين كانوا يمتلكون الأراضي[50]. كذلك، كانت بعض مناطق جبل لبنان تتبع نظاماً يسمح بامتلاك الأراضي، وهو نظام «المغارسة». والمغارسة شكل من اشكال المشاركة في المحصول حيث يستطيع الفلاح أن يأخذ ربع أو نصف الأرض بعد مرور خمس أو عشر سنوات[51].

وقد تعززت حالة الاستقلال الاقتصادي تلك لدى الفلاحين، والتخفيف من فقرهم، عن طريق الحوالات المالية التي كانت تصلهم من أقاربهم المهاجرين. وبقيت الهجرة، وما رافقها من تحويل للأموال إلى الأقارب داخل الوطن منذ منتصف القرن التاسع عشر، ظاهرة اقتصادية مهمة. ففي الأعوام 1860 - 1914 قُدّر عدد

الذين هاجروا إلى مصر والأميركتين وإفريقيا الغربية بـ 100,000، أو ما يقارب ربع السكان[52]. ولقد كان الدافع وراء تلك الهجرة الكثافة السكانية الكبيرة والانتاجية الزراعية الضعيفة والرغبة في الهروب من الحكم العثماني. على كل حال، قدمت الهجرة منفذاً لعمالة حرة كان يمكن أن توظف في صناعة ديناميكية. كذلك منعت الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية، مثل الخوف من سوء السمعة، أعداداً كبيرة من النساء من الانخراط في العمل المأجور، علماً ان المرأة شكلت آنذاك الغالبية الطاغية للقوى العاملة في حقل صناعة الحرير[53].

وهكذا أصبح النظام الإقطاعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مؤسسة ضعيفة، بينما ربح الفلاحون في مجال الحرية الاقتصادية والسياسية. وأصبحت الملكية الفردية ظاهرة معترفاً بها، والفلاحون، رغم فقرهم، لم يكونوا معوزين. وكان معظم هؤلاء يملكون قطعة من الأرض ويعززون دخلهم بالإنتاج الحرفي. ورغم هيمنة النشاط الزراعي والحرفي[54]، كانت الصناعة نشطة. وشكّل الاستقلال الاقتصادي للمزارعين والهجرة وإغراء الربح السهل والسريع في التجارة عقبة كبيرة في طريق عملية التصنيع المهمة التي بدأت عام 1840 برؤوس اموال صناعية أوروبية. ونتيجة لذلك، بقيت العلاقات الرأسمالية هامشية وفقدت الصناعة فرصتها التاريخية الأولى للتوسع.

2-2 الولادة الجديدة للصناعة وانتصار الليبرالية الاقتصادية، 1920 - 1950

طغت التجارة ونشاطات التداول عموماً على الصناعة في بداية القرن العشرين، وجاء إعلان لبنان الكبير عام 1920 في ظل الانتداب الفرنسي ليعزز تلك الحالة. ومع لبنان الكبير تضاعف حجم الوطن بعد إضافة مدينة بيروت ومدن ساحلية أخرى وكذلك سهول البقاع الخصبة ومنطقة عكار الزراعية في الشمال. واكتسب الجبل مناطق داخلية وشريطاً ساحلياً، إلا أنه اصبح محكوماً من العاصمة بيروت التي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً. وبلغ عدد سكان لبنان الجديد آنذاك ما يقارب 600,000 نسمة فقط، بعدما استنزف عدد السكان بالهجرة المكثفة والوفيات التي سببتها المجاعة[55]. أما صناعة الحرير التقليدية فبدأت تزول بسبب المنافسة الأجنبية وظهور أنواع جديدة

من الخيوط الاصطناعية مثل الحرير الصناعي، وكذلك بسبب تضاؤل اهتمام المولين المحليين ولجوء سلطات الانتداب إلى خفض التعرفة الجمركية، مما زاد من توسع النشاط التجاري[56].

ومع ذلك، برزت فرصة تاريخية ثانية للصناعة في لبنان في الأعوام ما بين 1920 ونهاية الحرب العالمية الثانية. وتجسدت تلك الفرصة في زيادة رؤوس الاموال واليد العاملة ووجود بنى تحتية أفضل، وحماية المنتجات الوطنية من خلال زيادة التعرفة الجمركية[57].

2-2-1 البيئة الاقتصادية الجديدة

دخل لبنان القرن العشرين بوضع اقتصادي متحسن جداً. فبحلول عام 1900، كان هناك 415 كم من الطرقات، عدا 111 كم لطريق بيروت - دمشق الذي انشئ برأس مال فرنسي خاص[58]. وكانت الضرائب قليلة، مما شجع الطلب الداخلي. واستمرت سياسة الضرائب المنخفضة وإنشاء الطرق خلال فترة الحرب، فتطورت بيروت لتصبح ميناءً رئيسياً في حوض شرق المتوسط، وأنشئت عام 1940 أول مصفاة نفط في طرابلس. وظل التعليم ينتشر، مثل الخدمات الصحية، بفضل البعثات التبشيرية والمنظمات الخيرية والمؤسسات العامة. وتعزى التحسينات في البنى التحتية المادية والبشرية بشكل واضح وكبير إلى المؤسسات غير التجارية، التي موّلتها بموارد من خارج السوق. ولجأت السلطات منذ عام 1924 إلى زيادة الحماية الجمركية تدريجياً، مما وفر دفعاً إضافياً للصناعة[59].

وطرأت تطورات مهمة على صعيد سوق العمل مع ازدياد عرض اليد العاملة بسبب تقلص الهجرة من سوريا ولبنان، وكانت حصة لبنان أكثر بقليل من نصف المهاجرين. فقد انخفضت معدلات الهجرة لتصبح 2,000 مهاجر سنوياً خلال اعوام 1930 بعدما وصلت أعلى معدلاتها إلى 15,000 مهاجر سنوياً خلال الأعوام 1900 - 1914[60]. ويعود سبب ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى القيود على الهجرة التي وضعتها السلطات في البلاد المقصودة. ونتيجة لذلك، توقف إلى حد كبير تسرب اليد العاملة

اللبنانية وعاد الكثير من المهاجرين مع مدخراتهم، ومن الصعب التأكد من مدى تحول تلك المدخرات إلى رؤوس اموال. بالإضافة إلى ذلك، تدفقت إلى لبنان اعداد من الأرمن الهاربين من المجازر في تركيا فزادوا من عرض اليد العاملة المحلية بشكل كبير. وادت هذه التطورات إلى انخفاض في مستوى الأجور[61].

ومع هذا كله، كان ثمة مصدر آخر لليد العاملة التي كان في مقدور الصناعة المحلية استعمالها، وهو الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن وخاصة بيروت. وقد ازدادت تلك الهجرة من الريف إلى المدن بسبب المجاعة التي حدثت أثناء الحرب العالمية الأولى والتي ضربت بشدة المناطق الريفية. واضطر الأهالي آنذاك إلى قطع أشجار التوت، التي كانت في الأصل تستخدم لتربية شرانق الحرير، واستخدموها وقوداً فكانوا بذلك مضطرين عملياً إلى حرق رؤوس اموالهم.

2-2-2 الفرصة الصناعية الثانية

شكلت تلك التطورات مجموعة من الظروف المناسبة للتوسع الصناعي. وفي الحقيقة، كانت ثمة بداية في ذلك الاتجاه. فقد ازداد عدد المنشآت الصناعية من 400 عام 1930 إلى 900 عام 1939، وكان هناك 20,000 عامل على الأقل في المعامل الكبيرة والحرفية[62]. ورغم أن المعلومات الاقتصادية عن لبنان خلال الفترة 1920 - 1950 ناقصة وأحيانا متضاربة، إلا أنها كانت تدل على وجود تنامٍ قوي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في الصناعة.

وبعد الانخفاض الحاد في حجم القوة العاملة بسبب المجاعة التي انتشرت إبان الحرب العالمية الأولى، جرى تحديث للصناعة في لبنان وسوريا في الفترة ما بين 1913 و1937. ويبين الجدول رقم 1 - 2 بداية حلول نظام الإنتاج الحديث المعتمد على العمل المصنّع محل الإنتاج المعتمد على العمل في المنزل. بالإضافة إلى ذلك، تدل المؤشرات إلى تحول مهم من الصناعات القديمة المعتمدة على صناعة الحرير إلى مصانع بتنظيم رأسمالي تطبق نظام العمل المأجور. والجدير بالذكر هنا أنه، مع انخفاض معدلات مشاركة العمالة النسائية في الصناعة، تصاحب تطورالنشاطات الصناعية الحديثة والرأسمالية

منها مع انخفاض في المعدل الاجمالي للمشاركة في العمل. وبعبارة أخرى، فان النظام الذي كان يزداد رأسمالية اخذ يستوعب آنذاك عدداً أقل، وليس أكثر، من العمال.

الجدول رقم 1-2

نماذج العمل الصناعي في سوريا ولبنان 1913-1937

	1913	1937 المجموع	القديم [2]	الجديد
إجمالي عدد العمال (بالآلاف) [1]	310	204	171	33
توزيع العمال (٪)	100	100	84	16
أ) الجنس والعمر				
الرجال	46	56	44	12
النساء	43	32	29	3
الأطفال	11	12	11	1
ب) مكان العمل				
المصنع	33	60	44	16
المنزل	67	40	40	--
ج) طريقة الدفع				
أجر شهري	80	64	57	8
أجر يومي	20	36	27	9

المصدر: Bonné, 1959, p.300.

الملاحظات: 1 - يتضمن عدد العمال الحرفيين أيضاً. 2 - منشآت قديمة معظمها في صناعة الحرير.

شهدت فترة الثلاثينات من القرن العشرين زيادة كبيرة في الاستثمار الصناعي. وتضاعف وزن الآليات الصناعية المستوردة إلى سوريا ولبنان أربع مرات خلال الأعوام 1934 إلى 1938. كما ان زيادة التعرفة الجمركية عام 1926، وما تبعها من فرض رسوم جمركية لحماية المنتجات الوطنية، ساهما في الزيادة الملحوظة في الطلب المحلي على المنتجات الصناعية في كل من سوريا ولبنان[63]. ومع بداية الحرب العالمية الثانية ظلت الظروف المؤاتية للصناعة تتحسن باطراد.

وتلقت الصناعة دعماً كبيراً إبان الحرب العالمية الثانية اذ تزايد الطلب عليها من خلال الإنفاق العسكري لقوات الحلفاء الموجودة في لبنان، وذلك في وقت تقلص فيه الاستيراد بشكل كبير. فبين الأعوام 1940 و1944 أنفقت قوات الحلفاء قرابة 76 مليون جنيه استرليني في سوريا ولبنان، وكانت حصة لبنان السنوية من هذه النفقات تشكل ما يقارب 10 في المئة من دخله الوطني[64]. وتمتع البلَدان بفائض متراكم في ميزان حساباتها الجارية وصل إلى 607 ملايين ليرة سورية لبنانية خلال 1939 - 1945، أو ما يقارب 40 في المئة من دخلهما الوطني المشترك عام 1945[65]. وكذلك أدت القيود المفروضة على استيراد الآلات إلى زيادة في معدل استعمال طاقة الانتاج.

وكشفت الاحصاءات المفصلة عن الصناعة (وثيقة الأمم المتحدة لعام 1955 وقد سبق الاستشهاد بها أعلاه مرات عدة) بأنه مع حلول عام 1946 استطاعت الصناعات المتنوعة أن تستمر وتخرج من تداعي صناعة الحرير التي كانت طاغية في الماضي، وبدأت تشتمل على صناعات غذائية ومشروبات ونسيج ومواد كيماوية وطباعة الخ... لقد كان نمو الصناعات الغذائية بمثابة مؤشر لتزايد قوة العلاقة بين الصناعة والزراعة، وكانت الاخيرة قد تنوعت لتشمل زراعة الفاكهة وأشجار الزيتون، كما انها شهدت هي ايضاً فورة في الاستثمار[66].

إن الانبعاث الجديد للصناعة، الذي حدث تقريباً ما بين 1926 و1945، قد أكد وجود قدرة كبيرة على التصنيع المستدام، اذ استطاعت الصناعة أن تستغل البيئة الجديدة للحماية وللطلب المتزايد. وازداد عدد المنشآت الصناعية بشكل كبير وتنوع الانتاج وأعيد استثمار الأرباح لزيادة الطاقة الانتاجية أو لإنشاء مؤسسات جديدة، ومنها المصافي وصناعة الزجاج والورق المقوى والنسيج والصناعات الغذائية والمنتجات المعدنية والمعدات الصناعية[67]. ورغم عدم توافر احصاءات عن العمالة الصناعية في ذلك الوقت، إلا أن الدلائل غير المباشرة تشير إلى توسع كبير في حجم هذه العمالة منذ أوائل 1930 وحتى 1945[68].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بقليل تعرضت الصناعة في لبنان إلى صدمة الانفتاح على التجارة العالمية، وتزامن ذلك مع اختفاء الحماية الجمركية والإنفاق من قبل قوات الحلفاء. ومع ان الاحصاءات والمعلومات عن فترة 1945 - 1950 هي نادرة، إلا أنه من الواضح ان

انخفاضاً قد حصل في حجم العمالة في الصناعة بعد الازدهار الذي حدث في فترة الحرب العالمية الثانية[69]. وبالفعل، ففي عام 1948 كان رئيس الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي يعلن تحسره على تلك الفترة من الازدهار التجاري خلال فترة 1840 - 1914، عازياً التراجع الحاصل إلى سياسات الحماية التي اتبعتها سلطات الانتداب[70].

2-2-3 انتصار الليبرالية الاقتصادية

لقد كان أداء الاقتصاد اللبناني جيداً في الأعوام ما بين 1920 إلى 1945. ورغم اندثار صناعة الحرير وتدني الهجرة، وما رافقها من تدن في التحويلات المالية، فان الإنتاج ازداد بشكل كبير في مختلف الانشطة الاقتصادية. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الاداء الاقتصادي الجيد، منها السوق الواسعة للبنان الحديث، وبنى تحتية جيدة للمواصلات والتعليم، ووفرة رؤوس الاموال ووجود فائض متراكم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وتراكمت المدخرات بشكل رئيسي على شكل حسابات بالفرنك الفرنسي أوالجنيه الاسترليني لدى الافراد والمؤسسات[71]. وبحلول عام 1946، كان الاقتصاد قد اصبح مهيئاً لبناء صناعة قوية، أو على الأقل لانجاز نمو قوي في النشاط الاقتصادي عموماً.

لقد أدركت حكومة الدولة المستقلة حديثاً تحديات التطورات الاقتصادية الجديدة، فاختارت السلطات اللبنانية الليبرالية الاقتصادية ليس كسياسة للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل فحسب بل أيضا كعلة اساسية للوطن الجديد.

جاء اختيار الليبرالية الاقتصادية وسط عدة تطورات أساسية، وغالباً متضاربة، مؤثرة على البيئة السياسية والاقتصادية للبنان. فلقد خرج لبنان من الحرب العالمية الثانية كدولة مستقلة مع صناعة منتعشة وفائض[72] مالي تكوّن من التجارة النشطة ومن المضاربات، كما ان البطالة كانت تبدو منخفضة والخزينة في فائض. ففي الأعوام ما بين 1939 و1944، كان ثمة فائض مالي في كل عام، مع تراكم إجمالي بلغ زهاء 23 مليون ليرة لبنانية[73]. وكانت الصورة أقل وضوحاً في الفترة اللاحقة 1945 - 1950، وتكشف بعض المؤشرات الاقتصادية، كما في الجدول رقم 2-2، صورة مختلطة عن تلك الحقبة من تاريخ اقتصاد لبنان التي لم يُكتب عنها الكثير.

الجدول رقم 2-2

مؤشرات اقتصادية عامة، 1939 - 1950

	1939	---	1945	1946	1947	1948	1949	1950
عدد السكان (بالآلاف)[1]	1,000		1,147					1,443
فروع الصناعة الرئيسية[2] أ) عدد المنشآت ب) عدد الموظفين ج) رأس المال المستثمر (مليون ل.ل)			--- ---	477 8,052 72	---	671 11,153 96		880 11,525 113
الدخل الوطني (مليون ل.ل.)			700~	---	---	919	932	1,042
مؤشر كلفة المعيشة	100		607	553	500	492	461	426
مؤشر الأسعار بالجملة	100		1,038	889	797	775	635	589
معدل سعر صرف الليرة / دولار			---	---	3.08	3.46	3.26	3.47
العجز التجاري - سوريا ولبنان[3] (مليون ليرة سورية لبنانية)	39		87	181	279	405	405	---
احتياط الذهب والعملات الأجنبية[4] (مليون دولار)			---	---	---	74	---	39

المصدر: انظر الملاحق ذات الصلة والملاحظات أدناه.

الملاحظات:1 - انظرالملحق رقم 1 الخاص بالسكان بالنسبة إلى الأعوام 1945 - 1950، حيث طُبّق المعدل السنوي للنمو خلال تلك الفترة، أي 2٪، لتقدير عدد السكان بـ 1 مليون عام 1939. ومعدل النمو ذلك أقل بقليل من المعدل الوسطي (2,26٪) الذي افترضته الأمم المتحدة للفترة 1950 - 1955 (UN, 1988b, p. 288). 2 - المصدر هو UN, 1955, p.158. ليس واضحاً ما المقصود بـ«موظفين» و«الفروع الرئيسية» للصناعة، التي تشمل الصناعات الغذائية، المشروبات، النسيج، المنتجات المعدنية غير الصلبة، المواد الكيماوية، المنتجات الخشبية، الطباعة والجلود. 3 - المصدر هو Saba E., 1961, pp. 203-04. إن البيانات المذكورة عن العجز تعطي تقديراً أقل مما كان فعلياً، ولكن دون التأثير على منحى تطوره، لأنه تم احتساب المبالغ على أساس معدلات سعر الصرف الرسمية ذات القيمة المبالغة. 4 - الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية في نهاية الفترة. المصدر هو UN, 1955, p. 171.

(~) تعني (تقريباً).

وبصرف النظر عن كل الاعتبارات، ازداد الدخل الوطني بشكل كبير في الفترة ما بين 1945 و1950. وتشير الأرقام في الجدول رقم 2-2 إلى معدل نمو سنوي لدخل الفرد الحقيقي بلغ 11 % خلال تلك الفترة. ولقد أظهرت الصناعة نمواً نشطاً، سواء بالاستناد إلى عدد المؤسسات المنشأة حديثاً أو رؤوس الاموال المستثمرة. وتضاعف الاستثمار بالأسعار الحقيقية في الفترة ما بين 1946 و1950، في حين ازداد عدد العمال بنسبة أقل بلغت 43 % خلال الفترة نفسها، مما يدل على زيادة كبيرة في المكننة. وعلى عكس بلدان الجوار في المنطقة، التي كان جل صادراتها زراعية، فقد اتسمت صادرات لبنان بالتنوع وكانت الزراعية منها تشكل في مطلع الخمسينات 50 % فقط من مجمل الصادرات[74]. وبما أن هذا الاداء حصل في مجتمع كانت غالبية سكانه ريفية، فذلك دليل على الأداء الصناعي المميز نسبياً[75]. وكذلك توسعت التجارة، وخصوصاً تجارة الترانزيت، وذلك يعود إلى توسيع ميناء بيروت والمنطقة الحرة التابعة له وتحسينهما.

إلا ان ثمة احداثاً أخرى تكشف جوانب أقل ايجابية في هذه الصورة، اذ افادت تقارير عن تلك الفترة ان ازدياداً كبيراً حصل في إجمالي الإستهلاك تم تمويله من الفائض المتراكم خلال سنوات الحرب. وفي الواقع، فقد انخفض بشكل حاد احتياط الذهب والعملات الأجنبية الذي كانت تملكه الدولة والقطاع الخاص، وكان قد استنفذ بشكل كبير في نهاية 1948[76]. ولم يكن تنامي العجز التجاري في ميزان مدفوعات سوريا ولبنان، واللتين كانت تربطهما وحدة جمركية حتى آذار من عام 1950، سوى انعكاس للارتفاع القوي في حجم الاستهلاك[77]. وأدت حرب فلسطين إلى تفاقم هذا الأداء التجاري فخسر لبنان سوقاً لمنتجاته الزراعية وكذلك الدخل الذي كان يأتيه من السياح الفلسطينيين.

وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع سريع في البطالة[78]. وتذكر تقارير لصندوق النقد الدولي في تلك الفترة خسائر تجارية، كان سببها انخفاض الأسعارالعالمية والمحلية، وقيود مصرفية على القروض. ويكشف الجدول رقم 2-2 السابق بوضوح إنخفاضاً حاداً في الأسعار خلال فترة 1945 - 1950. كذلك انخفضت الودائع المصرفية من 277 مليون ليرة لبنانية في نهاية عام 1945 إلى 181 مليوناً في نهاية عام 1949. وحتى النشرات المتخصصة في تلك الفترة كانت تذكر نوعاً من الركود والتباطؤ في النشاط الاقتصادي، وانخفاضاً في الطلب[79].

الجدول رقم 3-2

عدد العمال والمنشآت الصناعية، 1930-1950 [1]

	1930	1939	1950
عـدد المنشـآت	400	900	1,285 [2]
عـدد العمال	---	20,000	25,000 إلى 30,000 [3]

المصدر: UN, 1955, pp. 151, 158.

ملاحظات: 1 - عدد العاملين والمنشآت المذكورة هي لكل المعامل، بما في ذلك الحرفيون والصنّاع المهرة. 2 - تستبعد الأرقام المبينة عن المنشآت في عام 1950 الحرفيين والمرافق العامة والشركات التي تعمل بموجب ترخيص مثل مصافي النفط وشركات التبغ. وهذا ما يعطي أرقاما أقل من الواقع عن معدل التوسع الحاصل في المنشآت الصناعية مقارنة بفترة ما قبل الحرب. 3 - إن مجال التقدير هو لعام 1952 تقريباً.

لذلك تُعتبر الصورة التي يمكن تكوينها عن الأداء الاقتصادي خلال فترة 1945 - 1950 بانها كانت مختلطة. فمع النمو القوي في الدخل الوطني، الذي كان ربما لا يزال متأثرا بدفع الانتعاش الاقتصادي الذي حصل أثناء الحرب والذي كان يضعف تدريجياً، بدأ الفائض المتراكم واحتياط العملات الأجنبية بالانخفاض بسبب الاستهلاك المتزايد. ورغم ان الصناعة كانت، ولا تزال، في مرتبة ثانوية بالنسبة إلى التجارة، إلا أنها كانت لا تزال نشطة وحصتها حوالى 10 % من إجمالي عدد العاملين. وتبين الجداول 2-2 و3-2 أعلاه الزيادة الكبيرة في عدد المنشآت الصناعية. ويبدو أن الصناعة خلال الفترة 1945 - 1950 كانت الوحيدة ذات الاداء الجيد، أو أنها كانت من أقل الانشطة التي تأثرت سلباً بالتطورات. وفي ذلك الوقت بالذات، اختار لبنان سياسة الليبرالية الاقتصادية كاستراتيجية اقتصادية وطنية.

بدأ التطبيق الفعلي لليبرالية الاقتصادية في تشرين الثاني من عام 1948 عند تخفيف القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي. ورغم أن رفع القيود كاملة لم يتم الا عام 1952، إلا أن سوق التبادل بالعملة الأجنبية كان منتشراً ونشيطاً منذ عام 1948. وقد شهدت الفترة 1946 - 1954، وبشكل مواز، نقاشاً فكرياً مكثفاً من خلال مقالات وكتب ومؤتمرات عن الهوية اللبنانية والدور القيادي الذي يمكن أن يلعبه لبنان في المنطقة. وجاء اختيار نظام الليبرالية الاقتصادية كجزء من ايديولوجية واضحة المعالم

حول هوية لبنان ودوره.

ويمكن ايجاز النظرة الايديولوجية التي استعملت في دعم خيار الليبرالية الاقتصادية كالآتي:

كان لبنان، ومنذ قرون مضت، مجتمعاً تعددياً يعيش فيه العديد من الطوائف المسيحية والمسلمة مع تقليد راسخ بتقديم الملجأ للأقليات المضطهدة[80]. وبما ان لبنان يقع جغرافياً في ملتقى ثلاث قارات، فقد كان دائم الاحتكاك بالثقافتين الغربية والشرقية. ويظهر التاريخ أن المبادرة الفردية والتبادل الاقتصادي الحر، وتلك المزايا الجغرافية والثقافية، قد خدمت كلها لبنان جيداً منذ عهد الفينيقيين. وتتابع هذه النظرية فتقول ان حرية التبادل والانتقال تنسجم مع تقاليد هذا البلد وموقعه الجغرافي، كما ان الحكومات، وخاصة في هذا الجزء من العالم، هي مؤسسات غير كفية وغير قادرة على تنظيم أو توجيه القطاع الخاص على نحو جيد. ولذلك، يجب أن يتمتع النظام الجديد باكبر قدر من الحرية وأقل قيود ممكنة، وان يكون نظاماً حراً يحترم تقاليد التعددية للمجتمع اللبناني.

وتقترن تلك النقاشات بشكل رئيسي مع كتابات رجال اعمال لبنانيين وسياسيين ومفكرين مثل ميشال شيحا (Michel Chiha, 1994). ومن الناحية السياسية، كان ذلك يعني توزيع السلطات التنفيذية والتشريعية والإدارية بالعدل بين الطوائف لخلق توازن بين هذه المجموعات. اما من الناحية الاقتصادية، فكان ذلك يعني أن الليبرالية الاقتصادية هي الخيار الطبيعي والواضح للنظام الاقتصادي من أجل وطن حر ومزدهر.

لقد كان خيار الليبرالية الاقتصادية مغايراً للنظام الاقتصادي القائم في البلد الجار سوريا، حيث كان يُشدد على الدور الرئيسي للسلطة المركزية في عملية النمو والإنماء[81]. وبالفعل، فقد كان ذلك التباين في توجهات الاستراتيجيات الاقتصادية من الأسباب الرئيسية وراء إنهاء الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أكدت الإضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة صوابية الخيار اللبناني. فلقد حدثت عدة انقلابات في فترة الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين في العديد من البلدان العربية، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والتغيرات الجذرية في الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتلك البلدان.

وكان من اهم النتائج الاقتصادية لتلك التطورات هروب رؤوس الاموال الخاصة

من تلك البلدان ولجوؤها إلى لبنان. وقد بدأت الأمور بتهجير الفلسطينيين عام 1948، فأتى العديد منهم إلى لبنان مع مدخراتهم. وعزز استبعاد كل من ميناء حيفا والإسكندرية المتطورين من المنافسة دور بيروت كمركز إقليمي للتخزين والترانزيت. ومن ثم ادت الحالة السياسية غير المستقرة وسياسة تأميم الملكيات الخاصة في كل من سوريا ومصر إلى تدفق متزايد لرؤوس الاموال من تلك البلدان إلى لبنان. وفي ما يخص مصر، فان معظم رؤوس الاموال الوافدة كان ملك لبنانيين كانوا قد استقروا هناك منذ بداية القرن هرباً من الحكم العثماني. واكّد هذا التدفق المستمر لرؤوس الاموال الخاصة إلى لبنان أهمية مزايا نظام الليبرالية الاقتصادية.

ومن الواضح أن أي اقتراح آنذاك لسياسة صناعية طويلة الأجل كعنصر رئيسي في استراتيجية تنمية كان سيتم اعتباره اقتراحاً غير مناسب وفي غير مكانه. لقد كانت الليبرالية الاقتصادية مناسبة للطبقة الوسطى من التجار والوسطاء والرواد، تلك الطبقة التي ظهرت قبل قرن من الزمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد رأت الطبقة السياسية ورجال الأعمال بوضوح المزايا والأرباح التي يمكن أن تُجنى من نظام الليبرالية الاقتصادية هذا.

2-3 قواعد اللعبة

لا يتمتع لبنان بثروات طبيعية أو معدنية مهمة، لذلك لم تكن ثمة حاجة للدعوة إلى وجود سلطة مركزية قوية للسيطرة على منافع تلك الموارد الطبيعية. وتتركز الزراعة على شريط ساحلي ضيق وفي سهل البقاع الخصب الذي يقع بين سلسلتي جبال تمتد بشكل شبه متواز من شمال لبنان إلى جنوبه. وتنتشر المدرجات الزراعية على المنحدرات الجبلية، وهي دليل على كثافة العمل الزراعي وقلة الأراضي الزراعية. والطقس في لبنان متوسطي، والموارد المائية متوافرة، مع وجود العديد من الأنهر والجداول، إلا أن هذه الثروة الطبيعية لا تستغل بشكل جيد .

إن الليبرالية الاقتصادية هي نظام اقتصادي يستلزم نظام الملكية الخاصة والتبادل الحر بأسعار تحددها قوى سوق تعمل بأقل قيود ممكنة[82]. ولا تتطلب الليبرالية

الاقتصادية بالضرورة تنظيماً اقتصادياً رأسمالياً أو أسواقاً تنافسية بل فقط وجود سلطة مركزية تتدخل بأدنى درجة ممكنة في الامور الاقتصادية، وتسمح للفاعلين الاقتصاديين بالعمل بحرية ضمن قواعد سلوك محددة. وسنشرح قواعد اللعبة هذه بتقديم وصف للحيّز السياسي والاقتصادي الذي تعمل ضمنه الليبرالية الاقتصادية منذ نصف قرن، ويتضمن هذا الحيّز طريقة عمل النظام السياسي في لبنان وأسواق عوامل الإنتاج.

2-3-1 الوضع السياسي

عمل لبنان منذ عام 1943 بنظام برلماني حيث تُوزع السلطات التشريعية والتنفيذية بين الطوائف المسيحية والإسلامية، وذلك بموجب اتفاق ضمني غير رسمي عُرف بالميثاق الوطني. ويكون رئيس الجمهورية من الطائفة المسيحية المارونية، ينتخبه المجلس النيابي كل ست سنوات. أما رئيس مجلس النواب فيكون مسلماً شيعياً ينتخبه المجلس النيابي كل اربع سنوات (كان يُنتخب كل سنة قبل اتفاق الطائف عام 1989)، ورئيس مجلس الوزراء مسلم سني يعينه رئيس الجمهورية بعد مشاورات ملزمة (لم تكن ملزمة قبل الدستور الجديد) مع أعضاء مجلس النواب، الذين يُختارون في انتخابات عامة كل أربع سنوات[83]. وتُوزع الوظائف الحكومية، الرئيسية منها بالاخص، على أساس طائفي اجمالاً.

وفي معظم الأحيان، تُوزع تلك الوظائف على اساس المحسوبية السياسية لدعم سلطة رجال السياسة. والنظام السياسي هذا هو عملياً حكم القلة التي تتوزع السلطة في ما بين قياداتها الطائفية والمحلية ضمن قواعد غير رسمية متفق عليها ضمنياً. إنه نظام تقليدي ومحافظ يعمل على تركيز سلطات النخبة وتدعيمها، أي المحافظة على الوضع القائم. ومثال واضح على صفة النظام المحافظ هذا هو أنه عام 1972، وبعد 50 سنة من الحياة البرلمانية، كان قد تم انتخاب 359 عضواً في المجلس النيابي من بينهم أكثر من 300 عضو ورثوا مقاعدهم استناداً إلى صلات عائلية[84].

ويمكن النظر إلى النظام القائم على انه عقد سياسي واجتماعي يعاد تجديده باستمرار،

وحيث القوة السياسية تخوّل الحصول على قوة اقتصادية من خلال تخصيصات الميزانية والتعيينات الإدارية والارتباط بالمصالح الخاصة. والليبرالية الاقتصادية لا تعني انعدام الضوابط تماماً، ذلك أنها تتضمن التزامات محددة من جانب الحكومة او السلطة، ويمكن تلخيص هذه كالآتي:

المحافظة على ما يشار إليه في البيانات الوزارية المتعاقبة بـ«المبادرة الفردية» وحمايتها، أي التقليل قدر الإمكان من التدخل في نظام السوق.

توفير بنى تحتية كافية، أي إنشاء الطرقات وتقديم خدمات الاتصالات والكهرباء في المناطق المدينية، وبشكل خاص في العاصمة بيروت ومناطق وسط لبنان حيث تتركز مجمل الفعاليات الاقتصادية. ولم تكن أهداف الحكومات تأسيس بنى تحتية وطنية كفية، بالمعنى التنموي، بقدر ما كانت تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها رجال الأعمال في المدن، وبالأخص في العاصمة بيروت.

المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي الضروريين لتدفق رؤوس الاموال الخاصة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام. لقد رأى المؤسسون الأوائل لنظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان أن «العملة المستقرة السليمة» (sound currency) هي من اسس نجاح النظام[85]. ولقد نجحت السلطات النقدية نجاحاً كبيراً في تحقيق ذلك الهدف اذ أصبحت الليرة اللبنانية، رغم سياسة التعويم الحر المتبعة، من أكثر العملات استقراراً في العالم. وبالفعل، فان تقلبات سعر صرف الليرة كانت ضئيلة نسبياً اذ تأرجح السعر بين ما يعادل 3.10 ليرات لبنانية للدولار الواحد عام 1947 و3.43 ليرات لبنانية عام 1980، في حين ان التقلبات الحادة في سعر الصرف كانت قليلة ولفترات قصيرة. ويقدم الفصل السادس معلومات تفصيلية عن النظام المالي وأسعار الصرف.

لقد التزمت كل الحكومات في لبنان نظام الليبرالية الاقتصادية من دون أي تردد او مساءلة. وكانت الضرائب المباشرة منخفضة نسبياً في حين ان المؤسسات التجارية كانت ولا تزال تتهرب من دفعها بشكل واسع. اما التعرفة الجمركية فهي تُحدد بهدف تحقيق الإيرادات وليس الحماية. واذا كانت إجازات استيراد السلع ملزمة، إلا أن عملية الاستحصال على تلك الاجازات كانت ولا تزال سهلة. وفي عملية مقارنة لبنان ببلدان

المنطقة ذكرت الأمم المتحدة أن «... لبنان لجأ إلى فرض قيود على الاستيراد بشكل معتدل وفي مجالات محدودة نسبياً»[86].

ومع ذلك، كانت هناك فترة ما بين 1958 و1964 حين كانت لدى رئيس الجمهورية آنذاك، فؤاد شهاب، أهداف واضحة لبناء مؤسسات الدولة وتقويتها بغية رفع مستوى الاداء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. لقد كانت تلك الفترة الإنمائية الوحيدة في تاريخ لبنان الحديث حين وضعت السلطة السياسية قضية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي كهدف وطني اولي. وقد أنشئت العديد من المؤسسات العامة للخدمة المدنية ولتصميم المشاريع الزراعية الكبيرة والطرقات وتنفيذها. وعام 1964، تأسس المصرف المركزي وابتدأ جمع بيانات منظمة ودورية عن الحسابات الوطنية للعام نفسه[87]. وازداد الإنفاق على التعليم وعدد الطلاب المسجلين في المدارس الحكومية بشكل كبير. وبدأت الاستعدادات لوضع قانون للضمان الاجتماعي الذي، مع نواقصه الكثيرة، ابتدأ تنفيذه في أوائل السبعينات من القرن العشرين.

وتأكدت الرؤية الإنمائية للنظام عندما كُلفت شركة الاستشارات الفرنسية IRFED عام 1959 إجراء دراسة اجتماعية اقتصادية مفصّلة وشاملة عن لبنان، وذلك كأساس لوضع استراتيجية إنمائية[88]. ورغم ذلك التوجّه التنموي، لم تتدخل السلطات كثيراً في السوق. وفي الحقيقة، يمكن اعتبار تحديث البنى التحتية والإنجازات المؤسساتية التي حصلت في عهد الرئيس شهاب على أنها قدمت الإطار المناسب لأداء فعّال للسوق. وفي ما يخص جوهر نظام السوق أو الليبرالية الاقتصادية، الذي يتمثل بالانتقال الحر للعمالة ولرأس المال، فقد التزمت كل الحكومات اللبنانية هذا الجوهر على اكمل وجه.

2-3-2 أسواق عوامل الإنتاج

ان أسواق عوامل الإنتاج، كالعمالة ورؤوس الاموال، في لبنان هي أسواق حرة، مع العيوب الموجودة عادة في بنية السوق وممارسات المؤسسات. ولبنان ذو طبيعة جبلية وكثافة سكانية عالية، مما ادى إلى ارتفاع أسعار الأراضي وخاصة في المدن. إن التعلق

بالأرض في بلد صغير كلبنان، وقوانين الارث التي تترك في كثير من الأحيان قطعة أرض صغيرة لعدد كبير من الورثة، قد اضعفت طبيعة السلعة في الأرض وخاصة في الريف. وبشكل عام، فإن نقل ملكية الأراضي يتم بلا قيود ما عدا بعض القيود في ما يخص الملكية لغير اللبنانيين. وبالنسبة إلى رأس المال، فإذا كانت الليبرالية الاقتصادية أو نظام السوق الحر يعنيان شيئاً فأول ما يعنيان هو السوق الحرة لتبادل العملات الأجنبية وحرية تحويل رؤوس الاموال. وفي هذا المجال، كان التبادل في أسواق العملات الأجنبية دوماً حراً في لبنان، وبقي ميزان مدفوعاته بحسابات جارية وحسابات رأس مال مفتوحة مع بقية بلدان العالم. وقد ابتدأ العمل بتلك الحريات الاقتصادية في تشرين الثاني من عام 1948، ولا تزال نافذة حتى الآن.

إن عملية إنشاء مؤسسة ما هو أجراء يخضع للقوانين العادية المطبقة في الاقتصادات الرأسمالية. وتُشجع الملكية الأجنبية للمؤسسات التجارية شرط أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة للشركات المحدودة المسؤولية من حاملي الجنسية اللبنانية.

إن سوق العمل في لبنان هي سوق حرة. ولقد وُضع في التنفيذ عام 1943 أول تشريع للعمل، وكان ذلك بسبب النشاط الصناعي المتوسع، وركّز التشريع على الأجور الدنيا وتعويضات غلاء المعيشة. واشار القانون إلى دفع أجور متساوية للمرأة والرجل عند انجاز العمل نفسه[89]. ورغم تحديد حد ادنى للأجور، بقي العديد من العمال يتلقون أجوراً أقل من المستوى الأدنى، علماً أن هذا المستوى كان دوماً أقل من المستويات المعيشية الادنى في المدينة، وغالباً حتى أقل من نصف تلك المستويات (انظر الجدول رقم 8-5 في الفصل الخامس).

وصدر قانون العمل عام 1946، فوضع الشروط العامة للعمل في ما يخص العاملين في التجارة والصناعة فقط، باستثناء موظفي الدولة والعاملين في الزراعة[90]. وعام 1932 نُشر القانون العام للعقود والموجبات، وكان مخصصاً للعمل الحر التعاقدي، إلا أنه لم يوفر أي حماية للعامل إزاء صاحب العمل. وحاولت التشريعات اللاحقة أن تعالج هذا النقص بوضع عددٍ من القيود على بعض الممارسات، لكن تلك القيود كانت اجمالاً لمصلحة رب العمل. وقد مُنح أرباب العمل قوة غير محدودة بإعطائهم

الحق في «التوظيف والطرد»، مع السماح لرب العمل بإعطاء العامل تعويضاً مالياً عند إنهاء الخدمة يعادل عادة أجر شهر واحد عن كل سنة عمل. وتبلغ ساعات العمل القصوى في الأسبوع 48 ساعة، مع وجود بعض الاستثناءات. وإلى بضع سنوات خلت، كان العمر الأدنى للتوظيف 8 سنوات، وهو حد مأخوذ من القانون الفرنسي لعام 1874[91].

وُضع نظام ضمان اجتماعي عام 1965، وبدأ العمل به في بداية السبعينات. وشمل النظام تأميناً طبياً جزئياً وتعويضات عائلية وخطة للتقاعد يتم بموجبها تسديد أقساط شهرية يدفعها كل من رب العمل والعامل المؤمّن عليه. ومن ثم شمل الضمان عام 1974 العاملين في حقل الزراعة وكل من يتقاضى بانتظام أجراً شهرياً. لقد شكل نظام الضمان الاجتماعي خطوة إلى الأمام بمعنى رفعه لحد الأجر الاجتماعي الأدنى للعمل، إلا أن الشركات الكبيرة فقط هي التي كانت تلتزم فعلياً بنظام الضمان. وأدى التأخير الإداري في دفع المتوجبات للمضمونين وتلكؤ الشركات في دفع الاقساط المتوجبة عليها إلى اضعاف فاعلية نظام الضمان الاجتماعي.

وفي نهاية عام 1974، كان عدد المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي يقدر بنحو 340,000 مشترك، وكان ذلك يمثل نحو 45 في المئة من العدد الاجمالي للعاملين. وفي نهاية عام 2001، تزايد عدد المشتركين إلى ما يقارب 429,000 مشترك، وكان ذلك يمثل أقل من 30 في المئة من مجمل العاملين[92]. وهؤلاء المشتركون هم من يستفيد من أجر نظامي ويعمل خارج نطاق الزراعة.

وأخيراً، فان نقابات العمال كانت فعّالة منذ بداية القرن العشرين. ورغم ما أظهرته احياناً من قوة تعبوية وتفاوضوية فعّالة، إلا أنها بقيت ضعيفة نسبياً وغير منظمة. وقد راوح عدد العمال المنتسبين للنقابات العمالية في 1952 بين 14 و28 ألفاً من أصل 150 ألف عضو نقابي محتمل[93]. ويورد الجدول 4-2 أدناه أرقاماً عن عدد أعضاء النقابات وتزايدهم منذ عام 1949 إلى عام 2001.

الجدول رقم 4-2

عدد النقابات العمالية والمنتسبين، 1949-2001

السنة	عدد الاتحادات النقابية	عدد النقابات	عدد الأعضاء
1949	1	34	18,837
1956	5	72	18,439
1961	5	101	21,568
1967	9	121	34,871
1972	14	141	50,708
...			
2001	37	210	58,690

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في كتاب Chami. 1981, p. 404 ، وجريدة «النهار» تاريخ 1 أيار 2002.

لقد تزايد عدد أعضاء النقابات العمالية خلال الستينات بمعدل سنوي بلغ 4.4 في المئة خلال مجمل تلك الفترة، وكانت هذه النسبة أعلى من معدل نمو السكان والعمالة. إلا أن هذه العضوية المتزايدة كانت تتوزع على اعداد متزايدة ايضاً من النقابات والاتحادات النقابية. وعام 1967، شكلت الصناعة ثلث مجمل الاعضاء المنتسبين للنقابات[94]. وارتفع عدد النقابيين، الذين كانوا يمثلون 4 في المئة من القوة العاملة الفعلية خلال الخمسينات والستينات، إلى 6 في المئة فقط في منتصف السبعينات. ومع حلول عام 2001، كانت تلك النقابات قد فقدت استقلاليتها وفعاليتها وأصبحت غير منظمة وباتت تمثل أقل من 4 في المئة من مجمل العاملين. ولذلك، فان النقابات العمالية لا تؤثر تأثيراً ملموساً على مستوى الأجور وعلى الظروف المعيشية للعمال اجمالاً.

لقد اصبحنا الآن جاهزين لدراسة سجل النمو والإنهاء لنظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان. ومن نواح عدة، كان ذلك النظام ولفترة طويلة يمثل حالة فريدة مغايرة تماماً للأنظمة القديمة أو الجديدة، أي الدول الصناعية باقتصادها المختلط والبلدان النامية

حيث تختلف درجات قوة تدخل السلطات في نظام السوق فيها. لقد كان لبنان مستعداً لوثبة اقتصادية اذ كان «... عند الاستقلال عام 1943 يتمتع بأكبر دخل للفرد في شرق البلدان العربية وأدنى نسبة من الأمية وأفضل بنى تحتية... وأكبر حصة للصناعة في الدخل الوطني»[95]. وسنرى الآن ما فعلت الليبرالية الاقتصادية في ظل هذه الظروف المؤاتية.

هوامش الفصل الثاني:

33 - Britt, 1953, p. 8.

34 - انظر Collelo, 1989, p. 12.

35 - يذهب احد التقديرات إلى ان 75 ٪ من المنتج تذهب للضرائب واقتطاعات أخرى شبيهة (Saba, P., 1976, p. 2). ورغم أن هذا التقدير يبدو مضخماً، إلا أنه يشير إلى وجود فائض زراعي كبير.

36 - انظر Hess and Bodman, 1954 ، و Saba P., 1976 .

37 - Courbage et Fargues, Vol. 2, 1974, p. 16.

38 - Daher, 1983, p. 27.

39 - Saba, P., 1976, pp. 16-17.

40 - Issawi, 1964, p. 282.

41 - Owen, 1988b, p. 194.

42 - كان عدد سكان لبنان حوالى 469,000 نسمة عام 1913 (Courbage et Fargues, Vol. 2, 1974, p. 16). فاذا قدرنا معدل نشاط العمال بـ 30 ٪ تبقى نسبة العمالة في صناعة الحرير مرتفعة نسبياً، أي حوالى 10 ٪ من مجمل القوى العاملة. وبالطبع، فان تقدير معدل نشاط عمل ادنى سوف يؤدي إلى نسبة اعلى من العمالة في الصناعة.

43 - Iqbal, 1990, p. 313.

44 - Issawi, 1964, p. 287.

45 - Saba, P., 1976, p. 9.

46 - انظر Tannous, 1949 .

47 - انظر Owen, 1988b .

48 - انظر Buheiry, 1984 و Chevallier, 1971.

49 - انظر Migdal, 1988 .

50 - Iqbal, 1990, pp. 310-11.

51 - Buheiry, 1984, p. 294.

52 - (IRFED (Vol. 1, p. 49. Issawi, 1964, p. 283) تقدّر أرقام المهاجرين بـ330,000 بينهم 210,000 هاجروا ما بين 1900 و1914. ويبدو هذا الرقم مرتفعاً جداً بالنسبة إلى عدد سكان جبل لبنان آنذاك، إلا إذا أضيف عدد السكان في بيروت ومدن ساحلية أخرى. ورغم ذلك، بقيت الهجرة منتشرة بشكل واسع وبمعدل عال.

53 - Owen, 1988b, p. 197.

54 - Chevallier, 1971, p. 154.

55 - توفي ما يقارب 300,000 شخص من جراء المجاعة التي أصابت سوريا وجبل لبنان، ولكن معظمها في جبل لبنان، بعد موجة الجراد التي فتكت بمحاصيل الحبوب في خضم الحصار الاقتصادي الذي فرضه الحاكم العثماني على شرق البحر المتوسط عام 1915 (Courbage et Fargues, Vol. 2, 1974, p. 19).

56 - انظر Owen, 1976.

57 - Nsouli, 1953, Bonné, 1975 و1955، UN، وبعكس Owen, 1976، يذكرون تعرفات جمركية مرتفعة في اجواء توسع صناعي. قد تكون التعرفات الجمركية المرتفعة انتقائية أو أنها قد ارتفعت وانخفضت مرات عدة خلال فترة 1920 - 1939. اما وثيقة الأمم المتحدة (UN, p. 151) فتذكر زيادة تدريجية في الحماية الجمركية بعد 1924.

58 - Issawi, 1982, p. 53.

59 - UN, 1955, p. 151.

60 - المرجع السابق، p. 150.

61 - Nsouli, 1953, p. 77.

62 - المرجع السابق. أشارت المسوحات المتعاقبة إلى أن حجم العمالة في الصناعة تخطى 41,000 عامل عشية الحرب العالمية الثانية (انظر الجدول رقم4-1 في الفصل الرابع).

63 - Bonné, 1955, pp. 291, 302.

64 - كان الدخل الوطني وحجم التجارة الخارجية للبنان وسوريا تقريباً متعادلين خلال تلك الفترة. وكان معدل صرف الجنيه الاسترليني 8.83 ليرة سورية لبنانية تقريباً (في كانون الثاني من عام 1944). ويمكن تقدير الدخل الوطني للبنان لعام 1945 بـ 700 مليون ليرة لبنانية (انظر الملحق الثالث عن الحسابات الوطنية). فعلى افتراض أن نفقات الحلفاء كانت بالتساوي بين البلدين، عندها تكون النفقات تمثل حوالى 10 ٪ من الدخل الوطني للبنان في كل سنة من سني الحرب.

65 - UN, 1955, p. 151.

66 - «قبل الحرب العالمية الثانية، كان يتم استيراد 3,000 طن من الأسمدة الكيماوية إلى لبنان وسوريا سنوياً. وفي عام 1947 استخدم لبنان وحده 8,500 طن» (UN, 1955, p. 154).

67 - IRFED, c. 1962, p. 207.

68 - انظر الجدول رقم 1-2 أعلاه والجدول رقم 1-4 في الفصل الرابع. إذا افترضنا أن عدد العمال في مجال الصناعة قد توزع في لبنان وسوريا نسبياً مع التعداد السكاني لكل منهما فإن الجدول رقم 1-2 يشير إلى ان عدد العاملين في الصناعة عام 1937 تجاوز 80,000 عامل، ولن يتم بلوغ هذا المستوى إلا بعد ثلاثين عاما في أواخر السبعينات من القرن العشرين. ان الأرقام الواردة في الجدول رقم 1-2 عن عدد العمال في القطاع الصناعي لعام 1937 قد تم الاستحصال عليها من تقرير عن مسح قدمته سلطات الانتداب إلى عصبة الأمم. ويقتبس Chami (1981, p. 49) من التقرير نفسه فيذكر أن عدد العمال في الصناعة كان 41,000 عامل عام 1937 في ثلاث مدن رئيسية فقط، وهي بيروت وطرابلس وصيدا. ويشير أيضاً إلى عدة دراسات (منها أطروحة Bohsali التي قدمت لجامعة باريس عام 1951) حيث ذكر أن إجمالي عدد العاملين في الصناعة في الأعوام 1943 - 1944 وبعد فورة الحرب العالمية الثانية كان 91,000 عامل! وتتعارض هذه الأرقام مع تقرير الأمم المتحدة (UN, 1955, p. 151) حيث ذكر أن العدد كان 20,000 فقط عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. وربما يعود سبب هذا الرقم المتدني إلى ان تقدير الأمم المتحدة قد استبعد العمالة في المنزل وبالقطعة.

69 - قدرت وزارة الاقتصاد الوطني في مسح لها عام 1950 أن عدد العاملين في الصناعة بلغ 22,000 عامل تقريباً (Nsouli, 1953, p. 82). ونجح المسح الصناعي الرسمي لعام 1955 جزئياً في معالجة الانحياز التنازلي لتقدير عام 1950 فقدر عدد العاملين في الصناعة بأكثر من 35,000 عامل. ورغم صعوبة إجراء مقارنة بين التقديرين بسبب اختلاف المنهجية المتبعة في كل منهما، يبقى ان منحى مختلف التقديرات هو تناقص عدد العاملين في الصناعة بعد الحرب

العالمية الثانية.

70 - Shehadi, 1987, p. 21.

71 - UN, 1955, p. 151. تضمنت المدخرات الاجمالية جزءاً كبيراً كمدخرات غير طوعية، وذلك بسبب التضخم اذ ارتفع مؤشر كلفة المعيشة في بيروت ستة أضعاف خلال الفترة ما بين 1939 و1945 (انظر الملحق رقم 4).

72 - Britt, 1953, p. 8.

73 - UN, 1955, p. 172.

74 - UN, 1955, p. 163.

75 - قدّر Tannous (1949, p. 153) نسبة سكان الريف في أواخر الأربعينات بـ 75٪ بينما قدرت الأمم المتحدة عدد سكان المدن بأكثر من 40٪، ولم يتم تحديد تعريف كل من سكان المدن وسكان الريف في كلتا الحالتين.

76 - Britt, 1953, p. 8، وSaba, E., 1961, p. 106. من الجدير بالملاحظة أن بعض الخسائر في احتياط العملة الأجنبية الموجودة لدى السلطات اللبنانية تعود إلى رفض فرنسا عام 1946 الالتزام بمعاهدة عام 1944 التي تنص على تعويض لبنان عن أي خسارة يتحملها في موجوداته بالفرنك الفرنسي، لتغطية الليرة، والتي يمكن أن تنتج من هبوط قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الجنيه الاسترليني (انظر Saba, E., 1961، وYaffi, 1958).

77 - إن العجز التجاري في لبنان الذي يقاس بحصته في بداية الخمسينات يمثل ما بين 50 إلى 75 في المئة من العجز التجاري المشترك في تلك الفترة.

78 - تذكر عدة تقارير معدل البطالة المرتفع في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن العشرين (Britt, 1953, p. 9، وUN, 1955, p. 158). وفي دراسة له عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي في بيروت، قدّر Churchill معدل البطالة خلال 1952 - 1953 في بيروت بـ 10 ٪ (Churchill, 1954, p. 23).

79 - انظر UN, 1955, p. 169، وChambre de Commerce Française au Levant, 1948, p. 140.

80 - تستمد هذه الفقرة الكثير من الدراسة الممتازة لـShehadi, 1987، عن الأفكار والشخصيات السياسية والاقتصادية التي كانت اساسية خلال تلك الفترة في اختيار نظام الليبرالية الاقتصادية.

81 - انظر Al-Sibai, 1967.

82 - إن الليبرالية الاقتصادية نظام يقتضي انشاؤه، ويؤكد هذا استخدام فعل الأمر «laissez» وليس اسم المصدر المحايد «laisser». وبالفعل، فقد اعتبر Adam Smith الليبرالية الاقتصادية برنامجاً لإلغاء القوانين المقيّدة (Robinson and Eatwell, 1973, pp. 46-7).

83 - وُضعت إجراءات دستورية جديدة عام 1989 بعد مؤتمر لاعضاء مجلس النواب في مدينة الطائف السعودية. لقد أثر الدستور الجديد على تقاسم السلطات بين المناصب الرئيسية الثلاثة بحيث أدى ذلك إلى إضعاف دور رئيس الجمهورية، إلا أن النظام السياسي بقي عملياً هو هو بجوهره.

84 - Khalaf, S., 1977, p. 196.

85 - انظر Shehadi, 1987.

86 - UN/ ECWA, 1978, p. 35.

87 - لم يكن ممكناً تأسيس المصرف المركزي اللبناني قبل عام 1964 نظراً إلى الاتفاقية النقدية الموقعة تحت الانتداب الفرنسي عام 1937 (Yaffi, 1958, p. 94).

88 - إن ترجمة IRFED تعني «المؤسسة الدولية للبحوث والتدريب لإنماء متكامل ومتناغم». وسيتم الإشارة إلى كل المراجع الخاصة بـIRFED, c.1962, Vol. 1، بكلمة IRFED فقط.

89 - Al-Shukhaibi, 1990, p. 8.

90 - Klat, 1959, pp. 69-70.

91 - Al-Shukhaibi، المصدر السابق نفسه.

92 - National Fund, c.1983, pp. 67-73، وصحيفة «النهار»، تاريخ 21 آذار 2002.

93 - Lerner, 1958, p. 453.

94 - Khalaf, S., 1968, p. 127.

95 - Owen, 1988b, p. 28.

الفصل الثالث
نمو بدون إنماء

لقد اهملنا اعمالاً
كان يجب ان نقوم بها
وقمنا باعمال
ما كان يجب ان نقوم بها

(من كتاب صلاة، عام 1662)

قلة فقط آمنت بإمكانية الجمهورية الصغيرة الجديدة على العيش. فلبنان يمتلك القليل من الموارد الطبيعية، وأُعتبر الاساس الطائفي لتوزيع السلطة فيه عنصر عدم استقرار. ومع ذلك، عمل النظام السياسي بفعّالية وكفاءة، خاصة بالمعأيير الإقليمية. وكان انتخاب رؤساء الجمهورية يتم بشكل منتظم من البرلمان، ما عدا فترة قصيرة خلال 1988 - 1989. وكذلك كانت الانتخابات البرلمانية تجري بانتظام، ما عدا فترة 1976 - 1991 حين كان يتم التجديد للنواب بانتظام لتعذر إجراء انتخابات نيابية بسبب الحرب. وكان المجتمع في لبنان يتمتع بقدر كبير من الحرية والانفتاح، وبأعلى مستوى معيشي في المنطقة بين البلدان غير النفطية.

حتى اندلاع الحرب عام 1975، كان العديد من الناس يطلقون على لبنان لقب سويسرا الشرق الأوسط ويلفتون النظر تكراراً إلى ادائه الاقتصادي المميز[96]. وكانت نسبة المتعلمين فيه من الأعلى في العالم العربي وفي الدول النامية. وفي سياق دراسة عن الإنماء في العالم قامت بها الأمم المتحدة عام 1970، كان مؤشر الإنماء الاجتماعي

الاقتصادي للبنان يزيد عن 70 بينما كان المؤشر ذاته لمصر وتركيا يبلغ 36 و37 على التوالي، ولتشيلي 65 وللنمسا 90[97]. وجاء في تقرير للبنك الدولي، نُشر في أيار 1975، أي عند اندلاع الحرب في لبنان، ان «لبنان يهدف إلى تحقيق مستوى معيشي اوروبي ويجب مقارنته ببلد أوروبي ذي دخل منخفض». وكان الأداء المالي اللافت يؤكد ما جاء في ذلك التقرير. فعلى سبيل المثال، بقي ميزان المدفوعات إيجابياً في كل عام من الأعوام 1951 - 1982، ما عدا عجز بسيط خلال عام 1967، وكانت الحكومة بدون دين تقريباً عام 1975، ومن ثم بقي دين الحكومة على مستويات معتدلة حتى بدأية التسعينات من القرن العشرين. وكان هذا الاداء في اساس اقتناع العديد بأنه رغم فقر لبنان بالموارد المادية، فان نظام الليبرالية الاقتصادية والمهارات التي يتمتع بها اللبنانيون كانت السبب في ذلك الأداء المميز.

إلا أننا ندّعي، وفي الواقع إنها المقولة الرئيسية لهذا الكتاب، أن النمو والإنماء في لبنان لم يكونا بتاتاً بذلك الامتياز المزعوم. وندّعي أيضاً أن جلّ النمو والانماء اللذين تحققا في لبنان كانا نتيجة ظروف موقتة وخارجية مؤاتية أكثر مما كانا نتيجة عملية إنتاجية مستمرة حيث للمهارات فيها دور متعاظم وفاعل. ويبيّن الكتاب أيضاً أنه كان للقوى من خارج نظام السوق دور رئيسي في عملية النمو وأكبر من دور الليبرالية الاقتصادية التي كانت مساهمتها ضئيلة. لا بل يمكننا القول ان الليبرالية الاقتصادية قد أعاقت عملية النمو تلك، وهي لم تنتج المنافع وتوزّعها على العديد من الناس كما من المفترض ان يفعل نظام السوق.

يقدّم هذا الفصل تقويماً عاماً لأداء النمو والإنماء في لبنان، مع التركيز على فترة 1948 - 1974 حين كانت الليبرالية الاقتصادية تعمل ضمن بيئة داخلية هادئة نسبياً، على ان يتبع تقويم أكثر تفصيلاً في الفصلين اللاحقين. ويدرس القسم الأول من هذا الفصل سجل النمو والإنماء في لبنان، في حين يعرض القسم الثاني تحليلاً لعملية الإنماء بالتركيز على مدى انتاج المهارات وانماط استعمالها في النشاط الاقتصادي. ويبحث القسم الأخير في موضوع الفشل غير المتوقع الذي منيت به الرأسمالية، وهي التنظيم الاقتصادي الديناميكي، كونها لم تنجح في التوسع في بيئة الليبرالية الاقتصادية في لبنان.

3-1 سجل النمو والإنماء في لبنان

يشير النمو الاقتصادي (economic growth) عادة إلى التغيّر في النشاط الانتاجي البحت. اما الانماء الاقتصادي (economic development)، فهو مفهوم اوسع يطال، اضافة إلى النمو، الوضع المعيشي والاجتماعي عموماً، كالتحسّن في توزيع الدخل والثروة وفي مستوى التعليم والصحة، الخ...، وتوزيع الدخل مقياس جيد لمدى حصول الناس على تلك الخدمات الانمائية. وهكذا يمكن تلخيص عملية الإنماء بالنظر إلى نتائجها من نمو وتوزيع الدخل. وفي الحقيقة، فان النظريات الاقتصادية الرائدة كانت، منذ الفيزيوقراطيين (Physiocrats) وحتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، تركّز اساساً على مسائل النمو وتوزيع الدخل، علماً أن مسألة الإنماء نفسها هي مسألة حديثة.

يقدم جدول المؤشرات الآتي ملخصاً عن الإنماء الاقتصادي في لبنان بين الأعوام 1950 و2002.

الجدول رقم 1-3

مؤشرات الإنماء الاقتصادي

	1950	1964	1974	1987	1997	2002
أ- المؤشرات الاقتصادية						
السكان المقيمون (بالآلاف)	1,433	2,090	2,705	2,767	4,005	4,251
حصة الفرد من الناتج المحلي (دولار، اسعار جارية)	229	499	1,291	1,191	3,911	4,296
النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي (سنوياً ٪) (أ)		% 2.9	% 3.2	% 0.2	% 0.0≥	% 0.2
هيكلية الانتاج (٪)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	
الزراعة	20	12	9	9	6	
الصناعة (ب)	14	15	18	16	15	
الخدمات	66	73	73	75	79	

هيكلية العمالة (٪)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	
الزراعة	55		22		20-15	
الصناعة (ج)	11		17		15	
الخدمات	34		61		70-65	
هيكلية الطلب (٪ من الناتج المحلي)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	
الاستهلاك	88	99	98	102	105	
(منه القطاع الخاص)	(81)	(88)	(89)	(97)	(89)	
إجمالي الاستثمار المحلي	18	22	21	16	30	
صافي الصادرات	-6	-21	-19	-18	-35	
إجمالي الادخار المحلي	12	1	2	-2	-5	
المؤشرات المالية						
الدين العام (٪ من الناتج المحلي) (ج)	0~	1≥	1≥	16	92	161
صافي الموجودات الخارجية (٪ من الناتج المحلي) (د)	12	37	103	204	66	56
معدل سعر الصرف (ل.ل./ دولار)	3.5	3.1	2.3	225	1,539	1,508
مؤشر اسعار المستهلك (تغيّر سنوي ٪) (هـ)		% 1.9	% 3.6	% 18.1	% 44.2	% 1.2
ب- المؤشرات الإنمائية (و)						
العمر المتوقع (بالسنوات)	56	63	65	68	70	71
وفيات الأطفال (لكل 1000 ولادة)	87	57	49	39	31	26
توزيع الدخل: (٪ من الأسر) - ذات دخل أقل من المتوسط - باستطاعتهم الإدخار	75 6		76 10		72 14	
التعليم (ز)						
الأمية عند الكبار (٪ من عدد السكان)						
الامية الاجمالية	40-30		31	22	15	14
الامية عند الإناث			42	31	20	
إشغال المنازل (٪ من عدد السكان) (ح)						
إشغال كثيف جداً	22		56		46	
إشغال كثيف إلى عادي	51		32		30	
إشغال منخفض إلى منخفض جداً	27		12		24	

المصادر: الملحقات من 1 إلى 4؛ Badre, 1956؛ Chalak, 1983؛ Churchill, 1954؛ Gaspard, 1990؛ Lerner, 1958؛ PAL70, PAL97؛ Republic of Lebanon and FAO, 2000؛ République Libanaise, c.1967, c.1974, 1988a,b, 2003؛ UN, 1987, 1988b. إصدارات عديدة لصندوق النقد الدولي والإحصاءات المالية الدولية، UNDP, Human Development Reports؛ UNESCO, Statistical Yearbook, various issues؛ World Bank, World Development Reports.

الملاحظات: أ- معدل النمو هو للسنوات المشار إليها في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة بالليرة اللبنانية في الأعوام (1972 – 1974). إن النمو في حصة الفرد هذه خلال الأعوام 1993 – 2002 هي أعلى إذا قيست بالاسعار الثابتة بالدولار (2 ٪ مقابل 0.7 ٪ بالاسعار الثابتة بالليرة) وذلك بسبب تحسن سعر صرف الليرة مقابل الدولار بمعدل سنوي مقداره حوالى 1.3 ٪. ب- تتضمن الصناعة التعدين والتصنيع والمرافق العامة (public utilities). حصة الصناعة عام 1974 هي الوسطي لعامي 1973 و1974. أضيف البناء إلى الخدمات. ج- الدين العام هو دين الحكومة العامة، ويساوي صافي الدين بالليرة زائد إجمالي دين الحكومة بالعملات الأجنبية؛ أما الديون المضمونة فهي صغيرة الحجم. (~) تعني (تساوي تقريباً)؛ (≥) تعني (تساوي أو أقل من). د- صافي الموجودات الخارجية هو للجهاز المصرفي، بما في ذلك الموجودات الرسمية للذهب المقدرة بأسعار السوق. الرقم في عام 1950 هو لعام 1952. هـ- تضخّم اسعار المستهلك هو بين السنوات المشار إليها. و- تدل المؤشرات على السنوات المذكورة +\- 3 سنوات. ز- مؤشرات العامين 1964 و1974 هي للعامين 1960 و1970 على التوالي. الأمية عند الكبار تعني الأشخاص من عمر الخامسة عشر عاماً وما فوق الذين لم يلتحقوا بالمدرسة (1970) أو الذين لا يعرفون القراءة أو الكتابة البسيطة. ح- المؤشرات الإسكانية هي لمدينة بيروت (1951 – 1952 و1964) ولبنان (1970 و1997). إن الإشغال الكثيف جداً يعني 2–3 اشخاص تقريباً في الغرفة الواحدة، أما الإشغال الكثيف إلى عادي فهو 1–2 اشخاص، والمنخفض إلى المنخفض جداً أقل من شخص للغرفة الواحدة.

3-1-1 النمو والإنماء في لبنان: الانطباع الأول

تبين المؤشرات المذكورة في الجدول رقم 1-3 أداءً اقتصادياً جيداً. فقد ازدادت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الفعلي (او معدل دخل الفرد بالاسعار الثابتة) بنسبة تعدت 3.0 % سنوياً خلال الفترة 1950 - 1974. ورغم استمرار عجز تجاري كبير، بقي مجمل ميزان المدفوعات إيجابياً كل سنة خلال الفترة 1951 - 1982، ما عدا عجز صغير حصل عام 1967. وكان ميزان المدفوعات إيجابياً أيضاً معظم فترة 1983 - 1998. وفي نهاية عام 1992، أي بعد عامين من انتهاء الحرب، كان إجمالي دين الحكومة يمثل أقل من 40 % من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغ احتياط العملة الصعبة لدى المصرف المركزي نحو 4.6 مليارات دولار، أي نحو 80 % من إجمالي الناتج المحلي. وكالعادة، كان دين القطاع الخاص بالعملة الأجنبية صغيراً، معظمه أرصدة ائتمان تجارية قصيرة الأجل.

وتشير المؤشرات الإنمائية إلى أداء جيد أيضاً، رغم أن التوزيع غير العادل للدخل وغياب التوسع الصناعي يعكّران إيجابية هذه الصورة الشاملة. وتبرز مشكلة الكثافة العالية في المساكن على نحو فاضح، مع أن فورة البناء كانت سمة دائمة في الاقتصاد اللبناني وبمعدل نمو سنوي بلغ 6.6 % بالقيمة الحقيقية خلال فترة 1950 - 1974[98]. وبالفعل، فخلال فترة 1945 - 1970 كان قد أُنجز نحو 70 % من كتلة البناء التي كانت قائمة عام 1970. ومع ذلك، كان أكثر من نصف السكان يعيشون في ما يسمى ظروفاً سكنية «حرجة»، أي في أماكن ذات كثافة سكانية عالية. وهكذا، رغم فورة الإعمار، بقيت غالبية السكان تقطن في مساكن مكتظة.

ولقد فشلت عملية الإنماء أيضاً في إفادة غالبية السكان من الحد الأدنى لشبكة الضمان الصحي. فعام 1997، كان 14 % فقط من السكان يملكون تأميناً ملائماً من قطاع التأمين الخاص، في حين ان 28 % منهم كانوا يستفيدون من الخدمات الناقصة للضمان الاجتماعي في القطاع العام[99]. وبقي الوضع على ما هو، هذا ان لم يتدهور، في أواخر عام 2004. ولحسن الحظ، فان عدداً من المنظمات غير الحكومية هي التي قامت بتعويض ذلك النقص الحاصل في شبكات الضمان الاجتماعي وذلك بتشغيل مؤسسات تقدم الخدمات الأساسية لكافة الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة والمسنين واليتامى. وعام 1999، كانت المنظمات غير الحكومية تشغّل 650 مستوصفاً من أصل 750 مستوصفاً في كل لبنان[100].

والجدير بالذكر في هذا السياق أن الاقتصاد اللبناني كان قد انطلق بعد الحرب العالمية الثانية في ظروف مؤاتية بشكل استثنائي: صناعة نشطة، ووضع مالي قوي، ومعدل امية منخفض نسبياً، وأسواق عربية مرحبة بالصادرات اللبنانية. وكذلك، كان دخل الفرد السنوي يقارب الـ 250 دولاراً عام 1950، وهو من اعلى، ان لم يكن اعلى، المداخيل المحققة في الدول النامية[101]. ولذلك، فان تلك الشروط والأوضاع المؤاتية التي كانت سائدة آنذاك لا تتوافق مع غياب الأداء الاقتصادي والإنمائي القوي. ومن الواضح أن عدم التوافق هذا يدعو إلى إعادة دراسة أرقام أو سجل الأداء الاقتصادي في لبنان.

3-1-2 نظرة أخرى إلى سجل النمو

اتسمت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة في العالم أجمع (يشير النمو عادة إلى إجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة). كان هذا أداءً فريداً لمعظم بلدان العالم، مقارنة بأي فترة أخرى في ذلك القرن أو حتى القرون السابقة. وكان معدل النمو في لبنان خلال تلك الفترة تقريباً مساوياً لمعدل اداء مجموعة البلدان النامية. وفي الواقع، فبين 1963 - 1965 (وهي أول فترة تتوافر فيها المعلومات عن إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية كمجموعة) و1972 - 1974، كان معدل النمو السنوي في لبنان 6.2 في المئة، و3.6 في المئة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وهذا يدل على أداء عادي، ذلك أن هذه المعدلات مماثلة لتلك المحققة في مجموعة الدول النامية خلال الفترة نفسها[102].

وتشير تقديرات أخرى إلى النتائج ذاتها. فلقد حاول Barlow (1982) إعادة تقدير النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط خلال الفترة 1950 - 1972، وذلك باستخدام التحليل بالانحدار(regression) لمعدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقاً لمؤشرات مادية (ومنها استهلاك الطاقة، توزيع الجرائد اليومية، انتشار الهاتف) والتي لها علاقة متبادلة قوية مع تقديرات الناتج حسب تعادل القوة الشرائية (purchasing power parity). ونضيف في الجدول أدناه، إلى جانب تقديرات Barlow، تقديرات البنك الدولي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني بالدولار لنفس البلدان والفترة.

الجدول رقم 2-3

نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني بالدولار

للبنان وبلدان شرق أوسطية أخرى

(معدلات نمو سنوية)

	بتعادل القوة الشرائية الثابتة (Barlow)	بأسعار السوق الثابتة (World Bank)	
	1972 - 1950	1960 - 1950	1973 - 1960
قبرص	% 4.2	% 3.7	% 7.0
الأردن	% 4.4	% 9.2	% 4.6
سوريا	% 2.8	---	% 5.8
تونس	% 3.1	---	% 6.3
إسرائيل	% 6.0	% 10.0	% 8.9
تركيا	% 3.4	% 6.2	% 6.6
مصر	% 1.7	% 3.4	% 4.0
لبنان	% 1.9	% 3.7	% 5.6

المصادر: Barlow, 1982؛ World Bank, 1976.

وبصرف النظر عن المنهج المتبع في التقدير، فإن التصنيفات التي تشير إليها الأرقام في الجدول رقم 2-3 تبيّن أن أداء الاقتصاد اللبناني هو أضعف بكثير من الاعتقاد السائد. وفي ما عدا مصر، فإن معدل النمو في لبنان للفرد من إجمالي الناتج الوطني هو أدنى بشكل واضح مما كان في تلك البلدان ذات الاقتصاد غير النفطي في المنطقة خلال فترة 1950 - 1973.

إن هذه النتائج في حاجة إلى تفسير. فكيف يمكن للمرء أن يوفق بين ما يقال عن المستوى المعيشي المرتفع في لبنان وادائه الاقتصادي المتميز، سواء في المنطقة أو بين الدول النامية عموماً من جهة، وحقيقة أن ذلك الأداء هو أداء عادي من جهة أخرى. والجواب هو ان معظم المراقبين أو الزائرين للبنان كانت تقتصر ملاحظاتهم عادة على العاصمة بيروت والمنطقة الوسطى المحيطة بها والتي كانت على الدوام أكثر تطوراً من بقية المناطق،

وهذا ما اظهره المسح الاجتماعي الاقتصادي الذي قامت به المؤسسة الفرنسية IRFED عن لبنان في أوائل الستينات من القرن العشرين. إلا أن المستوى المعيشي في بيروت، وفي المنطقة الوسطى من لبنان، لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من الأوضاع الاقتصادية الكلية في لبنان، ويؤكد هذا الامر التوزيع غير العادل للدخل والثروة[103]. لذلك كان الاعتقاد بان مجمل الوضع الاقتصادي في لبنان هو جيد كما كانت الحال في بيروت ووسط لبنان. وبشكل أكثر تحديداً، فان مستوى الدخل في لبنان كان في أواخر الأربعينات من القرن العشرين أعلى مما كان عليه في الكثير من بلدان الجوار أو البلدان النامية[104]. إلا أن اقتصادات معظم بلدان المنطقة كانت تنمو بنسب أعلى من لبنان، وهذا بدون أن تتبع نظام الليبرالية الاقتصادية. لذلك، فمع ان معدل دخل الفرد، واستطراداً معدل المستوى المعيشي، في لبنان قد بقي خلال فترة 1948 - 1974 أعلى منه في معظم البلدان ذات الاقتصاد غير النفطي، إلا أن فجوة الدخل تلك كانت تتقلص مع الوقت لمصلحة تلك البلدان، وهذا ما تبيّنه فعلاً الأرقام الواردة في الجدول رقم 2-3.

3-1-3 توزيع الدخل والثروة

إذاً، لم تكن الليبرالية الاقتصادية نظاماً كفياً ومنتجاً مثلما كان مزعوماً أو متوقعاً منها. وبالإضافة إلى ذلك، بقي توزيع الثروة والدخل غير عادل باجحاف، ومستوى مهارات العمال متواضعاً. وهذا ما سيظهر أدناه وفي الأقسام اللاحقة.

الجدول رقم 3-3
توزيع الدخل والثروة [أ]
(مؤشرات جيني (Gini coefficients)، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1952-1951	c.1960	1966	1971	1986-1985	1997
1 - الدخل						
لبنان		0.51		0.55		0.44
بيروت	0.61		0.51			0.41
2 - النفقات [ب]	0.51		0.40		0.43 ≤	0.47
3 - الثروة المادية						
الأراضي المزروعة	0.52 [ج]	0.69		0.63		
ملكية المنازل (٪ من السكان)						
لبنان				% 44		%68 [د]
بيروت	% 26		% 17			%38 [د]
4 - الثروة المالية						
ودائع مصرفية					0.83 [هـ]	0.68 [و]
تسليفات مصرفية			0.98		0.90 [هـ]	0.89

المصادر: 1 - Chami, 1971, p. 96؛ Churchill, 1954, pp. 58-9؛ IRFED, pp. 93-4؛ République Libanaise, c.1968, p. 55
2 - Churchill, 1954, p. 64؛ République Libanaise, c.1968, p. 55 6; République Libanaise, 1968b, p. 237 CGLTU, 1987, pp. 49-52.
3 - Churchill, 1954, P. 54; Bonné, 1960, p. 171; Daher, 1983, p. 175؛ PAL70, p. 53; Rép. Lib. , c.1968 p. 38; UNDP/FAO (Rapport de Synthèse), 1980, p. 10.
4 - Banque du Liban، النشرة الفصلية ونشرات أخرى.

الملاحظات: أ- مؤشرات جيني لقياس توزيع الدخل والثروة هي بالنسبة إلى الأسر ما عدا الاعوام c.1960 و1997 حيث التوزيع بالنسبة للافراد. ب- المؤشرات هي لبيروت ما عدا مؤشرات عام 1997 التي هي للبنان. (≤) تعني (أكثر من أو تساوي). ج- أواخر الأربعينات من القرن العشرين. د- للاسر. هـ- في نهاية عام 1986. و- في نهاية عام 2001. قُدرت المؤشرات من توزيع كامل للودائع في المصارف، لذلك هي غير قابلة للمقارنة تماماً مع المؤشر المستند إلى التوزيع المجمّع في نهاية عام 1986.

من المهم أن نذكر هنا ان مؤشرات جيني (Gini coefficients) في هذا الجدول غير متجانسة تماماً، ذلك أن عدد الفئات يختلف مع كل مسح. وفي ما عدا مسح Churchill لبيروت عام 1951 - 1952 الذي استخدم 67 فئة للدخل و28 فئة للنفقات، فان عدد الفئات في الحالات الأخرى هو بين 4 و7 فئات فقط. وهذا يدل على ان درجة التوزيع غير العادل المحتسبة هي فعلياً أكبر مما تشير إليه تلك المؤشرات. فمستوى المؤشر ظل مرتفعاً رغم عدد الفئات القليل نسبياً، علماً ان مستوى المؤشر ينخفض (أي الدلالة تكون بان التوزيع هو أكثر عدالة) مع انخفاض عدد الفئات.

وإذا كان تفسير تطور مؤشرات جيني عبر الزمن ليس عادة بالوضوح المرتجى، إلا أن مستويات المؤشر المرتفعة جداً تدل، رغم كل الاعتبارات، على ان المجتمع اللبناني لا تسوده المساواة، خاصة في ما يخص الثروة المالية وفرص الحصول عليها. فعندما يتجاوز مؤشر جيني مستوى 0.40 يدل ذلك على درجة كبيرة من عدم المساواة. وبعبارة أخرى، يمكن القول ان نمط توزيع الدخل والثروة في لبنان منذ عام 1951 لا يقدم أي دليل أو تأكيد حسي لوجود تحسّن ملموس في نمط توزيع الدخل والثروة.

في أوائل الستينات من القرن العشرين، قامت المؤسسة الفرنسية IRFED بتقدير لتوزيع الدخل في لبنان، فوجدت أن نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر وثلثهم بدخل متوسط، أما القسم الباقي فيعيش في «بحبوحة ويسر». ورغم غياب تعريف واضح لخط الفقر في مسح IRFED أو أي من المسوح التي جرت لاحقاً، إلا أنه جدير بالذكر ان القاسم المشترك لنتائج هذه المسوح هو ان نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر. ومن خلال تجميع تلك المسوح المختلفة عن الدخل والنفقات التي جرت في العاصمة بيروت أو على الصعيد الوطني، يمكن الحصول على الملخص الآتي عن تطور توزيع الدخل ما بين 1951 و1997.

الجدول رقم 3-4

توزيع دخل ونفقات الأسر

(بالنسب المئوية)

	1952 - 1951 بيروت	c.1960 لبنان (أ)	1966 بيروت	1971 لبنان	1977 لبنان
٪ من الأسر	٪ من الدخل				
ادنى 50 %	13	18	17	17	21
الـ 40 % التالية	36	38	39	35	40
اعلى 10 %	51	44	44	48	39
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
٪ من الأسر					
الدخل < متوسط الدخل (ب)	75		76		72
الإنفاق < متوسط النفقات	74		68		75
التي تدخر	6		10		14

المصادر: Chami, 1977, p. 96؛ Churchill, 1954, pp. 24, 58-9؛ IRFED, pp. 91-3؛ République Libanaise, c.1968, pp. 55-60; 1998b.

الملاحظات: أ- التوزيع حسب نصيب الفرد من الدخل. ب- (<) تعني (أقل من).

من الواضح ان أي تحسّن قد طرأ على توزيع الدخل والثروة لا يمكن وصفه إلا بالمتواضع في أحسن الأحوال. ففي عام 1997، وبالنسبة إلى نصف السكان ذوي الدخل الادنى، كان معدل الدخل الشهري للفرد من كل الموارد هو حوالى 131 دولاراً، أو ما يعادل 650 دولاراً تقريباً للأسرة الواحدة المؤلفة من خمسة افراد[105]. أما نسبة الإدخار الاجمالي، التي بقيت بنسبة 1 إلى 3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب وبمستويات سلبية بعد ذلك، فهي من أدنى النسب في العالم. وكذلك الامر، وعلى مستوى الأسر، فإن أكثر من 84 في المئة من إجمالي الادخار كان بيد 3 إلى 4 في المئة من الأسر حتى منتصف الستينات، وبيد 5 إلى 6 في المئة من الأسر عام 1997[106]. لذلك، من شبه المستحيل التوفيق منطقياً بين هذه الارقام وأي نظرة ترى أن الليبرالية

الاقتصادية تنتج مع الوقت توزيعاً أكثر مساواة في الدخل والثروة.

وتصبح استنتاجاتنا أكثر شمولية وتحديداً عندما يتم الأخذ في عين الاعتبار توزيع الثروة المالية أيضاً. ففي نهاية عام 1974، حصل الـ 5 % الأوائل من المستفيدين على ثلثي القروض المصرفية التجارية، وارتفعت تلك الحصة إلى ثلاثة أرباع في نهاية عام 1998[107]. بالإضافة إلى ذلك، وكما أشار الجدول السابق، فإن قلة فقط من السكان هي التي لديها ودائع مصرفية، كما ان 14 % فقط من إجمالي الأسر بإمكانها ان تدخر. لذلك، فإن الثروة المالية هي من أكثر الأشكال التي يظهر فيها توزيع غير عادل للثروة، مما يدل على فشل النظام الاقتصادي في عملية تحويل الموارد المادية والبشرية إلى ثروة مالية.

3-1-4 التعليم والمهارات والثقافة في ظل الليبرالية الاقتصادية

يعتبر التعليم من أهم العناصر التي تحدد مستوى المهارات. لذلك، فإننا نتخذ مستويات عدة من مراحل التعليم كمقياس مقابل لمستوى المهارات[108].

يُعتبر مسح القوى العاملة في لبنان (نشير اليه بـ PAL-Population Active au Liban)، الذي أجري في تشرين الثاني من عام 1970 والذي اتخذ 30,000 أسرة كعينة للدراسة، من أكثر المسوح كثافة للقوى العاملة التي أجريت في لبنان، خصوصاً أنه قدم أرقاماً عن الإنجازات في مجال التعليم والمهارات في لبنان عام 1970، وذلك بعد ربع قرن من تأسيس الليبرالية الاقتصادية. لم تكن نتائج PAL متوقعة، ذلك أنها كشفت معدلات عالية نسبياً للأمية (التي عُرّفت بعدم الانتساب إلى المدرسة بتاتاً)، وذلك كان معاكساً بشكل حاد للاعتقاد السائد آنذاك بأن نسبة الأمية قليلة وبوجود إنجازات تعليمية كبيرة في لبنان. ومع ذلك، لم يشر المراقبون إلى تلك النتائج إلا نادراً.

إن نسبة الأمية في لبنان، والتي قُدّرت بما بين 30 إلى 40 في المئة في أواخر الأربعينات من القرن العشرين، كانت لا تزال، لفئة عمر العشر سنوات وما فوق، 32 في المئة عام 1970، بما فيها 22 في المئة كنسبة امية للرجال و42 في المئة للنساء[109]. ويقدم الجدول رقم 5-3 ادناه نتائج تفصيلية عن الإنجازات في مجال التعليم.

الجدول رقم 5-3

مستوى التعليم حسب فئة العمر

(تشرين الثاني 1970، بالنسب المئوية)

	فئة العمر			
	14 - 6	24 - 15	15 وما فوق	15 وما فوق (ذكور فقط)
مستوى التعليم				
بدون تعليم (أمي)	25.5	16.7	36.4	(25.1)
المرحلة الابتدائية (نصف أمي)	58.0	22.9	27.2	(33.5)
أنهى المرحلة الابتدائية	16.2	32.8	17.5	(18.7)
المجموع: ابتدائي أو ادنى	**99.7**	**72.4**	**81.1**	**(77.3)**
التكميلية	0.3	19.1	10.7	(11.6)
الثانوية		7.9	5.8	(7.4)
الجامعة		0.6	2.4	(3.7)
المجموع العام	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: PAL 1972, pp. 84-85.

وثمة طريقة بديلة لتقدير الإنجاز الحاصل بالنسبة إلى محو الأمية، وذلك بدراسة تطور الامية في فئات العمر الفرعية الثلاث التابعة للفئة 10 - 24 سنة. ولقد كانت نسبة الأمية للفئات العمرية الفرعية الثلاث 20 - 24 و15 - 19 و10 - 14 سنة على التوالي: 4.8 في المئة و4.7 في المئة و4.5 في المئة. وبعبارة أخرى، لم يحدث انخفاض كبير في نسبة الأمية لمختلف فئات الإعمار، حتى في أفضل أيام الليبرالية الاقتصادية.

وعادة ما يقترن المستوى العالي للدخل والثروة بمستوى تعليمي عال. وهذا الاقتران الإيجابي موجود أيضاً في لبنان حيث أن معظم الأفراد الذين يملكون دخلاً عالياً هم من الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل[110]. ومع أن التعليم شرط ضروري، إلا أن البيئة الثقافية هي التي تعطي مقياساً أفضل لفرص الحصول على مداخيل أعلى. وقد

ركّزت الدراسة الاجتماعية الاقتصادية المكثفة التي قامت بها IRFED على العيوب الموجودة في البيئة الثقافية عموماً كعامل رئيسي في اداء لبنان الأكاديمي والتنموي.

أجرت IRFED مسحاً وطنياً في أوائل الستينات من القرن العشرين للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المراكز المدينية الرئيسية، بالإضافة إلى 80 تجمعاً ريفياً ومدنها الرئيسية. وركّزت الدراسة على نواحي الدخل والصحة والسكن والمرافق العامة والتعليم والثقافة والترفيه والخدمات الاجتماعية[111]، واستخدمت أكثر من 140 مؤشراً للحصول على تصنيف رقمي مثّل في ما يخص ظروف الإنماء العامة في الريف والمدينة في لبنان. والدرجات صفر و1 تعني على التوالي غياب الإنماء وتخلفاً كبيراً، والدرجة 2 تعني تنمية جزئية أو تخلفاً جزئياً، والدرجات 3 و4 تعني مستوى انمائياً جيداً ومرتفعاً[112].

وقدّرت الدراسة معدل الإنماء العام في لبنان بـ 1.92، أما بالنسبة إلى المركز بيروت ومدينتين أخريين وجبل لبنان فقد سجلت 2 أو أعلى. واللافت للانتباه انه في الدراسة، واذ اظهرت هذه كما هو متوقع ان معدلات الإنماء في المناطق الريفية هي عموماً أقل من المدن، كانت المعدلات بالنسبة إلى مستوى الثقافة والترفيه والخدمات العامة والمجتمعية باستمرار أقل من 1، .بينما سجل التعليم أكثر من 2 باستمرار[113]. وبعبارة أخرى، ان تحسّن مستوى التعليم الذي كان يتم في لبنان لم يكن يقترن بمضمون ثقافي إلا بدرجة طفيفة، وفي الوقت نفسه كان التباين الاقتصادي والثقافي كبيراً بوضوح بين الريف والمراكز المدينية عموماً. وفي الحقيقة، فإن الوضع الوحيد المتردي والمستشري في لبنان والذي كشفته دراسة IRFED كان في مجال الأوضاع الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى النقص الحاصل في التجهيزات الصحية.

إن النتائج التي توصلت إليها IRFED عن التخلف الثقافي الكبير في المناطق الريفية، والتي كان يشكل سكانها 60 % من تعداد السكان في لبنان آنذاك، جاءت معاكسةً للصورة التقليدية عن لبنان بأنه مركز ثقافي إقليمي. ومع ذلك، فإن الحقيقة القائمة بأن العاصمة بيروت كانت بالفعل مركزاً ثقافياً تظهر مدى التباين الثقافي والاقتصادي السائد فعلياً بين المناطق أو بين الناس عموماً. ولم تعكس بيروت اطلاقاً، لا في الستينات ولا لاحقاً، صورة الأوضاع التنموية العامة كما هي حقيقة في مختلف انحاء لبنان.

لقد اقترن الفقر الاقتصادي والثقافي في لبنان مع تقسيم جغرافي أكثر حدة، خصوصاً ان هذا التقسيم كان يحدث في بلد صغير نسبياً. فلقد قدّر مسح PAL الذي أجري عام 1970 ان عدد السكان في المدن يمثل حوالى 59 % من عدد السكان في لبنان (حُددت المدينة بالتجمع السكني الذي فيه 5,000 نسمة أو أكثر). وهذا الرقم مضلل، ذلك أن 52 % من السكان يعيشون في مدن يبلغ تعدادها السكاني 100,000 نسمة أو أكثر (بما في ذلك 44 % في بيروت الكبرى)، في حين انه في الجزء الآخر من التوزيع كان حوالى 39 % من مجمل السكان يعيشون في قرى لا يزيد عدد سكانها عن 5,000 نسمة[114]. أي ان التوزيع السكاني، حسب حجم التجمعات السكنية، كان ذا منحنى طبيعي معكوس.

بمعنى آخر، كان معظم السكان، أي 91 % من سكان لبنان، يتوزعون على الشكل الآتي: 39 % يسكنون في تجمعات صغيرة أو قرى بأقل من 5,000 نسمة لكل تجمع، و52 % في مدن كبيرة بـ100,000 نسمة أو أكثر لكل مدينة، وحيث المدن الكبيرة تعني اساساً أكبر مدينتين، بيروت وطرابلس. إذاً، كان التقسيم بين الريف والمدينة تقسيماً حاداً حيث عدد التجمعات الوسطية ما بين 5,000 و100,000 نسمة قليل جداً ويسكن فيها أقل من 10 % فقط من السكان. لقد كان التقسيم السكني غير عادي (عملياً يبدو كمنحنى التوزيع المعتدل – normal distribution curve – انما بشكل معكوس)، خاصة وانه قائم في بلد صغير المساحة. وهكذا، مع بداية السبعينات، وبالنسبة إلى العديد من النواحي الأساسية للتنمية، كان سكان لبنان الصغير المساحة منقسمين اقتصادياً وانمائياً وجغرافياً إلى مجموعتين منفصلتين.

3-2 العمالة والمهارات في عملية التنمية

يمكن اعتبار التقويم المعتمد حتى الآن لأداء الاقتصاد اللبناني بمثابة تقويم إنتاجية عملية ما من وجهة نظر الناتج، حيث الناتج هو العامل أو العمل بخصائصه الرئيسية كالدخل والمهارات. أما الآن فسوف نعتبر أن العمل هو من المدخلات وليس المخرجات. لا بل نتبنّى النظرة القائلة بأن الإنماء يعني اساساً جلب العمل إلى النشاط

الإنتاجي الذي يقوم على أساس رأسمالي أكثر من كونه إنتاجاً مستقلاً، وحيث هذا يعني أيضاً ان النشاط الإنتاجي الذي يتم في البلدان النامية، وبعكس البلدان الصناعية المتطورة، يتركّز في الصناعة[115]. ولذلك سوف نركّز تقويمنا على نمط تخصيص العمل والمهارات بين النشاط الرأسمالي وغير الرأسمالي، وأيضاً على مدى تخصيص العمل في الصناعة وتحديداً في مجال التصنيع (manufacturing).

إن النظرة القائلة بأن السوق فقط هي المنتجة، بمعنى ان السوق، أو التبادل الحر للسلع، تحمل في طياتها الحوافز لإنتاج وتبادل يكونان في توسع مستمر، هي نظرة جوهرية في كل النظريات الإقتصادية منذ Adam Smith. ولم يأت تحليل Marx للرأسمالية متعارضاً مع تلك النظرة، رغم أنه كان أكثر تحديداً وغنىً في تحليله. والرأسمالية، حسب Marx، هي التي انتجت النمو الإقتصادي الحديث، وهي شكل تاريخي مميز من أشكال التنظيم الإجتماعي. ويتطلّب النمو تراكماً لرأس المال و«تراكم رأس المال يعني توسع البروليتاريا»[116]. أي ان النمو في إطار الرأسمالية يتطلب بشكل رئيسي جلب العمل أو العمالة أكثر فأكثر إلى ميدان النشاط الرأسمالي، وذلك يعني ان الإنتاج من أجل الربح هو عملية متزامنة مع نظام العمالة المأجورة. وبذلك يصبح الشرط الأساسي للنمو المستدام هو تحويل النشاط الاقتصادي من الشكل ما قبل الرأسمالي إلى الشكل الرأسمالي.

وعلى نحو مشابه، فإن العديد من علماء الاقتصاد الحديث يعتبرون أيضاً أن النمو هو عملية تستلزم تغييراً في الهيكلية الإقتصادية. وعلى سبيل المثال، يعتقد كل من Kuznets و. Chenery et al (1986) أن النمو الإقتصادي يتطلّب تحولاً من فعاليات أقل إنتاجية إلى فعاليات أكثر إنتاجية، وخاصة التحول من الزراعة إلى الصناعة. إذاً، ان نظرتنا إلى ما تتكون منه العملية المستدامة للنمو أو الإنماء هي نظرة كلاسيكية وحديثة في آن واحد، أي أنها ترى في النمو المستدام عملية جلب للعمالة إلى نشاطات إنتاجية، خاصة في الصناعة، وحيث النشاطات تجري ضمن خطوط انتاج رأسمالية. وبالطبع يكون النشاط الاقتصادي أكثر إنتاجية إذا ما تضمن مهارات عمل أكبر.

إن نظام الرأسمالية هو تنظيم اجتماعي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج، والتبادل الحر للسلع في السوق، والانتاج بهدف الربح. وقد وُجدت الصفتان الأولى والثانية منذ زمن بعيد، في حين ان الانتاج بهدف الربح هو صفة جديدة نسبياً، وهي

الصفة الجوهرية للرأسمالية. ويمكن قياس درجة أو حجم الرأسمالية في اقتصاد ما بحجم الإنتاج الناتج من العمل المأجور. وقد يكون النمو ممكناً بشكل قوي في نظام رأسمالي، وانما بعدد ضئيل نسبياً من العمالة المأجورة. إلا أن هذا الامر، وكما سنذكر لاحقاً، ممكن بطريقة مكثّفة ومستمرة في البلدان الصناعية المتقدمة فقط.

إن أحد الأسباب الجوهرية لاعتقادنا بأن النشاط الرأسمالي هو نشاط منتج هو سبب الإنتاج الواسع الذي يسبّبه اثر المقياس (scale effect). والانتاج الواسع وحده باستطاعته التوفير بشكل منتظم لكميات متزايدة من البضائع للإستهلاك والاستثمار التي تتطلبها المجتمعات الحديثة. وخلافاً للشكل المستقل للانتاج، فإن الرأسمالية وحدها تستطيع أن تزيد حجم الإنتاج من خلال ميلها المتأصل لإعادة استثمار الأرباح. من جهة أخرى، من المنطقي تشخيص وضع حيث المنتجون المستقلون، مثل المهندسين والحرفيين والأطباء والمعلمين، يملكون مهارات عالية جداً ويستعملون تقنيات متطورة على نطاق واسع بحيث يصبح ممكناً تحقيق مستوى عال من الإنتاجية والانتاج خارج التنظيم الرأسمالي. إلا أن هذا التضافر بين المهارات والتقنيات المتطورة لا يمكن ان يكون الا في قلة من المجتمعات الصناعية المتقدمة إقتصادياً، أو في تلك المجتمعات الغنية طبيعياً (كالدول النفطية) التي تسمح ثروتها بالحصول على السلع من خلال التبادل التجاري. وبعبارة أخرى، ان النمو المستدام في الدول النامية يقتضي تحقيق إنتاج على نطاق واسع، وهذا بدوره يقتضي وجود إنتاج رأسمالي، وصناعي بالاخص.

ولذلك فإن هذا الكتاب يتبنى النظرية القائلة بأن النمو المستمر يتطلّب نشاطاً إنتاجياً يتحقق، في الدول النامية، في الصناعة لأنها النشاط الوحيد الذي يمكنه توفير الإنتاج الواسع للبضائع، وباستمرار، من خلال تطبيق منهجي للعلوم والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، تُعتبر الصناعة نشاطاً ديناميكياً للإنتاجية والنمو، كما يُعتبر العمل المستخدم في الصناعة الرأسمالية عملاً يساهم في ذلك النمو الديناميكي. ويؤكد Kuznets في دراسته للسجلات التاريخية للنمو ذلك الدور الديناميكي للصناعة، اذ بينت تلك الدراسة أن الزيادة في حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي قد ترافقت مع تسارع في النمو، وقد كرّس هذا الامر الفكرة القائلة بأن التصنيع هو المحرك للنمو[117]. وفي ما بعد فقط، بعد تطور الاقتصاد صناعياً وانتاجياً، تبدأ حصة الصناعة بالتقلص لمصلحة قطاع الخدمات.

1-2-3 المهارات: من أين أتت وإلى أين ذهبت؟

يتطلب التغيير الهيكلي والإنماء قبل كل شيء إنتاج المهارات واستيعاباً متزايداً لها من نشاطات ديناميكية منتجة. لكن ذلك لم يحصل في ظل الليبرالية الإقتصادية في لبنان.

أجري في لبنان مسحان رسميان فقط ومكثّفان عن القوى العاملة فيه، المسح الأول عام 1970 (PAL, 1972)، ونشير اليه من بعد بـ PAL70)، والثاني عام 1997 (PAL, 1998)، ونشير اليه من بعد بـPAL97). والنتائج ذات الصلة ملخّصة في الجدول رقم 6-3 أدناه.

الجدول رقم 6-3

هيكلية العمالة حسب النشاط والتحصيل العلمي

(بالنسب المئوية)

		1950	1959 (أ)	1970	1997
العمالة في (ب)					
إنتاج البضائع		66	56	44	35
الوساطة	}		27	38	45
البنى التحتية البشرية	}	34	6	9	12
الخدمات الشخصية وغيرها	}		11	9	8
		100	**100**	**100**	**100**
مستوى العمال التعليمي					
ابتدائي				80.0	45.2
تكميلي				9.4	21.1
ثانوي				6.3	17.4
جامعي				4.3	16.2
				100.0	**100.0**

المصادر: الملحق رقم 2؛ American University of Beirut (AUB), 1960؛ IRFED؛ PAL70 وPAL 97.

الملاحظات: أ- يعتمد تقدير هيكلية العمالة لعام 1959 بالنسبة إلى النشاطات التي لا علاقة لها بالبضائع على المعلومات المحدودة في AUB وIRFED. ويمكن الاطلاع على التفاصيل في الملحق رقم 2.

ب- تتضمن البضائع الزراعة والصناعة (التعدين والتصنيع والمرافق العامة) والبناء. أما الوساطة فتتضمن التجارة والنقل والمواصلات والخدمات المقدمة للمؤسسات والوساطة المالية والإدارة العامة. البنى التحتية البشرية تتضمن الخدمات التعليمية والاجتماعية.

إن من أكثر الأرقام مفاجأة في الجدول رقم 6 - 3 تلك المتعلقة بعام 1970، اذ أنه بعد ربع قرن من تطبيق الليبرالية الإقتصادية كان 80 % من العاملين حاصلين على الشهادة الإبتدائية على الأكثر. وكان لتلك النتائج أن تنسف الفكرة القائلة والسائدة حتى اليوم بأن قوة الإقتصاد اللبناني تكمن في مهارة قوته البشرية، كما كان يجب أن تلفت تلك النتائج انتباه واضعي السياسات بالنسبة إلى النقص الحاد في المهارات، وأن تتصدر تلك المسألة كل المناقشات الجادة التي كانت تدور حول المستقبل الإقتصادي للبنان. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

لا يستطيع أي اقتصاد بمستوى متدنّ كهذا من المهارات ومن هذا النمط من تخصيص العمالة أن ينتج نمواً ديناميكياً، أو زيادة قوية ومستمرة في الانتاج والإنتاجية. ومع ذلك، يبدو حسب الجدول اعلاه أن الوضع قد تحسّن منذ عام 1997 عندما أصبح ثلث العاملين من الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل، مقابل 11 % عام 1970. ولسوء الحظ، فلقد حدث تدهور إجمالي واضح في نوعية التعليم والمهارات أثناء الفترات المتقطعة من الحرب خلال 1975 - 1990. وتشكل الإنتاجية العامة للعمل حالياً ما يقارب نصف مستوى الذروة الذي تحقق قبيل الحرب. ففي عام 2002، كان إجمالي الناتج المحلي يعادل ما كان عليه عام 1974 رغم أن عدد العمال قد تضاعف خلال تلك الفترة. وما يؤكد ضعف الإنتاجية هذا هو الواقع بأن البنية الكلية للاقتصاد لم تتغير كثيراً، كما سنبيّن لاحقاً.

لقد قام القطاع العام والمنظمات غير الحكومية بالإسهام الأكبر في مجال التعليم في لبنان. فالمدارس التابعة للمنظمات غير الحكومية هي مؤسسات تملك معظمها وتديرها منظمات دينية مختلفة، وعادةً ما تكون هذه مجانية أو تفرض رسوماً رمزية. ففي العام الدراسي 1973 - 1974، كان حوالى ثلثي التلاميذ خارج المدارس الخاصة، وبقيت هذه الحصة أكثر من النصف حتى أواخر الثمانينات. وبعد الهيمنة القصيرة التي حظيت بها المدارس الخاصة في أوائل التسعينات بسبب الأضرار التي لحقت بالمدارس الحكومية أثناء الحرب، عاد الانتساب إلى المدارس الحكومية إلى الارتفاع، وذلك بعكس الانتساب إلى المدارس الخاصة.

الجدول رقم 7-3
الانتساب إلى المدارس
(بالنسب المئوية)

	1954 - 1955		1973 - 1974		1980 - 1981		1993 - 1994		2001-2002
	لتكميلي والثانوي	المجموع	لتكميلي والثانوي	المجموع	لتكميلي والثانوي	المجموع	لتكميلي والثانوي	المجموع	المجموع
المدارس الحكومية	25	**46**	51	**40**	53	**40**	40	**31**	**39**
مدارس المنظمات غير الحكومية (أ)	--	--	--	**26**	--	**20**	-	**15**	**13**
المدارس الخاصة	75	--	49	**35**	47	**40**	60	**55**	**49**
	100	**100**	100	**100**	100	**100**	100	**100**	**100**

المصادر: Bashshur, 1988؛ CRDP, 2000-2001؛ République Libanaise, 1995.

ملاحظة: أ- تقدم مدارس المنظمات غير الحكومية التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية.

وبذلك تكون الحكومة والمؤسسات التابعة للمنظمات غير الحكومية هي التي تقدم معظم خدمات التعليم بكل مستوياته، إلا أن نوعية التعليم في تلك المدارس، وخاصة في الابتدائي والتكميلي، أدنى مما هي في المدارس الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً كبيراً من طلاب جامعة لبنان الوطنية يتابع المحاضرات والدروس بشكل جزئي، في حين يركز العدد الأكبر على اختصاصات غير تقنية، كالدراسات القانونية. لذلك، قلة منهم فقط تستطيع منافسة خريجي الجامعات الخاصة في مجال الوظائف ذات الأجر المرتفع والتي تكون عادة حكراً على خريجي الجامعات الفرنسية والإنكليزية والأميركية، سواء داخل لبنان أو خارجه.

وكما هو متوقع، فإن نمط تخصيص العمالة حسب النشاط الاقتصادي يظهر تضاؤل حصة العمالة في إنتاج السلع وارتفاعاً مقابلاً في حصتها في النشاطات الوسيطة. وعلى

كل حال، فإن هذا النمط من تخصيص العمالة يتجلى عادة في البلدان الصناعية المتقدمة، وفعّاليته تتطلب ارتفاعاً متلازماً في الإنتاجية بالنسبة إلى انتاج السلع. ولم تكن تلك هي الحال، أي لم ترتفع الإنتاجية، إن في الزراعة، كما سيتم الإشارة إلى ذلك لاحقاً في هذا الفصل، أو في مجال التصنيع، كما سنرى في الفصل التالي. وفي الحقيقة، فإن انتاج السلع يقوم باستيعاب حصة صغيرة نسبياً من المهارات المتاحة حتى الآن.

الجدول رقم 8-3

توزيع المهارات حسب النشاط الإقتصادي

(بالنسب المئوية)

		1970	1997	
	المستوى التعليمي للعامل:	تكميلي أو اعلى	ثانوي أو اعلى	ثانوي أو اعلى
النشاط الاقتصادي:				
إنتاج البضائع		15	11	17
(منه في الصناعة)		(11)	(8)	(9)
الوساطة		50	50	50
البنية التحتية البشرية		32	37	28
الخدمات الشخصية وغيرها		3	2	5
		100	100	100

المصادر والملاحظات: انظر الجدول رقم 6-3.

في الجدول رقم 8-3 نعرّف العامل الماهر (skilled worker) بالعامل الذي أنهى المرحلة الثانوية على الأقل عام 1997، وهذا المستوى من المهارات يمكن أن يتطابق مع مستوى التعليم التكميلي وما فوق عام 1970. والنتيجة البارزة في هذا الجدول هي أنه، خلافاً لنمط التوزيع الاجمالي للعمالة كما في الجدول رقم 6-3 أعلاه، فإن نمط استيعاب المهارات لا يكشف أي تغييرات مهمة بين عامي 1970 و1997. وينطبق هذا الامر

على وجه الخصوص على نشاطات الصناعة والوساطة. وهكذا يبدو النظام الاقتصادي اللبناني ثابتاً بشكل ملحوظ في نمط توزيعه للمهارات على النشاطات الاقتصادية. ولذلك، لا يُتوقع من هذا النظام تقديم أداء اقتصادي ديناميكي، اذ ان أداء كهذا يتطلّب تغييرات هيكلية كشرط ضروري.

إن عدم قدرة الليبرالية الإقتصادية على احداث تغيير هيكلي يعكس أيضاً، وبشكل جزئي، عجزها عن تقوية الرأسمالية وتدعيمها. وهذا ما يتناوله القسم التالي بالتفصيل.

3-2-2 تخلّف الرأسمالية في لبنان

نصنّف العمل أو العامل المستخدم اما كعامل مأجور أو كعامل مستقل. ولقد تبنى التصنيف نفسه مسحان رئيسيان لدراسة القوى العاملة، PAL70 وPAL97. ويمكن للعامل المأجور أن يكون منتظماً، حيث عادةً ما يكون دفع الأجر شهرياً، أو غير منتظم، حيث يكون العامل موسمياً أو متقطعاً. أما العمل المستقل فيشير إلى وضع معاكس حيث لا يكون الأجر هو مصدر الدخل.

ويُعرّف العامل المستخدم في المجال الرأسمالي بالعامل المأجور. والتعريف الادق يستلزم استبعاد العمالة غير المنتظمة حيث يعاني العمال من وضع غير مستقر ويشتركون في عملية الإنتاج بشكل متقطّع، مما يؤثّر على الإنتاجية سلباً. والعمل المستقل عمل غير مأجور يقوم على أساس الإيرادات (أي حصيلة المبيعات ناقص الكلفة) وليس الأجر. وبالطبع، يمكن للعامل المستقل أن يصبح مع الوقت عاملاً في المجال الرأسمالي للإنتاج. وعندها يدل هذا التحول على ديناميكية النشاط الرأسمالي.

ونجد العامل المستقل في الزراعة كفلاحين ومزارعين مع مساعدة من افراد العائلة، وفي الصناعة كحرفيين مثل الخياطين والحذّائين والنجارين وعمال اللّحام وما شابههم. اما بالنسبة إلى العمل المستقل في التجارة، فيتضمن في معظمه مالكي مخازن التجزئة المنتشرة في كل المناطق. وفي قطاع الخدمات، نجد الذين يعملون بشكل مستقل بين سائقي سيارات الأجرة والميكانيكيين وعمال الصيانة الكهربائية والطباخين والذين يقومون بأعمال منزلية أخرى، كما نجد الأطباء والمهندسين والاستشاريين والمحامين.

الجدول رقم 9-3

العمالة حسب وضع العمل والمهارات

(بالنسب المئوية من إجمالي العمالة)

		1952-1951 (بيروت)	1959	1970	1997
عامل مستقل	}	46	32	24	25
رب عمل	}			8	7
مساعد عائلي		6	7~	7	2
عامل مأجور لدى الحكومة (أ)		5~	7	8	14
خارج «العمل المأجور في القطاع الخاص»		**57**	**46**	**47**	**48**
العمل المأجور في القطاع الخاص، ومنه:		**43**	**54**	**53**	**52**
عامل بأجر منتظم		33	39	30	33
عامل بأجر منتظم و ماهر (ب)				9	16
عامل بأجر منتظم و ماهر و في الصناعة (ج)				1	1
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**

المصادر: AUB, 1960؛ Churchill, 1954؛ IRFED؛ République Libanaise, 1972, 1998a.

الملاحظات: أ- تشمل العمالة في الحكومة الجيش وكل من يدفع له راتب من وزارة معينة مثل قطاعي التعليم والصحة. نسبة العمالة عام 1997 هي حسب المسح الرسمي وليس حسب تقديراتنا لمجمل العمالة في ذلك العام (انظر الجدول رقم A.2.1 في الملحق رقم 2). ب- يُعرّف العامل الماهر بالذي أكمل المرحلة التكميلية من التعليم عام 1970 والمرحلة الثانوية عام 1997. ج- تحدد الصناعة بنشاطات التعدين والتصنيع والمرافق العامة.

يبدو، حسب الجدول اعلاه، ان الفكرة القائلة بان الرأسمالية، عند بروزها كشكل محدد للعلاقة بين العمل والرأسمال، يكون لها قوة ذاتية في جذب العمالة والنشاطات من الميدان غير الرأسمالي إلى دائرة نفوذها. ان هذه القوة لم تكن ذات فعّالية كبيرة في ظل الليبرالية الإقتصادية في لبنان. وبالفعل، نلاحظ ثباتاً كبيراً في حصة العمل المأجور والمنتظم من إجمالي العمالة. ويظهر هذا الثبات، أو على الأقل عدم التوسع في حصة

العمل المأجور المنتظم، بشكل أكبر عندما يتم الأخذ في الاعتبار التطور الحاصل في فئات العمل المأجور في القطاع الخاص فقط. وعلى وجه مشابه، بقيت حصة العمل المستقل وأرباب العمل تقريباً ثابتة منذ عام 1970، وهي تشكل على التوالي حوالى 25 و8 في المئة[118].

فإذا اعتبرنا ان فئة العمال بالأجر المنتظم والمهرة في الوقت نفسه تشكل جوهر العمل الرأسمالي، حيث أن تلك الفئة تعكس مدى اعتماد الرأسمالية على العمال المنتظمين المهرة لتوفير إنتاجية واستمرارية ضرورية للنمو المستمر، ففي عام 1997، ورغم التحسن الملموس نسبة إلى عام 1970، بقيت تلك الفئة تمثل 16 % فقط، أي أقل من سدس إجمالي العاملين في الاقتصاد. وفي الوقت عينه، كانت نسبة العمال المهرة بالأجر المنتظم وفي الصناعة تشكل 1 % من إجمالي العاملين[119].

لذلك يمكننا القول انه، مع حلول عام 1997 وبعد نصف قرن من تطبيق نظام الليبرالية الإقتصادية، لم تنجح الرأسمالية في أن تصبح التنظيم الاقتصادي الطاغي. ولم يكن هناك سوى مؤشرات ضعيفة عن حصول تغيير هيكلي ملموس، خاصة بشكل انتاج واسع للمهارات واستيعاب هذه المهارات من المؤسسات الرأسمالية والنشاطات الديناميكية، كالصناعية منها مثلاً. وبهذا السجل العادي للنمو، وركود النشاط والمؤسسات الرأسمالية، برهنت الليبرالية الإقتصادية على انها نظام اقتصادي محافظ. وهنا يبرز السؤال: لماذا فشلت الرأسمالية في التوسع في اجواء الليبرالية الاقتصادية المنفتحة، علماً ان بيئة كهذه ملائمة جداً لها؟

3-3 السوق بدون الرأسمالية

لقد بيّن القسم السابق غياب أو ضعف النشاط الرأسمالي الديناميكي في لبنان، مما يدل على أن النشاط الاقتصادي بشكله المستقل، وليس الرأسمالي، كان صامداً أو مرناً للغاية. واعتُبرت هذه النتيجة سبباً رئيسياً لغياب القدرة على النمو والإنماء المستدامين، خصوصاً إذا ما نُظر إلى النمو والإنماء كعملية استيعاب متزايد للعمالة والمهارات في النشاطات الإقتصادية، وبالاخص الصناعية منها. وسوف نطور الآن مفهوم العمل

أو النشاط الاقتصادي المستقل، وذلك بوضعه في سياق نظري محدد، ومن ثم نقدم الدليل على تطور النشاط الاقتصادي المستقل في لبنان. ويتبع تفسير للأسباب الكامنة وراء الاستمرارية البارزة للنشاط المستقل، نربط من بعده بين هذه الاستمرارية وأداء الاقتصاد اللبناني عموماً.

3-3-1 العمل المستقل والإنماء

يمكن القول ان الرأسمالية هي، تاريخياً، الشكل الوحيد للتنظيم الاقتصادي الذي اقترن مع الانتاج المادي على نطاق واسع. وبعيداً عن قدرة الرأسمالية على تحقيق نمو وإنماء مستدامين أو مدى تفوّقها على الأشكال الأخرى للتنظيمات الاجتماعية، فإن النظام الرأسمالي قد أحدث تحولاً جذرياً وإيجابياً في القوى المنتجة في المجتمعات التي عمل فيها. وعلى الأقل، أثبتت الرأسمالية في المجتمعات الصناعية الحالية أنّها كانت أداة فعّالة لتحقيق النمو وعملية التصنيع بشكل غير مسبوق في التاريخ. إلا أن هذه التجربة لم تتكرر بنجاح في البلدان النامية. ولقد عزت النظريات الاقتصادية ذلك الفشل إلى عناصر عدة، منها، منفردة اومجتمعة، الإمبريالية والتبعية والاعتماد على سياسات سوق غير ملائمة، وفشل السوق ... الخ.

كيف تقوم الرأسمالية بدفع التراكم والنمو، خاصة في البلاد النامية؟ يأتي الجواب من اتجاهين عامّين في الفكر الاقتصادي. الأول يؤكد التوسع في التبادل وفي الأسواق كأساس للنمو والإنماء، والثاني يرى أن الرأسمالية هي تنظيم اجتماعي ثوروي أكثر من الأسواق، تجلب معها عملية ذاتية لتراكم الرأسمال. وعلى سبيل المثال، يرى Adam Smith أن توسع الأسواق يجلب معه ميلاً طبيعياً للنمو الاقتصادي. ومن هذا المنظور، فإن امكانيات النمو المستدام موجودة ضمناً في نظام السوق وهي تنتظر لاطلاق العنان لها الظروف الملائمة التي تؤمّنها لها الأسواق الحرة والتوسع التجاري. وبدفاعه عن سياسات الاصلاحات الهيكلية التي تركّز على تطور الأسواق كأداة أساسية للنمو المستدام، يكون «توافق واشنطن» في الجوهر في وفاق تام مع وجهة نظر Adam Smith هذه.

اما الاتجاه الآخر في الفكر الاقتصادي فيميّز بين نظام السوق والرأسمالية في تفسير عملية التطور التاريخي، مؤكداً خصوصية الرأسمالية والظروف التي أدت إلى ظهورها[120]. وترى وجهة النظر هذه في الظروف الاقتصادية لإعادة إنتاج العامل، أي شروط كسب العامل لعيشه، الصفة المميزة للرأسمالية. وهذه الشروط التي أدت إلى ظهور الرأسمالية لم تأت من التطور الطبيعي للتجارة والتبادل في السوق انها عندما اصبح العامل حراً، بمعنى انفصاله عن أدوات كسب عيشه. وبالفعل، فالرأسمالية تتطلب وجود سوق حرة، أي انفصال العامل عن وسائل كسب العيش، وهذه الحرية تجبر العامل على بيع قوة عمله التي تصبح عندها سلعة للبيع مقابل الأجر. وينتج من هذا التبادل فائض أو ارباح تتحقق في السوق التي، بمؤسساتها الرأسمالية، تحث الشركات على الاستمرار في الاستثمار ومراكمة رأس المال.

واذ يرى هذا الاتجاه الفكري ان في الرأسمالية دافعاً ضمنياً لإحداث التراكم الرأسمالي، تؤكد E.M.Wood (1994) أن الرأسمالية ليست نظاماً طبيعياً كما يقدم الفكر الاقتصادي التقليدي احياناً، وانما هي نظام يتطلب الإنشاء والتدعيم، كما حدث في أول الاقتصادات الرأسمالية. وعندما يتم تأسيس النظام الرأسمالي يصبح توسيع السوق الرأسمالية ضرورة للنظام، وليس فرصة يجب انتهازها كما يُطرح احياناً.

وينحصر اهتمامنا هنا في أن نبيّن أن لبنان الذي كان يُعتبر نموذجاً لنجاح الإقتصاد الرأسمالي النامي لم يكن لا رأسمالياً بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي انه لم يكن تلك القوة الديناميكية الطاغية، ولا ناجحاً. وقد يُستنتج من هذا التقويم أنه لو كان لبنان رأسمالياً بشكل أصيل لكان حقق أداءً أفضل مما حصل في مجال النمو والانماء. إلا أننا لسنا هنا في معرض برهنة صحة أو عدم صحة ذلك الطرح. إن اهتمامنا الرئيسي هو أن نبيّن أن نظام الليبرالية الاقتصادية في البلدان النامية هو نظام محافظ لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير هيكلي في الاقتصاد أو إلى تحقيق النمو المستدام. وبعبارة أخرى، يمكن القول ان الليبرالية الاقتصادية ليست شرطاً كافياً للنمو والإنماء.

ونود أيضاً أن نبيِّن أن لبنان في ظل الليبرالية الاقتصادية كان في كثير من النواحي سوقاً غير رأسمالية، وقد تكون هذه الخاصية شكّلت عائقاً في وجه استثمار طاقاته على النمو والإنماء. وفي هذا السياق، قد يقال انه كان بامكان لبنان أكثر رأسمالية أن يتطور

صناعياً ويحقق إنماءً بدرجة اعلى بكثير مما فعل، خصوصاً إذا كان يطبّق السياسات الاقتصادية الملائمة في ظل سلطة أكثر فعّالية لا تتوانى عن التدخل في السوق عند الحاجة. إلا أن هذا موضوع آخر.

3-3-2 النشاط المستقل في الزراعة

يكون الفاعل الاقتصادي مستقلاً اقتصادياً عندما يتسنى له، أو لها، الوصول إلى وسائل كسب العيش، أو إلى وسائل إنتاج تلك الوسائل لكسب العيش، إلى الحد الذي لا يضطر فيه هذا الفاعل أن يبيع عمله تحت ضغط الضرورة المعيشية. إن وضع الاستقلال الاقتصادي يخفف من عرض العمل الحر، الذي هو الشرط الأساسي لبروز النظام الرأسمالي. ويمكن تقويم مدى الاستقلال الاقتصادي بشكل عملي من خلال دراسة مدى تحقيق الدخل، أو وسائل كسب العيش عموماً، من دون الرجوع إلى سوق العمل. والزراعة نشاط مهم في هذا المجال، ذلك أنها مصدر رئيسي للطعام ولكسب العيش في البلدان النامية.

إن معظم العاملين في الزراعة في لبنان هم في أسفل سلّم الدخل، كما هي الحال في كل الدول الأخرى. والدخل المتدني في الزراعة في لبنان مصاحب لتدني الإنتاجية. ويعود هذا المستوى المتدني للانتاجية في جزء منه إلى الطبيعة الجبلية للبنان والى تقسيم الأرض، خاصة بسبب قوانين الارث، إلى قطع صغيرة وغير مجدية اقتصادياً، مما أدى إلى هجرة احياناً متزايدة إلى الخارج، كما إلى هجرة داخلية من الريف إلى المدينة. ولقد انخفضت العمالة الزراعية باستمرار، كما نسبتها إلى مجمل العمالة، حتى أوائل السبعينات على الأقل حين هبطت هذه النسبة من 55 % عام 1950 إلى 19 % عام 1970. إلا أنه يبدو ان نسبة العمالة الزراعية هذه قد استقرّت منذ عام 1975 بسبب ظروف الحرب والركود الاقتصادي (انظر الجدول رقم 1-3 أعلاه).

يواجه المزارعون اللبنانيون عادة ظروفاً اقتصادية صعبة، بما في ذلك ديون كبيرة واحتكار التجار الذين يقسّمون المناطق الزراعية إلى مناطق حصرية يحتكرون فيها شراء المحاصيل[121]. وقد وصل هامش ربح التجار من المنتجات الزراعية إلى حوالى 83 % من

القيمة المضافة في الزراعة خلال 1964 - 1970 وحوالى 88 % خلال 1994 - 1995[122]، هذا بالإضافة إلى تعرض المزارعين لفوائد قروض عالية جداً وربوية. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى المصارف المحلية دافع إعطاء القروض في مجال الزراعة رغم تزايد الودائع بشكل قوي ومستمر في تلك المصارف. وكانت القروض المصرفية للقطاع الزراعي تذهب في معظمها إلى المزارعين الكبار، وهي لم تمثل في مجملها إلا أقل من 3 % من إجمالي القروض للقطاع الخاص[123].

إلا أن الانتاج الزراعي ازداد بسبب ازدياد الطلب المحلي والأجنبي، وبفعل تزايد المكننة واستعمال الأسمدة. وبما ان هذه الزيادة في الانتاج حصلت بالموازاة مع تدن في إنتاجية الأرض (تقاس هذه بالمردود بالاطنان للهكتار الواحد) لمعظم المحاصيل[124]، فان هذا دليل على وجود مفرط، أي أكثر من الضروري، للعمالة في الزراعة. ويشير هذا الواقع أيضاً إلى أن الزيادة المسجلة في مداخيل المزارعين كانت ترجع إلى تحسّن اسعار المنتجات الزراعية أكثر منها إلى تحسّن الإنتاجية في الزراعة. وبالفعل، فقد ارتفعت مؤشرات أسعار البيع بالجملة وبالمفرق للمنتجات الغذائية بشكل أسرع من المؤشر العام ما بين 1950 و1975 (انظر الجدول رقم 3 في الملحق رقم 4).

ولقد ساهمت مصادر عدة في تعزيز مداخيل العاملين في الزراعة مما دعّم قاعدة استقلالهم الاقتصادي. ويلجأ المزارعون عادة إلى استعمال أقصى طاقاتهم فيعملون ساعات طويلة ويساهم معظم أفراد العائلة في العمل، كما انهم اعتادوا العمل في أكثر من نشاط واحد. وقد أشارت المسوح الرسمية الزراعية التي أُجريت في بداية ونهاية الستينات من القرن العشرين إلى أن أكثر من نصف المزارعين في لبنان كانوا يقومون بأعمال ثانوية، غالباً خارج القطاع الزراعي[125].

إن الاستقلال الاقتصادي للعامل في الزراعة، ورغم تدني دخله، ظلّ صفة ملازمة لكل من عاش من مردود الأرض في لبنان. فمنذ القرن الثامن عشر، أدت تجارة الحرير مع أوروبا إلى ظهور طبقة من صغار الفلاحين الملاّكين لم يُعرف مثلها في أي مكان آخر من المنطقة[126]. واستمرت تلك الظاهرة في العصر الحديث. ففي بداية الخمسينات من القرن العشرين، كشفت مسوحات للاراضي في لبنان أجرتها جهات رسمية لبنانية واميركية ان القليل فقط من المزارعين لايملك أرضاً، وان غالبية المزارعين (أكثر من 95 %)

تملك قطعاً من الأرض بمساحة لا تتجاوز 2 هكتار، وكانت هذه القطع الصغيرة من الأراضي تشكل بين 70 % و75 % من مجمل المساحة الزراعية[127]. ومعظم المزارعين الذين لا يملكون أرضاً كانوا يستأجرون الاراضي من الملاكين الكبار. ولقد تأكد هذا الامر في مسوح أجريت خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وهذه أشارت إلى أن ثلاثة أرباع الأراضي المزروعة تُستثمر من مالكيها، الذين كانوا أيضاً يملكون البيوت الموجودة على تلك الأراضي[128].

إن العمل المضني الطويل والأعمال الثانوية والموارد الأخرى للدخل ساعدت العاملين في الزراعة على الحفاظ على استقلالهم الاقتصادي، رغم المستويات المتدنية للانتاجية والأجور والمستوى المعيشي عموماً. وفي الواقع، كان العاملون في الزراعة يعتمدون في معظم الأحيان على موارد أخرى أكثر ثباتاً للدخل، هي التحويلات من الأقارب، في خارج الوطن وداخله. وسوف نقوم في المقطع الأخير من هذا الفصل بدراسة أهمية هذه التحويلات كمصدر للمداخيل على المستوى الوطني.

3-3-3 النشاط المستقل في الصناعة والخدمات

أدت حالة عدم ثبات الدخل من مصادر خارج العمل المنتظم إلى هجرة كبيرة للعمال داخل لبنان والى الخارج. فخلال الفترة 1965 - 1980، شكّلت الهجرة بين الريف والمدينة نسبة 65 % من النمو السكاني في المدن، وهي كانت أعلى نسبة في بلدان الشرق الأوسط والبلدان العربية[129]. غير ان معظم هؤلاء العمال النازحين تم استيعابهم في قطاع الخدمات وليس في الصناعة. وهذا ما أشارت إليه النسبة المتزايدة للخدمات من إجمالي العمالة من 34 % عام 1950 إلى 65 - 70 % عام 1997 (انظر الجدول رقم 1-3). ولقد عمل في قطاع الخدمات عام 1997 أكثر من 61% من العمال المستقلين، في حين كانت النسبة هذه 53 % عام 1970.

إن العدد الكبير لسائقي سيارات الأجرة والباعة المتجولين والدكاكين الصغيرة للبيع بالتجزئة هو من سمات لبنان المديني، وبيروت على وجه الخصوص. ولقد كانت الحواجز المالية للدخول في العمليات التجارية الصغيرة المستقلة غير كبيرة. فعلى سبيل

المثال، قُدّر في الستينات من القرن العشرين ان مبلغ 5,000 ليرة لبنانية، أي ما كان يعادل 1,600 دولار وما كان يمثل أكثر بقليل من معدل نصيب الفرد السنوي من إجمالي الناتج المحلي، كان كافياً كرأس مال أولي لتأسيس محل بقالة. وقدّر مسح أجري عام 1968 في بيروت عن متاجر البيع بالتجزئة أن نصف عدد المتاجر كان قائماً في بيروت الكبرى وأن 80% من تلك المتاجر كانت ذات حجم صغير[130]. ومن نتائج هذا المسح أيضاً انه كان هناك متجر واحد لكل 125 شخصاً وان معدل عدد العمال في المتجر الواحد هو 1.5 عامل. وكما في الزراعة، يُواجه هذا الوضع حيث الدخل متدنٍ بالعمل ساعات طويلة وباستخدام افراد العائلة للمساعدة في العمل. وبذلك، يكون العامل المستقل الذي أتى من المناطق الريفية قد انتقل من وضع مستقل إلى آخر.

اما في الطرف الآخر من طيف الخدمات فنجد الاختصاصيين من مهندسين وأطباء ومحامين ومهن أخرى تتصف بالشكل التنظيمي المستقل الذي يدعم مداخيله الطلب المحلّي من اصحاب الدخل العالي والطلب الخارجي من مواطني سوريا وبلدان الخليج على وجه الخصوص. أما الإختصاصيون الأقل حظاً فكانوا يبحثون عن عمل موقت في الخارج أو يلجأون إلى الهجرة.

واستطاعت الصناعة الإستحواذ على بعض العمال المهاجرين من الريف، ويظهر هذا الاستيعاب في الزيادة المتواضعة في نسبة العمالة الصناعية من الحجم الاجمالي للعمالة. وتمتاز الصناعة في لبنان بوجود عدد كبير من المنشآت الصناعية الحرفية الصغيرة، والتي حُددت تقليدياً بتلك المنشآت حيث لا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة عمال. والجدول رقم 10–3 أدناه عن توزيع المنشآت الصناعية حسب الحجم (وكذلك تفاصيل إضافية في الفصل المقبل) يبيّن بوضوح أنَّ مثل تلك المنشآت ذات الحجم الصغير قد نجحت في البقاء وحتى في زيادة حصتها في العمالة، وبذلك أظهرت مرونة غير متوقعة.

الجدول رقم 3-10

المنشآت الصناعية: توزيع الحجم والعمالة

(بالنسب المئوية)

عدد العمال في المنشأة	عدد المنشآت 1955	1964	1970	1998	العمالة 1955	1964	1970	1998
أقل من 5 (أ)	77	78	81	74	33	33	42	40
5 - 9	13	{ 11	17	22	13	{ 11	25	25
10-24	7	{ 7		12	16	{ 15		9
25-49	2	{ 2	2	4	10	{ 10	33	6
50 وما فوق	1	{ 1		2	29	{ 31		20
	100	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
العدد الاجمالي	**7,946**	**9,558**	**15,669**	**22,025**	**50,827**	**67,476**	**94,620**	**141,923**

المصادر: Chami, 1981؛ Hamdan et Akl, 1979؛ Nsouli, 1966؛ PAL70؛ Republic of Lebanon, 1957, 2000؛ République Libanaise, c.1966.

الملاحظات: أ- قدّرت العمالة من فئة «أقل من خمسة» عام 1955 و1964 بافتراض أن 2.7 هو معدل عدد العمال في كل منشأة عام 1955 و3.0 عام 1964 (انظر Nsouli, 1966, p.7 بهذا الخصوص). كان المعدل 3.3 عام 1970.

إن الشكل القانوني لملكية المنشآت الصناعية الكبيرة نسبياً يؤكد على القاعدة الرأسمالية المتخلّفة للصناعة. ففي عام 1970، وفي مجموعة المنشآت الصناعية التي في كل منها 5 عمال أو أكثر، كان نصف هذه المؤسسات ذا ملكية فردية و40% منها غير محدودة المسؤولية، في حين ان 6 % فقط كانت مؤسسات محدودة المسؤولية[131].

إذاً، كان الشكل المستقل للعمل والنشاط الاقتصادي هو الأكثر انتشاراً ومرونة في

لبنان. وقد تمكن عدد من العمال في الزراعة من مقاومة تهديد الانفصال عن أدواتهم لكسب العيش عندما زادوا من دخلهم عن طريق استخدام أوسع للمكننة (وقد ساعد على هذا الامر العملة اللبنانية القوية والمستقرة آنذاك) وزيادة في الاسعار ناتجة من ازدياد الطلب من المدن ومن التصدير. وقدّمت التحويلات المتعددة من المصادر الخارجية والمحلية مورداً آخر للدخل لجميع أشكال العمالة. وكان الملجأ الأخير عند ضيق سبل العيش الهجرة إلى الأميركتين او أوستراليا او أفريقيا، بمساعدة اقرباء مستقرين هناك، أو إلى دول الخليج النفطية المزدهرة. ويقوّم القسم التالي أهمية التحويلات والهجرة كمصدر رئيسي لتجنّب الدخول في فئة العمل المحلي المأجور.

3-3-4 التحويلات والهجرة

إن الذين يعيشون قرب المستوى المعيشي الادنى اجتماعياً، أو حتى دونه، يضطرون للبحث عن مصادر أخرى غير العمل لدخل اضافي. ويبيّن الجدول الآتي أهمية تلك المصادر بالنسبة إلى الأسر منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين.

الجدول رقم 3-11

مصادر دخل الأسر (أ)

(بالنسب المئوية من إجمالي دخل الأسر)

	1951 - 1952 بيروت	1996 بيروت	1997 بيروت	1997 لبنان
العمل	**46**	**54**	**59**	**58**
الأجور في القطاع الخاص (ب)	39	44	49	46
الأجور في القطاع العام	7	10	10	12
الدخل الإضافي	**54**	**46**	**41**	**42**
الفوائد والإيجار		22		19
بيع الممتلكات (ج)		12		7

مساعدات [د]	}	12		9
مصادر أخرى [هـ]	}			7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصادر: Churchill, 1954؛ République Libanaise, c.1968, 1988b.

الملاحظات: أـ تم تعديل دخل الأسرة لاستبعاد الأرباح المحققة للمؤسسات. والدخل مؤلّف من الأجر، بما في ذلك الأجر المنسوب إلى العمل المستقل، وكل انواع الدخل الإضافي. ب -تم تعديل الأجور في القطاع الخاص لتتضمن الأجور المنسوبة إلى العمل المستقل. وعادة ما تقدم المسوح بيانات عن دخل الأجر والدخل الإضافي، ماعدا مسح عام 1966 الذي دمج الأجور والأرباح غير الزراعية معاً. وقدّر هذا التوزيع بين الأجور والأرباح على اساس توزيع إجمالي الناتج المحلي (انظر الجدول رقم 5-7 في الفصل الخامس). ج-بيع الممتلكات هو بيع العقارات والسلع المعمرة (durables) والمجوهرات ... الخ. د-المساعدات تتضمن المساعدة المالية من العائلة والأقارب والهبات. هـ «مصادر أخرى» تعني بشكل رئيسي التقاعد والارث.

إذا حُدّدت التحويلات على أنها تشمل الدخل من بيع الممتلكات والمساعدات المالية والمداخيل الأخرى المستحصلة من خارج العملية الإنتاجية، نجد أن تلك التحويلات تشكل ما يوازي ربع مجمل دخل الأسر. وإذا اضفنا إلى تلك التحويلات جزءاً من الأجور في القطاع العام، حيث وظائف تقدَّم كمحسوبية سياسية، فإن نسبة هذه التحويلات تصل إلى حوالى 30 % من مجمل دخل الأسر. وتجدر الاشارة إلى ان هذه التحويلات هي في الواقع أكثر اهمية مما تشير إليه الأرقام وذلك بسبب النظام العائلي التعاضدي ووجود شبكة دعم تكون عادةً أقوى في الريف، حيث يمكن لصلات القربى أن تؤدي احياناً إلى المشاركة في أدوات رأس المال وتجهيزاته[132].

إن تحويلات العمال من الخارج والتحويلات الأخرى هي مصدر إضافي لدخل الأسر، وقد كان من الصعب دائماً الفصل بين تلك التحويلات وحركة رؤوس الاموال الأخرى في ميزان المدفوعات. فإذا اخذنا التحويلات الجارية الصافية وحركة رؤوس الاموال القصيرة الأجل كمؤشر لهذا المصدر الاضافي للدخل، نجد ان هذه قد ازدادت بشكل مستمر من 6 % من إجمالي الناتج المحلي في 1951 - 1952 إلى 16 % في 1971 - 1973. وبعد ذلك، يصبح تقدير تلك الأرقام أكثر صعوبة بسبب المبالغ الكبيرة في بند «الخطأ والسهو» والتي تجاوزت 20 % من إجمالي الناتج المحلي في 2000 - 2002 (انظر الجدول رقم 2-5 في الفصل 5)[133].

ولا يشير الجدول رقم 11-3 إلى مصادر دعم متعددة أخرى تأتي من خارج آلية السوق. فعلى سبيل المثال، قدّمت المنظمات غير الحكومية عام 1999، وكما ذكرنا سابقاً، خدمات اساسية عديدة إلى كل المعوقين تقريباً والعجزة واليتامى في لبنان، وكانت هذه المنظمات تُشغّل 650 من أصل 750 مستوصفاً قائماً[134].

والفكرة هنا هي ان هذه التحويلات قد ساعدت العامل في المحافظة على استقلاله الاقتصادي بعدما أضعفت احتمال فصله عن أدواته لكسب العيش وخففت في الوقت نفسه من الضغط عليه لدخول سوق العمل المأجور. واعتماداً على الأرقام الواردة في الجدول رقم 11-3 فإن أقل من نصف الدخل الاجمالي للأسر في لبنان، بليبراليته الاقتصادية الحرة، كان يأتي من القطاع الخاص.

وفي حال عدم توافر فرص العمل أو المداخيل الكافية، سيضطر العامل إلى البحث عن فرص خارج بلده، كما فعل لقرون عدة وفي كل انحاء العالم تقريباً. ويبيّن الجدول رقم 12-3 قوة دافع الهجرة في لبنان خلال الأعوام 1900 - 1974.

الجدول رقم 12-3

الهجرة اللبنانية، 1900 - 1974

الفترة	عدد الأفراد في السنة
1914 - 1900	15,000
1939 - 1921	4,400
1950 - 1945	3,300
1959 - 1951	2,850
1969 - 1960	8,566
1974 - 1970	10,000

المصادر: Chambre de Commerce et d'Industrie à Beyrouth, c.1977, p. 18.

يتناول الجدول رقم 12-3 مجمل الهجرة اللبنانية وليس هجرة العمال فقط. ولقد قدّر

مسح PAL70 عن القوى العاملة لعام 1970 أن إعمار 95 % من المهاجرين كانت تراوح بين 15 و65 عاماً، وان 80 % من هؤلاء غادروا الوطن بحثاً عن عمل. وعلى فرضية أن معدل الـ80 % هذا ينطبق على كل فترة 1965 - 1974، فإن تلك الأرقام تشير إلى أن حوالى 40 % من القوى العاملة الجديدة التي دخلت سوق العمل خلال تلك الفترة قد هاجرت للبحث عن عمل. وعلاوة على ذلك، كشفت دراسة للبنك الدولي عن هجرة القوى العاملة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن معظم المهاجرين اللبنانيين الذين كانوا يعملون في تلك المنطقة عام 1975 كانوا من المتخصصين والمهرة[135]. واللافت في هذا السياق هو ان ازدياد الهجرة من لبنان بحثاً عن العمل منذ بداية الستينات من القرن العشرين قد تزامن مع فترة النمو المتسارع، أي في ظل الليبرالية الاقتصادية حين كانت في أفضل حالاتها.

وتلخيصاً لهذا الفصل، نصل إلى النتائج الآتية:

1. لم يكن أداء الليبرالية الاقتصادية خلال الفترة المؤاتية 1950 - 1974 ذلك الأداء اللافت المزعوم، سواء بالمقارنة مع أداء الدول النامية أو بلدان المنطقة. واذ كان الأداء التنموي يبدو مختلطاً، إلا أنه كان سلبياً في ما يخص توزيع الدخل والثروة، والتعليم والمهارات. وفي نهاية المطاف، فان الأداء برمته غير مرض، وخصوصاً ان لبنان كان قد بدأ مسيرته الاقتصادية بمستوى دخل ورؤوس اموال ومهارات اعلى بكثير مما كانت في دول المنطقة أو الدول النامية عموماً، وخاصة أيضاً أنه كان يملك إمكانات اقتصادية فريدة وفّرتها له اوضاعه المالية الداخلية والخارجية القوية، والتي دامت ثلاثة عقود.

2. إذا كان تعريف التنمية المستدامة هو النمو الاقتصادي المترافق مع ازدياد التصنيع واندماج العمال المهرة في النشاطات الاقتصادية الرأسمالية، فإن التنمية المستدامة كانت ضعيفة في لبنان. وقد اقتصرت تجربة الليبرالية الاقتصادية في هذا المجال على استيعاب النشاط الاقتصادي بشكل رئيسي للعمال غير النظاميين وغير المهرة بينما كان العمال المهرة يلجأون إلى الهجرة.

3. ويمكن النظر إلى هذا السجل السلبي للنمو والإنماء على انه يعود، أوعلى الأقل في جزء منه، إلى الشكل المستقل غيرالرأسمالي الطاغي على العمالة والنشاطات الاقتصادية. واذ اتسم النظام الاقتصادي في لبنان بدون شك بكل مظاهر اقتصاد السوق وخصائص الليبرالية الاقتصادية، إلا أن هذه لم تجعله اقتصاداً رأسمالياً. ولقد فشل النظام أيضاً في انتاج مهارات أكثر وحركة تصنيع أكبر، وهما عنصران اساسيان للتنمية المستدامة.

4. ويعود السبب في بقاء السوق ومرونتها في لبنان، من دون انتشار الرأسمالية، إلى ثلاثة عوامل: بيئة خارجية ملائمة تتمثل في الطلب الخارجي القوي وتحويلات رأس المال، وزيادة مكننة عمليات الانتاج التي سمح بها الوضع المالي القوي، وتحويلات داخلية وخارجية وخاصة إلى الفئات ذات الدخل المتدني. وقد دعم هذه التحويلات التعاضد العائلي وهجرة العمال.

هوامش الفصل الثالث:

96 – انظر Persen, 1958، وIssawi, 1964.

97 – UN, 1985, p. 469.

98 – FAO, 1959, p. II-13، وChalak, 1983, p. 11.

99 – République Libanaise, 1998b, p. 199.

100 – Al-Assir, p. 3.

101 – كانت حصة الفرد من الدخل في تلك الفترة الأعلى في اتحاد جنوب إفريقيا، اذ بلغت 256 دولاراً. انظر Badre, 1956, p. 31.

102 – انظر الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي IMF, IFS, 1991, pp. 162-63.

103 – انظر الأقسام اللاحقة لتفاصيل أكثر عن توزيع الدخل والثروة والوضع الإنمائي المقارن في المناطق اللبنانية.

104 – Bonné, 1960, pp. 36-7؛ Owen, 1988a, p. 28.

105 – انظر République Libanaise, 1998b, p. 71.

106 – انظر Churchill, 1954، و République Libanaise, 1998b.

107 – انظر Banque du Liban، النشرة الفصلية، رقم 11 و79.

108 – هذه العلاقة المعتدلة تدعمها وبشكل غير مباشر دراسة عن الزراعة في لبنان حيث بينت تلك الدراسة أن المستوى التعليمي العالي أصبح يمكّن المزارعين من استخدام التقنية الحديثة بشكل أكبر (Al-Haj and Yacoub, 1972, p. 549). بالإضافة إلى ذلك فقد بينت مسوح أخرى وجود علاقة متبادلة قوية وغير متوقعة بين مستوى التعليم والدخل وخاصة للفئات ذات التعليم فوق الابتدائي (Schemeil, 1976, p. 29).

109 – Lerner, 1958, p. 452؛ PAL, 1972, pp. 84-5.

110 – انظر الجدول رقم 6 في Schemeil, 1976, p. 29.

111 – تضمنت المؤشرات عن الثقافة نسبة الامية، مستوى التعليم، وقراءة الصحف، وانتشار المكتبات العامة.

112 – IRFED, Vol. 2, p. 71.

113 – المرجع السابق، pp. 98-9.

114 – PAL 70, pp. 34, 39.

115 – انظر الفصل الرابع، خاصة المقدمة التي تتناول اهمية التصنيع في عملية الإنماء في البلدان النامية.

116 – Sutcliffe, 1971, p. 315.

117 – Sundrum, 1990, pp. 27-8.

118 – لمزيد من التفاصيل أنظر الجداول 4 و5 في الملحق رقم 2.

119 – من المهم أن نذكر في هذا المجال أن التقديرات المذكورة أعلاه تعتمد على أرقام رسمية للعدد الإجمالي للعمال. في

الملحق رقم 2 الذي يذكر بيانات العمل، تمت مراجعة تلك الأرقام تصاعدياً للسماح بوجود معدل اكبر للنشاط النسائي خاصة في الزراعة، وللتعويض عن حذف عدد كبير نسبياً من العمال الأجانب الذي يعملون عادة بشكل موسمي وغير نظامي. وأخذ تلك الأعداد المحذوفة، وغالبيتها عن عمال غير مهرة، في الاعتبار يدعم النتائج التي توصلنا لها.

120 – انظر Brenner, 1977, 1986.

121 – عام 1970، جرى تقدير بأن ثلاثة وسطاء كبار في تسويق التفاح، وهو محصول رئيسي في لبنان، كانوا يسيطرون على ربع السوق بينما كان هناك 25 وسيطاً يسيطرون على أكثر من ثلثي السوق (Nasr, 1987, p. 8).

122 – انظر جداول المدخلات والمخرجات في République Libanaise, c.1971, c.1972, 1997.

123 – انظر عدة اصدارات من النشرة الفصلية لمصرف لبنان.

124 – انظر République Libanaise، المجموعة الإحصائية للسنوات 1964 و1973. كشفت دراسة أجريت على 60 سلسلة فردية لإنتاجية الهكتار للفترة ما بين 1956 و1973 عن نمط سائد من انتاج متدنٍ او مستقر او بارتفاع ضئيل. فقط بعض المحاصيل، مثل التفاح والشمندر السكري التي تحظى بدعم رسمي للسعر، ازداد انتاج الهكتار فيها بشكل ملموس، بنسبة 9 ٪ سنوياً.

125 – République Libanaise, Annex 10, 1966؛ Nasr, 1978, p. 9.

126 – Iqbal, pp. 310-11.

127 – UN, 1955, p. 154.

128 – Mallat, p. 38؛ PAL70, p.53؛ Issawi, 1982, p.149؛ UNDP/FAO, p.11.

129 – Richards and Waterbury, 1990, p. 266.

130 – انظر Eid, 1969.

131 – Antonios, 1977, p. 26.

132 – Simonian and Yacoub, c.1974, p. 9.

133 – في تقرير لرؤساء المؤسسات التجارية تم تقدير التحويلات الجارية من أشخاص لبنانيين يعيشون في الخارج بأكثر من 900 مليون دولار عام 1974، أي حوالى 26 ٪ من إجمالي الناتج المحلي (NBITD, c.1988, p. 14). أما التقديرات الحديثة فهي أقل صدقية بسبب «الخطأ والسهو» الحاصل في ميزان المدفوعات.

134 – Al-Assir, p. 3.

135 – Serageldin et al., 1983, p. 77.

الفصل الرابع
الليبرالية الاقتصادية ضد الصناعة

في البـدء كان الفعـــل

غوته

إن تاريخ التصنيع في لبنان هو عبارة عن سلسلة من الفرص الضائعة. لقد ضاعت أول فرصتين للتنمية لأسباب خارجية، في حين ان الفرصة الثالثة الأخيرة، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ضاعت بسبب نظام الليبرالية الاقتصادية الذي تبنته السلطات اللبنانية آنذاك. ويسرد هذا الفصل قصة قدرة الليبرالية الاقتصادية على احباط النجاح المحتمل لعملية التصنيع في لبنان.

هل التصنيع شرط ضروري أو كافٍ للإنماء؟ لقد حظيت الصناعة (industry)، وبالأخص التصنيع (manufacturing)[136]، باهتمام ورعاية خاصين من الدول النامية جعل من عملية التصنيع شبه مرادفة لعملية الإنماء. ولم يكن هذا الاهتمام في غير محله، ذلك أن المنافع المرافقة للتصنيع، أو الصناعة عموماً، تنبع من طبيعة ذلك النشاط في حد ذاته. وقد أكد تاريخ المجتمعات الصناعية على الإسهام الكبير الذي قامت به الصناعة في تقدم اقتصادات تلك البلدان وتطورها.

مع تقدم الثورة الصناعية والتحول إلى الصناعة الممكننة (machinofacture)، أصبح تقسيم العمل سمة التنظيم الانتاجي وذلك بتكثيف الموارد المادية والبشرية في مكان صغير نسبياً، ألا وهو المصنع (workshop). إن تقسيم العمل واستخدام الآلات بشكل أوسع مع التطبيق المنهجي للمبادئ العلمية لتنظيم الانتاج أدى

إلى حدوث قفزات كبيرة في إنتاجية العمل، التي اتخذت شكل تدفق متزايد من البضائع للاستهلاك والاستثمار. إن الصناعة وحدها هي القادرة على إنتاج كميات كبيرة من السلع من المواد الغذائية والألبسة واماكن السكن، وهذه السلع هي التي تستحوذ على القسم الأكبر من ميزانية الأسرة في البلدان النامية. وهذه الإنتاجية الكبيرة في توفير السلع التي تتميز بها الصناعة هي التي تجعل منها، أي الصناعة، النشاط الرئيسي الذي يحتل موقع الصدارة في مجال تحقيق النمو المستدام.

لقد رأى Adam Smith أن تنمية «التجارة»، والتي كان يعني بها ما نسميه اليوم الصناعة، هي الطريق لزيادة ثروة الأمم[137]. وبالمقارنة مع قطاعي الزراعة والخدمات فان الصناعة تتواصل مع النشاطات الأخرى بروابط أقوى وأوسع، ومع مرونة أكبر بالنسبة إلى الدخل. ويؤكد السجل التاريخي هذه الملاحظة: إن النتائج التي توصل إليها Kuznets بترافق ارتفاع حصة الصناعة من إجمالي الناتج المحلي مع تسارع كبير للنمو قد أكدت النظرة إلى الصناعة بأنها محرك النمو. وتوسعت تلك الفكرة لتصل حتى القول بأن تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل امر غير ممكن من دون مسار تصنيعي نشيط[138].

وتعتبر الصناعة من أهم وسائل استيعاب التطور التقني والزيادة في الإنتاجية. والصناعة بذلك تكون، نسبة إلى النشاطات الاقتصادية الأخرى، أكثر إنتاجية، وتؤدي إلى تحقيق مستويات دخل اعلى، وتقدم حافزاً أكبر للتبادل والانتاج الاقتصادي. وهكذا تعتبر الإنتاجية الفريدة للصناعة من أهم المبادئ الاساسية المعترف بها في مجال التحليل والسياسة الاقتصادية. وما يؤكد هذا الامر هو الواقع التاريخي بان «ازدياد حصة التصنيع في الناتج وفي العمالة هو من أفضل التعميمات الموثّقة عن التنمية» وأن «النمو الصناعي هو أحد أهم المصادر للتطور التقني»[139].

والسؤل الآن هو: هل التصنيع ممكن في بلد صغير مثل لبنان؟ إن القضية هي أولاً قضية تقنية الانتاج التي تحدد الحجم الأدنى الكفيّ للانتاج (minimum efficient scale of production)، وقضية حجم السوق الذي يحدده مستوى الطلب وهيكليته، أي مستوى الدخل وتوزيعه. وانطلاقاً من حجم سوق معين، يحدد الحجم الأدنى الكفيّ للانتاج مدى قدرة نشاط صناعي معين على الاستمرار. وعلى سبيل المثال، إذا

كان الحجم الادنى الكفيّ هذا في صناعة الاسمنت هو 500,000 طن في السنة للمصنع الواحد، في حين ان حجم الطلب السنوي هو 1,500,000 طن، فذلك يعني ان السوق المحلي يستطيع استيعاب ثلاثة مصانع كفيّة فقط. وهكذا، فبمقدار ما يتدنى الحجم الأدنى الكفيّ للانتاج و/ أو تتوسع السوق المحلية ذاتياً أو من جراء التصدير، يزداد عدد المصانع ذات الانتاج الكفيّ الممكن انشاؤها. وعند زيادة عدد المصانع في سوق محددة، تزداد في الوقت نفسه درجة المنافسة التي تحث المؤسسات على مزيد من الكفاءة الإنتاجية.

ولحسن حظ الدول ذات الحجم الاقتصادي الصغير، فقد وصل التقدم التقني اليوم إلى تدنٍ في الحجم الأدنى الكفيّ للانتاج في العديد من الفروع الصناعية. وعلاوة على ذلك، باتت الأسواق اليوم أكثر انفتاحاً للصادرات الصناعية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، مما يعزز احتمال نجاح التصنيع في الاقتصادات ذات الحجم الصغير.

وبصرف النظر عن تلك الاعتبارات، فقد برهن تاريخ الصناعة اللبنانية على نجاحها، وأظهر في الوقت نفسه مؤشرات على وجود إمكانيات لديها لتحقيق مسار تصنيعي قوي. وقدمت الصناعة من خلال تزايد حصتها من إجمالي الناتج المحلي والعمالة والصادرات حتى 1974، ورغم تحسّن قيمة الليرة اللبنانية والنظام التجاري المنفتح، قدمت دليلاً على قدرة لا بأس بها على النجاح والتأقلم مع أوضاع صعبة. ورغم العدد الصغير لسكان لبنان، فإن المستوى المعيشي كان يُعتبر مرتفعاً نسبياً اذ وصلت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى قرابة 1,300 دولار عام 1974 (حوالى 4,700 دولار عام 2003). وقد كانت حصة الفرد من استهلاك الفولاذ في لبنان عام 1967 حوالى 90% من مستواها في اليابان وأكثر سبع مرات منها في تركيا، مع أن حصة الفرد من الدخل في لبنان كانت أعلى بـ 24 % فقط منها في تركيا آنذاك[140].

ورغم التوزيع غير العادل للدخل في الاقتصاد اللبناني المنفتح، والاثر الكبير للتقليد على نماذج الاستهلاك الذي لم يكن في مصلحة التصنيع، إلا أن وجود الأسواق العربية الكبيرة التي كانت دوماً مرحبة بالبضائع اللبنانية قد خفف كثيراً من تأثير تلك العوائق. وإذا كان الحجم الأدنى الكفيّ للانتاج كبيراً نسبة إلى حجم السوق الداخلية، أي انه لم يكن يسمح بانشاء العديد من المصانع الكفيّة في سوق معينة، إلا أن هذا العائق ضعف

أيضاً بسبب أسواق التصدير المتاحة. وتعتبر سنغافورة بتعدادها السكاني الذي يقل عن 4 ملايين نسمة، وبنسبة التصنيع فيها البالغة 24 % من إجمالي الناتج الإجمالي، وحصة الفرد فيها من إجمالي الناتج البالغة 22,000 دولار، تعتبر شهادة حية على ان العوائق الناتجة من الحجم تتضاءل باستمرار امام النمو الصناعي.

لقد اجتازت الصناعة في لبنان امتحان الاستمرارية، خاصة خلال فترة الحرب 1975 - 1990، لكنها فشلت في أن تصبح قطاعاً ديناميكياً أو قيادياً. ويفسر التحليل الآتي الأسباب الكامنة وراء ذلك الفشل.

4-1 الصناعة في بيئتها

يقدّم هذا الفصل لمحة مختصرة عن الخلفية التاريخية للصناعة في لبنان وواقع العرض والطلب فيها.

4-1-1 الخلفية التاريخية

بدأ نشاط الورشة أو المصنع في لبنان حوالى منتصف القرن التاسع عشر، وذلك مع صناعة الحرير التي اعتمدت على تربية شرانق الحرير محلياً. وكان رأس المال التمويلي فرنسياً دافعه الطلب الأجنبي للحرير. وقد أسس رجل فرنسي عام 1840 أول مصنع لنسج الحرير[141]، ثم توسعت تلك الصناعة باستمرار حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، حين كان 10 إلى 15 % من السكان يعيشون من صناعة الحرير. إلا أن التوسع توقف في أوائل القرن العشرين بسبب إنتاج بدائل صناعية من الحرير وهجرة العمال هرباً من الحكم العثماني.

وشكّلت الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين فرصة ثانية لانبعاث صناعي جديد. وتمثلت هذه الفرصة بتطورات عدة، منها انخفاض معدل الهجرة وتحسّن البنى التحتية التي تم بناؤها خلال الانتداب الفرنسي وارتفاع مستوى الحماية للمنتجات الوطنية. وبدأ رجال الأعمال كذلك بتحويل استثماراتهم المالية من الزراعة إلى الصناعة بعد

هبوط أسعار المنتجات الزراعية. وقد استُغلت تلك الفرصة الجديدة، التي دعمها إنفاق الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، أفضل استغلال. فقد بدأ رجال الأعمال، ومنذ مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، باستيراد الآلات المستعملة بأسعار منخفضة جداً من الشركات التي أعلن إفلاسها أو أغلقت بسبب الركود الاقتصادي المتفشي في البلدان الصناعية آنذاك. واستمر استيراد تلك الآلات عقداً من الزمن، مما أدى إلى حركة مكننة على نطاق واسع في عمليات التصنيع[142]. وقد أدت تلك التطورات إلى انطلاق الصناعة الحديثة، التي أصبحت أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على نظام الانتاج القديم وبشكل أكبر على نظام العمل المأجور.

ورغم تضارب البيانات عن تلك الفترة، سنحاول أن نرسم صورة عن تطور حجم العمالة في الصناعة في الفترة الممتدة بين أوائل الثلاثينات وحتى عام 1955، مشيرين إلى مدى قوة عملية التصنيع خلال تلك الحقبة.

الجدول رقم 1-4

العمالة في الصناعة، 1931 - 1955

	1931	1937	1944	1955
العمالة في الصناعة (بالآلاف)	30	41 <	56	51
إجمالي العمالة (بالآلاف)		286 - 269	343	478
نسبة العمالة في الصناعة (٪ من إجمالي العمالة)		% 15 ≤	% 16	% 11

المصادر: الجدول رقم 2 في الملحق رقم 2؛ Bonné, 1955, p. 300؛ Chami, 1981, pp. 202, 48-9؛ Republic of Lebanon, 1957؛ UN, 1955, p.158.

الملاحظات: العمالة عام 1937 كانت أكبر من الرقم المسجل، البالغ 41,089، ذلك ان سلطات الانتداب كانت قد حصرت المسح فقط بثلاث مدن كبيرة (Chami, p. 49).
(>) تعني (أكثر من)؛ (≤) تعني (أكثر من أو تساوي).

لقد استقينا المعلومات الواردة في الجدول رقم 1-4 من مصادر عدة، وهي تعطي فكرة

عامة عن تطور العمالة الصناعية قبيل وبعيد تأسيس نظام الليبرالية الاقتصادية[143]. لقد ازداد حجم العمالة في الصناعة بشكل كبير منذ أوائل الثلاثينات وخاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية بسبب إنفاق قوات الحلفاء وإغلاق الطرق البحرية، اذ ادت تلك التطورات إلى ابدال قسري للاستيراد وذلك في اجواء تزايد في حجم الطلب. وتوسعت الصناعة المحلية بقوة، مستغلة الجو الجديد الملائم لها. ولذلك، يمكننا القول بأنه عند منتصف الأربعينات من القرن العشرين، وبالاعتماد على أدنى التقديرات لحجم العمالة، فإن لبنان كان آنذاك، ونسبة إلى عدد سكانه، على درجة التصنيع نفسها التي كان سيبلغها بعد خمسة وعشرين عاماً في ذروة نموه.

لكن الصناعة اللبنانية اصيبت بصدمة معاكسة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومغادرة القوات الأجنبية عام 1946. فقد تلاشى الإنفاق العسكري وبدأت المنافسة الأجنبية تزداد بقوة من خلال انفتاح الأسواق للاستيراد، وانخفضت الأجور في الصناعة بسبب العدد الكبير من العاطلين عن العمل[144].

كان الوضع الجديد يمثل تحدياً للبنان، لكنه اتاح في الوقت ذاته فرصة تاريخية ثالثة للصناعة. وقد نبع التحدي من الهبوط الحاد في الطلب ومن المنافسة الأجنبية المتزايدة، ثم ازداد صعوبة بسبب إنهاء الوحدة الجمركية مع سوريا عام 1950، مما أدى إلى تجريد الصناعة من سوق مهمة لمنتجاتها. إلا أن الوضع الجديد تضمن أيضاً فرصة تمثلت بظروف مؤاتية جداً للاقتصاد، اذ لم يكن هناك من دين خارجي أو داخلي، كما كان هناك باستمرار فائض في ميزان المدفوعات وفي موازنة الحكومة، وانفتاح من الأسواق العربية التي كانت ترحب بالمنتجات اللبنانية. وفوق كل هذا، كانت الصناعة حديثة نسبياً ببنيتها الإنتاجية والتصديرية المتنوعة (من منتجات غذائية ونسيجية ومعدنية لافلزية حديدية ومنتجات كيماوية ومعدنية، الخ...).

وتم التصدي لذلك التحدي لفترة من الزمن. فقد قام الصناعيون خلال أعوام 1946 - 1952 بتحديث تجهيزاتهم وتجديدها، وباستدعاء الخبرات الأجنبية لرفع مستوى الانتاج، كما حدث في صناعة النسيج والبسكويت والدهون والزيوت الصالحة للاستهلاك البشري[145]. فتضاعف الاستثمار الصناعي وازداد حجم العمالة نحو 50 في المئة في الفروع الرئيسية للصناعات الغذائية والنسيجية والمنتجات المعدنية اللافلزية[146].

لقد كانت ردة الفعل، هذه المرة، أكثر فعّالية من تلك التي حدثت في الثمانينات من القرن التاسع عشر، تلك الفترة التي شهدت تقهقر الصناعة لصالح التجارة بعد هبوط أسعار الحرير. وقد قدمت الحكومة بعض الحوافز للصناعة من خلال تخفيض الرسوم على المواد الأولية وعلى الآلات ورفع مستوى الحماية بزيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة المنافسة لتصل إلى 25 - 30 في المئة[147]. ومع تزايد الطلب من الأسواق العربية والدعم الإضافي الناشىء عن الحرب الكورية، أصبح الوضع مهيأً للاندفاع نحو تصنيع قوي.

وفي ظل هذه الظروف الايجابية تم تطبيق نظام الليبرالية الاقتصادية بكل مداه. وكانت الاستراتيجية تعني اساساً الانفتاح الكامل للاقتصاد الذي تجلى بانفتاح أو تحريرالحسابات الخارجية (أي الحساب الجاري وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات)، وخاصة بالتعويم الحر لسعر صرف الليرة. واعترف رسمياً بالسوق الحرة لصرف العملات الأجنبية في تشرين الثاني من عام 1948. ورغم بعض القيود التي رافقت المراحل الأولى، مثل التنازل عن 10 % من إيرادات التصدير بالسعر الرسمي والطلب من شركات النفط شراء 80 % من حاجاتها المحلية بالسعر الرسمي، رغم ذلك كله بقيت السوق تعمل بقدر كبير من الحرية. وفي عام 1952 أعلن إلغاء كل القيود، وأصبح سوق صرف العملات الأجنبية يتمتع بحرية تامة بشكل رسمي. وكانت السياسة الضريبية والمالية عموماً، كما لا تزال اليوم، في القليل منها أداة للتأثير على الحوافز وأكثرها وسيلة لجمع الإيرادات فقط من أجل تأمين المستوى الأدنى من النفقات الجارية والاستثمارية، غالباً في المدن.

ويتبع الآن تقويم للأداء الصناعي في ظل الليبرالية الاقتصادية التي استندت في انطلاقتها إلى أوضاع اقتصادية مؤاتية جداً والتزام بالتقشف المالي. بعبارة أخرى، ومن منظور النظرية الكلاسيكية الجديدة أو من منظور الفكر الاقتصادي السائد، كان الوضع الاقتصادي اللبناني آنذاك مثالياً لتحقيق النمو والإنماء.

وسنشير في هذا الفصل إلى النشاط التصنيعي (manufacturing) تحديداً، مستبعدين التعدين والطاقة والمياه، وهذه نشاطات صغيرة نسبياً كانت تمثل في السبعينات من القرن العشرين 1 في المئة فقط من إجمالي حجم العمالة و2.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وسيركّز التقويم على مجمل نشاط التصنيع مع بعض الاشارات إلى أداء بعض الفروع. أما عبارة الأجور والمعاشات فسيتم استخدامها للدلالة على المعنى نفسه.

4-1-2 بيئة الكلفة (العرض) والطلب

أ) الموارد الطبيعية

كما سبق ذكره، فإن لبنان لايمتلك إلا القليل من الموارد الطبيعية وقدرة زراعية محدودة. ومع ذلك، فلديه موارد مائية كافية مع العديد من الأنهر واحتياط جيد من المياه الجوفية. ولا يُستعمل الا القليل من هذه الموارد، مما يدل على إمكانيات كبيرة لا تزال متوافرة لزيادة الناتج والمردود الزراعي، مما يؤمن قاعدة ملائمة للتنمية الصناعية. وكذلك، بقيت الجهة الغربية الساحلية من لبنان المطلة على البحر المتوسط من دون تنمية لجهة السياحة والصيد. إن ذلك الشريط الساحلي وصغر مساحة لبنان، رغم وجود عوائق طبيعية من السلاسل الجبلية في الوسط، يسهّلان بناء شبكة طرق حديثة مما يخفف من تكاليف الانتاج ويوسع حجم السوق المحلية. وهذا أيضاً لم يحدث حتى الآن.

ب) العمل ورأس المال

رغم اعتبار العامل اللبناني متعلماً بالمقارنة مع عمال بلدان المنطقة أو البلدان النامية عموماً، إلا أن ثمة نقصاً دائماً في المهارات عموماً، وخاصة إذا ما نظرنا إلى الأهداف المعلنة كالنمو السريع وإمكانية انضمام لبنان إلى مجموعة الدول المتقدمة. ففي عام 1970، كان 90 % من عدد العاملين في التصنيع غير مهرة، أي بمستوى تعليمي لا يتجاوز المرحلة الابتدائية. واذ تحسّنت تلك النسبة عام 1997 إلى 56 %، إلا أن ثلث العمال فقط المستخدمين في التصنيع كانوا قد أنهوا المرحلة الثانوية على الأقل (انظر الجدولين رقم 4 و5 في الملحق رقم 2). ومع تدني مستوى التعليم ومعايير الامتحانات خلال فترة الحرب 1975 - 1990، تدنى مستوى المهارات أيضاً، أي ان هذه بالتأكيد

ادنى مما تشير اليه بيانات أداء قطاع التعليم عام 1997.

وسوق العمل في قطاع التصنيع في حالة عرض زائد في معظم الاحيان، أو في حالة طلب زائد ضئيل في أفضل الأحوال. وقد استمر وضع العرض الزائد هذا بسبب هجرة العمال من الريف إلى المدينة حيث تمركزت معظم المنشآت الصناعية، وبسبب التوسع الضعيف للنشاط الصناعي. وفي الحقيقة، ازدادت الأجور الحقيقية في التصنيع بمعدلات أعلى من الزيادة في حجم العمالة وذلك في المراحل الأولى، إلا أن هذا المنحى بدأ بالتباطؤ منذ منتصف الستينات من القرن العشرين. فقد بلغ نمو الأجر الحقيقي 2.8 % سنوياً بين عام 1955 ومنتصف الستينات من القرن العشرين، ثم تباطأ ليبلغ 1.3 % سنوياً بين منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات (انظر الجداول رقم 2-4 و4-5 أدناه).

يُعتبر توافر رؤوس الاموال من ثوابت الاقتصاد اللبناني، لكنه لم يكن بالضرورة متوافراً للصناعة. لقد بقي إجمالي دين القطاعين العام والخاص في لبنان غير ذي شأن حتى عام 1975، وكان ميزان المدفوعات فائضاً بشكلٍ شبه مستمر. وفي حين انه عادة ما كان عرض العملات الأجنبية الصعبة شحيحاً في البلدان النامية وخاضعاً للعديد من القيود، كان المقترضون من المصارف التجارية في لبنان يملكون خيار استعمال تلك القروض بالعملة المحلية أو الأجنبية وبأسعار فائدة قريبة من أسعار الفائدة في البلدان الصناعية. لكن معظم قروض المصارف كانت موجهة لتمويل التجارة ولفترات قصيرة الأجل. فقد راوحت القروض المصرفية الممنوحة للصناعة (ومعظمها للتصنيع) منذ عام 1964 بين 13 إلى 15 في المئة من مجمل القروض الممنوحة، وهي توازي تقريباً حصة الصناعة من إجمالي الناتج المحلي. زد على ذلك أن القروض الممنوحة للصناعة غالباً ما تكون قصيرة الأجل لتمويل الواردات، وان معظم تلك القروض تُمنح للمنشآت الكبيرة والقليل منها يذهب للمنشآت المتوسطة أو الصغيرة الحجم. وقد اعتمد الصناعيون عموماً على التمويل الذاتي[148]، ذلك أن القروض المصرفية الممنوحة كانت محدودة وأسواق رؤوس الاموال غير متطورة. ويدل هذا الاعتماد على التمويل الذاتي من ناحية أخرى على أداء ربحي جيد. فلقد لحظ مسح عن أسواق القروض في لبنان قامت به مؤسسة IFC التابعة للبنك الدولي

أن لا دلائل على وجود نقص في القروض للمنشآت التجارية عموماً، وأن ذلك لا ينطبق بالضرورة على الشركات الفردية والصغيرة[149].

ج) الطلب

كانت بيئة الطلب للمنتجات الصناعية، على الأقل حتى بداية الحرب عام 1975، إيجابية عموماً. فلقد ازدادت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال 1950 - 1974 بما يقارب 3.2 في المئة سنوياً، ووصلت إلى 1,300 دولار عام 1974 (أي ما يعادل 4,700 دولار تقريباً عام 2003). وبلغت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام 2003 4,400 دولار تقريباً. والاهم من ذلك هو الامكانيات الكبيرة للطلب الناتجة من الأسواق العربية بالنسبة إلى الصادرات اللبنانية. وقد ساعدت تلك الأسواق العربية في التخفيف من عوائق صغر حجم الأسواق اللبنانية التي واجهتها الصناعة اللبنانية. ومن ناحية أخرى، لم يكن الاقتصاد المنفتح مع رسوم جمركية منخفضة، وتوزيع غير عادل للدخل مع مؤشرات جيني تتعدى 0.50 قبل عام 1975 وبلغت قرابة 0.44 عام 1997، بالاضافة إلى الاثر السلبي للتقليد على الاستهلاك، كل ذلك لم يكن يتناسب مع أوضاع مؤاتية لنمو قوي للصناعة المحلية[150].

4-1-3 العناصر الهيكلية الأخرى

ان الأوضاع المؤسساتية والتقنية من جهة العرض تتعلق بالبنى التحتية والتقانة والمهارات والضرائب والرسوم الجمركية والملكية وتمركز رأس المال. وفي حين حدث تحسّن كبير في تلك الأوضاع خلال السنوات الأولى لليبرالية الاقتصادية، إلا أن الدافع لبناء قاعدة مادية ومؤسساتية حديثة ما لبث ان ضعف باكراً، لكنه انتعش مجدداً ولعدة سنوات فقط في أوائل الستينات من القرن العشرين بفعل السياسات الإنمائية التي اعتمدت في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

أ) البنى التحتية

تطورت البنى التحتية المادية في لبنان بشكل ملحوظ خلال فترة 1948 - 1974، ولكن القدر الأكبر من ذلك التطور حصل في المدن وفي المناطق الوسطى من لبنان، فتضاعف انتاج الكهرباء خمساً وعشرين مرة تقريباً خلال تلك الفترة، وأصبحت أوضاع النقل الدولي والاتصالات من الأفضل في المنطقة. لكن تصميم تلك البنى التحتية وبناءها كانا اساساً لخدمة العاصمة بيروت والمنطقة الوسطى المحيطة بها، ولدعم انشطة التجارة والخدمات بشكل خاص. ومن ناحية أخرى، بقيت الشبكة الداخلية للطرق والاتصالات خارج وسط البلاد في حالة متردية اجمالاً. وهذا ما أدى إلى تقسيم السوق المحلية والحد من امكانياتها في التوسع، كما جعل إنشاء المؤسسات في المناطق الريفية غير جذاب.

ب) التقنية والمهارات

إن التقنيات المتبعة في الصناعة اللبنانية تختلف كثيراً. ويتمتع اصحاب العمل والمديرون عادة، خاصة في المنشآت الكبيرة، بمستوى تعليمي عالٍ، وهم الذين سافروا مراراً إلى الخارج ولديهم الاستعداد لتقبّل تقنيات الانتاج الجديدة وتطبيقها. وكما قال Sayegh (1962)، فلقد اشتهر رجل الأعمال اللبناني بمرونته وانفتاحه الفكري وذكائه. لكن الصناعة تحتاج إلى الإبداع أكثر مما تحتاج إلى الذكاء، أي الإبداع في الإدارة واستشراف تطورات السوق. ففي بداية الخمسينات والستينات من القرن العشرين، لُحظ النقص في الطاقات الإدارية في قطاع التصنيع في لبنان[151]. ومع تطور الظروف التقنية، ظهرت في منتصف الستينات بعض المنشآت الكبيرة الممكننة والكفيّة، مثلاً في صناعة النسيج والسيراميك والاسمنت والكابلات والمواد الكيماوية، ولكنها كانت محاطة بعدد كبير من المنشآت البسيطة انها المزدهرة[152]. واعتبرت الرغبة في المنافسة والقدرة على التكيف السريع مع اساليب الإنتاج الحديثة كميزات غير عادية عند المديرين والعاملين عموماً في لبنان. إلا ان هذه الميزات تفقد الكثير من مفعولها بوجود النظم الادارية التقليدية،

بما فيها العلاقات بين صاحب المؤسسة أو المدير والعمال، حيث لا يولى تدريب العمال الاهتمام اللازم، وحيث القليل من العمال يأملون التقدم المنطقي في الرتبة والكفاية المالية من العمل فقط خلال معظم حياتهم العملية.

ج) الضرائب والرسوم الجمركية

ان الضرائب التي تدفعها المؤسسات على عملياتها التجارية ضئيلة نسبياً. واذ أدخلت بعض الإعفاءات الضريبية في أواخر الستينات بغية تشجيع التصنيع، إلا أن التعقيدات الإدارية البيروقراطية اضعفت مفعولها[153]. وتعود ضآلة العبء الضريبي على الأعمال بشكل كبير إلى التهرب الضريبي الشائع والمقبول ضمناً من السلطات. واللافت أن إيرادات الحكومة، قبل عام 1975 وحتى منتصف التسعينات، ظلت ثابتة بمعدل 15 % من إجمالي الناتج المحلي، في حين ان ضريبة الدخل كانت توازي عشر تلك الإيرادات فقط. وقد طرأ في الاعوام الاخيرة تحسّن على الإيرادات لتصل إلى نحو 22 % من إجمالي الناتج المحلي، كما ازدادت الضرائب على الدخل لتبلغ أكثر من 2 % من إجمالي الناتج المحلي (انظر الجدول رقم 12-5 في الفصل الخامس).

لا تزال الرسوم الجمركية المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة، وكانت نسبتها أكثر من 35 ٪ من مجمل الإيرادات قبل عام 1975. إلا أن التزايد الحاد في الدين المترتب على الحكومة دفعها إلى زيادة الضرائب والرسوم وتحسين نظام الجباية، كما فُرضت ضريبة القيمة المضافة ابتداءً من عام 2002 بنسبة 10 %. وكانت الرسوم الجمركية وإجراءات الحماية الأخرى تفرض بشكل انتقائي، وهي كانت قبل عام 1975 من بين الأكثر تدنياً في المنطقة. فلقد كان معدل التعرفة الاسمية في أوائل السبعينات 18 %، بينما بلغ متوسط إجمالي الرسوم على الواردات 21.5 %[154]. وفي كل الأحوال، لم يكن لتلك التعرفة والرسوم الأثر الكبير في حماية المنتجات الصناعية المحلية. ورغم بذل الصناعيين قصارى جهدهم لفرض نظام حماية أكثر فعّالية، إلا أن تلك الجهود باءت بالفشل[155].

د) نظام الملكية وتمركزها

يسيطر رجال الأعمال المحليون على معظم المؤسسات التجارية، حيث أن القسم الأكبر من رأس المال الصناعي محلي[156]. وبالفعل، فان الحسابات المفصلة للقطاع الخارجي المتوافرة فقط لفترة 1964 - 1972 تظهر أن تدفق الفائدة وريع الايجارات والأرباح بلغ 5 % فقط من إجمالي فائض حساب التشغيل في القطاع الخاص (gross private operating surplus)[157]. ولم يطرأ تغير ملحوظ على ذلك الوضع، خاصة منذ بدأت الاستثمارات الأجنبية بالانسحاب من لبنان مع بداية الحرب عام 1975.

إن الشكل السائد لملكية المنشآت الصناعية هو الملكية الفردية. فقد كانت ملكية المنشآت الصناعية التي يعمل فيها خمسة عمال أو أكثر منحصرة في مالك واحد لكل منشأة، وذلك بين عامي 1955 و1998. وأقل من 10 % فقط من إجمالي المنشآت كانت محدودة المسؤولية (limited liability)، أما بقية المنشآت فكانت عبارة عن مؤسسات غير محدودة المسؤولية بشكل مؤسسات فردية أو شراكة. واستناداً إلى كل المسوح الصناعية التي أجريت منذ عام 1955، كان 2 % فقط من إجمالي المنشآت الصناعية بشكل شركة محدودة المسؤولية. والجدير بالذكر هنا أن عدداً لابأس به من الشركات المحدودة المسؤولية كانت تحكمها المصالح العائلية، مما جعل تلك الشركات في كثير من النواحي مشابهة للشركات الفردية الطابع.

وكما هو متوقع في اقتصاد صغير الحجم، فإن درجة التمركز (concentration) هي مرتفعة جداً، سواء على المستوى الجغرافي أو الانتاجي. واستناداً إلى البيانات الرسمية عن ضريبة القيمة المضافة لعام 2002، فقد جاء التقدير بأن نصف الأسواق في لبنان على الأقل، والتي تمثل 40 % من قيمة مجمل المبيعات، يمكن اعتبارها ذات طبيعة احتكارية أو لها بنية احتكار القلة (oligopoly). وحُدّدت الأسواق ذات الطبيعة الاحتكارية بتلك التي تكون نسبة المبيعات في اكبر ثلاث مؤسسات بـ 40 % على الأقل من إجمالي مبيعات السوق[158].

ورغم التناقص الطفيف خلال فترة 1955 - 1970، كانت حصة بيروت الكبرى في الصناعة، إن بالنسبة إلى عدد المنشآت الصناعية التي تشغل خمسة عمال أو أكثر أو العمالة

أو القيمة المضافة، تراوح بين 60 و67 في المئة. وقد كانت حصة المنطقة الوسطى من لبنان، أي بيروت الكبرى وبقية جبل لبنان، حوالى 80 %[159]. وأظهر المسح الصناعي لعام 1998 أن أكبر 20 منشأة (وهي تمثل 1 بالألف من إجمالي عدد المنشآت الصناعية) كانت تنتج 18 % من مجمل الانتاج الصناعي، بينما كانت أكبر 225 منشأة (تمثل 1 في المئة من إجمالي عدد المنشآت) تنتج أكثر من نصف الانتاج. وهذه كلها نسب تدل على درجة عالية من التمركز.

لقد أدت تلك النسب العالية من التمركز في الصناعة إلى اضعاف المنافسة، وإلى زيادة مقابلة في الأرباح، مما عوّض على العديد من المؤسسات النسب المتدنية لتشغيل طاقاتها الإنتاجية الكاملة. وخرج المسح الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (Economic Commission for Western Asia) عام 1978 للفترة 1964 - 1974، والذي غطى فروع الصناعة الرئيسية كلها، خرج ذلك المسح بتقديرات عن مدى تشغيل الطاقة الإنتاجية الكاملة راوحت بين 10 % لصناعة الكبريت وأكثر من 80 % لصناعة الأسمنت. وفي العديد من الحالات لم تتخط النسب المذكورة نسبة 50 %. إلا أن تلك التقديرات استندت إلى فرضية ثلاث دورات عمل يومية، وهذه فرضية غير واقعية. وكذلك، فإنه من غير المعقول أن تتوافق تلك المعدلات المنخفضة لتشغيل الطاقة الإنتاجية الكاملة مع بقاء تلك المنشآت الصناعية وتحقيقها للأرباح، كما كانت الحال بالنسبة إلى العديد من المنشآت الصناعية في لبنان ولفترة طويلة من الزمن.

4-2 الأداء الصناعي

إن التقويم التالي للأداء الصناعي يتبع منهجية دراسات «الاقتصاد الصناعي» «industrial economics»، وهي: البنية – السلوك – الأداء (structure-behavior-performance). وسنركّز في هذا التحليل على تقويم الأداء، مع بعض التقويم للسلوك المتبع بشكل نظم تحديد الأسعار واختيار التقنيات والاستراتيجيات التنافسية، وسيتم التقويم أيضاً بالنسبة إلى الأداء على أساس الإنتاجية والاستثمار.

غطى تقويم الأداء الصناعي فترة 1946 - 1998، وسننظر اساساً إلى الأداء في ظل

الظروف الإيجابية التي سادت لأكثر من ربع قرن حتى عام 1974. وفي الحقيقة، وصل التصنيع إلى ذروة ادائه، من منظور الانتاج والعمالة، في منتصف السبعينات من القرن العشرين. ورغم ازدهار الأداء الصناعي لبضع سنوات في منتصف الثمانينات بسبب الهبوط الحاد في سعر صرف الليرة اللبنانية، إلا أن النشاط التصنيعي بدأ بالانحدار منذ نهاية الحرب عام 1990، أي في الفترة ذاتها التي بدأت فيها مرحلة إعادة الإعمار. وسنقوم في الاقسام التالية بتقويم عملية التصنيع بمجملها، وبالاخص أسباب فشلها في الاضطلاع بدور قيادي في النمو في ظل الليبرالية الاقتصادية.

4-2-1 السلاسل الصناعية

لقد استقينا كل المعلومات عن الصناعة التي نقدم في هذا الفصل وفي اماكن أخرى من الكتاب من كل المسوح الصناعية الرئيسية التي جرت في لبنان[160]. إن السلاسل المذكورة في الجدول رقم 2-4 أدناه تغطي الفئات الرئيسية للفترة ما بين 1946 و1998.

الجدول رقم 2-4

التصنيع، والعمالة، والانتاج، والأجور

1998 - 1946

	1948-1946	1955	1964	1970	1985	1998
حصة التصنيع من:						
إجمالي العمالة (٪)	~ 9	11	11	15	15	13~
إجمالي الناتج المحلي (٪)	14~	12	13	14	15	14
عدد المنشآت	~ 6,300	7,946	9,558	15,669	18,879	22,025
منها: مع ≤5 عمال (٪)	22 - 20	23	22	19	32	26
العمالة	-32,400 37,400	51,442	67,476	94,620	120,000	141,923

منها: في المنشآت مع (≤5 عمال) (٪)	69 - 63	67	67	60	65	58
منها: في المنشآت مع (≤5 عمال) وبراتب (٪)[أ]		61	61	49	55	50
معدل عدد العمال في كل منشأة	5.9- 5.1	6.4	7.1	6.0	6.3	6.4
- في المنشآت مع (≤5 عمال)	18 - 17	19.1	21.4	18.4	12.7	14.3
الناتج الكلي (gross output) (المؤشر: اسعار وفترة اساس 1972 - 1974=100)	12	28	52	73	107	58 (4.0 مليار $)
القيمة المضافة (المؤشر: اسعار وفترة اساس 1972 - 1974=100)	18	33	52	73	99	64 (1.7 مليار $)
منها: في المنشآت مع (≤5 عمال) (٪)		78	76	70	76	80
الأجور[ب] (المؤشر: اسعار وفترة اساس 1972 - 1974=100)	15	28	47	71	79	53 (0.7 مليار $)
منها: في المنشآت مع (≤5 عمال) (٪)		61	67	58	63	54
بعض النسب						
القيمة المضافة/الناتج الكلي	0.56	0.45	0.39	0.39	0.36	0.43
الأجور/ القيمة المضافة	0.39	0.40	0.43	0.46	0.38	0.39
الأجور/ القيمة المضافة في المنشآت مع (≤5 عمال) (٪)		0.32	0.38	0.38	0.31	0.26
سعر صرف الليرة (ل.ل./ $)	3.1	3.2	3.1	3.3	16.4	1,516
مؤشر اسعار المستهلك (1972 - 1974=100)	71	58	76	87	919	384,786

المصدر: Badre, 1953, 1956؛ Badre/FAO, 1959؛ CERMOC, 1978؛ Chami, 1981؛ Hamdan et Akl, 1979؛ MASS, 1987؛ NBITD, c.1988؛ PAL70, PAL97؛ République Libanaise, c.1966, c.1971, c.1972a,b, 1995, 1998a, 2003؛ Republic of Lebanon, 1957, 1995, 2000؛ UN, 1955.

الملاحظات: الأرقام الواردة بالدولار لعام 1998 هي بالاسعار الجارية. أ- العاملون براتب أو أجر هم المأجورون على

أساس منتظم أو موسمي أو موقت. ب- تتضمن الأجور تلك المنسوبة إلى العمال المستقلين بالاستناد إلى نسبتهم من العمالة (انظر الجدول رقم 4-4 أدناه)، وتُعتمد هذه الطريقة في كل الفصل.
(~) تعني (تساوي تقريباً) (≤) تعني (أكثر من أو تساوي).

يغطّي المسح الجديد الذي أجري عام 1998 كل المنشآت الصناعية، بما فيها المنشآت التي لديها أقل من خمسة عمال. اما المسوح السابقة للأعوام 1955 و1964 و1970 فلم تغط سوى المنشآت التي لديها خمسة عمال أو أكثر[161].

أما بالنسبة إلى الفترة 1946 - 1970، فقمنا بتقدير البيانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة (أقل من خمسة عمال) في ما يخص العمالة والقيمة المضافة والأجور. وقد افترضنا معدل 2.5 عامل (وهو الرقم الوسط في المدى 1-4 عمال) للمنشأة في الفترة 1946 - 1948، وأن هذا المعدل ارتفع إلى 3 عمال للمنشأة عام 1970. وعند توافر المعلومات عن القيمة المضافة والأجور من بيانات الحسابات الوطنية، وخاصة للأعوام 1964 و1970، نقدّر البيانات ذات الصلة بالمنشآت الصغيرة كبنود متبقية.

استمرت الصناعة اللبنانية في التركيز على الفروع التقليدية من الصناعات الغذائية والنسيجية وصناعة الألبسة، وذلك رغم الزيادة الكبيرة نسبياً في الاستثمار والعمالة. وهبطت القيمة المضافة المجمعة لتلك الفروع التقليدية من 60 % من مجمل القيمة المضافة الصناعية في أوائل الخمسينات إلى حوالى 35 % في أواخر التسعينات من القرن العشرين. وقد حصل معظم هذا الانخفاض في الصناعات الغذائية. ويتوازى التوزيع في العمالة بين الفروع الصناعية تقريباً مع القيمة المضافة (انظر الجدول رقم 7 في الملحق رقم 3). وبقي الانتاج منذ الأربعينات متنوعاً واصبح توزيع الحصص الكبيرة في القيمة المضافة حالياً في أوائل القرن الحادي والعشرين على الشكل الآتي: الصناعات المعدنية غير الفلزية، وخصوصاً الاسمنت، (15 %)، الصناعات المعدنية ما عدا الآلات (13 %)، صناعة الأثاث (8 %)، المواد الكيماوية (6 %). لقد ازدادت حصة تصنيع الآلات والمعدات، وبالأخص الآلات والتجهيزات الكهربائية تدريجياً مع الوقت، إلا أنها لا تشكل أكثر من 5%.

ويُصدّر قسم صغير فقط من الناتج الصناعي. واذ ازدادت الصادرات من 12 - 13 في المئة من قيمة الناتج في بداية الخمسينات إلى 25 % خلال 1970 - 1974، إلا أنها

انخفضت إلى 20 % في أواخر التسعينات. إن بنية الصادرات الصناعية هي موازية تقريباً للبنية الخاصة بالناتج. ورغم ذلك، أبدت الصناعة نوعاً من خاصية ديناميكية مما كان يدل على وجود إمكانيات واعدة. فلقد تنوعت الصادرات بعدما كانت في معظمها تشمل المنتجات النسيجية في أوائل الخمسينات في حين انها تشمل حالياً الألبسة والصناعات الغذائية والمواد الكيماوية والمجوهرات والتجهيزات الكهربائية. وبالاضافة إلى ذلك، وخلافاً للدول النامية عموماً، فإن الصادرات اللبنانية هي في معظمها صناعية. وقد ارتفعت حصة الصناعة من 40 - 45% في بداية الخمسينات إلى 70 % من إجمالي صادرات البضائع في بداية السبعينات. وتشكل تلك الحصة حالياً نحو 90 %. ويتوجه نصف الصادرات تقريباً إلى البلدان العربية، وهي النسبة ذاتها التي كانت في أوائل الخمسينات ولكنها أدنى مما كانت عليه في منتصف السبعينات حين كانت توازي الثلثين[164].

4-2-2 الإنتاجية، وارتباط النشاطات ببعضها (Linkages)

اكتشف .Chenery et al (1986) أن حصة الإنتاج الصناعي تزداد بشكل نموذجي بمعدل 3.2 نقاط مئوية كل عقد، وذلك في البلدان النامية التي تمر في مرحلة تحوّل هيكلي على مسار التصنيع. لقد ازدادت حصة التصنيع في لبنان من إجمالي الناتج المحلي من 10.5 % عام 1950 إلى 14.4 % في 1972 - 1974 وهبطت إلى 13.5 % عام 1997. ولذلك، كانت الزيادة خلال 1950 - 1974 1.7 نقطة مئوية لكل عقد، أي نحو نصف النسبة النموذجية المذكورة اعلاه[163]. وعلى هذا الأساس فقط، لم يكن هناك سوى تحوّل هيكلي ضئيل في الصناعة في لبنان خلال تلك الفترة.

إن ذلك السجل الانتاجي غير المميز للصناعة اللبنانية لا يمكنه أن ينتج تحولاً هيكلياً فعّالاً. لقد ازدادت إنتاجية العامل الواحد (معدل القيمة المضافة بالسعر الثابت لكل عامل) بمعدل سنوي لم يتجاوز 1.8 % في الفترة ما بين 1946 - 1948 و1972 - 1974. وكان النمو الإنتاجي هذا يتباطأ خلال تلك الفترة من نسبة سنوية بلغت 2.6 % إلى أقل من 1 %. ولم يكن هذا السجل المتواضع في الإنتاجية مفاجئاً، ذلك أن مستوى العمال التعليمي لم يكن يتجاوز المرحلة الابتدائية. وقد استمرت الانتاجية في معاناتها من آثار خمسة عشر عاماً من الحرب اذ وصلت في أواخر التسعينات إلى 55 % فقط مما كانت عليه

في أعلى مستوياتها في فترة 1972 - 1974 (انظر الجدول 4-4 أدناه)[164].

وجاء ذلك الأداء المتواضع متناقضاً مع خاصيتين تمتعت بهما الصناعة اللبنانية، ومجمل الاقتصاد اللبناني ولفترات طويلة، وهما المكننة القوية في عمليات التصنيع (ونورد تفاصيل أكثر لاحقاً)، والأسواق العربية الكبيرة والمرحبة بالصادرات اللبنانية. إن تلك الميزة المزدوجة، عند وضعها في مواجهة مستوى النمو الضئيل لإنتاجية العامل، تسلط الضوء على ضعف اكبر في الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (total factor productivity)، وبذلك فإنها تؤكد على المساهمة الضعيفة لليبرالية الاقتصادية في عملية التصنيع.

لقد قوّمنا حتى الآن مسألة الإنتاجية بشكل مختصر. إلا أن ثمة منهجية محددة تخولنا تقويم مساهمة عنصر الإنتاجية في حد ذاتها، بالاضافة إلى مساهمة عناصر الانتاج عموماً. ويتم هذا التقويم على الشكل الآتي:

من التقليدي في الادبيات الاقتصادية اختصار عملية الانتاج بربط حجم الانتاج (المتمثل عادة بالقيمة المضافة) بحجم العمالة ورؤوس الاموال المستعملة فقط، اضافة إلى عنصر آخر يختصر مساهمة كل العناصر الأخرى في عملية الانتاج، وهذه على سبيل المثال هي العناصر الادارية والتنظيمية وفي مجال المهارات البشرية والتقنية، الخ. ويُشار عادة إلى كل هذه العناصر مجتمعة بعنصر التقدم التقني الذي لا يمكن اختزاله في حجم العمالة والرأسمال، ويُسمى عنصر الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (total factor productivity). ويُحتسب هذا العنصر كبند متبق من القيمة المضافة بعد احتساب مساهمة العمالة ورأس المال حسب معادلة رياضية محددة[165].

وهكذا، إذا حذفنا من نسبة نمو القيمة المضافة (في قطاع ما أو في كل الاقتصاد) نسب نمو العمالة ورؤوس الاموال المستعملة، وذلك حسب معادلة رياضية محددة، تكون نسبة النمو المتبقية هي نسبة نمو الإنتاجية الكلية. ونشير هنا إلى هذه الإنتاجية الكلية بـ (λ). والآن، إذا رجعنا إلى الصناعة في لبنان واعتمدنا أياً من الفرضيات العديدة المحتملة، بالنسبة إلى المعادلة الرياضية وإلى دراسة .Chenery et al المذكورة اعلاه، لتوصلنا إلى قيم سلبية أو صغيرة جداً لنسب نمو (λ) خلال الفترة 1948 - 1974. وتتراوح هذه القيم بين 1% - و0.3 % فقط كنسبة نمو سنوية للإنتاجية الكلية.

بعبارة أخرى، كانت مساهمة الإنتاجية الكلية، بما تمثل من مهارات بشرية

ومؤسساتية وحتى سياسية، ضئيلة جداً. ومن الجدير ذكره أيضاً أنه، خلال الفترة الفرعية 1964 - 1974، ارتفعت مساهمة عنصر الإنتاجية الكلية (λ) بشكل كبير ليصل نموها إلى 1 و1.5 في المئة سنوياً. ومع ذلك، بقيت مساهمة نمو الإنتاجية الكلية متواضعة وراوحت في أفضل الأحوال بين 15 و22 % من نمو مجمل الناتج المحلي، وهو رقم أدنى بكثير من الأرقام المسجلة في معظم البلدان والتي بلغت 30 % في الدول النامية و50 % من نسب نمو الناتج المحلي في البلدان المتقدمة[166].

ويشير مثل هذا المستوى المتواضع لنمو الإنتاجية، رغم التراكم الكبير لرأس المال، إلى ان التغيير الهيكلي كان طفيفاً في لبنان. ويعتبر التغيير الهيكلي شرطاً ضرورياً لنجاح الصناعة وللنمو والإنماء المستدامين، ذلك أنه «على الصعيدين النظري والتجريبي، فإن الزيادة بشكل ملموس في حصة التصنيع هي حقاً خاصية شبه عالمية للتحول الهيكلي».

وبالفعل، لم يحدث تغيير هيكلي كبير في نشاط التصنيع، ذلك أن حصة التصنيع من إجمالي الناتج المحلي قد ازدادت زيادة طفيفة بينما بقي التركيز في هيكلية الانتاج على الفروع التقليدية للصناعات الغذائية والألبسة. ويؤكد الجدول رقم 3-4 أدناه تلك الخاصية التقليدية للاقتصاد اللبناني، وذلك بإظهار بنية الكلفة والطلب في التصنيع في الفترة ما بين 1969 - 1970 و1997، حيث أن عام 1997 هو أحدث عام توافرت فيه معلومات عن المدخلات والمخرجات والطلب النهائي.

الجدول رقم 3-4

هيكلية الكلفة والطلب في الصناعة، (1969 - 1970)/1997

(المعدل السنوي بالنسب المئوية، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1970 - 1969	1997		1970 - 1969	1997
البضائع المصنّعة: مجمل العرض والطلب (1.1 / 13.2 مليار دولار)[أ]					
مجمل العرض			**مجمل الطلب**		
العرض المحلي	53	47	استهلاك وسيط	32	33
الاستيراد	47	53	الاستهلاك	50	48
			الاستثمار	9	13
			الصادرات	8	7
	100	**100**		**100**	**100**
البضائع المصنّعة محلياً (0.6 / 6.2 مليار دولار)[أ]					
العرض[ب]			**الطلب[ج]**		
الناتج (باسعار الانتاج)	84	81	استهلاك وسيط	13	28
- مدخلات وسيطة	(51)	(47)	الاستهلاك	66	53
- قيمة مضافة	(33)	(34)	الاستثمار	6	4
الهوامش التجارية[ب]	16	19	الصادرات	15	15
	100	**100**		**100**	**100**
البضائع المصنّعة المستوردة[د] (0.5 / 7.0 مليار دولار)[أ]					
العرض			**الطلب**		
الواردات (سيف)	{ 71	83	استهلاك وسيط	54	36
رسوم جمركية	{ 10		الاستهلاك	32	43
الهوامش التجارية[ب]	19	17	الاستثمار	14	21
	100	**100**		**100**	**100**

المصادر: République Libanaise, c.1972, 1997, 2003.

الملاحظات: أ- الأرقام بالدولار هي بالاسعار الجارية، وتشير تباعاً إلى السنوات (1969 - 1970) و1997.
ب- افترض تقسيم الهوامش التجارية بشكل متساوٍ بين السلع المحلية والمستوردة. ج - استحصلت هيكلية الطلب كبنود متبقية من مجمل الطلب ناقص البضائع المستوردة المماثلة. د - صافي من البضائع المعاد تصديرها.

رغم أن الاقتصاد اللبناني عام 1997 كان لا يزال، ربما، في وضع تأقلمي بعد نهاية الحرب عام 1990، إلا أن العرض والطلب للمنتجات المصنّعة بقيا دون تغيير ملحوظ خلال فترة تزيد عن 25 سنة. حتى حصة الاستثمار بقيت صغيرة نسبياً رغم جهود إعادة الإعمار المعلنة للحكومة. وفي الواقع، فإن النفقات على عملية إعادة الإعمار كانت متواضعة، وهذا ما سنراه في الفصل السادس. ورغم الانخفاض الطفيف في حصة الاستهلاك من مجمل الطلب إلا أنه ازداد بشكل كبير كحصة من الواردات.

عادة ما تستورد الدول التي هي في طور التصنيع، وبشكل متزايد، مدخلات وسيطة (intermediate inputs) تستخدمها بشكل مكثف في الصناعة[168]. ولم تكن هذه هي حال الصناعة في لبنان اذ بقيت حصة المدخلات الوسيطة من مجمل الطلب للبضائع صغيرة نسبياً، وانخفضت أيضاً كحصة في الواردات. وفي الوقت نفسه، تشير هيكلية الكلفة إلى وجود روابط (linkages) ضعيفة بين التصنيع والنشاطات المحلية الأخرى. وفي 1969 - 1970، كان أكثر من ثلاثة أرباع المدخلات في الصناعة عبارة عن عناصر داخلية (diagonal elements) أي ان الروابط كانت داخل الفرع الصناعي ذاته ولم يطرأ على تلك الحصة أي تغيير عام 1997، مما يدل على ان روابط الصناعة بين الفروع الصناعية أو بين الصناعة والقطاعات الاقتصاديةالأخرى بقيت ضعيفة[169].

وقد قام الصناعيون بإدخال آلات جديدة وتقنيات إنتاج حديثة فارتفعت درجة مكننة الانتاج. وهبطت نسبة القيمة المضافة إلى الناتج الصناعي الكلي منذ منتصف الأربعينات من القرن العشرين، مما يشير عادة إلى ارتفاع نسبة «التحديث» وزيادة في الكثافة الرأسمالية في عمليةالانتاج (انظر الجدول رقم 2-4 اعلاه). إلا أن هذه النسبة لم تتغير كثيراً رغم التزايد المستمر في المكننة بين منتصف الستينات وعام 1985. اما ارتفاعها عام 1997 فقد يشير إلى احتمال انخفاض الكثافة الرأسمالية في الانتاج.

وهكذا، فإن الروابط المستمرة في ضعفها داخل الصناعة ومع القطاعات الأخرى

كان تعني أن الصناعة لن تتمكن من تحقيق تداعيات ايجابية (spillover effects) في الصناعة أو خارجها. ان هذه التداعيات تشكل عادة المصدر الرئيسي لنمو الإنتاجية، مما يفسر، ولو جزئياً، ظاهرة تدني نمو الإنتاجية الكلية في الصناعة اللبنانية.

4-3 ماذا جرى؟

مع وجود ذلك المستوى المتدني للإنتاجية في الصناعة، وفي كل الاقتصاد، كان من المستحيل على لبنان أن يصبح بلداً صناعياً. ورغم تعرض الصناعة لمنافسة قوية من البضائع المستوردة في جو اقتصاد منفتح، إلا أنها كانت تستفيد من ميزات مهمة، منها قلة القيود المفروضة على الصناعة، ووفرة رؤوس الاموال، والوضع المالي الجيد والمستقر للاقتصاد الكلي، وكذلك وجود الأسواق العربية المرحبة بالبضائع اللبنانية. ورغم تحقيقها زيادة بطيئة في حصتها من العمالة والناتج والصادرات، فقد أظهرت الصناعة خصائص ديناميكية اذ حققت نسبة أرباح عالية رغم مستوى انتاجيتها المتدني (انظر أدناه). ومن الواضح أن الصناعة في لبنان كانت تمتلك إمكانيات لم تترجم في الواقع. ويتناول هذا الفصل بشيء من التفصيل أسباب ذلك الفشل. ولكن قبل أن نفعل ذلك يجب تقديم بعض المفاهيم الاقتصادية المهمة.

4-3-1 استراحة نظرية مع Pasinetti

إن بضعة مفاهيم مستعملة في هذا الكتاب قد اقتبست من الاقتصادي Luigi Pasinetti في احد اشهر مؤلفاته «التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي» (Structural Change and Economic Growth)، حيث يتقصى فيه أسس النمو الاقتصادي على المدى الطويل في إطار تحليل ديناميكي للقوى المحرّكة للنمو[170]. ويقدم Pasinetti تفسيرين أصيلين عن كثافة استخدام رأس المال (capital intensity) والمكننة (mechanization)، والمؤشرات التابعة لهما. إن تطبيق تلك المؤشرات في التحليل الاقتصادي يضع العديد من المفاهيم الاقتصادية في منظور جديد، وبالاخص في مجال

المنافسة بالاسعار والتجارة الدولية[171].

إذا اشرنا إلى حجم العمل أو العمالة بـ (L) وإلى رأس المال بـ (K) وإلى حجم الناتج بـ (Q)، فان Pasinetti يستعمل نسبة استخدام رأس المال إلى العمل (K/L) كمؤشر إلى المكننة، ونسبة رأس المال للناتج (K/Q) كمؤشر إلى كثافة استخدام رأس المال. وهذان المؤشران مختلفان ويستعملان لغرضين مختلفين. فيجب استعمال المؤشر (K/L) في المسائل المتعلقة بالعمالة، مثلاً في تقويم آثار الاستثمار على مستوى العمالة، أما المؤشر (K/Q) فيتعلق بقضايا تحديد الأسعار، وكذلك بقضايا المزايا التنافسية في التجارة وتقويم آثار الاستثمار على الناتج.

يسعى Pasinetti لتحديد أسباب النمو الاقتصادي الطويل الأجل في الاقتصاد الصناعي. وتحمل كلمة «صناعي» هنا معنى محدداً وجوهرياً، فهي تشير إلى اقتصاد الانتاج حيث تمثل الصناعة والتكنولوجيا سماته الرئيسية، وذلك بعكس اقتصاد التجارة الذي تطغى عليه الندرة (scarcity) والتبادل (exchange) في العلاقات الاقتصادية. وقد اشار الاقتصادي الكبير David Ricardo بوضوح في أول صفحتين من كتابه الشهير «...Principles» إلى الخاصية الأساسية في المجتمع الصناعي الصاعد في انكلترا آنذاك، والحاجة إلى تبني تحليل يتوافق مع تلك الخاصية. لكن تلك المقاربة التحليلية أهملت من الفكر الاقتصادي الجديد، وهو في اساس الفكر التقليدي السائد حالياً، الذي بدأ يستند إلى التحليل الحدي (marginal analysis) وحيث يركّز ذلك التحليل على عنصر الندرة.

وفي نهاية المطاف، بالنسبة إلى Pasinetti، فإن القوى الدافعة للنمو والتجارة وتحديد الأسعار النسبية على الصعيدين الوطني والعالمي هي التقدم التقني (technical progress) والتعلّم (learning).

وبالعودة إلى المؤشرات (K/Q) و(K/L)، يقدم Pasinetti تفسيراً مهماً يسلط الضوء فيه على معنى تلك المؤشرات وفائدتها. وفي هذا السياق، لنفترض وجود نفس المصنع، مثلاً لمنتجات كيماوية، في الولايات المتحدة الاميركية وفي أحد البلدان النامية، الذي نسميه (A)، والذي يستورد آلات المصنع ومعداته من الولايات المتحدة. إن رأس المال المادي المستعمل في المصنع هو ذاته في كل من البلدين، أي ذات آلات ومعدات

المصنع التي تباع بأسعار عالمية. واستطراداً، تكون درجة مكننة (K/L) المصنع في البلد النامي (A) هي ذاتها في الولايات المتحدة كون التقنية نفسها معتمدة بالنسبة إلى المصنع المذكور. ولكن إذا كان معدل الأجر في المصنع (A) أدنى، ولنقل أنه ربع المعدل في الولايات المتحدة، فإن نسبة رأس المال للناتج (K/Q) في مصنع (A) تكون أربعة أضعاف مستواها في الولايات المتحدة ذلك لان معدل الأجر الأدنى في البلد النامي (A) يؤثر على قيمة الناتج النهائي (Q) ولكن ليس على قيمة الآلات والمعدات (K). وفي هذه الحالة، يمثل رأس المال المادي ذاته مع نفس درجة المكننة عملية ذات كثافة رأس مال أكبر بكثير في البلد النامي (A) مما هي في الولايات المتحدة، ذلك أن الإنتاجية الكلية ومعدلات الأجور في (A) هي أدنى مما في الولايات المتحدة. إن درجة المكننة في ذلك المصنع هي ذاتها في البلدين، إلا أن كثافة رأس المال تختلف اختلافاً كبيراً في ما بينهما. وبصورة اشمل، يمكن القول ان عمليات الانتاج في مجمل اقتصاد (A) قد تكون أقل مكننة منها في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن الصادرات الصناعية للبلد (A) تكون عادة ذات كثافة رأس مال أكبر من الولايات المتحدة اذ أن كلفة رأس المال في كل وحدة منتجة تكون اعلى في (A).

4-3-2 المكننة، وكثافة رأس المال، والإنتاجية

إن مفاهيم Pasinetti عن كثافة رأس المال والمكننة في الانتاج تساعد في تفسير عملية التصنيع في لبنان. ويقدم الجدول رقم 4-4 أدناه بيانات في هذا الخصوص.

الجدول رقم 4-4

المكننة وكثافة رأس المال والإنتاجية في التصنيع

(المؤشرات، فترة اساس وباسعار 1972 - 1974=100، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950-1948	1966-1964	1974-1972	1985	1998
رأس المال (capital - K) [أ] (100=1,736مليون ل.ل.)	16	66	100	144	151 (4.6 مليار $)
إجمالي الناتج (gross output) (100=2,664 مليون ل.ل.)	19 ~	57	100	107	58 (4.0 مليار $)
القيمة المضافة (value added) (100=1,039 مليون ل.ل.)	20	57	100	99	64 (1.7 مليار $)
العمالة (100=122,211) منها: عامل مستقل	31 %14	58 %15	100 %19	98 %19	116 % 20 [ب]
إنتاجية العامل (القيمة المضافة/ العمالة) (100=8,502 ل.ل.)	65	97	100	101	55 ($ 12,028)
المكننة (رأس المال/ العمالة) (100=14,205 ل.ل.) (رأس المال/ الأجر) (100=514 ألف عامل - سنة)	46 30	113 74	100 100	147 201	130 ($ 32,269) 229
كثافة رأس المال (رأس المال/ القيمة المضافة) (رأس المال/ إجمالي الناتج)	1.3 0.6 ~	2.0 0.8	1.7 0.7	2.7 1.0	2.7 1.2
سعر صرف الليرة/ الدولار	3.4	3.1	2.7	16.4	1,516
مؤشر اسعار المستهلك (1972 - 1974=100)	64	79	100	919	384,786

المصادر: انظر الجدول رقم 2-4 أعلاه

الملاحظات: الأرقام الواردة بالدولار لعام 1998 هي بالاسعار الجارية.

أ- يتضمن رأس المال قيمة الموجودات الثابتة بالإضافة إلى قيمة أجور ومنتجات وسيطة لفترة ثلاثة أشهر. تتضمن نصف الموجودات الثابتة تقريباً الأراضي والأبنية، أما النصف الثاني فيتضمن الآلات والمعدات. خُفّضت القيم بالاسعار

الجارية لرأس المال بمعدل اسعار المستهلك واسعار الاستيراد، واستبدلت هذه منذ عام 1974 بأسعار الصادرات في الدول الصناعية. إن الأرقام بالاسعار الجارية للأعوام 1948 - 1950 و1985 هي على التوالي من Badre, 1953 و(NBITD, c.1988) عُدّلت تصاعدياً قيمة رأس المال لعام 1985 للمنشآت التي كانت تشغل خمسة عمال أو أكثر بنسبة 10 ٪، وذلك لتغطية المنشآت التي تشغل أقل من خمسة عمال. إن الأرقام للأعوام 1964 - 1966 و1972 - 1974 هي متوسط التقدير الأدنى والأعلى الذي قامت به وزارة الاقتصاد الوطني (CERMOC, 1978). وإذا كان من انحياز تصاعدي بسبب ادراج المرافق العامة في تلك التقديرات، فهذا الانحياز يكون قد خفّ، على الأقل جزئياً، بسبب استبعاد المسح لبعض المنشآت الصناعية. ب- لعام 1997.

عنصران ايجابيان دفعا مسار التصنيع في لبنان: الكلفة المتدنية لرأس المال، وميزة نسبية ذات طابع ثقافي وفّرها تفضيل الأسواق العربية للمنتجات اللبنانية.

هناك مؤشرات عدة تدل على وفرة رؤوس الاموال في لبنان، منها الفائض شبه الدائم في ميزان المدفوعات لمدة 35 عاماً بين 1948 و1982[172]. بالإضافة إلى ذلك، بقي وضع القطاع العام المالي قوياً لأكثر من نصف قرن حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين. ومع نهاية عام 1974، بلغ الاحتياط الرسمي الصافي من العملات الأجنبية 2.7 مليار دولار (ما يعادل 79 في المئة من إجمالي الناتج المحلي أو 1.5 سنة من الواردات)، وكان إجمالي الدين شبه معدوم. وكانت الموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي، بالاسعار الثابتة حسب مؤشر أسعار الاستيراد، في ازدياد مطرد بنسبة تفوق 15 % سنوياً في فترة 1950 - 1974. وحتى بعيد نهاية الحرب، بلغ دين الحكومة الصافي في نهاية عام 1992 حوالى 2.5 مليار دولار فقط (ما كان يوازي 42 % من إجمالي الناتج المحلي)، بما فيه أقل من 300 مليون دولار بالعملات الأجنبية، مقابل 4.6 مليارات دولار كاحتياط رسمي من العملات الأجنبية في الوقت نفسه.

لقد انعكست وفرة رؤوس الاموال في كلفة متدنية لرأس المال، وفي ليرة لبنانية بقيت قوية وثابتة حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين. وكانت القروض المصرفية تُمنح من دون قيود في ما يخص نوع العملة، خاصة أن سوق التبادل بالعملات الأجنبية تتمتع بحرية كاملة. وكان هذا الوضع مناقضاً تماماً لما كان يحدث في البلدان النامية التي وضعت صعوبات وقيوداً على التداول بالعملات الأجنبية في بلادها. وبلغ معدل سعر الفائدة الاسمية المصرفية على القروض بالليرة في منتصف الستينات حوالى 5.7 %، أي ما كان يوازي 3 % كفائدة حقيقية. أما في منتصف السبعينات فقد بلغ معدل سعر

الفائدة الإسمية 8.3 %، وهو كان أدنى بقليل من سعر فائدة اليورودولار لثلاثة أشهر البالغ 8.5 %، وكان هذا يعادل 1 % فقط كسعر فائدة حقيقية (انظر الجدول رقم 6-3 في الفصل السادس).

استناداً إلى أعلاه، يمكننا القول بأنه لم يكن هناك نقص في رؤوس الاموال في لبنان. أما بالنسبة إلى المؤسسات التي حصلت على معظم حاجاتها المالية من الأرباح (وتلك المؤسسات عديدة، ان لم نقل الغالبية)، فان نسبة الارباح العالية، التي كان معدلها قبل عام 1975 يتجاوز 30 % سنوياً، ضمنت لتلك المؤسسات ان عدم توافر رؤوس الاموال من خارج المؤسسة لن يكون عائقاً لاستثماراتها (انظر الجدول 4-5 أدناه).

إن هذا الوضع المتمثل في توافر رؤوس الاموال سرّع عملية مكننة الصناعة حتى منتصف الثمانينات على الأقل. وكانت المكننة إلى حد ما بمثابة تعويض عن النقص في المهارات وعن المستوى المتدني للإنتاجية الكلية. وبعبارة أخرى، لقد عوّض التراكم الرأسمالي في لبنان عن ضعف المهارات، وليس عن الكلفة العالية نسبياً للعمل كما يقول التحليل الاقتصادي التقليدي.

ويمكن قياس المكننة، أي نسبة رأس المال للعمل (K/L)، كقيمة مالية لرأس المال المستثمر للعامل الواحد. ويمكن قياس المكننة أيضاً بعدد العاملين في سنة (man-years) من خلال قسمة قيمة رأس المال المستثمر بقيمة المعدل الوسطي للأجر (K/w)، وهذا يمثل أيضاً كمية العمل التي باستطاعة رأس المال الحصول عليها. ولهذا المقياس المفضل جذور تقليدية عميقة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وعند Keynes في نظريته العامة. وهذا المقياس افضل أيضاً من المقياس المرادف (K/L) لأنه، في حالتنا هذه، يتجنب القضايا الصعبة المتعلقة باختيار عامل خفض التضخم السعري المناسب لقيمة رأس المال وبمسألة شمول العمال الموقتين في سلاسل العمل أو عدمه[173].

لقد اتسمت تلك الفترة حتى منتصف الستينات من القرن العشرين بزيادة قوية في تراكم رأس المال (9.3 % سنوياً) وبزيادة أقل قوة في المكننة (5.8 % سنوياً) وزيادة معتدلة في إنتاجية العامل (2.5 % سنوياً). ومن ثم، بدأ النمو بالتباطؤ في كل من هذه

المؤشرات حتى عام 1998، ما عدا فترة وجيزة في مجال المكننة بعد الغزو الأسرائيلي عام 1982، حين ساد الاعتقاد آنذاك بأن الحرب قد انتهت إلى غير رجعة. واستمر التباطؤ بالنمط نفسه خلال مجمل تلك الفترة، أي بنمو إنتاجية العامل بمستويات ادنى من كل معدلات النمو الأخرى. ويعد هذا التباطؤ في نمو إنتاجية العامل انعكاساً للنمو الضئيل في الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج، الذي ذُكر اعلاه.

وفي الفترة التي ساد فيها السلام خلال 1948 - 1974، وخاصة ما بين 1948 و1964، ازدادت الأجور في الصناعة بشكل مطلق ونسبي أيضاً، لكن الزيادة كانت قد بدأت من مستويات متدنية جداً (يقدم الفصل الخامس معلومات مفصلة عن الأجور وعلاقتها بالمستوى المعيشي الادنى). واقترنت هذه الزيادة الكبيرة لمصلحة الأجور بتباطؤ في عملية المكننة وليس بسرعتها.

وبقيت كثافة استخدام رأس المال، والتي تشير إلى كلفة رأس المال في كل وحدة من الناتج، منخفضة حتى بداية الثمانينات من القرن العشرين. فمن مستوى 1.3 في أواخر الأربعينات، حين كانت أعلى منها في الولايات المتحدة حيث بلغت 1.2، ارتفعت لتصل إلى 2.0 في منتصف الستينات، مما كان يعكس الزيادة القوية في المكننة آنذاك[174]. وتدنت كثافة استخدام رأس المال بعد ذلك إلى 1.7 في منتصف السبعينات وذلك بسبب تحسّن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي. وقد كان المستوى المنخفض لكثافة استخدام رأس المال يعكس أيضاً، ولو جزئياً، التطور الحاصل في كفاءة الاستثمار والذي أخذ شكل ارتفاع نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة. إلا أن تدهور سعر صرف الليرة منذ منتصف الثمانينات حتى أوائل التسعينات، والارتفاع الموازي في اسعار السلع المستوردة، رفع بقوة من نسبة كثافة استخدام رأس المال، أي من كلفة رأس المال في كل وحدة منتجة.

وباختصار، لم تشكل كلفة رأس المال عائقاً، إلا ربما للمنشآت الصغيرة حيث كان التمويل يأتي، وبشكل حصري تقريباً، من الأرباح وأموال اصحاب المنشآت. لقد كانت موارد تمويل الصناعة في منتصف الستينات تأتي بمعظمها من «الأهل والعائلة والأصدقاء»[175]. وسمحت البيئة المالية القوية بمكننة الصناعة من خلال استيراد الآلات والمعدات، مما خفف من وقع الإنتاجية المنخفضة وعزز تنافسية

البضائع المصنوعة محلياً. واستغل رجال الأعمال في لبنان المزايا التي يتمتعون بها من حيث تفضيل الأسواق العربية المزدهرة للبضائع اللبنانية عن بقية البضائع الأخرى الآتية من أسواق غير عربية. وهذه العوامل التي لا تمس عنصر الكلفة مباشرة تتمتع احياناً بالأهمية ذاتها، أو أكثر، في مجال المنافسة التجارية العالمية[176]. وهكذا، فقد كانت الأسواق العربية تشتري ما لا يقل عن ثلثي صادرات لبنان في منتصف السبعينات من القرن العشرين، بعدما كانت تشتري نصف تلك الصادرات في فترة الخمسينات.

4-4 تراكم رأس المال في ظل الليبرالية الاقتصادية

ونصل إلى مرحلة حاسمة في تقويمنا. فإذا كانت الليبرالية الاقتصادية هي التي أعاقت، أو على الأقل لم تدفع أو تعزز عملية تحويل لبنان إلى بلد صناعي متطور، فكيف تمت عملية الإعاقة هذه؟ الجواب يتطلب تناول قضية السلوك (behavior)، خاصة سلوك اصحاب الاعمال في مجال الاستثمار.

4-4-1 الاستهلاك مقابل الاستثمار

في ظل اقتصاد تجاري وخدماتي كالاقتصاد اللبناني، يبرز سؤال حول منفعة الاستثمار في الصناعة التي تتطلب إدارة تقنية ومجازفة أكبر مما تتطلب في قطاعات التجارة والخدمات.

الجدول رقم 4-5

توزيع الدخل، والاستثمار، والربحية في التصنيع

(المؤشرات، فترة اساس وباسعار 1972 - 1974=100، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950-1948	1966 -1964	1974-1972	1985	1998
رأس المال (K) [أ] (100=1,736 مليون ل.ل.)	16	66	100	144	151 (4.6مليارات $)
القيمة المضافة (VA) (100=1,039 مليون ل.ل.)	20	57	100	99	64 (1.7 مليار $)
الأجور (W) [ب] (100=491 مليون ل.ل.)	17	51	100	79	53 (0.7مليار $)
الأرباح (π) [ج] (100=548 مليون ل.ل.)	24	61	100	117	75 (1.0 مليار $)
الاستثمار (I) [د] (100=180 مليون ل.ل.) الحصة من إجمالي الاستثمار	17 ≥ 0.10 ≥	62 ~ 0.11 ≥	100 0.12 ≥		81~ (0.4مليار $) 0.10 ~
حصة الأجور (W/VA)	0.39	0.43	0.47	0.38	0.39
حصة الاستثمار من الارباح (I /π)	0.23	0.33 ≥	0.33 ≥		0.36
نسبة الربح (π /K= r)	% 46	% 29	% 32	%23	% 23
نسبة الاستثمار (I /K)	% 10 ≥	% 10 ≥	% 11 ≥		% 8~

المصادر: انظر الجداول 2-4 و4-4 أعلاه.

الملاحظات: الأرقام الواردة بالدولار لعام 1998 هي بالاسعار الجارية.

أ- انظر الملاحظة (أ) في الجدول رقم 4-4 أعلاه. ب- الأجور هي للأعوام 1948 - 1950 من Nsouli, 1953، واحتسبت على اساس 75 ٪ من الأجر الشهري البالغ 120 ل.ل. للرجال، زائد 25 ٪ من 50 ل.ل. للنساء. الأجور للأعوام 1964 - 1966 و1972 - 1974 هي مجمل الأجور في كل المنشآت، على افتراض ان معدل الأجر في المنشآت التي تشغل أقل من 5 عمال كان الحد الادنى القانوني للاجور، علماً ان منشآت عديدة تدفع أقل من هذا الأجر. وتتضمن الأجور، كما سبق ذكره في هذا الفصل، الأجور المنسوبة إلى العمال المستقلين. ج- تحدد الأرباح بأنها القيمة المضافة ناقص الأجور. د- مصدر أرقام الاستثمار خلال 1948 - 1950 هو Badre, 1953، وهو معدل عامي 1949-1950. أما الاستثمارات للأعوام 1964 - 1966 و1972 - 1974 فهي أعلى تقديرات وزارة التخطيط (CERMOC, 1978). (≥) تعني (أقل من أو تساوي)؛ (~) تعني (تساوي تقريباً).

لقد كان النشاط التصنيعي نشاطاً مربحاً، كما تبين نسبة الربح في الجدول رقم 5-4. ففي جو من الاستقرار المالي وليرة قوية ومعدلات ربح عالية، كان كل ذلك يعني أن الأرباح التي تحققها المنشأة الصناعية يمكن ان تعوض عند الضرورة عن المصرف أو عن أي مصدر آخر لتمويل الاستثمار. ويمكن تأكيد ذلك بشكل غير مباشر من خلال تأقلم المنشآت الصغيرة بحصتها من الانتاج ومعدلاتها العالية في الاستثمار، على الأقل حتى منتصف الثمانينات. وقد بلغ معدل نسبة الربح قبل عام 1975 حوالى 35 %، مما يعني أن مجمل رأس المال المستثمر كان يُسترد بعد أقل من 3 سنوات تقريباً.

لكن العامل في الصناعة لا يشارك في الربح، بل كان ولا يزال يكسب أجراً أدنى من أجر العاملين في النشاطات الأخرى خارج الزراعة. وكان متوسط الأجر في الصناعة دائماً أقل من متوسط الأجور في التجارة أو الخدمات أو في الادارة العامة. ففي أوائل الستينات، كان العامل في الصناعة يكسب 160 ليرة لبنانية شهرياً (ما كان يعادل 50 دولاراً أو أكثر بقليل) مقابل 175 إلى 450 للعامل في القطاع العام. اما العامل في التجارة أو في القطاع المالي فكان يكسب أكثر بكثير من العامل في الصناعة أو في القطاع العام. وفي حين كانت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي تزداد بمعدل 3.4 % سنوياً في الفترة ما بين منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات، كان معدل الأجر بالاسعار الثابتة في الصناعة يزداد بنسبة 1.2 % سنوياً فقط.

وهبطت نسب الارباح خلال فترة الحرب 1975 - 1990، وكذلك الاجور. وكان هبوط الاجور قاسياً بعد الهبوط غير المسبوق في سعر صرف الليرة الذي حدث عام 1987 (انظر الفصل المقابل لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع). وكانت حصة الأجور قبل عام 1975 تراوح بين 35 و40 في المئة من مجمل القيمة المضافة أو الناتج المحلي، علماً ان نسبة 40 % العالية تحققت فقط في فترة 1972 - 1974، وكان مرد ذلك توسع الانتاج والعمالة في المنشآت الصغيرة، أكثر منه بسبب الزيادة في معدل الأجور. وكان ازدياد نسبة الهجرة والإضرابات العمالية في قطاع الصناعة بمثابة مؤشر على غياب أي تقدم ملحوظ في المستوى المعيشي للعمال.

إن أكثر المؤشرات دلالة على السلوك الاقتصادي لاصحاب الاعمال هو سلوكهم الاستثماري. لقد بقي معدل الاستثمار الصناعي منخفضاً، ولم يتجاوز اطلاقاً ثلث

الأرباح حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين[178]. ويظهر فشل الليبرالية الاقتصادية في عملية التصنيع أكثر ما يظهر في تلك المرحلة من الدورة الإنتاجية، أي في قرار الاستثمار. ذلك أن الصناعيين خصصوا جزءاً ضئيلاً من أرباحهم للاستثمار رغم نسب الارباح المرتفعة وأسواق التصدير المتاحة. وتبدو نسبة الاستثمار المخصص من الأرباح أكثر ضآلة في ضوء الاعتماد الكبير للصناعيين على التمويل الذاتي بدل التمويل المصرفي[179]. ولم يتجاوز إجمالي الاستثمار الصناعي سقف 11 % نسبة إلى رصيد رأس المال الصناعي القائم. أي ان نسبة الاستثمار الصافي، بعد حسم استهلاك الاصول الرأسمالية، كانت ادنى من نسبة 11 %، مما يؤكد ضعف عملية التصنيع في لبنان.

ولم يستطع سلوك استثماري كهذا، ولن يستطيع اليوم، خلق قطاع صناعي متطور. لقد استطاعت المكننة دعم الصناعة بالتعويض عن إنتاجية العامل الضعيفة، إلا أن الكفاءة في الانتاج وليس عملية التراكم الرأسمالي هي في اساس النمو القوي. وعلى كل حال، فان ضعف الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج لم يكن مؤشراً لاداء صناعي كفيّ.

كما ذكرنا اعلاه، ان عملية التصنيع في لبنان حصلت على دعم كبير من الكلفة المتدنية لرأس المال وسهولة الوصول إلى الأسواق التصديرية المجاورة. لقد كانت تلك الميزات فريدة من نوعها في البلدان النامية، ولسوء الحظ لم تدعم تلك الميزات نمواً ذا اثر ملموس في الإنتاجية. ولم توفر الليبرالية الاقتصادية كنظام اقتصادي واجتماعي، ولا السلطات الحكومية بوصفها عامل التغيير، الحوافز الضرورية لتحقيق النمو المنشود في الإنتاجية.

ان مشكلة الليبرالية الاقتصادية لا تكمن في معدلات الربح العالية، علماً أن هذه لا تعكس بالضرورة مستوى كبيراً للكفاءة، بل تكمن في معدلات الاستثمار المتدنية التي تدل على غياب الحوافز أو الإشارات المناسبة التي كان من المفترض ان تتولد اساساً وطبيعياً من نظام السوق أو الليبرالية الاقتصادية. ويبدو انه لم يكن لدى الصناعي ما يحثه على المجازفة بزيادة استثماراته بنسب عالية، بل كان الخيار هو استخدام الجزء الاكبر من الأرباح المحققة في الاستهلاك بدل الاستثمار. وبالتأكيد لا يندرج تصرف كهذا في خانة السلوك الرأسمالي البحت.

4-4-2 التصنيع بدون الرأسمالية

لقد بيّنا أن الليبرالية الاقتصادية، حتى في ظل اجواء مالية إيجابية، لا تؤدي بالضرورة إلى النمو المستدام في الإنتاجية أو في التصنيع. ولهذه النتيجة أهمية كبيرة، خاصة عند وضعها مقابل الاعتقاد السائد بأن اقتصاد السوق الحرة يحمل معه الكفاءة والنمو المستدام. ويمكن أن نعزو ذلك الفشل إلى أسباب اجتماعية وليس اقتصادية بحتة. وفي الحقيقة، يعود سبب الأداء العادي للاقتصاد اللبناني بشكل رئيسي إلى البنية الرأسمالية المتخلفة. وبعبارة أخرى، فان الفشل في مجالي الكفاءة والتصنيع قد يكون نتيجة فشل تطور الرأسمالية في لبنان.

والرأسمالية لا تظهر بشكل عفوي أو تلقائي، فتاريخياً ظهرت الرأسمالية ضمن ظروف محددة عندما انفصل العامل عن وسائل كسب عيشه أو عن وسائل إنتاج وسائل كسب العيش هذه. ومن ناحية أخرى، فإن النظام ما قبل الرأسمالي، أو الرأسمالية المتخلفة، يمكن أن يكون نظاماً مرناً بسبب إنتاجية قد تأتي من ظروف اقتصادية ملائمة تخفف من الضغط على العامل المستقل كي يصبح مأجوراً، أي كي ينضم إلى النشاط الرأسمالي. وهذه الفكرة تستند إلى نظرية Robert Brenner (1986,1977) حول تطور الرأسمالية التي أشرنا إليها سابقاً في الفصل الأول، والمطبقة أدناه على لبنان وعلى التصنيع على وجه الخصوص.

والمؤشر الأكثر دلالة على توسع الرأسمالية هو مدى التوسع في نظام العمل المأجور، وخاصة العمل المأجور المنتظم، مثلاً بأجر شهري على مدار السنة. وإذا كانت المسوح الصناعية التي أجريت منذ عام 1955 غير متجانسة تماماً في هذا الخصوص، إلا أن أكثر المسوح دقة وتفصيلاً عن القوى العاملة هي التي جرت للاعوام 1970 و1997 (PAL70, PAL97) والتي كشفت أن توزيع العمالة في التصنيع كان على الشكل الآتي[179]:

عام 1970		عام 1997
19 %	عمال مستقلون مقابل	20 %
40 %	عمال مياومون/ موسميون مقابل	14 %
13 %	اصحاب الاعمال وأقاربهم مقابل	12 %
28 %	عمال نظاميون مقابل	54 %
100 %		100 %

بعبارة أخرى، في عام 1970 كان 59 % من مجمل العمالة الصناعية بشكل عمال مستقلين وعمال مياومين أو موسميين، أي كان هؤلاء خارج النشاط الرأسمالي البحت. من جهة أخرى، كان 28 % فقط من العمال النظاميين الذين يتقاضون عادة أجوراً شهرية. ويمثل العمال المستقلون صورة مصغرة عن النظام ما قبل الرأسمالي، كما يشكل بقاؤهم أكبر عقبة في وجه توسع الرأسمالية. اما عام 1997، فقد بقيت حصة العمال المستقلين هي نفسها حوالى 20 % بينما تضاعفت تقريباً حصة العمال النظاميين إلى أكثر من النصف، مما يدل على وجود تيار معاكس يتجه نحو تدعيم قوى الرأسمالية في التصنيع بعد نهاية الحرب وتراجع الاوضاع الاقتصادية عموماً (تفاصيل أكثر في الفصل السادس). إلا أن هذه الزيادة الكبيرة في عدد العمال النظاميين عام 1997 تصبح أقل شأناً عند الاخذ في عين الاعتبار العديد من العمال الاجانب الموقتين أو غير النظاميين، والسوريين خاصة، الذين لم يُدرجوا في مسح 1997 والذين أغرقوا سوق العمل في لبنان منذ انتهاء الحرب.

ومؤشر آخر عن تطور الرأسمالية هو مدى بقاء المنشآت الصغيرة التي تصبح عادة أقل أهمية مع توسع الرأسمالية. وتشير هذه الفكرة ضمناً إلى أن الحجم والرأسمالية يسيران يداً بيد، وهو أمر صحيح إلى حد كبير، خاصة في البلدان النامية. ويقدم الجدول رقم 6-4 مؤشرات عن تطور الحجم والإنتاجية في التصنيع منذ عام 1955.

الجدول رقم 6-4

الحجم والإنتاجية في التصنيع

(بالنسب المئوية ٪ حسب حجم المنشأة)

	1955	1964	1970	1985	1998
عدد المنشآت					
< 5 عمال/ منشأة	77	78	80	74	74
10 >	90	89	93	92	95
25 >	97	97	98	98	98
العمالة					
< 5 عمال/ منشأة	33	33	36	46	42
10 >	46	44	49	66	67
25 >	61	59	60	80	75
القيمة المضافة					
< 5 عمال/ منشأة	22	24	30		20
10 >	30	31	38		38
25 >	44	44	52		49
إنتاجية العامل النسبية (القيمة المضافة/ العمالة=100)					
< 5 عمال/ منشأة	66	72	83		49
9 - 5	67	65	65		71
24 - 10	84	90	123		135
49 - 25	107	{ 131	120		202
50 ≤	159	{ 137			202
متوسط الإنتاجية	**100**	**100**	**100**		**100**
إنتاجية العامل (القيمة المضافة/ العمالة) (المؤشر: اسعار وفترة اساس 1972 - 1974 = 100)	77	93	95	101	55

المصادر: انظر الجدول رقم 2-4 أعلاه.

الملاحظات: التوزيع تراكمي، ما عدا لإنتاجية العمل النسبية حيث تحتسب الإنتاجية لكل فئة من المنشآت نسبة إلى متوسط الإنتاجية السنوي=100.

(<) تعني (أقل من) و (≤) تعني (أكثر من أو تساوي).

لقد حددت كل المسوح الصناعية التي جرت في لبنان منذ عام 1955 المنشآت الحرفية بتلك التي تتضمن أقل من خمسة عمال (بدون العمال الموقتين أو الموسميين). ومع ذلك فإن «معظم تلك المنشآت التي لديها أقل من 10 عمال، أو حتى العديد من التي لديها 25 عاملاً أو أقل هي في تركيبتها وفي جهازها الانتاجي والإداري لا تعدو كونها منشآت حرفية»[181]. وفي الحقيقة، يظهر الجدول رقم 6-4 نشاطاً لافتاً للتصنيع الحرفي في كل المجالات، وذلك بصرف النظر عن التعريف المعطى للمنشأة الحرفية الصغيرة. ففي عام 1970، كان نصف العاملين في مجال التصنيع يشتغلون في منشآت بأقل من 10 عمال، ثم ارتفعت هذه النسبة عام 1985 إلى ثلثي العاملين.

ومن أهم خصائص الرأسمالية كتنظيم انتاجي بعد مرحلتها التأسيسية الأولى هو وجود رأس المال كوحدة مؤسساتية مستقلة عن صاحبها. ففي عام 1985، كان 56 % من إجمالي عدد المنشآت غير الحرفية (التي لديها خمسة عمال أو أكثر) ذات ملكية فردية، وهي النسبة ذاتها التي كانت قائمة عام 1964. وفي ظل نظام الملكية الفردية، لا تشكل المؤسسة كياناً نظامياً مستقلاً عن ثروة صاحبها. وعام 1997، كان 83 % من مجمل المنشآت القائمة ذات ملكية فردية في حين بقيت نسبة المنشآت المحدودة المسؤولية، الصغيرة منها والكبيرة، ضئيلة لا تتجاوز 7 % من المجموع.

إن السبب الرئيسي وراء بقاء تلك المنشآت الحرفية يعود إلى أنها كانت منشآت مربحة بسبب أوضاع داخلية وخارجية مؤاتية. فلقد ازدادت الإنتاجية في تلك المنشآت الصغيرة التي لا يزيد عدد العمال فيها عن خمسة لتصل إلى 83 % من وسطي إنتاجية العامل، وذلك خلال الفترة 1955 - 1970. وكان ذلك نتيجة المكننة وظروف الطلب الايجابية. وقد دعم الازدهار النسبي للاقتصاد في لبنان حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين العمال المستقلين والمنشآت الحرفية، حين أظهرت تلك المنشآت قدراً كبيراً من المرونة والتأقلم ساعدها على البقاء. فعلى سبيل المثال، كانت بعض تلك المنشآت تأخذ تعهدات ثانوية من المنشآت الأكبر منها، فكانت تأتي بفريق عملها الصغير مع معداتهم ليعملوا فترة محدودة داخل المنشآت الكبيرة. وهذه الحالة تصف كيانات ما قبل الرأسمالية تتغذى من كيانات رأسمالية.

وكانت المؤشرات خلال فترة الحرب 1975 - 1990 تدل على أن المنشآت الصغيرة

استطاعت ان تزدهر على حساب المنشآت الكبيرة. ففي عام 1985، ازدادت نسبة العاملين في المنشآت بأقل من عشرة عمال من النصف عام 1970 إلى ثلثي إجمالي عدد العمال. وحافظت تلك المنشآت على انتاجيتها من خلال استثمارات جديدة، خاصة قبل انهيار الليرة اللبنانية عام 1987.

لقد دخلت الصناعة منذ نهاية الحرب عام 1990 مرحلة تاريخية جديدة في مسارها الرأسمالي، وهي تحت تأثير قوتين معاكستين. القوة الأولى اقتصادية بطبيعتها وتعمل ضد توسع عدد المنشآت الصغيرة من خلال عوامل عدة، اهمها إنتاجية ضعيفة ونفقات ترسملية مكلفة ومنافسة البضائع المستوردة، وضعف الطلب الداخلي من جراء الركود الاقتصادي القائم منذ سنوات. أما القوة الثانية فهي تقنية الطابع وتتمثل بانخفاض الحجم الأدنى الكفيّ للانتاج، وهذا التطور هو لمصلحة بقاء المنشآت الصغيرة.

ويمكننا تأكيد هذا التطور التقني في الجدول رقم 6-4 حيث ان إنتاجية العامل النسبية اصبحت تتحسن مع الوقت لمصلحة المنشآت الصغيرة. ففي حين ان أعلى مستوى لإنتاجية العامل تحقق عام 1955 في المنشآت التي تشغل 50 عاملاً أو أكثر، تحول الامر في أوائل السبعينات، وبشكل أكيد في 1998، إلى المنشآت التي تشغل (25 - 49 عاملاً) في المنشأة. ومن جهة أخرى، فإن دراسة معدل إنتاجية العامل في الفروع الصناعية على مستوى الرقمين (2-digit ISIC) تؤكد تلك النتائج اذ ان معظم الفروع الصناعية حققت أعلى مستوى من الإنتاجية في المنشآت التي لديها 10 - 19 عاملاً (في فروع المطبوعات والأثاث)، والمنشآت التي لديها 20 - 34 عاملاً (في فروع الصناعات المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية)، والمنشآت التي لديها 35 - 49 عاملاً (فروع الصناعات الغذائية والألبسة).

وهكذا، يخسر الاقتصاد منافع وفورات الحجم، من زيادة إنتاجية وتدني الكلفة، حين تطغى المؤسسات الصغيرة في قطاع التصنيع. وبالإشارة إلى المسح الصناعي الذي جرى عام 1998، واستناداً إلى حساباتنا للحجم الأدنى الكفيّ للانتاج الذي يقترن باعلى مستوى إنتاجية للعامل، نقدّر أن القيمة المضافة في التصنيع كان بامكانها أن تتضاعف على الأقل لو أن كل المنشآت كانت تنتج على مستوى الحجم الأدنى الكفيّ للانتاج.

إذا كان الازدهار الاقتصادي يساعد احياناً على بقاء الأشكال المستقلة والأشكال ما

قبل الرأسمالية للتنظيم الاقتصادي، فإن الصعوبات الاقتصادية قد تشكل تهديداً لبقائها وتوسّعها. وإنه من الصعب والمكلف حالياً في لبنان أن يكون المرء منتجاً مستقلاً. وعلى هذا الاساس، يرجّح ان ينتشر في المستقبل الشكل الرأسمالي للتنظيم الاقتصادي في قطاع التصنيع بقوة أكثر من قبل.

4-5 تقويم

لا ينظر الفكر الاقتصادي السائد أو استراتيجية الليبرالية الاقتصادية إلى الصناعة، أو إلى أي نشاط محدد آخر، على أنها الطريق الفضلى للنمو المستدام، فكل الطرق جذابة، ونظام السوق الحرة هو الافضل لتحقيق أعلى مستوى نمو ممكن. إلا أن هذه النظرة الجوهرية لا تتفق مع أداء لبنان الاقتصادي. لقد كان على القطاع الصناعي في لبنان أن يقوم بدور قيادي وديناميكي في الاقتصاد، نظراً للخبرة التي اكتسبها الصناعيون منذ أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، ولعملية تحديث الآلات التي جرت مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولحالة الاقتصاد الايجابية مالياً وبالنسبة إلى توافر رؤوس الاموال وأسواق التصدير، وقد دامت الحالة الايجابية هذه أكثر من ربع قرن.

4-5-1 النزعة المحافظة في الليبرالية الاقتصادية

لقد أبدت الصناعة في لبنان بعض الخصائص الديناميكية التي كان بامكانها دعم برنامج تصنيع طموح ومدروس. فرغم المنافسة القوية من البضائع المستوردة، بقيت القيمة المضافة ونسبة العمالة في الصناعة في ازدياد حتى عام 1975. وبعد ذلك، وخلال فترات الصراع المسلح التي دامت من عام 1975 إلى عام 1990، نجح الصناعيون في تكييف عملياتهم مع الظروف الصعبة المستجدة. ودخل العديد من المنشآت الجديدة إلى القطاع، اذ عام 1998 كان نصف المنشآت الصناعية القائمة قد تأسس خلال فترة التسعينات[182].

ان الريادة في الاعمال (entrepreneurship) في لبنان غالباً ما تكون في التجارة،

وليس لهذه أثر كبير على الكفاءة والابتكار في الانتاج. وملاحظة Baumol (1990) صحيحة عندما يقول ان المهم في مسألة النمو ليس عنصر الريادة في ذاته، وهذا متوافر عادة في معظم البلدان، انما المهم هو تخصيص الريادة بين النشاطات المنتجة وغير المنتجة. ومن الممكن أن يستعمل رواد الاعمال طاقاتهم في تطبيق التقنيات الجديدة في مجالات الانتاج أو في السعي لتحقيق الريع الاقتصادي، «... ويعتمد كل ذلك بشكل كبير على «قواعد اللعبة»، أي على انماط المكافأة السائدة في الاقتصاد»[183]. إن انماط المكافأة، أو الثواب والعقاب الاقتصاديين، السائدة في لبنان لم تشجع المؤسسات على دخول القطاع الصناعي، حيث يتوجب الانتظار وقتاً اطول مما هي الحال في التجارة للحصول على المردود الكافي.

ويدين التراكم السريع لرأس المال في لبنان بالكثير إلى طبيعة لبنان الجغرافية والسياسية المميزة في المنطقة. وقد تجسدت تلك المزايا في تدفق رؤوس الاموال بشكل منتظم وعلى مستوى عال، وبوجود أسواق عربية منفتحة امام البضائع اللبنانية والعمال اللبنانيين. لكن تلك المزايا اعتمدت على ظروف معينة وكانت تشكل فرصة لا غير لسياسة تصنيعية هادفة، ولكن هذه المزايا لا تولّد بالضرورة المهارات والإنتاجية، وهما العنصران الضروريان لتحفيز الصناعة والنمو. واللافت في الامر ان هذه المزايا تقترن بخصائص الريع أكثر مما تقترن بالكفاءة.

لقد كان التوسع الصناعي في لبنان توسعاً خطياً، اذ لم يرتكز كثيراً على المهارات والكفاءة، كما ان النمو في الناتج الصناعي وفي العمالة والتصدير كان اجمالاً نتيجة تراكم المدخلات، وبالاخص رأس المال بشكل آلات ومعدات، وليس نتيجة زيادة ملموسة في الإنتاجية. وبالفعل، ليس ثمة دليل قوي على نمو كبير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الصناعة اللبنانية، وهذا شيء متوقع نظراً للمستوى المتدني نسبياً للمهارات العاملة في الصناعة.

ولا نريد القول هنا ان الليبرالية الاقتصادية تعمل ضد التصنيع تحديداً، بل ان الليبرالية الاقتصادية هي استراتيجية محافظة تفضل بطبيعتها الوضع القائم في حين ان التصنيع يتطلب المثابرة في سياسات مدروسة تستهدف التصنيع. وإن أفضل ما يؤكد هذا التقويم هو غياب التغيير الهيكلي الملموس في قطاع التصنيع، وفي الاقتصاد ككل، خلال

حوالى نصف قرن. وإذا كانت الليبرالية الاقتصادية تفضل الوضع القائم والنشاطات الاسهل تعميماً، أي التجارة، فإنها، من ناحية أخرى، لا تستطيع أن تكون متجانسة مع استراتيجية تصنيع التي، بطبيعتها، هي مسار ديناميكي مدمّر للبنى القائمة.

ويمكن اعتبار الليبرالية الاقتصادية كسياسة فعّالة للدفاع عن الوضع الراهن وعن ميزان القوى القائم. ونورد في ما يأتي بعض الامثلة عن تلك الخصائص المحافظة. ففي عام 1971، اقترح وزير المال في حكومة جديدة آنذاك زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، بما فيها الكثير من السلع الكمالية، بغية تمويل مشاريع إنمائية. ودعم الصناعيون ذلك الإقتراح، لكن الإضراب الواسع غير المسبوق الذي قام به تجار بيروت أجبر الحكومة على طي الاقتراح. وحدث ما يشبه ذلك بعد نهاية الحرب الكورية عام 1953، حين تدخلت الحكومة مدة سنتين في سوق العملات الأجنبية للحد من تحسّن سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وبالتالي انخفاض اسعار السلع، وذلك لتجنيب التجار الخسائر في مخزون بضائعهم التي كانوا يكدّسونها خلال الحرب الكورية.

4-5-2 ما كان في الإمكان

إن سياسة تهدف إلى تعزيز النشاط التصنيعي تتطلب أولاً تطوير قاعدة صناعية. لقد كانت إحدى الاستنتاجات الرئيسية لـ Chenery et al. (1986). في دراستهم عن الصناعة أن تطوير القاعدة الصناعية يتطلب في فترة أولى إيجاد بدائل من السلع المستوردة، مما يعني ضرورة دعم الصناعات الوليدة. ففي بداية الخمسينات من القرن العشرين ناقشت الحكومة اللبنانية مع جهات خاصة مشروع تأسيس مصنع تجميع للسيارات في لبنان، ولكن المستوى المنخفض للتعرفة الجمركية في ذلك المجال كان عاملاً أساسياً في فشل المفاوضات[184].

ويفترض المسار التصنيعي الناجح ان يتبع الاستهلاك تطور الإنتاجية، أي أن يزداد مستوى الاستهلاك تباعاً لتحسّن الإنتاجية والنمو، وإلا تأثر النمو في المستقبل سلباً. وقد تميز لبنان خلال نصف قرن بمعدلات ادخار هي من الأكثر تدنياً في العالم، أي بمعدلات استهلاك نسبة إلى الناتج المحلي هي من الاعلى في العالم. ولم يتجاوز مجمل

الإدخار 5 % من إجمالي الناتج منذ مطلع الخمسينات وحتى منتصف السبعينات، وأصبحت النسبه سلبية في ما بعد (انظر الفصل المقبل لمزيد من التفاصيل).

إن الفكر الاقتصادي والتاريخ يؤكدان ضرورة حماية الصناعات الوليدة مع ان الطريق قد تختلف وفقاً للظروف السائدة في كل بلد على حدة. ومهما كانت الطريق، فالحاجة الاساسية تبقى لوجود سلطة مركزية هادفة تملك رؤية إنمائية من أجل استراتيجية تصنيعية فعّالة.

وتقدم سنغافورة مثلاً بارزاً على ما يمكن لسياسة تصنيعية مناسبة ان تحققه[185]. لقد كانت سنغافورة في الستينات من القرن العشرين، وقبل انطلاقها في المجال الصناعي، تشبه لبنان في الكثير من النواحي. فعدد سكانها قليل (أقل من 3 ملايين حتى عام 1990)، وكانت مركزاً للتجارة والخدمات للمنطقة هناك. وكانت تتمتع أيضاً باستقرار في الاقتصاد الكلي في حين ان معدلات الاستثمار فيها كانت متدنية وأقل من مستواها في لبنان في أوائل الستينات. وكانت سنغافورة في حالة «ما قبل رأسمالية» مشابهة للبنان عام 1970، اذ شكّل العمال المستقلون وقتذاك نحو 21 % من القوى العاملة مقابل 24 % في لبنان. إلا أنه، وخلافاً للبنان، تبنت سنغافورة استراتيجية إنمائية تركزت على الصادرات الصناعية كمولّد للنمو. وطُبّقت تلك الاستراتيجية بعد تأمين بضع سنوات من الحماية للصناعات الوليدة.

لقد ارتكزت الاستراتيجية الاقتصادية لسنغافورة على ثلاثة أعمدة كان أولها تأسيس بنى تحتية بشرية (أي قوى عاملة) متعلمة، وبنى تحتية مادية حديثة لدفع الإنتاجية إلى الأمام وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتمثل العمود الثاني باعتماد السلطات سياسة ادخار إجباري ومبادئ عامة لزيادات الأجور تؤمن للعامل مستوى معيشياً يتحسّن مع تحسّن الإنتاجية الاقتصادية. وقد خدمت هذه السياسة أهدافاً عدة، منها استعمال الادخار الالزامي لتوفير التمويل اللازم لبناء البنى التحتية البشرية والمادية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، واتاحة الفرصة للعامل بالمشاركة في تحسّن الاداء الاقتصادي، بما فيها الاستفادة من منافع ضمان اجتماعي كفيّ التطبيق، وهذا أدى بدوره إلى رفع إنتاجية العامل. وبعبارة أخرى، قدمت تلك السياسة عقداً اجتماعياً عادلاً وصالحاً للتطبيق يضمن تمويل الاستثمارات الضرورية، بالتلازم مع ارتفاع في المستوى المعيشي

للعمال. أما العمود الثالث فكان جذب رؤوس اموال وخبرات البلدان الصناعية الأكثر تطوراً، في بيئة سياسية وقانونية كفيّة، وذلك بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير الصناعي. وأكد تأسيس العمودين الأولين أن المنافع المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تتوزع داخلياً بإنصاف وتخدم بكفاءة استراتيجية التصنيع.

لقد كان على تلك الأعمدة الثلاثة التي استندت اليها الاستراتيجية الإنمائية في سنغافورة أن تدعم بعضها البعض وذلك لفعّالية الاستراتيجية المعتمدة. وهذا ما حصل. والميزة البارزة لهذه الاستراتيجية كانت انها اعتمدت، في خصائصها الاساسية، على سياسات حكومية صُممت لاستخدام السوق داخلياً وخارجياً كأداة لتحقيق أهداف تنموية محددة. فالسوق كانت الأداة ولم تكن السيّد. لقد استخدمت السوق داخلياً بشكل جزئي فقط، أما على الصعيد الخارجي فقد عمل اقتصاد سنغافورة الصغير ضمن قواعد السوق العالمية للتجارة والاستثمار. وفي كل هذا، لا نرى لليبرالية الاقتصادية كبير الأثر في استراتيجية سنغافورة الاقتصادية.

وتشابه استراتيجية سنغافورة في كثير من النواحي الاستراتيجيات التي اعتمدتها دول تنموية (developmental states) في شرق آسيا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. وقد اعتمدت هذه الدول على الجمع بين نظام سلطوي وتوزيع للدخل والثروة عادل نسبياً، وطبقت سياسات صناعية مختارة بالتعاون بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فإن هذا النموذج مع مكوناته المحددة والفريدة في التاريخ قد لا يصلح لدول نامية أخرى بتواريخها وانظمتها السياسية المتنوعة. وعلى كل حال، ليس من السهل التوصل إلى تعاون بين القطاعين العام والخاص نظراً لاختلاف الاهداف الاقتصادية، خاصة على المدى الطويل. والعبرة هي في العمل أولاً على بناء إجماع وطني على أهداف إنمائية محددة، وثانياً إظهار وتأكيد المنافع التي يمكن أن يجنيها القطاع الخاص من الالتزام بالاستراتيجية الإنمائية، وتأتي تلك المنافع بشكل رئيسي من تزايد الانتاجية وارتفاع نسب النمو المستدام.

لقد حصل لبنان على فرصته التصنيعية الأولى في القرن التاسع عشر مع ازدهار صناعة الحرير. وأدت المنافسة الأجنبية وتحول رؤوس الاموال إلى التجارة بدلاً من وضعها في

عملية تحديث للقاعدة الإنتاجية إلى شبه اضمحلال للصناعة المحلية. وجاءت الفرصة الثانية خلال الحرب العالمية الثانية على شكل تزايد العمالة والاستثمار في المعدات والآلات الزهيدة الثمن المستوردة من الدول الصناعية. ثم اتت نفقات الحلفاء والحماية من خلال زيادة التعرفة الجمركية لتعزز هذا الوضع الملائم. وكان رد فعل الصناعة اللبنانية هذا ملائماً، اذ ازدادت مكننة العمليات الإنتاجية وتنوعت الصناعات، وذلك في منتصف الأربعينات من القرن العشرين. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انفتاح الاقتصاد، توقف ذلك الازدهار الصناعي. إلا أن التطورات السياسية الأقليمية أدت إلى تدفق رؤوس الاموال إلى لبنان التي ساهمت في خلق وضع مالي قوي، وكانت الأسواق العربية المتنامية مرحبة بالصادرات اللبنانية. لقد شكلت تلك الظروف المؤاتية الفرصة التاريخية الثالثة لكي يتحول لبنان إلى بلد صناعي. إلا أن الفرصة ضاعت وسط الازدهار الاقتصادي الظاهري الذي جاء مع تأسيس نظام الليبرالية الاقتصادية الجديد، والذي أصبح فعلياً البديل، إن لم نقل النقيض، لاستراتيجية صناعية ناجحة محتملة.

هوامش الفصل الرابع:

136 - تحدد الصناعة عادة بنشاط التصنيع، زائد التعدين والمرافق العامة كطاقة ومياه.

137 - Singer, 1997, p. 294.

138 - Sundrum, 1990, p. 27؛ Sutcliffe, 1971, p. 8.

139 - Chenery et al., 1986, pp. 1, 351.

140 - Bonné, 1960, pp. 36, 281.

141 - Nsouli, 1953, p. 74.

142 - NBITD, c.1988, p. 31.

143 - لقد اعتمدنا لمعظم المعلومات حتى عام 1944 على تقديرات لسلطات الانتداب، واستخرجت المعلومات عن عام 1955 من المسح الصناعي الرسمي الذي قامت به وزارة الاقتصاد الوطني. أما قبل عام 1955 فلم تكن مصادر المعلومات تميز بين العمالة التصنيعية تحديداً وفي الصناعة عموماً. وقد وصلنا إلى الرقم لعام 1944 بإضافة 15,000 إلى رقم عام 1937، باعتبار ان العمالة الإضافية كانت تقدر بـ 15 إلى 20 ألفاً خلال تلك الفترة (Chami, 1981, pp. 48-9). ويعتمد مجال التقدير لإجمالي العمالة لعام 1937 على عدد السكان المذكور في كتاب (Courbage et Fargues, Vol. 2, 1974, p. 21) ومعدل النشاط الذي يفترض أن يكون 30 إلى 32 في المئة، وهو مجال واقعي جداً (انظر الملحق رقم 2 بهذا الخصوص). ويقدّر Chami إجمالي العمالة في الصناعة بأكثر من 91,000 عامي 1943 - 1944 (بما في ذلك الـ15–20 ألفاً المقترن بوجود قوات الحلفاء)، إلا أن هذا الرقم يبدو غير واقعي. وفي كل الاحوال، أشارت مصادر عدة إلى ازدياد كبير في العمالة الصناعية منذ الثلاثينات من القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

144 - انظر UN, 1955, pp. 157-58، وNsouli, 1953. إن تلك المراجع، وبالأخص Nsouli الذي كان مديراً عاماً لوزارة الاقتصاد الوطني آنذاك، هي مصادر فريدة ومفصلة عن التطورات التي حدثت في الفروع المتعددة للنشاط الصناعي بين 1946 و1953، حين كان خيار الليبرالية الاقتصادية في طريقه للتبلور كاستراتيجية اقتصادية أساسية بدأ تنفيذها.

145 - Nsouli, 1953, p. 81.

146 - UN, 1955, pp. 157-58.

147 - المرجع السابق، pp. 162-63.

148 - انظر IRFED, p. 212؛ ECWA/UNIDO, 1978, p. 27؛ Banque du Liban، النشرة الفصلية وإصدارت أخرى متنوعة.

149 - IFC, 1974, pp. 137-38.

150 - UNCTAD, 1969, p. 6؛ République Libanaise, 1998b, p. 71.

151 - Mills, 1959، و US, 1962, p. 27.

152 - UNCTAD, 1969, p. 2. نستخدم كلمة منشأة ومؤسسة للمعنى نفسه، خاصة أن معظم المؤسسات تشغل منشأة واحدة فقط.

153 - المرجع السابق، p. 37 .

154 - ECWA, 1978, pp. 36-7.

155 - انظر Johnson, 1986, p. 146؛ UNCTAD, 1969, p. 36.

156 - UNCTAD, 1969, p. 38، و Murray, 1974, pp. 103-04.

157 - انظر République Libanaise, c.1971, c.1974.

158 - انظر CRI, 2003.

159 - CERMOC, 1978, pp. 100-01.

160 - إن المسوح الأولى تعود إلى الاعوام 1955 و1964 (République Libanaise, 1957, c.1966). وهناك مسح رسمي أجري عام 1970 لم تنشر نتائجه رسمياً ولكنها ظهرت في عدة طبعات ودراسات (Antonios, 1977؛ CERMOC, 1978؛ Chami, 1981؛ Hamdan and Akl, 1979؛ NBITD, c.1988). استخدمت المعلومات العامة فقط وليس التفصيلية لمسح عام 1985 (MASS, 1987) اذ أنه لم تُراجع نتائجه بشكل جيد وتتضمن تقديرات متناقضة. وقد أجري اخيراً مسحان صناعيان رسميان للأعوام 1994 و1998. وقام Albert Badre، وهو الذي أشرف على المسح الرسمي لعام 1955، بإجراء مسح صناعي مفصل عن الفترة 1948-1950، وذلك في سياق التقديرات الأولى للدخل الوطني لتلك الأعوام (Badre, 1953). ويبدو ان نتائجه لتلك السنوات الأولى قد أتت بتقديرات أدنى من الواقع للناتج الصناعي والعمالة في الصناعة نظراً إلى ان نتائج مسح 1955 ابطلت التقديرات السابقة. لكن تلك النتائج السابقة، على الأقل ببنيتها، تبقى مفيدة جداً. وقد استخدمنا تلك النتائج بالتقاطع مع عدة بيانات رسمية (وزارة الاقتصاد الوطني) عن التصنيع، التي نُشرت بشيء من التفصيل في تقرير UN (1955) لإعطاء تقديرات عن تلك الفترة الممتدة بين 1946 وأوائل الخمسينات.

161 - في تصنيف المنشآت الصناعية حسب الحجم، يُعرّف العمال في مسح 1998 على أنهم موظفون بدوام كامل ويتقاضون الرواتب، بما في ذلك اصحاب المؤسسة أو أقاربهم الذين يعملون هناك ويتقاضون أجراً منتظماً. ولم يكن التعريف في المسوح السابقة بالدقة نفسها، مع ان النص والجداول في تلك المسوح تشير إلى موظفين بدوام كامل، بما في ذلك المالك والعاملون، مع استبعاد العمال الموسميين. والتعاريف في مختلف المسوح متجانسة وان لم تكن متطابقة تماماً. ونحن نعتقد بان نسبة عدم التطابق ضئيلة وهي، في كل الاحوال، لا تؤثر على النتائج التي توصلنا اليها. إن كلمة «عمال» المذكورة في هذا الفصل وفي مجمل الكتاب تدل على كافة العاملين في كل المنشآت، بمن فيهم اصحاب المؤسسة والموظفون العاملون بشكل موقت أو دائم.

162 - انظر Chaib, 1980؛ Fei and Klat, c.1954؛ Banque du Liban، عدة تقارير سنوية.

163 - تُحتسب المعدلات للفترة 1972 - 1974 لأن القيمة المضافة للتصنيع عام 1974 ربما كات مضخمة بسبب تضمينها إعادة التصدير. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في حصة التصنيع في إجمالي الناتج المحلي من 14 ٪ عام 1973 إلى 15.5 ٪ عام 1974 لا تبدو محتملة. وفي كل الاحوال، فان استعمال الارقام عن كل سنة أو المعدلات عن كامل الفترة لا يؤثر مادياً على منحى الارقام في الجداول أو على تقويمنا.

164 - إن الانخفاض الحاد في إنتاجية العامل في 1998 ربما مبالغ فيه. فمع استمرار التقلص في حجم الطلب منذ عام 1996 وانخفاض نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية الكاملة في التصنيع هبطت إنتاجية العامل بشكل كبير. ومع ذلك، فقد انخفضت إنتاجية العامل 30 ٪ عام 1994، مقارنة بما وصلت إليه من مستويات عالية في 1972 - 1974 (انظر

Republic of Lebanon, 1995).

165 - يستطيع القارئ المهتم بالتفاصيل التقنية لاحتساب عنصر الإنتاجية الكلية ان يراجع هذا الكتاب بنسخته الانكليزية.

166 - المرجع السابق، p. 354.

167 - المرجع السابق، p. 350.

168 - المرجع السابق، pp. 54, 225.

169 - للرجوع إلى بيانات المدخلات والمخرجات انظر République Libanaise, c.1972a, 2003.

170 - انظر Pasinetti, 1981, 1993.

171 - يستطيع القارئ المهتم بالاطلاع على تفاصيل أكثر لنظرية Pasinetti ان يراجع هذا الكتاب بنسخته الانكليزية.

172 - الاستثناء الوحيد كان عام 1967 عندما تحول ميزان المدفوعات إلى عجز صغير (20 مليون دولار)، وذلك بعد فشل المصرف الرئيسي انترا (Intra) وابان الحرب الإقليمية بين العرب وإسرائيل.

173 - رغم أن سلاسل العمل تشمل العمال الموقتين، وذلك يمكن أن يحرّف مؤشر المكننة K/L ، فإن قياس المكننة باحتساب العمال الدائمين في المنشآت ذات الخمسة عمال أو أكثر فقط لا يؤثر بشكل مادي على نتائجنا.

174 - Badre, 1953, Monograph 3, p. 27.

175 - Nsouli, 1966, p. 7.

176 - انظر Fagerberg, 1988.

177 - IRFED, pp. 94-5, 220.

178 - استخدمنا في حساباتنا المبالغ القصوى للاستثمار في الفترات 1964 - 1966 و1972 - 1974، كما قدّرتها وزارة التصميم التي كانت مسؤولة آنذاك عن اعداد الحسابات الوطنية وتقديرها ونشرها.

179 - انظر IRFED, p. 212 ، و ECWA/UNIDO, 1978, p. 27.

180 - انظر République Libanaise, 1972, 1998a.

181 - Michel Chatelus، في دراسة عن الصناعة اللبنانية في أواخر الستينات من القرن العشرين لمصلحة وزارة التخطيط (في CERMOC, p. 3).

182 - انظر Republic of Lebanon, 1995.

183 - Baumol, 1990, p. 894.

184 - Persen, 1958, p. 290.

185 - يعتمد هذا المقطع عن سنغافورة بشكل كبير على Huff, 1995.

الفصل الخامس
إعادة إنتاج الليبرالية الاقتصادية

هناك اعتقاد سائد بأن اقتصاد المؤسسات الخاصة
يميل تلقائياً إلى الابداع، لكن ذلك غير صحيح.
فاقتصاد كهذا يميل فقط إلى الربح.

إ.ج. هوبسباوم

يركّز الفكر الاقتصادي التقليدي في تحليله للسلوك الاقتصادي بالدرجة الأولى على الحوافز: حوافز العمل والاستهلاك والادخار والاستثمار والتجارة، الخ. والفكرة الاساسية هي ان الحوافز المناسبة يتبعها بالضرورة الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام. وثمة مجموعة من الشروط الواجب توافرها لخلق بيئة تستطيع الحوافز العمل ضمنها بشكل صحيح. وأول تلك الشروط وجود أسواق حرة لكل أنواع السلع، بما فيها أسواق عوامل الانتاج. واذا اضيف إلى ذلك بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، وانفتاح أو تحرير الحسابات الخارجية (اي الحساب الجاري وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات)، ومستوى متدنٍ من الضرائب، عندئذ يصل الأداء الاقتصادي إلى أعلى مستوياته. والواقع ان الاقتصاد اللبناني قد حقق تلك الشروط إلى حد كبير بعد اعتماده نظام الليبرالية الاقتصادية، وخاصة خلال فترة 1948 - 1974. ونورد في ما يأتي تقويماً تفصيلياً عن مدى مطابقة الأداء الاقتصادي في لبنان لهذه النظرية التقليدية.

لقد تناولت الفصول السابقة المنحى العام لمسار الإنماء في لبنان ومن ثم التصنيع في ظل الليبرالية الاقتصادية. أما في هذا الفصل، فسنقوّم الأداء الاقتصادي بالنظر إلى الخصائص الهيكلية والانتاجية والتوزيعية للاقتصاد. ونستعمل من بعدها نتائج هذا التقويم لشرح سلوك الفعاليات أو المؤسسات الاقتصادية الرئيسية منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين، هذا السلوك الذي سمح لليبرالية الاقتصادية في لبنان بالاستمرار أو اعادة انتاج نفسها. ويركّز هذا الشرح على الفترة الإيجابية التي امتدت اكثر من ربع قرن حتى عام 1975. أما الأداء الاقتصادي خلال الحرب، بما في ذلك الأزمة المالية التي انفلشت في منتصف الثمانينات، وكذلك ما يسمى مرحلة إعادة الإعمار بعد نهاية الحرب في فترة التسعينات، فسنتناولها في الفصل المقبل.

نستهل تقويمنا هذا بتفصيل الخصائص الرئيسية للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات للبنان، والعلاقات الاقتصادية مع الخارج تكتسب اهمية خاصة للاقتصادات الصغيرة المنفتحة. ونقوم من بعد بدراسة التغيّرات الهيكلية التي طرأت على الناتج والعمالة، وما رافق هذه من تغيّرات في الإنتاجية وتوزيع الدخل. ونتناول اخيراً سلوك الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين الذي يفسر الصلة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج. وبما أن تركيز الفصل الثالث كان على الإنماء الاقتصادي بشكله العام وليس النمو الاقتصادي فقط، فإننا سنركز في هذا الفصل على الإنتاجية والنمو والتغيّرات الهيكلية في الاقتصاد.

5-1 اقتصاد التبادل

تركز النشاط الاقتصادي في لبنان في شكل رئيسي على التجارة والخدمات، وكانت الصفة المميزة للاقتصاد اللبناني صفة المجتمع التجاري، وذلك تماشياً مع تاريخ المنطقة المجاورة. وتعتبر التجارة نشاطاً يحتاج إلى محفزات خارجية عن النشاط نفسه أكثر منها داخلية، وذلك بعكس الصناعة حيث تطور تقنيات الإنتاج يشكل في ذاته حافزاً للتوسع.

5-1-1 الليبرالية الاقتصادية من دون دعم

نورد ادناه تذكيراً ملخصاً للتطور السياسي والمؤسساتي في لبنان. يتمتع لبنان، منذ عام 1943، بنظام برلماني تتوزّع السلطات التشريعية والتنفيذية فيه على اسس طائفية. ويشمل هذا التوزيع الوظائف في الادارة العامة، حيث يتم العديد من التعيينات، وبالاخص للمراكز المهمة كالمديرين العامين وما دون، بموجب قرارات سياسية، مما يعزز توزيع السلطة السياسية القائم. ويعمل النظام السياسي في لبنان كحكم القلّة (oligarchy) الذي يتقاسم فيه السلطة ومنافعها زعماء الطوائف والمناطق وفقاً لقواعد متفق عليها بشكل ضمني وغير رسمي. ورغم تعرض ذلك النظام إلى صدمات عدة، إلا أنه أظهر مقدرة لافتة على الصمود والاستمرار، ذلك أن كثيرين من أعضاء النخبة السياسية الحالية ينحدرون من عائلات النخبة ذاتها التي لم تتغير منذ الاستقلال.

وتميز أداء الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال بغياب البرامج الاقتصادية، عدا المحافظة على نظام الليبرالية الاقتصادية. وبالفعل، فان كل البيانات السياسية للحكومات الجديدة كانت دوماً تؤكد على ما أصبح اللازمة التقليدية في ما يخص الحفاظ على «المبادرة الفردية» ودعمها في الاقتصاد اللبناني.

ومع ذلك، فقد حدث خلال فترة 1958 - 1964 انعطاف في السياسة الاقتصادية الرسمية. وكان للرئيس الجديد آنذاك فؤاد شهاب أهداف واضحة إنمائية اقتصادياً واجتماعياً، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات عامة وتحديث للبنى التحتية في كل المناطق اللبنانية، فكانت تلك الفترة «الإنمائية» الوحيدة في تاريخ لبنان الحديث عندما اصبح الإنماء الاقتصادي والاجتماعي هدفاً وطنياً للتحقيق. وأنشئ بالفعل العديد من المؤسسات خلال تلك الحقبة وجرى إصلاح لافت في الإدارة العامة، كما نفذ الكثير من المشاريع للبنى التحتية الرئيسية. فتأسس المصرف المركزي عام 1964، وبدأ العمل في العام نفسه على التجميع المنهجي ونشر البيانات الخاصة بالحسابات الوطنية بشكل منتظم. وكذلك، تطور التعليم والبنى التحتية التابعة له، خاصة في المناطق الريفية. ويمكن القول ان من الإسهامات الاساسية التي قام بها النظام في عهد الرئيس شهاب كان تطوير البيئة المادية والمؤسساتية لفعالية اكبر لنظام السوق. وقد التزمت كل

الحكومات اللبنانية التزاماً تاماً سياسة الليبرالية الاقتصادية، التي كانت تعني عمل جميع الاسواق بحرية وادنى قدر من القيود، بما فيها أسواق عوامل الانتاج كالعمالة ورؤوس الاموال.

كانت البيئة الاقتصادية والسياسية الحرة في لبنان تُعتبر حالة فريدة بين الدول العربية. وقد أثبتت أنها بيئة مناسبة لجذب رجال الأعمال ورؤوس الاموال، متميزة عن بقية الدول في المنطقة التي كان يسودها جو من عدم الاستقرار السياسي والنظام الاقتصادي الموجه. واستمر تدفق رؤوس الاموال من الدول العربية ومن اللبنانيين في بلاد الهجرة في تقديم الدعم القوي لليبرالية الاقتصادية، وهو دعم قائم حتى اليوم.

ويقدم الجدول رقم 1-5 أدناه نظرة عامة عن أهم الأحداث الاقتصادية والسياسية التي شكلت معالم مهمة في مسيرة الاقتصاد اللبناني.

الجدول رقم 1-5

محطات اقتصادية وسياسية

(معدلات سنوية؛ حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار المستهلك بالنسب المئوية)

الفترة	معدل النمو (حصة الفرد من إجمالي الناتج)	معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)	سعر صرف الليرة/ الدولار	محطات تاريخية
1952-1948	7.5	-1.6	3.5	تدفق اللاجئين الفلسطينيين ورؤوس اموالهم. إنهاء الوحدة الجمركية مع سوريا (1950). ازدهار ناتج من الحرب الكورية (1951 - 1953).
1957-1953	1.0	0.4	3.3	انتهاء الازدهار الذي رافق الحرب الكورية (صيف عام 1953). قانون سرية المصارف (1956).
1958	-13.7	4.0	3.2	اضطرابات أهلية (صيف 1958).
1964-1959	4.3 (أ)	1.7	3.1	عهد الرئيس شهاب الإنمائي. تدفق رؤوس الاموال من مصر وسوريا.
1969-1965	1.7	2.6	3.2	إنهيار مصرف إنترا (1966). إغلاق قناة السويس يحول التجارة عبر بيروت. قصف اسرائيل لمطار بيروت (1968).
1974-1970	4.8	4.7	2.9	فورة نفطية في الخليج. تدفق رؤوس الاموال النفطية إلى لبنان.
1981-1975	-6.8 (ب)	19	3.1	اندلاع الحرب (1975)؛ معارك شديدة خلال (1975 - 1976)؛ قتال متقطع من بعد.
1982		20	4.7	اجتياح اسرائيلي (صيف 1982).
1990-1983	-5.6 (ب)	88	236	قتال متقطع وعدم استقرار سياسي. نهاية الحرب (1990).
1997-1992	2.5	11.8 (ج)	1,644	إعادة اعمار.
2002-1998	0.2	1.2	1,509	تراكم الدين العام وعبئه؛ ركود اقتصادي.

المصادر: انظر الملحقين 3 و4.

الملاحظات: أ- نسبة النمو (حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفق الأسعار الثابتة للأعوام 1972 - 1974) هي للأعوام 1960 - 1964، ويستثنى عام 1959 حين ارتفع إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 20 ٪ عقب نهاية الاضطرابات الأهلية التي حصلت عام 1958. ب- نسبة النمو خلال سنوات الحرب هي للفترات 1975 - 1980 و1980-1990، ولا تتوافر تقديرات لأي من السنوات خلال 1981 - 1986. لم يحتسب عام 1991 لانه كان عاماً انتقالياً استثنائياً، وبلغ فيه معدل النمو 38 ٪ ومعدل التضخم 50 ٪. ج- معدل التضخم هو للأعوام 1993 - 1997، وهو نموذجي لمجمل تلك الفترة حين انخفضت نسبة التضخم بشكل كبير من 100 ٪ عام 1992 إلى 25 ٪ عام 1993، ولم يسجل أي تضخم للاسعار خلال فترة 1999 - 2001.

يمكن القول ان الليبرالية الاقتصادية بدأت عملياً مع صدور المرسوم الحكومي (تاريخ 6 تشرين الثاني 1948) الذي سمح بالتبادل الحر بالعملات الأجنبية، والغى

رسمياً معظم القيود المتعلقة بالتعامل بالعملات الأجنبية. وقد ألغيت تلك القيود تماماً عام 1952، مع العلم بان سوق العملات الأجنبية كانت عملياً حرة بدرجة كبيرة منذ عام 1948[186]. ويعتبر عام 1948 نقطة بداية جيدة لبحثنا، ذلك أنه يبعد بضع سنوات عن عام الاستقلال 1943، وكذلك عن نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ان تلك الفترة الفاصلة تكون قد سمحت ببعض التأقلم المؤسساتي والاقتصادي قبل البدء بالنشاط الاقتصادي بوتيرة طبيعية[187].

تعرض لبنان في الفترة ما بين عام 1948 وحتى 1975 إلى صدمات عدة كانت في معظمها إيجابية. أما الصدمات السلبية للاضطرابات الأهلية التي حدثت عام 1958، وانهيار مصرف إنترا عام 1966، والتدخل الاسرائيلي والفلسطيني في لبنان منذ أواخر الستينات، فكان تأثيرها محدوداً على الأداء الاقتصادي. ويتجلى ذلك بوضوح في سعر صرف الليرة، الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لحالة الثقة بالاقتصاد اللبناني. فقد كان سعر صرف الليرة ازاء الدولار الاميركي على منحى تحسن خلال فترة 1948 - 1975، ووصل إلى مستويات قياسية حين بلغ 2.30 ل.ل./ دولار كمعدل لعام 1975، وذلك رغم ان الحرب كانت قد بدأت في نيسان من ذلك العام. ولكن قلة من الناس كانت تتوقع أن تتوسع تلك المناوشات الأولى، وأن يكون لها ذلك التأثير المدمر.

وكان لتلك الصدمات الإيجابية أثر بعيد المدى تجلى في تدفق رؤوس الاموال منذ الخمسينات من القرن العشرين. وقد تعددت أسباب تدفق رؤوس الاموال تلك الهاربة من الاجواء الاقتصادية والسياسية الصعبة، وتنوعت مصادرها، فمنها تحويلات ورؤوس اموال من لبنانيين عاملين في الخارج، خاصة في دول الخليج، والكثير منها رؤوس اموال هاربة من اوضاع سياسية غير مستقرة وقيود اقتصادية، كما كانت الحال في سوريا ومصر والعراق. وقد استُثمر جزء من رؤوس الاموال تلك في الصناعة، إلا أن القسم الأكبر منها توجه إلى قطاع العقارات الذي ازدهر بقوة ولفترة طويلة، خاصة في بيروت ووسط لبنان. وبقي ميزان المدفوعات فائضاً كل عام من فترة 1951 - 1975 (كان عام 1951 أول عام لاحتساب ميزان المدفوعات بشكل مفصّل)، ما عدا عام 1967 الذي حدث فيه عجز بسيط.

وقد ساهم التقشف المالي في موازنات الحكومات المتتالية بدعم الوضع المالي القوي للبنان. وكانت الموازنات في فائض معظم الأوقات، في حين ان العجز كان عادة ضئيلاً ونادراً. لذلك، بلغ صافي الدين العام أقل من 1 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1974، واستمر طويلاً على مستويات مقبولة اذ بلغ 15 % من إجمالي الناتج عام 1987 (انظر الجدول رقم 3-1). اذاً، التزمت السلطات في لبنان باستمرار السياسات التي تضمن الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وبذلك تكون قد التزمت قواعد يرى فيها الفكر الاقتصادي التقليدي اساساً لنجاح نظام السوق.

الا ان نظام الليبرالية الاقتصادية لم يكن يملك تلك القوة الذاتية الدافعة لتحقيق مستويات نمو جيدة، والتي كانت تتحقق فقط إثر الصدمات الإيجابية الخارجية التي تصيبه. وأسهم تدفق رؤوس الاموال من فلسطين منذ أواخر الأربعينات، وازدياد الطلب بسبب الحرب الكورية في بداية الخمسينات، في تعويض الانخفاض الحاد في حجم الطلب الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية الحرب الكورية صيف عام 1953، بدأ مستوى النمو بالانحدار سريعاً حتى عهد الرئيس شهاب في أواخر عام 1958. وخلال فترة الست سنوات من عهد الرئيس شهاب، أنفقت مبالغ كبيرة لتأهيل البنى التحتية وتحديث الإدارة والمؤسسات العامة، مما اعطى دفعاً للنشاط الاقتصادي. وتزامنت تلك الفترة الإنمائية مع تدفق رؤوس الاموال من مصر وسوريا هرباً من تأميم الممتلكات الخاصة هناك في أواخر الخمسينات، مما احدث مزيداً من الانتعاش الاقتصادي.

في النصف الثاني من الستينات بدأ النشاط الاقتصادي بالتباطؤ، فهبط النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 4.3 إلى 1.7 في المئة. ورغم أن جزءاً من ذلك التراجع كان مرده الوضع السياسي غير المستقر في تلك الفترة، إلا أن النشاط الاقتصادي عموماً كان يفقد من زخمه مع تزايد البطالة وهجرة الأيدي الماهرة بشكل خاص (انظر الملحق رقم 2 والجدول رقم 12-3). ومرة أخرى، جاءت الظروف الخارجية لتنقذ الموقف. فقد أغلقت قناة السويس بعد الحرب العربية-الاسرائيلية عام 1967، مما أدى إلى تحويل العديد من بواخر الشحن إلى مرفأ بيروت. وبعد بضع سنوات، اتاح الدخل المتنامي في دول الخليج النفطية المزيد من تدفق رؤوس الاموال. الا انه، وكالعادة، كان القطاع

العقاري والنشاطات الوسيطة في بيروت ووسط لبنان هي المستفيدة الرئيسية من تدفق رؤوس الاموال والانتعاش الاقتصادي آنذاك.

وبذلك، يكون النظام السياسي والاقتصادي الحر في لبنان قد استمد منافعه بشكل رئيسي من غياب المناخ الحر في البلدان المجاورة. وتظهر تجليات تلك الميزة النسبية للبنان في هيكلية علاقاته الاقتصادية الخارجية وتطورها.

5-1-2 ميزان المدفوعات: تجارة وتحويلات

الجدول رقم 5-2

ميزان المدفوعات، 1951 -2002

(معدلات سنوية، بملايين الدولارات بالأسعار الجارية وبالنسب المئوية من إجمالي الناتج المحلي إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1951-1952	1964-1966	1971-1973	1985-1987	2000-2002
بملايين الدولارات بالأسعار الجارية					
الحساب الجاري	**-2**	**-66**	**-51**	**-498**	**-5,444**
البضائع [أ]	-87	-335	-508	-1,278	-5,319
- الصادرات	(32)	(132)	(413)	(553)	(810)
- الواردات	(-120)	(-468)	(-921)	(-831)	(-6,129)
خدمات غير عوامل الإنتاج	63	199	336	-178	-36
خدمات عوامل الإنتاج (رأس المال) [ب]	2	46	91	489	-62
التحويلات	20	25	30	468	-26
حساب رأس المال	**8**	**154**	**301**	**525**	**5,479**
الاستثمار المباشر		16			1,032
رأس المال الخاص القصير الأجل		119		-312	-749
سحوبات صافية للحكومة- دين عام		4		92	1,527
الخطأ والسهو		15		745	3,670
الميزان الكلي	**6**	**88**	**250**	**27**	**35**
صافي الموجودات الخارجية [ج]	41~	521	2,207	6,731	10,304
منها: المصارف التجارية (٪)	10~	46	38	33	21
سعر الصرف الاسمي (ل.ل./ دولار)	3.7	3.1	3.0	93	1,508
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (100 = 1971-1973) [د]	102	115	100	41	132
بالنسب المئوية من إجمالي الناتج المحلي					
البضائع المصدرة	9	12	19	15	5
البضائع المستوردة	32	41	43	51	35
ميزان تجارة البضائع	-23	-29	-24	-35	-30
ميزان البضائع وخدمات غير عوامل الإنتاج	-6	-13	-8	-40	-30
ميزان الحساب الجاري	-1	-6	-2	-14	-31
الميزان الكلي	2	8	12	1	0
صافي التحويلات الجارية	5	2	1	13	0
صافي رأس المال القصير الأجل	1 ~	11	13~	-9 ~	-4
الخطأ والسهو		1	1	20	21
صافي التحويلات، ورأس المال القصير الأجل، والخطأ والسهو	6~	14	15	25~	16
الدين العام الخارجي [هـ]	طفيف	طفيف	طفيف	9	80
صافي الموجودات الخارجية	10	42	81	204	56

المصادر: Banque du Liban، التقرير السنوي، عدة إصدارات؛ Fei and Klat, c.1954؛ IMF، الكتاب السنوي IFS،

عدة إصدارات؛ République Libanaise, c.1973, c.1974, 2003؛ UN, 1955, 1958؛ UNDP/FAO, 1980.

الملاحظات: أ- تجارة البضائع صافية من البضائع المعاد تصديرها ومن تجارة الذهب والعملات والأفلام. وتستثنى ايضاً مشتريات السياح والهيئات الدبلوماسية الأجنبية التي تأتي تحت بند الخدمات (السفر). الصادرات هي بالفوب (FOB) والواردات بالسيف (CIF). وتتضمن الصادرات تقديرات رسمية لتجارة المخدرات وبضائع مهربة أخرى. أما التقديرات الرسمية الأخرى للصادرات (في الحسابات الوطنية) فهي أدنى بحوالى الثلث من الارقام اعلاه (انظر UNDP/ FAO, 1980 ، التي تتضمن السلسلتين). ويعتبر الفرق بين السلسلتين بالنسبة إلى الواردات والميزان التجاري (من 5 إلى 10 ٪) فرقاً ضئيلاً، ويكون بذلك الميزان التجاري والمنحى العام نفسه في الحالتين. السبب الرئيسي وراء التقديرات المرتفعة لميزان المدفوعات وللصادرات المعتمدة هنا يعود لتعويض تقديرات متدنية لبعض البضائع وتلك المهربة منها. ب- من الصعب عادة التمييز بين مساهمة عنصر العمل في الخدمات والتحويلات العادية. لذلك اضيفت تلك المساهمات إلى التحويلات في بند واحد في حال توافرها احياناً بشكل منفصل. ج- صافي الموجودات الخارجية هو للنظام المصرفي في نهاية فترة الثلاث سنوات. قوّم الاحتياط الرسمي للذهب البالغ 9.2 ملايين أونصة، والذي لم يتغير منذ عام 1971، حسب سعر السوق. لا تشمل صافي الموجودات الخارجية للمصارف التجارية وودائعها بالعملات الأجنبية في المصرف المركزي. وهذه ودائع بفوائد تجارية وقد راوحت بين حوالى 1 مليار دولار في نهاية عام 1994 و5.5 مليارات دولار في نهاية عام 2002. د- يعتمد سعر الصرف الفعلي الحقيقي (real effective exchange rate) على سعر صرف الليرة مقابل وحدة حقوق سحب خاصة (SDR) وعلى نسبة مؤشر أسعار المستهلك بين لبنان والبلدان الصناعية التي تعتبر المصدر الرئيسي للواردات. ومنذ منتصف الثمانينات، تتقارب هذه التقديرات مع تقديرات صندوق النقد الدولي بفارق لا يتجاوز 5 ٪. هـ- كلمة «طفيف» تعني حوالى 1 ٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أقل. إن الدين العام الخارجي هو دين الحكومة في نهاية فترة الثلاث سنوات، وهو الدين القائم بالعملات الاجنبية، وليس الدين تجاه غير المقيمين الذي يصعب تقديره.

(~) تعني تقريباً.

قلة هي الدول التي كان لديها حساب جار وحساب رأس مال في ميزان المدفوعات منفتحين ولسنين عديدة كما في لبنان منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين. وبدون شك، استفاد الاقتصاد اللبناني من ذلك فكان ميزان المدفوعات فائضاً بشكل شبه مستمر مع زيادة مستمرة مقابلة في صافي الموجودات الخارجية للنظام المصرفي[188]. وبقي سعر صرف الليرة المعوّم مستقراً بشكل ملحوظ حتى اوائل الثمانينات (انظر الجدول رقم 6 في الملحق رقم 4). وبذلك، فقد تمتع كلا القطاعين العام والخاص بوضع مالي قوي من دون وطأة ديون حتى بداية التسعينات. ومن ثم، بدأ مستوى الدين العام بالارتفاع بقوة وبسرعة[189].

ورغم ان حركة التحويلات ورؤوس الأموال لا تزال طاغية على ميزان المدفوعات، إلا أن حجم البضائع المصدرة قد ازداد، وبالاخص حصة البضائع المصنعة فيها. فمنذ بداية السبعينات، كانت البضائع المصنعة محلياً تتجاوز نسبة 70% من إجمالي البضائع

المصدرة، وهي تتجاوز الآن نسبة 90%، مع ازدياد ملحوظ في حصة المنتجات المعدنية والآلات والتجهيزات (انظر الجدول رقم 3-5 أدناه). غير ان نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي لا تزال حالياً أدنى بكثير مما كانت عليه قبل الحرب.

الجدول رقم 3-5

هيكلية تجارة البضائع [أ]

(معدلات سنوية، بالنسب المئوية)

	1951-1952	1964-1966	1971-1973	1986-1987	2001-2002
البضائع المصدرة					
البضائع المصنعة (٪ من البضائع المصدرة) [ب]	46	55	72	69	90~
منتجات الصناعات الغذائية		12	10	6	18
المنسوجات والملابس		13	17	16	7
الأخشاب والمنتجات الكيماوية		7	15	14	11
المنتجات المعدنية والآلات		12	16	13	26
أنواع أخرى		11	14	20	28 ~
جهة التصدير [ج]					
البلدان العربية	49	66	67	68	47
البلدان الصناعية	39	18	15	17	33
بلدان أخرى	12	16	18	15	20
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

استعمال البضائع المستوردة (د)					1997
الاستهلاك	43	39	41		41
البضائع الوسيطة	44	51	49		42
الاستثمار	13	11	10		16
المجموع	**100**	**100**	**100**		**100**

المصادر: Banque du Liban، التقرير السنوي والنشرة الفصلية، عدة إصدارات؛ Chaib, 1980؛ Fei and Klat, c.1954؛ Salem, 1964؛ UNDP/FAO, 1980.

الملاحظات: أ- اختيار الفترات بعد عام 1975 متعلق بتوافر البيانات. ب- البيانات عن فترة (1971 - 1973) هي للأعوام 1971 - 1972. جـ- البيانات عن فترة (1986 - 1987) هي تقديرات. د- البيانات عن فترة (1951 - 1952) هي للعام 1957 (في Salem, 1964).

لم يتأثر تصدير البضائع كثيراً بتقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي (real effective exchange rate). حتى التحسن الذي طرأ على الأسعار التنافسية بنسبة 16 % بين 1962 - 1964 و1971 - 1973 لا يقدّم تفسيراً كافياً لمضاعفة حجم الصادرات خلال تلك الفترة. ويبدو أن هذا الأداء الإيجابي للتصدير قد اقترن، في غياب زيادة ملحوظة في الانتاجية، بميزات يتمتع بها لبنان من حيث الموقع الجغرافي والعلاقات الثقافية مع بلدان المنطقة أكثر مما يقترن مع ميزات مبنية على تحسن في الإنتاجية. وتلعب هذه العناصر في التجارة العالمية دوراً مهماً إلى جانب الكلفة[190]، وهي تعززت بوجود طبقة نشيطة ورائدة من التجار. وكما يظهر الجدول رقم 5-3، فإن ثلثي الصادرات كانت تذهب للبلدان العربية خلال فترة الستينات والسبعينات بعدما كانت قرابة النصف في الخمسينات. وبعبارة أخرى، فان لبنان بنظامه الحر الفريد في المنطقة، وبعلاقاته اللغوية والثقافية مع البلدان العربية، وبتواصله المستمر بالجالية اللبنانية المهاجرة، خاصة في أفريقيا، كل ذلك شكّل عنصر ريع (rent element) يفسّر إلى حد كبير الأداء الاقتصادي الخارجي للبنان. وتتمثل تلك المزايا الاقتصادية بشكل واضح في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات.

لقد لعب الاقتصاد اللبناني المنفتح دوراً مهماً في المنطقة كمركز تجاري، إلا أن أثر ذلك

كان في المجال المالي أكثر منه في المجال الاقتصادي، مع استمرار طغيان حساب رأس المال على حصيلة ميزان المدفوعات وغياب ذلك الأثر الكبير على الاستثمار والانتاجية. وكما يظهر الجدول رقم 5-2، فإن رصيد الحساب الجاري، كما رصيد البضائع وخدمات غير عوامل الإنتاج، استمر سلبياً، وعلى مستوى مرتفع جداً بعد عام 1975. وكذلك أظهرت تفاصيل استعمال البضائع المستوردة قبل عام 1975 ان حصة الاستهلاك من هذه البضائع بقيت تقريباً ثابتة، في حين ان حصة البضائع للاستثمار كانت تتدنى (انظر الفقرات التالية في هذا الخصوص).

وبالنظر إلى العناصر الرئيسية الثلاثة المكونة لحساب رأس المال، فقد توجهت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سوق العقارات في وسط لبنان وخاصة في بيروت، وتم إيداع رؤوس الاموال القصيرة الأجل لدى المصارف التجارية، اما غالبية الخطأ والسهو فتتضمن تحويلات وتدفقات رؤوس اموال قصيرة الأجل. وعلى هذا الاساس، تشكل رؤوس الاموال القصيرة الاجل القسم الأكبر من حساب رأس المال. وتشكّل التحويلات، بالاضافة إلى تدفقات رؤوس الاموال القصيرة الأجل والخطأ والسهو (كل منها كرصيد صافٍ)، مؤشراً لعنصر «الريع» (rent) و«التحويلات» في ميزان المدفوعات، في مقابل عنصر «الإنتاج» المتمثل في تبادل البضائع والخدمات والاستثمارات المباشرة. وارتفع ذلك المؤشر من 6 % تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في بداية الخمسينات إلى 16 % في 1971 - 1973، وحافظ على المستوى نفسه في 2000 - 2002.

والريع ليس بالضرورة عنصراً سلبياً في سياق النمو والإنماء. بل على العكس، ان الريع قد قدم فرصة مالية فريدة كان يمكن الاستفادة منها في دعم عملية التصنيع واستمرارها وتطوير البنى التحتية البشرية والمادية. لكن معظم الأموال المتدفقة باستمرار من مصادر عدة انتهت في القطاع المصرفي الذي عاد و صدّر جزءاً كبيراً منها كودائع مع المصارف المراسلة في الخارج. ومن الواضح أن الليبرالية الاقتصادية لم تؤد إلى استثمار منتج لرؤوس الاموال هذه. وكما نشير في الفقرة المقبلة، فإن الاقتصاد اللبناني اظهر القليل فقط من التغير الهيكلي أو النمو الملحوظ في الانتاجية.

5-2 التغيرات الهيكلية في ظل الليبرالية الاقتصادية

لا يعتبر التغير الهيكلي ضرورياً للنمو فحسب بل هو مرادف له، خاصة في البلدان النامية. وحدث التغير الهيكلي في البلدان الصناعية بشكل زيادة حصة الصناعة في الناتج وإجمالي العمالة، وكان ذلك في معظم الأحيان على حساب الزراعة. ولم تبدأ تلك الحصة بالتراجع في البلدان الصناعية إلا في الثمانينات من القرن العشرين، مما كان يدل على زيادة كبيرة ومتواصلة لعقود عدة في الانتاجية الصناعية. وقد أدت تلك الزيادة في الإنتاجية إلى زيادة مستمرة في إنتاج البضائع وانخفاض كلفتها. ولم تطغَ الخدمات على نماذج الاستهلاك في البلدان الصناعية الا في المراحل الأخيرة من ازدياد الانتاجية والإنماء الاقتصادي. وفي المقابل، تتصف الغالبية العظمى من الدول النامية بغياب قطاع صناعي ديناميكي، وبنموذج تغير هيكلي حيث تتوجه العمالة من الزراعة إلى قطاع الخدمات مباشرة وليس عبر الصناعة اولاً، ومن غير ان يصاحب هذا الانتقال زيادة ملموسة في الإنتاجية الصناعية. وكانت النتيجة بروز هيكلية اقتصادية تنقصها الكفاءة في إنتاج البضائع، التي تمثل أهم عنصر استهلاك في ميزانية الأسرة في معظم البلدان النامية.

5-2-1 نمو من دون تغير هيكلي

من غرائب تطورات الاقتصاد اللبناني عدم حدوث تغيرات كبيرة في هيكلية الناتج خارج القطاع الزراعي لفترة ربع قرن تقريباً منذ الخمسينات. وكأن انخفاض حصة الزراعة في الناتج قد توزعت بنسب ضئيلة على كل من النشاطات الأخرى، مما أدى إلى عدم حدوث تغيرات تذكر في بنية أي من القطاعات غير الزراعية.

الجدول رقم 5-4

هيكلية الناتج والنفقات (أ)

(معدلات سنوية، بالنسب المئوية من إجمالي الناتج المحلي إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950	1966 - 1964	1973 - 1971	1987	1997
البضائع	**32.3**	**24.6**	**23.3**	**23.4**	**19.8**
الزراعية	20.2	11.6	9.3	8.7	6.3
المصنعة	12.1	13.0	14.0	14.7	13.5
البنى التحتية	**9.1**	**10.3**	**8.9**	**8.8**	**14.4**
التعليم (ب)	5.0	4.5	4.5	4.0	5.0
البناء	4.1	5.8	4.4	4.8	9.4
البضائع والبنى التحتية	**41.4**	**34.9**	**32.2**	**32.2**	**34.2**
النشاطات الوسيطة	**36.1**	**42.8**	**43.4**	**45.7**	**32.1**
التجارة	28.0	31.2	31.9	34.2	21.3
النقل والمواصلات	3.5	8.1	7.7	2.8	5.3
الوساطات المالية (ج)	4.6	3.5	3.8	8.7	5.5
نشاطات أخرى	**22.5**	**22.3**	**24.4**	**22.1**	**33.7**
الإدارة العامة	7.0	8.1	7.7	5.2	11.6
الإسكان	9.4	7.6	8.9		8.5
الطاقة والمياه	1.4	2.2	2.0	0.8	1.5
خدمات أخرى	4.7	4.4	5.8		12.1
إجمالي الناتج المحلي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
- بملايين الليرات باسعار 1974 - 1972	1,946	4,489	6,739	7,812	6,547
- بملايين الدولارات بالأسعار الجارية	330	1,142	2,160	3,296	15,662
الاستهلاك (د)	88	90	89	102	105
القطاع الخاص	81	80	80	96	89

القطاع العام	7	10	9	6	17
الادخار المحلي	**12**	**10**	**11**	**-2**	**-5**
الاستثمارات	**18**	**23**	**20**	**16**	**30**
القطاع الخاص	15	19	17	14	23
القطاع العام	3	4	3	2	7
الموازين الخارجية (هـ)	**-6**	**-13**	**-9**	**-18**	**-35**
صادرات البضائع وخدمات غير عوامل الانتاج	28	35	41	33	11
استيراد البضائع وخدمات غير عوامل الانتاج	34	48	50	51	46

المصادر: Badre, 1953؛ Association of Banks in Lebanon (جمعية المصارف في لبنان)، التقرير السنوي، 1997 – 1998 (باللغة العربية)؛ Banque du Liban، التقرير السنوي، عدة إصدارات؛ Chaib, 1985؛ Gaspard, 1990؛ République Linanaise, c.1967, c.1971, c.1972a,b, 1997, 1998b, 2003؛ UNDP/FAO, 1980.

الملاحظات: أ- اختيار الاعوام، بالاخص بعد 1975، تم حسب توافر البيانات. ب- قوّم التعليم باسعار السوق زائد الاعانات. وقدرت هذه عام 1950 بـ 3.5 ٪ من أجمالي الناتج المحلي، ويجب إضافة 1.5 ٪ على الأقل نظراً للاعانات غير الملحوظة. الأرقام للاعوام 1987 و1997 هي تقديرية. ج- قُدرت القيمة المضافة للخدمات المالية للأعوام 1994 – 1995 بناءً على بيانات في منشورات مصرف لبنان وجمعية المصارف. د- تعتمد البيانات الخاصة بالاستهلاك على مبدأ «الإقامة» (residence) وليس «الاقليم» (territoriality) (انظر الملحق رقم 3). وقد تم تعديل تلك البيانات بالنسبة إلى نفقات السياح والهيئات الدبلوماسية (انظر UNDP/FAO, 1980 للبيانات المعدلة). وطالت التعديلات الاستهلاك الخاص والرصيد الخارجي اللذين تدنيا من7 إلى 8 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في الستينات وحتى أوائل السبعينات، ولم يكن من تغيير في 1987، والتغيير كان 1 ٪ في 1994 – 1995. هـ- الأرصدة الخارجية للفترات 1964 – 1966 و1971 – 1973 تختلف عنها في الجدول رقم 2-5 بنسبة 1 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك يعود إلى التعديلات بسبب التحول إلى مبدأ «الإقامة» والى تدوير الارقام. إن الفرق الكبير بين الأرصدة الأجنبية لفترة 1985 – 1987 و1987، والبالغة 26 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، يعود بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في مستوى الأسعار الذي حصل عام 1987 بعد الانخفاض غير المسبوق في قيمة الليرة اللبنانية (83 ٪) خلال ذلك العام.

تعتبر النشاطات المنتجة للبضائع والبنى التحتية البشرية والمادية نشاطات اساسية تلبي حاجات الاستهلاك والنمو في البلدان النامية. أما بالنسبة إلى لبنان، فقد استمرت حصة البضائع، كما حصة البضائع والبنى التحتية مجتمعين، بالتناقص منذ عام 1950 حتى اوائل التسعينات على الاقل. وكان هذا التناقص لمصلحة النشاطات الوسيطة، كما

انه لم يبرز أي نشاط قيادي في عملية النمو.

وتكشف نفقات اجمالي الناتج المحلي غياباً واضحاً للتغير الهيكلي. فرغم الوضع القوي للاقتصاد الكلي، بقيت الاستثمارات على مستوى منخفض نسبياً ما عدا فترة منتصف الستينات، أي الفترة الإنمائية القصيرة في عهد الرئيس شهاب. وقد بلغت الاستثمارات ما يقارب من 20 % من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 1950 - 1974. وللمقارنة، ارتفع معدل الاستثمارات في سنغافورة، التي يقل عدد سكانها عن عدد سكان لبنان، من 18 % من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 1960-1966 إلى 25% خلال فترة 1966 - 1969 ليصل إلى أكثر من 40 % خلال فترة 1970 - 1979[191]. وتوجهت معظم الاستثمارات في لبنان إلى قطاع البناء حيث بلغت الاستثمارات فيه 64 % من إجمالي الاستثمارات خلال فترة 1964 - 1972، مع نسبة عالية من التركيز على الأبنية السكنية في وسط لبنان[192].

أما الإدخار المحلي فقد بقي على مستويات أدنى من الاستثمار. ولم يساهم الوضع المالي القوي والأرباح الكبيرة من الأعمال التجارية (انظر الفقرة 4 - 5 في هذا الخصوص) في تحسن مستوى الادخار الذي بلغ 11 % فقط من إجمالي الناتج المحلي قبل عام 1975، مقارنة بمعدل 23 % في البلدان النامية الأخرى خلال فترة 1964 - 1974[193]. ومنذ عام 1977، تجاوز الاستهلاك إجمالي الناتج المحلي في كل سنة، ونسبة الاستهلاك هذه هي من الاعلى في العالم.

وقد دعمت قوة الليرة اللبنانية تلك المعدلات العالية للاستهلاك. وانتشرت ظاهرة الشراء بالتقسيط للسلع المعمّرة، خاصة في فترة الستينات عندما توسعت عملية الشراء بالتقسيط، وذلك على خلفية زيادة قوية في الودائع بالليرة وبالعملات الاجنبية في المصارف التجارية. وازدادت تلك الودائع من حوالى 19 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1950 إلى 101 % عام 1974. وازدادت قروض المصارف للاستهلاك بالأسعار الثابتة بنسبة عالية تعدت 10 % سنوياً خلال فترة 1950 - 1974[194].

من الواضح أن الليبرالية الاقتصادية في لبنان كانت تعيش باكثر من طاقتها الانتاجية، في الايام الجيدة والسيئة على السواء، وبقي مستوى الاستهلاك وهيكليته مدة نصف قرن غير متوازن مع مستوى الانتاج وهيكليته. وكان من الممكن

الاستمرار على تلك الحالة فقط بوجود فائض متواصل في ميزان المدفوعات، وهذا ما استطاع لبنان تحقيقه لفترات طويلة. ويعود هذا الفائض في معظمه للتحويلات أو للمداخيل الناتجة من نشاطات غير إنتاجية. واهمية هذا الواقع ليست في أن قوة الوضع المالي والاقتصادي الكلي تنبع من ميزات ريعية بدل ان تكون إنتاجية، حيث أن ذلك الوضع لا يمكن بالضرورة إعادة إنتاجه أو ضمان استمراره، انما المهم هو في طريقة استخدام ذلك الفائض، وبصرف النظر عن مصدره، ومدى مساهمته في زيادة الإنتاجية وإمكانيات النمو للاقتصاد.

الجدول رقم 5-5

هيكلية العمالة (أ)

(بالنسب المئوية من إجمالي العمالة، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950	1960	1970	1974	1987	1997
الزراعة	55	44	26	22	20	20-15
الصناعة	11	12	16	17	16	15
(منها: التصنيع)	(10)	(11)	(15)	(16)	(15)	(14)
البناء	5	6	8	8	8	11
الخدمات	29	38	50	53	56	59-54
(منها: الإدارة العامة)	(4)	(7)	(9)	(9)	(11)	(11) (ب)
المجموع	100	100	100	100	100	100
إجمالي العمالة (بالآلاف)	411	558	702	762	855	1,500

المصادر: انظر الملحق رقم 2.

الملاحظات: أ- قدر المسح الرسمي للقوى العاملة لعام 1997 (اي PAL97؛ République Libanaise, 1998a) إجمالي العمالة بـ 1,246,000 عامل، ونعدّل هذا الرقم تصاعدياً إلى 1,500,000 عامل لاحتساب العمال الأجانب غير المسجلين في المسح. ويظهر تأثير هذا التعديل في الزراعة (من 9 إلى 15 - 20 ٪) والخدمات (من 65 نزولاً إلى 54 - 59 ٪). ب- تصبح نسبة العمالة في الادارة العامة حسب المسح الرسمي لعام 1997 حوالى 14 ٪ (انظر الجدول رقم 9 - 5 ادناه) من دون ادخال التعديلات، خاصة بالنسبة إلى العمالة الاجنبية غير المحتسبة في المسح. راجع الملحق رقم 2 لتفاصيل أكثر.

إن هيكلية العمالة المبينة في الجدول رقم 5-5 مماثلة لهيكلية الناتج وتظهر تغيرات هيكلية بسيطة، والبارز فيها ان غالبية اليد العاملة التي انتقلت من الزراعة توجهت إلى قطاع الخدمات. وهذا هو الدليل الأول (الذي سنؤكده في الفقرة المقبلة) الذي يشير إلى غياب أو ضعف تطور لافت في الإنتاجية القطاعية. ورغم التوسع القوي انما القصير الاجل الذي جرى في حجم العمالة التصنيعية في فترة الستينات، إلا أن ذلك التوسع سرعان ما تراجع رغم تزايد الصادرات في الفترة نفسها. وكانت الصناعة قد واجهت ارتفاع الطلب المحلي والخارجي على بضائعها خصوصاً بزيادة نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة. وازدادت في الوقت ذاته نسبة العمال اللبنانيين الذين هاجروا بمعدل ثلاثة أضعاف عما كانت عليه الهجرة في الخمسينات، وخاصة العمال المهرة (انظر الجدول رقم 12-3 في الفصل الثالث).

قمنا في الجدول رقم 4-5 بترتيب هيكلية الناتج بشكل يسلط الضوء على تطور حصة البضائع والبنى التحتية المادية والبشرية. ولا نعني بذلك الترتيب أن إنتاج البضائع فقط هو النشاط «المنتج». انما، وكما ذكرنا في الفصل الثالث، فان النمو الطويل الأجل في البلدان النامية بحاجة إلى نمو متواصل في إنتاجية النشاطات المتخصصة في إنتاج البضائع. فاستراتيجية نمو اقتصادي تركز على النشاطات والخدمات الوسيطة تتطلب يداً عاملة ماهرة هي جد ضرورية لتلك النشاطات، وعند ذلك فقط يمكن لنمو الانتاجية في تلك النشاطات وتنافسيتها أن يسمح بالحصول على البضائع الضرورية من خلال التجارة. إلا أن وضعاً كهذا يمثل وضع البلدان الصناعية المتقدمة أكثر مما يمثل الوضع في البلدان النامية. وبعبارة أخرى، يتطلب النمو والإنماء المستدامان في البلدان النامية زيادة مستمرة في إنتاجية عمليات إنتاج البضائع كشرط أساسي. إن هذا المبدأ مستمد من واقع ان معظم النفقات الاستهلاكية في البلدان النامية هي عادة على البضائع[195].

اذاً، إذا كانت عملية النمو والإنماء تتطلب تغيراً هيكلياً، فإن ذلك يعني ان مسار النمو والإنماء خلال فترة 1948 - 1974 الإيجابية كان ضعيفاً في لبنان، ذلك أنه لم يطرأ تغير هيكلي ملحوظ في الاقتصاد اللبناني. إن هذا تقويم على مستوى تقريبي أولي، وهو بحاجة إلى تحليل تفصيلي عن تطور الإنتاجية، ذلك أن القوة الأساسية التي ينبع منها التغير الهيكلي هي في تزايد الإنتاجية الذي يأخذ عادة شكل تزايد إنتاجية العمالة.

5-2-2 إنتاجية الليبرالية الاقتصادية

يظهر الجدول رقم 6-5 أدناه معدل إنتاجية العامل حسب النشاطات الاقتصادية الرئيسية ونسبة إلى معدل الإنتاجية في كل فترة زمنية على حدة. ويكشف الجدول التغير الهيكلي في إنتاجية العامل، وبالاخصإذا ما كان هناك من نشاط قيادي نسبة إلى معدل الإنتاجية العام.

الجدول رقم 6-5

إنتاجية العمالة حسب النشاط الاقتصادي

(بالنسب المئوية لمعدل الإنتاجية، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1951-1949	1966-1964	1973-1971	1987	1997
الزراعة [أ]	37	33	39	44	36
التصنيع	121	100	93	98	100
البناء	82	83	55	60	85
التجارة	255	240	213	180	97
خدمات أخرى	191	126	117	108	152
الإدارة العامة	175	101	77	47	105
إجمالي الناتج المحلي للعامل الواحد	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
- المؤشر (100=219, 9 ل.ل.) [ب]	50	78	100	99	46
- بالدولار بالأسعار الجارية	818	1,824	2,955	3,855	10,441

المصادر: انظر الجداول 4-5 و5-5.

الملاحظات: أ- مؤشر الإنتاجية في الزراعة هو الأقل صحة، خاصة لفترة التسعينات، وذلك بسبب الفروقات بين مسوح عدة عن العمالة في الزراعة. انظر الملحق رقم 2. ب- مؤشر إجمالي الناتج المحلي للعامل الواحد بالأسعار الثابتة للفترة 1972 - 1974؛ 1971 - 1973 = 100.

إن متوسط إنتاجية العمل، أي إجمالي الناتج المحلي للعامل الواحد، قد بلغت عام 1987 ذات النسبة المحققة في الأعوام 1971 - 1973. ورغم انتهاء الحرب عام 1990،

وأعمال إعادة الإعمار التي بدأت منذ عام 1993، فقد هبطت إنتاجية العامل عام 1997 إلى أقل من نصف ما كانت عليه في الأعوام 1971 - 1973[196]. وهناك ثلاثة عوامل تفسر ذلك التطور، أولها يتعلق بنوعية أو مستوى مهارة القوى العاملة. فقد انضمت منذ أواخر التسعينات اعداد متزايدة من العمال إلى القوى العاملة، وغالبيتهم لم يتلقوا تعليماً أو تدريباً نوعياً خلال الحرب، ومنهم ايضاً أعداد كبيرة من العمال غير المهرة من سوريا ومصر والهند ودول آسيوية أخرى. أما العامل الثاني فيتعلق بالدمار الكبير الذي لحق بمؤسسات ومناطق عديدة من جراء القتال الشديد الذي حدث خلال فترة 1988 - 1990. أما العامل الثالث الذي لا يقل أهمية عن العوامل السابقة فهو الهبوط الحاد في قيمة الليرة ودولرة الاقتصاد اللذين تفاقما عام 1987 بعد نصف قرن من الاستقرار في سعر صرف الليرة، مما قوّض موجودات مالية محررة بالليرة اللبنانية، وخلخل النظام المالي، واحدث أضراراً اقتصادية كبيرة. وسنتناول موضوع الأزمة المالية هذه باستفاضة في الفصل المقبل.

لم يكن هناك من نشاط اقتصادي قيادي انتاجياً في لبنان حتى عام 1973. واذ ازدادت إنتاجية العامل بمعدل سنوي مقداره 3.2 % خلال فترة 1949 - 1973، إلا أن تلك النسبة لا تعتبر استثنائية، ذلك أن فترة ربع القرن التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت فريدة في تاريخ الاقتصاد العالمي حيث كان النمو القوي سمة صبغت كل الاقتصادات في العالم. وفي الحقيقة، فان هذه النسبة ادنى من نسبة الـ 4 % التي وصل اليها Chenery et al. لعينة من البلدان من نفس فئة الدخل في لبنان ولفترات متعددة خلال الأعوام 1950 - 1975. وعلى سبيل المثال، فان المعدل السنوي لنمو إنتاجية العامل في سنغافورة بلغ 4.7 % خلال فترة 1960 - 1979[197]. ومن ناحية أخرى، تمكن النشاط التصنيعي في لبنان من إظهار قدر من التأقلم في الإنتاجية بعد عام 1975. فقد خلقت ظروف الحرب آنذاك وانخفاض المداخيل حافزاً للاستعاضة عن البضائع المستوردة، وفي الوقت نفسه ازدادت نسبة الطلب على السلع الرئيسية مثل الطعام والملبس[198].

وتقويم مسار النمو يتم بصورة علمية اكثر دقةإذا ما تناول تطور نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (λ) بدل نمو إنتاجية العـــامل فقط (انظر الفقرات 2-2-4 و3-4 في الفصل الرابع). وقد توصلنا إلى التقديرات الآتية لكل الاقتصاد خلال الفترة الممتدة

من (1949 - 1951) إلى (1972 - 1974) وذلك بالنسبة إلى معدل النمو السنوي لـ:

- اجمالي الناتج: 6.0 %
- رأس المال: 6.3 %
- العمالة: 2.6 %

وكانت حصة العمالة من اجمالي الناتج 40 إلى 45 % (بما فيها الاجور المنسوبة إلى العمال المستقلين)، وحصة رأس المال 55 إلى 60 % خلال الفترة نفسها[199].

واستناداً إلى التقديرات أعلاه ومعادلة رياضية محددة، كان نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال فترة 1949 - 1974 بمعدل سنوي بلغ 1.2 % إلى 1.4 %. وهذه النسبة أدنى بكثير من نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج البالغ 2.3 % والذي احتسب لفترات متعددة خلال 1950 - 1975 لعينة من البلدان من نفس فئة الدخل كلبنان[200]. ونسبة 1.2 إلى 1.4 % هذه هي ايضاً أدنى بكثير من تلك المحققة خلال فترة 1960 - 1989 في اقتصادات دول آسيا ذات معدلات النمو المرتفعة، وذلك وفق دراسة أعدها البنك الدولي عام 1993 عن الاداء «المعجزة» في دول شرق آسيا.

لماذا هذا الأداء الباهت للإنتاجية في لبنان؟ هناك سببان رئيسيان، أولهما فشل الليبرالية الاقتصادية في توليد المهارات، والثاني تخصيص اليد العاملة الماهرة غير المهاجرة في نشاطات التجارة والخدمات بدل نشاط إنتاج البضائع الذي بطبيعته هو اكثر استغلالاً لوفورات الحجم التي ترفع حكماً من مستوى الإنتاجية. وبالفعل، فقد كان 8 إلى 10 % فقط من مجمل العمالة الماهرة تعمل في الزراعة والتصنيع عام 1970 وعام 1997 ايضاً.

وهكذا، سواء أخذنا في الاعتبار اياً من المؤشرات التالية من نمو إجمالي الناتج المحلي أو نمو إنتاجية العامل أو نمو الإنتاجية الكلية أو التغير الهيكلي في الإنتاج أو العمالة، فإن الدليل الواضح هو انه لم يحدث تغير هيكلي ملحوظ في لبنان، وان النمو في الإنتاجية كان بطيئاً ومتواضعاً. لذلك، واستناداً إلى هذه الوقائع، يظهر جلياً أن الاعتقاد بأن الليبرالية الاقتصادية هي شرط كاف لجعل النظام الاقتصادي نظاماً منتجاً، بأي من المقاييس المذكورة اعلاه، هو اعتقاد خاطئ. وتبدو تلك النتيجة التي توصلنا اليها أكثر

حدة وإقناعاً إذا ما أخذنا في الاعتبار وضع الاقتصاد الكلي القوي الذي كان يتمتع به لبنان وكذلك وفرة رؤوس الاموال والأسواق الكبيرة للصادرات اللبنانية، حيث تمتع لبنان بكل تلك الميزات خلال فترة تجاوزت ربع قرن.

5-3 توزيع الدخل وتطور الرأسمالية

بعد تقويم أداء النمو والإنتاجية للاقتصاد اللبناني نأتي إلى مجال أكثر تفصيلاً وتحليلاً. نقوم اولاً بدراسة توزيع الدخل على عوامل الانتاج، أي اساساً العمل ورأس المال، بما في ذلك ربحية المؤسسات الخاصة وهيكلية الأجور. وسنقوم بعد ذلك بتقدير مدى تطور الرأسمالية في الاقتصاد اللبناني من خلال تطور العمالة المأجورة. ويُستكمل التحليل بعدئذ بدراسة سلوك الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد، ذلك السلوك الذي يقود فعلياً عملية النمو الكلية ويعطيها شكلها المحدد.

5-3-1 توزيع الدخل والربحية

هناك ثلاث فئات للدخل تعكس الهيكلية الاقتصادية للمؤسسات في لبنان: العامل المأجور أو براتب، والرأسمالي الذي يجني الأرباح، والعامل المستقل الذين يكسب دخلاً هو ليس اجراً. وتشكّل الفئة المستقلة مجموعة متنوعة من المهن، منها المزارعون والباعة الجوالون وسائقو سيارات الأجرة والحرفيون الصناعيون وعمال الصيانة (كهربائي، ميكانيكي، الخ.) وأصحاب محلات التجزئة والمحامون والمهندسون والأطباء. إن مستوى دخل هؤلاء ومستوى معيشتهم يعكس تنوع مهاراتهم ومواردهم، فتتراوح احوالهم من المستوى المعيشي المتواضع للمزارع الصغير والبائع الجوال إلى رخاء العديد من الأطباء. إن الاختلاف في مستوى الدخل ضمن الفئة الواحدة، وبين الفئات المختلفة، يمكن أن يكون اختلافاً كبيراً كما تبين مؤشرات جيني المرتفعة نسبة للعمالة بأجر أو لناحية إجمالي الدخل (انظر الفصل الثالث).

وحيث أنه كان من المستحيل تقدير الدخل المستقل في شكل منفصل، فقد أدرج

هذا من ضمن الأجور باحتساب متوسط الأجور ومضاعفته بعدد العمال المستقلين. أما الفئات الأخرى المبينة في الجدول 7-5 أدناه، فهي الأرباح والضرائب. وتُحدد الأرباح على أنها إجمالي القيمة المضافة في القطاع الخاص ناقص الأجور والضرائب، وبذلك فهي تحوي عنصر الربح المنسوب للنشاط المستقل. ويركز التحليل على المداخيل في القطاع الخاص، التي تتجاوز عادة 90 % من إجمالي الناتج المحلي، لإبراز أداء المؤسسات الخاصة في ظل الليبرالية الاقتصادية. ونرى ان جزءاً كبيراً من الأجور في القطاع العام يأخذ شكل إعانات أكثر منها أجوراً التي يكون لها عادة في المقابل قيمة إنتاجية مضافة.

الجدول رقم 7-5

توزيع دخل عوامل الإنتاج

(نسب مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

	1950	1970 - 1964	1987	1997
إجمالي الناتج المحلي	**100**	**100**	**100**	**100**
ناقص: الإدارة العامة	-6	-8	-5	-12
=				
إجمالي الدخل من الإنتاج	**94**	**92**	**95**	**88**
=				
الأجور في القطاع الخاص [أ]	30	33	20	36
الأرباح	59	51	77	41
صافي الضرائب غير المباشرة [ب]	5	8	-2	11
للذكر				
الأجور في الإدارة العامة	5	7	5	10

المصادر: Badre, 1956؛ Gaspard, 1990؛ République Libanaise, c.1971, c.1972a, 1997, 1998a,b, 2003؛ UN, 1955.

الملاحظات: أ- أفترضت الأجور الزراعية على أنها 25 ٪ من القيمة المضافة في الزراعة، كما هو وارد في مسح ميزان المدفوعات لعام 1967 (Medawar, 1969, p. 99)، وتتضمن هذه الأجور المنسوبة إلى العمال المستقلين. اما عوامل التعديل فهي

1.38 لعام 1997 و1.44 للفترات الأخرى وذلك وفقاً لتوزيع العمالة في PAL70 وPAL97 . ب- صافي الضرائب غير المباشرة هي الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات (المقدمة من الحكومة، ومعظمها لخدمات التعليم والصحة) والتحويلات من مؤسسات الأعمال ذات الصلة في الخارج، وهذه ضئيلة لا تتجاوز 1 ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

لقد أخذت كل البيانات المذكورة في الجدول رقم 7-5، وخاصة بيانات الأعوام 1964 - 1970 و1997، من الحسابات القطاعية الرسمية للأسر ومؤسسات الأعمال الخاصة[201]. وتتضمن الأرباح الفوائد والريع وانصبة الارباح. وأدرجت الفوائد والريع مع الأرباح على افتراض أن معظم الريع والفوائد على رأس المال النقدي يعود إلى الطبقة الرأسمالية.

هناك خاصيتان بارزتان في الجدول رقم 7-5: الحصة الصغيرة للأجور والعائد الكبير للرأسمال. واذ حصلت إعادة توزيع دخل لغير مصلحة الأجور خلال سنوات الحرب، خصوصاً عام 1987، الا انه جرى تصحيح لذلك في ما بعد. وقد هبطت حصة الأرباح بشكل حاد عام 1997، علماً أن تقدير الأرباح جرى بأقل مما هي عليه في الواقع بسبب استبعاد انصبة الأرباح في تقدير العائد على الرأسمال. ومع ذلك، فإن الهبوط الحاد في حصة الأرباح في نهاية التسعينات جرى على خلفية سياسة تثبيت سعر صرف الليرة، بعدما تحسن هذا السعر لسنوات عدة، ومع استمرار تزايد الدين العام وتراجع معدل النمو. وهذا وضع لا يمكن الاستمرار به بلا عواقب، كما سنرى في الفصل المقبل.

لقد راوحت الأجور في القطاع الخاص قبل عام 1975 (بما فيها الأجور المنسوبة إلى العمال المستقلين) بين 30 و33 % من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغت الأرباح نصف إجمالي الناتج المحلي على الأقل. وكانت ضريبة الدخل تاريخياً أقل من 2 % من إجمالي الناتج المحلي، وحصة الأسر منها نحو النصف على شكل اقتطاع مباشر من الأجور. وفي المقابل فان تهرّب المؤسسات الخاصة من الضرائب يُعتبر سلوكاً عادياً ومقبولاً في لبنان. وتشير تقديرات غير رسمية إلى ان حجم التهرب الضريبي هذا كان في أوائل الستينات بنسبة 75 % من رجال الأعمال في القطاع الخاص، و90 % بالنسبة إلى المهن الحرة. وهذه الأرقام غير مبالغ فيها، ذلك أن المعدلات الإسمية للضرائب راوحت بين 20 إلى 25 % من دخل المؤسسات الخاصة، أي أكثر من 10 % من إجمالي الناتج المحلي، في حين ان هذه كانت تدفع حوالى 1 % فقط[202].

ويمكن احتساب نسبة الربح الاجمالية في الاقتصاد اللبناني بتطبيق معادلة حسابية بسيطة هي (حيث الناتج هو اجمالي الناتج المحلي):

معدل الربح ≡ الارباح/ رأس المال ≡ (الارباح/ الناتج) ÷ (الرأسمال/ الناتج)

وبعبارة أخرى، إن معدل الربح الاجمالي يساوي نسبة حصة الربح من إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة رأس المال إلى الناتج. لقد كان معدل نسبة رأس المال إلى الناتج في لبنان حوالى 2.4 خلال الأعوام 1950 - 1974[203]. وليس باستطاعتنا تطبيق العملية الحسابية نفسها على فترة ما بعد 1975 أو بعد 1990 وذلك لعدم توافر السلاسل الاحصائية عن رأس المال. وبما أن حصة الأرباح راوحت بين 50 و60 % من إجمالي الناتج المحلي، يكون معدل الربح الاجمالي قد تراوح بين 21 و25 %. وهذا يعني أن رأس المال المستثمر في لبنان كان يُسترد بالكامل خلال فترة 4 إلى 5 سنوات. فعلاً، كانت المؤسسات الخاصة مربحة جداً في ظل الليبرالية الاقتصادية في لبنان.

وللمقارنة فقط، فإنه من المهم أن نذكر أن توزيع إجمالي الناتج المحلي في البلدان الصناعية الكبرى كان خلال فترة 1973 - 1982 تقريباً بشكل ثلثي الناتج للأجور، والربع للأرباح، وحوالى 8 % للعمال المستقلين[204]. والقضية هنا، وكما ذكرنا من قبل، ليست في كون نسبة الربح مرتفعة أو منخفضة، بل بمدى إعادة استثمار تلك الأرباح. إن معدل الاستثمار من الأرباح، أو نسبة اعادة ضخ هذه في الاعمال، يبين مستوى كفاءة السوق في توفير إطار ليس لتحقيق الأرباح فقط بل ايضاً لاستعمال هذه مجدداً، مما يدفع عملية النمو الاقتصادي. وسنتناول هذه القضية المهمة في الفقرة المقبلة عن السلوك الاقتصادي.

5-3-2 الكفاف المعيشي وهيكلية الأجور

إن نمط توزيع الدخل لعوامل الإنتاج في لبنان لا يدعم نظرية Kuznets. وهذه النظرية تقول ان مسار النمو الاقتصادي في نظام السوق يقترن في مراحله

الأولى بتوزيع غير عادل في الدخل، لكن الإنحراف في التوزيع يتضاءل في ما بعد مع تطور النشاط التصنيعي والانتقال إلى المدن. والفكرة هنا هي أن منافع النمو في نظام السوق سوف تصل تدريجاً إلى الفئات ذات الدخل المتدني. طبعاً، لم يكن الوضع كذلك في ظل الليبرالية الاقتصادية في لبنان. وفي الواقع، فإن غياب التحسن في نمط توزيع الدخل يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب التحسن في عنصر الأجر، أي في العنصر المقترن جوهرياً بنظام السوق. ويظهر هذا الامر بوضوح في نسبة النمو السنوية في متوسط الأجور الحقيقية التي بلغت 3 % خلال فترة 1950 - 1974، وهي نسبة أدنى من معدل النمو في متوسط الإنتاج للعامل 3.2 % في حين أن الأجور كانت في الاساس على مستوى متدنٍ (انظر الجدول أدناه).

ولاستكمال تحليل نمط توزيع دخل عوامل الإنتاج، علينا الآن دراسة تطور القوة الشرائية للأجور. وهذا ما قمنا به في الجدول رقم 8-5.

الجدول رقم 8-5

الكفاف المعيشي، ومؤشرات أخرى عن الأجور

(معدلات شهرية؛ المؤشرات، فترة اساس وباسعار 1972-1974=100)

	1951 -1952	1960	1966	1974	1987	1997
مستوى الكفاف/ الفقر [أ]						
بالدولار-بالاسعار الجارية	59	77	104	215	167	466
الحد الأدنى للأجور [ب]						
بالدولار-بالاسعار الجارية	25	39	51	118	29	195
المؤشر (100=252 ل.ل.)	58	68	79	100	27	32
متوسط الأجور [ج]						
بالدولار-بالاسعار الجارية	46	62	97	242	119	-400 480

المؤشر (100=517 ل.ل.)	52	53	73	100	54	41 - 34
متوسط الأجور (نسبة إلى مستوى الكفاف = 1)	0.77	0.81	0.93	1.13	0.71	- 0.86 1.03
هيكلية الأجور (نسبة إلى معدل الأجور= 1) (ج)						
الزراعة	0.22		0.32	0.33		0.50
الصناعة	0.84		0.78	0.66		0.93
الخدمات	2.30		1.38	1.55		1.10
الحد الأدنى للأجور	0.54	0.63	0.53	0.49	0.24	0.46
خصائص المسوح عن مستوى الكفاف/ الفقر						
التغطية	بيروت	بيروت	بيروت	لبنان	بيروت	بيروت
الفئة الاقتصادية/ الأسرة	طبقة عاملة فقيرة	«ذات موارد محدودة»	أدنى مستوى إنفاق	فقيرة	الحاجات الأساسية	أدنى مستوى دخل
حجم العينة (عدد الأسر)	277		2,500	2,200	مسح عن الحاجات الأساسية	16,330

المصادر: Ecole Libanaise, 1952 ؛ IRFED, Vol. 2 ؛ Milenkoviç, 1987؛ République Libanaise, c.1986, 1988b؛ Schemeil, 1976.

الملاحظات: أ- للأسر من خمسة أفراد. استند التقدير لعام 1987 إلى مسح عن الحاجات الأساسية بافتراض أن الانفاق على الطعام يشكل 60 ٪ من إجمالي الإنفاق (انظر Milenkoviç, 1987)، واستند التقدير لعام 1997 إلى مسح ميزانية الأسر للعام نفسه، حيث ذكر أن الأسر ذات الفئة الدنيا من الدخل (195 دولاراً أو أقل) تنفق شهرياً 466 دولاراً على الأقل (Rép.Lib., 1988b, p. 251). ب- قليلاً ما يطبق الحد الادنى للأجور، خاصة في الزراعة. ج- تقدير متوسط الاجور استند إلى إجمالي الناتج المحلي وحصة الاجور (معدلة بالأجور المنسوبة إلى العمال المستقلين) وعدد العمال، والأجور هي للقطاعين العام والخاص. وتعتمد هيكلية الأجور على دراسات عديدة عن معدلات الأجور للزراعة (Berouti, 1973؛ Chami, 1981؛ Lerner, 1958؛ Medawar, 1969؛ Stevens, 1959؛ US, 1962)، وبالنسبة إلى الصناعة (IRFED؛ Nsouli, 1953؛ République Libanaise, 1970؛ Schemeil, 1976)، وبالنسبة إلى الخدمات (IRFED ؛ République Libanaise, 1970؛ Recueil de Statistiques Libanaises, Année 1963؛ Schemeil, 1970). وقدّرت هيكلية الأجور لعام 1997 مباشرة من مسح ميزانية الأسرة للعام نفسه، ونستبعد الأجور العالية للعاملين في الخارج (انظر Rép.Lib., 1998b, p. 63).وفي الحالات القليلة التي لم تتوافر فيها معلومات عن الأجور تم استخراج هذه كبند متبقٍ من وسطي الأجور.

ثمة مفاهيم عدة عن الكفاف المعيشي (subsistence) والفقر (poverty)، وهذه

ليست دوماً واضحة أو محددة. ونستخدم مفاهيم الكفاف المعيشي والفقر هنا للإشارة إلى المعنى نفسه، وهو الدلالة على مستوى دخل يؤمن أولاً الحاجات الاساسية من طعام ومأوى، كما يؤمن حاجات ضرورية أخرى تختلف عادة باختلاف المستوى المعيشي العام في البلد في مرحلة زمنية معينة من تطوره.

وتعتمد التقديرات الواردة في الجدول رقم 8-5 على مسوح جرت عن أسر «فقيرة» من ضمن الطبقة العاملة وأسر «ذات دخل محدود»، الخ. ونستخدم تلك التقديرات هنا لإعطاء نظرة عامة، وليس محددة، عن مستوى الفقر في لبنان وتطوره، أو عن الحد الأدنى للدخل الذي يكسبه العامل العادي من عمله المأجور. وبذلك فإن تلك التقديرات تقدم صورة عن تطور المستوى المعيشي للعمال، واستطراداً عن مدى جاذبية العمل المأجور.

إن التقديرات التي نقدم عن مستوى الكفاف المعيشي أو الفقر هي تقديرات محافظة، ذلك أن مستوى الكفاف أو الفقر قد يكون فعلياً أعلى من التقديرات، مما يؤدي عندها إلى ان يكون عدد الناس الفقراء أو الذين يعيشون على أو أدنى من مستوى الكفاف هم أكثر مما جاء في التقديرات. فعلى سبيل المثال، قام Churchill (1954) في المسح الاجتماعي الاقتصادي الذي أجراه لبيروت في اوائل الخمسينات بتقدير مستوى دخل الاسرة الضروري لتأمين «الحد الأدنى الصحي ولعيش كريم» بـ113 دولاراً، وهو ضعف دخل الأسرة العاملة الفقيرة في الجدول أعلاه. وكذلك، فقد ذكرت الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عام 1974 وشملت 200,000 عامل ان 70% من أولئك العمال المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالاضافة إلى عدد من العمال الموقتين، كانوا يكسبون أجراً أدنى من مستوى الكفاف الذي قدّرنا لذلك العام[205].

ويمكننا في هذا المجال، لغرض المقارنة فقط، ذكر مسوح أخرى كالدراسة التي قدّرت ان مستوى الفقر، حسب القوة الشرائية في البلدان النامية ذات الدخل المتدني، يقارب مستوى استهلاك وسطي بـ 31 دولاراً للشخص الواحد في الشهر عام 1985، مع حد أدنى بلغ 23 دولاراً[206]. وقدرت هذه الدراسة أن مستوى الفقر هذا يراوح بين 16 و54 دولاراً في بلدان الشرق الأوسط. وبما ان لبنان ينتمي إلى مجموعة البلدان النامية ذات الدخل المتوسط وليس المنخفض، فان مستوى الفقر فيه لذلك العام يجب

ان يكون قريباً أو أعلى من 31 دولاراً. وقد كان تقديرنا عن عام 1977 هو 33 دولاراً للشخص الذي يعيش في أسرة مؤلفة من خمسة أفراد، وهو رقم قريب جداً مما وصلت اليه هذه الدراسة.

وبصرف النظر عن المحاذير الإحصائية للتقديرات، فإن أكثر ما يبرز في تلك البيانات هو المستوى المتدني للأجور نسبة إلى مستوى الكفاف المعيشي. فقد استمر متوسط الأجور العام على مستوى أدنى من مستوى الكفاف حتى عام 1974، وكذلك الأجور في الزراعة والصناعة، ما عدا الأجور في قطاع الخدمات. اما الحد الأدنى للأجور فقد كان معدله على مر السنين نحو نصف مستوى الكفاف المعيشي، علماً ان معدل أجر العديد من العمال، وخاصة العمال الموسميين أو الموقتين، هو عادة أقل من الحد الأدنى للأجور. ومن الواضح أنه، وبالنسبة إلى غالبية العمال، كان العمل المأجور في لبنان، ولا يزال، عملاً غير مجز.

ولذلك، لم يكن العمل المأجور جذاباً لكثير من الناس. ولم يكن صعباً على العديد من هؤلاء التوجه نحو العمل المستقل، كصاحب محل تجزئة أو حرفي بسيط أو سائق سيارة أجرة. وبمعنى آخر، لم تؤد هيكلية الأجور في ظل الليبرالية الاقتصادية في لبنان إلى توسع نطاق العمالة المأجورة. وإذا كان توسع العمالة المأجورة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوسع الرأسمالية، مع ما قد يرافق ذلك التوسع من زيادة مستمرة في الإنتاجية، فان مستوى وهيكلية الأجور كان وبقي غير منتج في لبنان.

وفي المقابل، تظهر تجربة لبنان أن نظام الأجور فيه هو نظام مرن، اذ تزداد الأجور في الأوقات المؤاتية وتنخفض في الأوقات الصعبة. وعادة ما يكون الانخفاض في الأجور أكبر من الانخفاض في الانتاجية. فخلال الأزمة المالية التي حدثت عام 1987، وعندما كان إجمالي الناتج المحلي يساوي تقريباً ما كان عليه عام 1974 وكانت إنتاجية العامل ثابتة تقريباً، انخفضت الأجور إلى نحو نصف ما كانت عليه عام 1974.

اما الآن، فربما تكون سنوات الحرب، وما لحقها من سنوات أخرى من الركود الاقتصادي، قد ادت إلى تقويض أسس استمرارية العمل المستقل وخلقت بيئة أكثر ملاءمة لتطور النشاط الرأسمالي من خلال ازدياد صعوبة العمل المستقل وكلفته، ودفع العمال إلى العمل المأجور.

5-3-3 تطور العمالة المأجورة

إن فكرة عدم تطور الرأسمالية في لبنان تطوراً ملحوظاً، رغم نظام الليبرالية الاقتصادية المعتمد، بقيت طاغية في تقويمنا لأداء الإقتصاد اللبناني. والفكرة هذه مستمدة من المبدأ القائل بأن الرأسمالية هي في الأساس نظام مختلف عن نظام السوق. إن جوهر النظام الرأسمالي يكمن في بيع السلع في السوق بغية تحقيق فائض في القيمة يأخذ عادة شكل الارباح، الذي يستخدم من جديد لتحقيق فائض إضافي في القيمة، وهكذا دواليك. وهذا هو معنى التراكم الرأسمالي. أما في اقتصاد السوق غير الرأسمالي، فالتبادل يتم للحصول على قيم استهلاكية نفعية (use values) وليس قيم تبادل (exchange values). والفرق مهم، ذلك أن الرأسمالية تحمل في طياتها الدافع للتراكم، وبذلك فهي تحمل الإمكانية لتحقيق النمو بشكل مستدام، وهذا ما لا يحصل بالضرورة في نظام السوق الحرة أو في نظام رأسمالي متخلف.

من الناحية العملية، يمكن أن نقرن تطور الرأسمالية مع تطور العمالة المأجورة. والمسوح عن السكان والعمالة التي اعتمدنا عليها في الجداول السابقة تقدم صورة مفيدة عن تطور العمالة المأجورة في لبنان. ولذلك، فقد وزّعنا البيانات عن العمالة إلى فئتين: الفئة المأجورة والفئات الأخرى. الفئة المأجورة تضم العمال بأجر نظامي، أي أولئك الذين يعملون بشكل وأجر منتظم، عادة على اساس عقد، والعمال غير النظاميين الذين يضمون العمال الموسميين والموقتين وأفراد العائلة. أما الفئات الأخرى فتضم العمال المستقلين وأرباب العمل[207].

الجدول رقم 9-5
العمالة حسب حالة العمل
(بالنسب المئوية من إجمالي العمالة)

		1952 - 1951 (بيروت)	1959	1970	1997
العمال المستقلون	}	46	32	24	25
أرباب العمل	}			8	7
المساعدة العائلية		6	7~	7	2
المأجورون لدى الحكومة		5~	7	8	14
خارج «العمل المأجور في القطاع الخاص»		**57**	**46**	**47**	**48**
العمل المأجور في القطاع الخاص		**43**	**54**	**53**	**52**
العمال بأجر منتظم		33	39	30	33
العمال بأجر غير منتظم		10	15	23	19
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**

المصادر: AUB, 1960؛ Churchill, 1954؛ IRFED؛ République Libanaise, 1972, 1998a.

الملاحظات: يشمل المأجورون الحكوميون العاملين في الجيش وكل من يقبض أجراً من وزارة كالتابعين لوزارات التعليم والصحة. نسبة العمالة عام 1997 هي حسب المسح الرسمي وليس حسب تقديراتنا لمجمل العمالة (انظر الجدول رقم A.2.1 في الملحق رقم 2).

يؤكد الجدول رقم 9-5 القدرة الكبيرة للعمالة المستقلة على التأقلم اذ حافظت منذ عام 1970 وحتى عام 1997 على حصة الربع من إجمالي العمالة. اما حصة العمالة المأجورة في القطاع الخاص فبقيت تراوح منذ الخمسينات حول مستوى نصف العدد الإجمالي[208].

ومن الناحية التحليلية، تختلف العمالة المأجورة النظامية (أو بأجر منتظم) كلياً عن العمالة غير النظامية. فالأولى تساهم بشكل منتظم وتراكمي في الإنتاج، في حين ان العمالة

غير النظامية، والتي عادة ما تكون على شكل عمال غير مهرة، لا تساهم إسهاماً كبيراً في عملية الإنتاج والنمو. أي أن العمل المأجور النظامي يتوافق مع جوهر النظام الرأسمالي. لذلك، يمكننا القول انه في عام 1970، وبعد حوالى ربع قرن من الليبرالية الاقتصادية، كانت العمالة المأجورة النظامية في القطاع الخاص، أي جوهر النظام الرأسمالي، لا تزال تشكل (كعمالة وارباب عمل) نحو ثلث إجمالي العمالة. ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة قليلاً عام 1997 بانهيار الليرة اللبنانية في منتصف الثمانينات والركود الاقتصادي المستمر منذ منتصف التسعينات اللذين جعلا العديد من النشاطات المستقلة اكثر كلفة وصعوبة من قبل، خاصة في المناطق المدينية.

وفي هذا السياق، نود ان نشير إلى أن الأرقام الواردة في الجدول رقم 9-5 حول إجمالي العمالة هي التقديرات الرسمية الأصلية وليس الأرقام المعدلة بالتفصيل في الملحق رقم 2. وللتذكير، فإن التعديلات في الملحق أخذت في عين الاعتبار التقديرات الرسمية التي جاءت أقل من الواقع في ما يخص عمالة النساء في الزراعة وحذف جزء كبير من العمال الأجانب، خاصة من الفلسطينيين والسوريين. ومن غير الواضح كيف يمكن لتلك التعديلات أن تؤثر على التوزيع بين العمالة المستقلة والمأجورة. وبصرف النظر عن التأثير الذي يمكن أن تحدثه تلك التعديلات، الا انه من المؤكد أنها تزيد من حصص العمالة المستقلة و/ أو العمالة المأجورة غير النظامية، وهي الفئات التي ينتمي إليها القسم الأكبر من العمال الذين لم يؤخذوا في الاعتبار.

كل هذا يشير بوضوح إلى تأقلم النشاط غير الرأسمالي وإلى غياب الرأسمالية الديناميكية في نظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان. ومهما كان التوسع الحاصل في حجم العمالة المأجورة، إلا أن هذا التوسع كان يطال عادة العاصمة بيروت وفئة العمال غير النظاميين. وخلاصة القول هي أن تطور الرأسمالية في لبنان كان إجمالاً ضعيفاً وهامشياً.

إن الملاحظات هذه حول غياب النشاط الرأسمالي الديناميكي في ظل الليبرالية الاقتصادية وحول المستوى المتدني للأجور يستدعي السؤالين الآتيين: لماذا لم تتطور الرأسمالية بشكل أقوى، وكيف استطاع هذا العدد الكبير من العمال التأقلم مع أجور أدنى من مستوى الكفاف المعيشي المطلوب؟ ونجيب عن تلك الأسئلة في الفقرة المقبلة.

5-4 في طبيعة اللعبة: سلوك الفاعلين الإقتصاديين وإعادة إنتاج الليبرالية الاقتصادية

لقد أشارت الأدلة التي قدّمنا حتى الآن إلى أن أداء الليبرالية الاقتصادية في لبنان كان أداءً عادياً، وحتى أدنى من المستوى العادي نظراً إلى الظروف المالية والاقتصادية الإيجابية التي كان يعيشها ضمن اوضاع وتطورات إقليمية مؤاتية. ولم تكن نسبة النمو في إجمالي الناتج للعامل الواحد بـ 3.2 % خلال ربع قرن من الزمن حتى عام 1974، لم تكن تلك النسبة استثنائية في حد ذاتها إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان المجاورة أو النامية. ولم يترافق ذلك النمو مع زيادة كبيرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج. واشارت الأدلة ايضاً إلى تأقلم القطاع المستقل أو غير الرأسمالي في الاقتصاد، والى إخفاق القطاع الرأسمالي في التوسع.

لقد اتبعنا في هذا التحليل طريقة أقرب إلى المنهج التقليدي في التحليل الاقتصادي، حيث تقارن حالة قائمة في فترة من الزمن بحالة أخرى في فترة أخرى من الزمن، وذلك دون إبراز أو تحديد سلوك الفاعلين الاقتصاديين في الزمن الفاصل بين الفترات. ونقترح هنا تحديد سلوك الفاعلين الاقتصاديين الأساسيين، ويمكن اعتبار هؤلاء كممثلي القطاعات التقليدية الأربعة، أي المؤسسات التجارية الخاصة (بمعناها العام في كل النشاطات الاقتصادية)، والأسر، والقطاع العام، والقطاع الخارجي.

5-4-1 ماذا بعد الأرباح؟ السلوك الاستثماري للمؤسسات التجارية

هل تؤدي الربحية العالية إلى استثمار ونمو أكبر؟ إن العلاقة بين الربحية والاستثمار هي قضية مركزية في النظرية الاقتصادية، إذ ترصد هذه العلاقة النشاط الاقتصادي في المرحلة التي تنتهي فيها الدورة الإنتاجية وتبدأ دورة إنتاجية أخرى، أي لحظة إعادة إنتاج الاقتصاد. إنها قضية مهمة في دراستنا عن أداء الليبرالية الاقتصادية ومدى ملاءمتها كاستراتيجية اقتصادية للبلدان النامية، ذلك أنها تظهر مدى إعادة ضخ الأرباح بشكل استثمار متجدد أو جديد. وبعبارة أخرى، تظهر هذه العلاقة مدى صحة الفكر الاقتصادي السائد في نظرته لربحية السوق كشرط ضروري وكافٍ للتراكم الرأسمالي والنمو.

ويشكل الجدول رقم 10-5 أدناه امتداداً للجدول رقم 7-5 الذي تناول مسألة توزيع الدخل. ويتضمن هذا الجدول مؤشرات عن أداء المؤسسات التجارية من ناحية الأرباح، وعن سلوك هذه المؤسسات من ناحية الاستثمار. وهنا يجب التذكير بأن المؤسسات التجارية تشمل المؤسسات المستقلة بعدما تم حذف الأجور المنسوبة اليهم بحيث ان المتبقي من مداخيل هؤلاء يصبح موازياً للارباح من نشاطاتهم وجزءاً من أرباح مجمل المؤسسات التجارية. ونضم المؤسسات المستقلة إلى فئة المؤسسات التجارية لأنه، رغم ان معظمهم يعملون لحسابهم ويكسبون «العائدات» بدلاً من الأجور أو الأرباح، إلا أنهم يأخذون قرارات استثمارية بالنسبة إلى تسعير السلع التي يبيعونها في السوق.

الجدول رقم 10-5

الربحية والاستثمار

(معدلات سنوية بالنسب المئوية من إجمالي الناتج المحلي، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950	1970 - 1964	1987	1997
إجمالي الناتج المحلي	**100**	**100**	**100**	**100**
ناقص: الإدارة العامة	-6	-8	-5	-12
=				
إجمالي دخل الإنتاج	**94**	**92**	**95**	**88**
الأجور في القطاع الخاص	30	33	20	36
الأرباح	59	51	77	41
صافي الضرائب غير المباشرة	5	8	-2	11
الأرباح [أ]	**59**	**51**	**77**	**41**
ناقص: الاستثمار [ب]	-15	-17	-14	-23
ناقص: كلفة الفوائد	-2	-4	-6	-6
=				
الأرباح المتبقية	**42**	**30**	**57**	**12**
ناقص: انصبة الأرباح [ج]	-11	-9	-14	

=				
رأس مال حر	31	21	43	12
نسبة الاستثمار من الارباح	% 25	% 33	% 18	% 55

المصادر: انظر الجدول رقم 7-5 وBanque du Liban، التقرير السنوي، النشرة الفصلية، عدة إصدارات.

الملاحظات: أ- تتضمن الأرباح الفوائد والريع (rent) وأنصبة الأرباح (dividends) والأرباح المنسوبة إلى العمال المستقلين. ب- إجمالي الاستثمار للقطاع الخاص فقط. جـ- قدرت أنصبة الأرباح بحوالى 20 ٪ من الأرباح (بعد دفع الفوائد انما قبل الاستثمار). قدرت كلفة الريع للمؤسسات التجارية بـ 3 ٪ من إجمالي الناتج المحلي. استبعدت أنصبة الأرباح عام 1997 لأن هذه استبعدت اساساً من توزيع إجمالي الناتج.

يذكر الجدول رقم 10-5 بالتفصيل تخصيص الأرباح في الاستخدامات المختلفة. ورغم أن الفوائد على رؤوس الاموال النقدية تعود بمعظمها في نهاية المطاف إلى فئة المؤسسات التجارية، إلا أننا نعتبرها هنا كلفة رأس المال التشغيلي (working capital) الذي تموله المصارف عادة. ويتوافق ذلك الاعتبار مع الممارسات الفعلية للمؤسسات التجارية اذ ان معظم الاستثمارات الثابتة تنفذ خارج المصارف ومن اموال رجال الأعمال أنفسهم. ويقترض رجال الأعمال من المصارف ليغطوا عادة حاجاتهم لرأس المال التشغيلي، الذي يُمول ايضاً من سيولة المبيعات. وقليلاً ما تقرض المصارف التجارية العاملة في لبنان تمويل الاستثمارات الثابتة أو على المدى الطويل. وبذلك، تستعمل الأرباح المحققة في أي من الاوجه الثلاثة الآتية، على حدة أو مجتمعة: تجديد الاستثمار القائم أو زيادته، بما فيه رأس المال التشغيلي، توزيع أنصبة الأرباح، والمتبقي أي رأس المال الحر.

من الواضح أن رجال الأعمال لم يستثمروا القسم الأكبر من أرباحهم. فحتى أوائل التسعينات، لم يستثمر القطاع الخاص في لبنان إلا ربع أو ثلث أرباحه. واذ ارتفعت في ما بعد حصة الاستثمار من الارباح إلى 55 % عام 1997، إلا أن ذلك الارتفاع يعود في جزء منه إلى أن الأرباح المحققة عام 1997 قد تم تقديرها بشكل أقل من الواقع، وذلك بسبب استبعاد انصبة الأرباح من التقدير، كما ان ارتفاع حصة الاستثمار في تلك الفترة يعود بشكل رئيسي إلى لجوء القطاع الخاص إلى تجديد رأس المال الثابت بعد انتهاء الحرب،

خاصة في قطاع العقارات، أي أن الحصة المرتفعة للاستثمار من الأرباح عام 1997 كانت استثنائية وغير نموذجية كمعدل نسبة استثمار من الارباح في القطاع الخاص في لبنان.

خلال الفترة 1950 - 1974، بقي من الارباح المحققة بعد تخصيص المبالغ اللازمة للاستثمار الثابت والتشغيلي، وبعد توزيع انصبة الأرباح، ما نسمي «رأس المال الحر» الذي راوح بين 21 و31 % من إجمالي الناتج المحلي. وكان هذا الرقم عام 1997 على الأقل 12 % من إجمالي الناتج المحلي. ويجب لفت الانتباه هنا إلى أن هذه التقديرات لحجم رأس المال الحر هي تقديرات كجزء من إجمالي الناتج المحلي وليس كنسبة ربح. فلو استثمر فقط نصف رؤوس الاموال الحرة تلك لكان الاستثمار الثابت في القطاع الخاص قد بلغ سنوياً 30 % من اجمالي الناتج المحلي خلال سنوات السلم، أي لفترة تقارب 27 عاماً منذ عام 1948، وذلك بدل نسبة 16 إلى 17 % من إجمالي الناتج التي تحققت فعلياً، ولكانت النتيجة عندها، من ناحية الإنتاجية والمستوى المعيشي، حدوث تطور جذري في المجتمع والاقتصاد اللبناني لزمن طويل.

إن هذه النتيجة المتعلقة بالسلوك الاستثماري للقطاع الخاص تمثل إخفاقاً رئيسياً لنظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان. واذ تبين هذه النتيجة شيئاً فهي تبين غياب العلاقة التلقائية بين ربحية السوق والاستثمار والنمو. ويصبح هذا الفشل مضاعفاً كون معدلات الفوائد الحقيقية كانت سلبية، فكما ذكر البنك الدولي، «كانت معدلات الفائدة دوماً أدنى من معدل التضخم»[209]. اذاً، باستطاعة نظام الليبرالية الاقتصادية، أو اقتصاد السوق عموماً، أن يعيد انتاج نفسه بمستويات انتاج منخفضة، ومن دون وجود حافز أو قوة ضمنية دافعة لإعادة ضخ معظم الأرباح بشكل استثماري.

كيف استخدم رأس المال المتبقي أو الحر؟ غالباً على الاستهلاك الترفي، وهذه ظاهرة في المجتمع اللبناني، وعلى استثمارات شخصية خارج مجال الانتاج المحلي. وسلوك رجال الأعمال يتأثر بحجم الارباح المحققة وليس بنسبة الربح فقط. ولذلك، عندما انخفض إجمالي الناتج خلال سني الحرب، رُفعت هوامش الربح لتعويض تدني حجم المبيعات والارباح. وبالفعل، فقد ارتفعت حصة الأرباح من إجمالي الناتج المحلي مع انخفاض الناتج بعد عام 1975. وكان ارتفاع هوامش وحصة الأرباح ضرورياً، من وجهة نظر رجال الاعمال، للحفاظ على مستواهم المعيشي والحد الادنى من الاستثمار الكافي لمتابعة

تسيير الاعمال. والقدرة على رفع هوامش الربح كانت ممكنة بوجود درجة عالية من التمركز أو الاحتكار في الأسواق اللبنانية.

ويتصف الاقتصاد في لبنان بدرجة عالية من الاحتكار. لقد ركزنا في الفصل السابق على النسبة المرتفعة من التمركز الجغرافي والانتاجي في الصناعة. وقدّر المسح الذي أجري عام 1973 حول ملكية بعض العائلات للشركات المساهمة في لبنان بأن أكبر ثلاث عشرة عائلة تسيطر على 47 % من إجمالي رأس المال الصناعي، و30 % من إجمالي موجودات المصارف، و24 % من إجمالي رأس المال في الشركات التجارية والزراعية والخدماتية. وركزت دراسات أخرى على انتشار ظاهرة تشابك الملكية في العديد من الشركات[210]. وعام 2002، واعتماداً على البيانات الرسمية عن ضريبة القيمة المضافة، كان التقدير بأن نصف الأسواق في لبنان هي أسواق احتكارية. وحددت السوق الاحتكارية بتلك التي تكون اكبر ثلاث مؤسسات فيها تمثل 40 % على الأقل من مجمل مبيعات السوق[211].

ويمكن التوصل إلى تقدير لمعدل الربح في الاقتصاد ككل بالاستناد إلى معادلة حسابية بسيطة، تُعرف بمعادلة كامبريدج، يستعملها Pasinetti (1981) لتحديد نسبة الربح العامة في الاقتصاد. وهذه المعادلة الحسابية تقوم على عنصرين فقط نملك تقديرات عنهما بالنسبة إلى لبنان، والعنصران هما: النسبة السنوية للنمو في مستوى الطلب العام (وهذه تساوي نسبة الزيادة في عدد السكان زائد نسبة نمو حصة الفرد من الدخل الاجمالي)، وهذه كانت 6 %، ونسبة الاستثمار من الارباح التي كانت تراوح بين الربع والثلث، أي بين 25 و33 %. ونتيجة المعادلة هي نسبة ربح راوحت بين 18 و24 % في لبنان خلال فترة 1950 - 1974[212].

ويُفسّر المعدل الوسطي للأرباح هذا كالآتي: إذا كان معدل الاستثمار من رجال الأعمال هو ربع إلى ثلث الأرباح المحققة، والزيادة السنوية في الطلب 6 %، عندئذ تكون نسبة الربح بين 18 إلى 24 % وهي نسبة الربح الضرورية لكي يكون حجم الاستثمارات لرجال الأعمال بحجم كافٍ يحقق كامل عمالة الموارد كلها (full employment) في اقتصاد تنافسي. وبهذا المعنى، تصبح نسبة الربح التي توصلنا اليها نسبة مرجعية (reference rate)، ترتفع بارتفاع درجة الاحتكار (الذي يرفع هوامش

الربح) والبطالة (التي تحد من ارتفاع الاجور) في الاقتصاد، وتتدنى بمقدار ضعف استخدام الطاقة الانتاجية. واذا كانت الحصيلة النهائية لهذه التأثيرات على نسبة الربح غير واضحة، إلا أن تقديراتنا السابقة بان معدل الربح الاجمالي راوح في الواقع بين 21 و25 % (انظر الفقرة 1-3-5 اعلاه) تعزز نتائج المعادلة هذه والتي توصلنا اليها بشكل مستقل عن التقديرات السابقة.

ويمكن تبسيط أو اختصار السلوك الاستثماري لرجال الاعمال على الشكل الآتي: في اجواء استقرار مالي وعملة وطنية قوية سمحت بزيادة مكننة عمليات الانتاج وتحسين مستوى الانتاجية، وبوجود مستوى متدن للاجور ودعم للطلب المحلي من الأسواق التصديرية، كان مستوى الربح المحقق عالياً نسبياً. وكانت هذه الربحية تسمح للكثيرين من رجال الاعمال والعديد من المستقلين بمستوى معيشي مرتفع يقارن بمستويات الدول الصناعية المتطورة كاوروبا. وفي بيئة اقتصادية كهذه، لم يكن عند العديد من رجال الاعمال الدافع القوي لمزيد من المخاطر بزيادة حجم استثماراتهم.

لقد أظهر منحى توزيع الدخل أن العمال الذين يكسبون الأجور هم في أسفل سلّم المداخيل. أما الرأسماليون، الذين يحتلون طبعاً أعلى السلم، فلا يستثمرون سوى حصة صغيرة من أرباحهم، وبذلك فهم يضعفون وصلة اساسية في عملية النمو. وهذا السلوك يتناقض مع مبدأ ضمني، انما جوهري، في نظام اقتصاد السوق والذي يقول بأن الربحية الجيدة اليوم تؤدي إلى زيادة الاستثمار والانتاجية غداً. وأظهر تقويمنا أن الحال لم تكن كذلك في ظل الليبرالية الاقتصادية في لبنان.

5-4-2 الأسر كعمالة

كيف تعامل العمال مع هذا الوضع المعيشي، هؤلاء العمال بأجر أو المستقلون ذوو الدخل المتدني والذين يعيشون قرب مستوى الكفاف؟ إذا كان العديد من العاملين يعتبرون ان دخلهم ضئيل عند مستوى الكفاف، أو حتى ادنى من ذلك، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث أزمة اجتماعية يتطلب حلها إحداث تغيير في قواعد اللعبة، وان بشكل موقت على الأقل. إلا أن الضغط نحو التغيير يضعف في حال حصول العمال على مداخيل

من مصادر أخرى، سواء كانت محلية أو خارجية. وهذا الامر يخفف من ضغط الازمة ويسمح للنظام بالاستمرار من دون تغيير قواعد اللعبة فيه. إن مسألة العمالة المأجورة في لبنان لا تزال مسألة نظام حيث أجر العمل كان دوماً غير كافٍ وحيث التحويلات كانت دوماً توافر الدخل الاضافي الضروري للعديد من العمال ذوي الدخل المتدني.

منطقياً، يمكن للعامل ان يختار أن يكون صاحب عمل، أي رأسمالياً، أو مستقلاً أو عاملاً مأجوراً. وصاحب العمل أو العامل المستقل بدخل جيد، ينبغي له ان يمتلك، بالإضافة إلى رأس مال محدد ومهارات ريادية، مستوى تعليمياً جيداً وعلاقات اجتماعية وسياسية مفيدة، مما يجعل هذا الخيار غير قائم فعلياً لدى كثير من الناس. اما خيار العمل المستقل، انما في طرفه السفلي، فهو مشروع سهل يتطلب القليل من رؤوس الاموال والمهارات، خاصة عندما يكون الوضع المالي العام قوياً كما كانت الحال قبل عام 1975. وهكذا نرى اليوم تفشي المؤسسات الصغيرة، ومعظمها ذو طابع فردي مستقل، التي تأخذ اشكالاً متعددة كمحلات البيع بالتجزئة وسائقي سيارات الأجرة وميكانيكيين ومحترفين عديدين آخرين، والمزارع الصغيرة في القطاع الزراعي ايضاً. وعلى سبيل المثال، فقد أظهر مسح أجري عام 1968 عن بيع البضائع بالتجزئة في لبنان المتطلبات القليلة لرأس المال الضروري، والعدد الكبير لتلك المؤسسات، وجاذبية هذا النوع من العمل المستقل بالمقارنة مع العمل المأجور[213]. إن سهولة الدخول إلى مثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي وإلى مهن مستقلة صغيرة أخرى، ومردود هذه المرتفع نسبة إلى العمل المأجور المتاح، قد شكلت عاملاً مهماً وراء بقاء تلك الفئة الكبيرة نسبياً من العمالة المستقلة في لبنان وتأقلمها.

أما بالنسبة إلى غالبية الآخرين، أي غير ارباب العمل والمستقلين والذين يشكلون حوالى ثلثي إجمالي اليد العاملة، فكانت العمالة المأجورة هي الخيار الوحيد المتاح. وليس هذا بالخيار الجذاب للعديد منهم، ففرص العمل محدودة والأجور متدنية وقد يكون العمل غير نظامي أو غير مستقر. لذلك، وبغياب التعويضات عن البطالة ومحدودية الضمانات الاجتماعية الأخرى كتلك المتعلقة بالصحة والتقاعد، لجأ العمال إلى البحث عن فرص عمل وأجور أعلى خارج البلاد. وبالفعل، فمنذ الستينات، وبموازاة تدعيم نظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان، تصاعدت هجرة العمال وخاصة المهرة منهم، مما

يشير إلى فشل الليبرالية الاقتصادية في إنتاج فرص عمل كافية، حتى عندما كان البلد في وضع مالي استثنائي القوة داخلياً وخارجياً.

الجدول رقم 11-5

ردّ فعل العمال على ظروف العمل

	1952 - 1951	1966 - 1964	1973 - 1971	1997
العمل				
عدد العمال في الأسرة [أ]		1.5		1.5
مؤشرات التحويلات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)				
- المساعدة المقدمة للأسر أ، [ب]	{	8		6
- مداخيل إضافية أخرى [ج]	{			5
- صافي التحويلات ورؤوس الاموال القصيرة الأجل [د]	6	14	16	17
الهجرة				
عدد الأفراد سنوياً	2,850	8,566	10,000	

المصادر: Chambre de Commerce et d'Industrie à Beyrouth, c.1977 ؛ Churchill, 1954 ؛ République Libanaise, c.1968, 1998b, 2003.

الملاحظات: أ- الأرقام لبيروت عام 1966 وللبنان عام 1997، على التوالي. عُدّلت مداخيل الأسر باستبعاد أرباح المؤسسات، بما فيها المستقلة. يتضمن دخل الأسر الأجور المنسوبة إلى العمال المستقلين وكل أنواع المداخيل الإضافية. ب- «المساعدة» تتضمن مساعدة مالية من العائلة والأقارب والهبات. ج- «مداخيل إضافية أخرى» تتضمن مداخيل التقاعد والإرث. د- ارقام صافي التحويلات ورؤوس الاموال القصيرة الأجل هي من بيانات ميزان المدفوعات لعام 1997. بقي بند «الخطأ والسهو» في ميزان المدفوعات عند مستوى مرتفع منذ الثمانينات فكان يتجاوز 20 ٪ من إجمالي الناتج المحلي (انظر الجدول رقم 2-5 أعلاه).

في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، هاجر العمال بشكل رئيسي إلى دول الخليج، حيث كانت فرص العمل متوافرة، وكذلك إلى إفريقيا وأوستراليا والأميركتين.

وكان معدل الهجرة في ازدياد مستمر منذ أوائل الستينات. ووفقاً للمسح PAL70، فإن 80 % من المهاجرين كانوا فاعلين اقتصادياً.

أما أولئك الذين لم يستطيعوا إيجاد عمل لهم أو تأمين دخل أفضل في الخارج، فقد بحثوا عن دخل إضافي من مصادر أخرى. ويقدم الجدول رقم 11-5 مؤشرات عن أهمية تلك المصادر. فضمن الأسرة الواحدة ازداد عدد الأفراد الباحثين عن عمل. واذ بقي معدل الأفراد العاملين في الأسرة ثابتاً، حيث كان 1.5، فان هذا الرقم أقل من الواقع بسبب هجرة العمال والعمل الجماعي لافراد الأسرة في الزراعة. وكان باستطاعة بعض العمال الحصول على دخل إضافي من خلال العمل في اكثر من مكان، ولا يتوافر لدينا الكثير من المعلومات في هذا الشأن[214]. وثمة مصدر آخر للدخل هو المساعدة المالية، خاصة من الأقارب. وبلغت نسبة هذه المساعدة معدل 6 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1997. ولا يعكس هذا المعدل بشكل حقيقي أهمية المساعدة المالية للأسر، اذ ان معظم هذه المساعدة يذهب للفئات ذوي الدخل المتدني فتمثل عندئذ المساعدة نسبة اعلى من دخلهم مما هي الحال بالنسبة إلى الأسر الأخرى. وفي الواقع، فبالنسبة إلى 40 % من الأسر كان كل الدخل الإضافي الآتي من مصادر أخرى غير العمل يوازي تقريباً 26 % من إجمالي دخلهم[215].

إن الأهمية المتزايدة للتحويلات الآتية من العمال في الخارج لعائلاتهم وأقاربهم في الوطن تقترن بشكل وثيق بظاهرة الهجرة. وبما أنه من الصعب منهجياً في ميزان المدفوعات فصل تلك التحويلات عن حركة رؤوس الاموال، ما عدا بضعة اعوام في الستينات، فقد استعملنا في الجدول رقم 11-5 اعلاه صافي التحويلات ورؤوس الاموال القصيرة الأجل كمؤشر عن تطور التحويلات الآتية من الخارج. وبما انه لا يسعنا إلا استعمال «صافي» هذه التحويلات للمؤشر فان هذا يؤدي إلى تقدير للتحويلات أقل من قيمتها الحقيقية. وبقيت التحويلات عنصراً مهماً في دخل الأسر، خاصة بعد بداية الحرب عام 1975[216].

ساهمت التحويلات إسهاماً كبيراً في إعانة العمال في معيشتهم، واحياناً بطرق لا يمكن تلمّسها في الإحصاءات. فالمساعدة المالية بين افراد العائلة ظاهرة شائعة، مثال الأبناء الذين يعملون لمساعدة آبائهم المتقاعدين الذي يتلقون راتباً تقاعدياً بسيطاً أو

هم حتى من دون أي دخل. كما لعبت المؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية في المجتمع الطائفي في لبنان دوراً نشطاً وواضحاً في الحياة الاقتصادية، فقدمت الخدمات التعليمية والطبية، مجاناً أو برسوم رمزية، وخدمات عديدة أخرى للمسنين. وتأتي كل هذه المساهمات في اقتصاد السوق بالإضافة إلى الخدمات شبه المجانية المقدمة من الحكومة في مجالي التعليم والصحة. وهكذا قدمت التحويلات من مصادر داخلية وخارجية دعماً قوياً لنظام الليبرالية الاقتصادية، وذلك من خلال تعزيز الدخل غير الكافي لأسر راوح اعداد افرادها بين ربع ونصف سكان لبنان.

5-4-3 القطاع الخارجي: علاقة مالية بحتة

يعتبر القطاع الخارجي عاملاً مؤثراً جداً في الاقتصاد اللبناني، خاصة وان هذا الاقتصاد منفتح وصغير الحجم. وقد برز ذلك التأثير بشكل واضح في المجال المالي أكثر منه في المجال الانتاجي.

كان لبنان يمتلك، من منظار القطاع الخارجي، العديد من المزايا المحلية والاقليمية: قيود اقتصادية قليلة، حركة رؤوس اموال حرة، نظام سياسي غير صارم، وقانون سرية مصارف يحظر الحصول على معلومات تتعلق بالودائع إلا في حالات الموافقة المسبقة للمودع والإفلاس. ووجد القطاع الخارجي في الليبرالية الاقتصادية في لبنان أرضية مؤاتية للتبادل التجاري الإقليمي ولاستيعاب رؤوس الاموال الإقليمية. وانعكس التدفق القوي لرؤوس الاموال وقوة ميزان المدفوعات في تنامي مطرد في الودائع المصرفية بالعملات الاجنبية، والتي كان جزء كبير منها يعاد إيداعه من المصارف في المصارف المراسلة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية (انظر الفصل التالي حول هيكلية القطاع المصرفي وأدائه).

لقد اقترن العنصر الديناميكي في علاقات لبنان الاقتصادية الخارجية بالناحية التجارية والمالية لعمليات التبادل أكثر منها بالطابع الاستثماري المباشر وتبادل البضائع والخدمات. وارتفع حجم البضائع المصدرة والمستوردة مجتمعين، وهذا مقياس لدرجة الإنفتاح التجاري، من 50 % من إجمالي الناتج المحلي في بداية الخمسينات إلى

60 % في منتصف الستينات، ثم هبط مجدداً إلى 50 % في أواخر التسعينات بسبب الركود الاقتصادي وتدهور الوضع المالي. وبقيت الاستثمارات المباشرة الخارجية على مستويات متدنية، فلم يتجاوز صافي هذه الاستثمارات 2 % من إجمالي الناتج المحلي خلال 1960 - 1969 و6 % خلال 2000 - 2002. وتركز معظم تلك الاستثمارات، وكالعادة، في قطاع العقارات السكنية في بيروت ووسط لبنان.

اما رؤوس الاموال القصيرة الاجل فبلغت أكثر من ثلثي إجمالي تدفق رؤوس الاموال خلال 1960 - 1969، وكانت في معظمها على شكل ودائع مصرفية تبحث عن الأمان واحياناً السرية، وهو ما كانت توفره المصارف في لبنان. وبعبارة أخرى، فإن الفائض المتواصل في ميزان المدفوعات في لبنان، والذي كان من ركائز الاقتصاد والوضع المالي الجيد، كان يعتمد اساساً على التحويلات وعوامل أخرى كالإيرادات السياحية، وكل هذه عوامل مقترنة بميزات ظرفية وبموقع لبنان الجغرافي.

إذاً، كانت اهم المزايا المالية والاقتصادية للبنان مستقاة بشكل رئيسي من موقعه الجغرافي ومن ميزات مؤسساتية كانت توفر تسهيلات عديدة بالمقارنة مع الأنظمة السياسية والاجتماعية الصارمة في المنطقة. إلا أن تلك المزايا هي ذات طابع ريعي أكثر منه إنتاجي، ودخل لبنان من الريع يمثل في الحقيقة أرباحاً استثنائية أخذت شكل ميزان مدفوعات قوي. ولسوء الحظ، لم تستخدم تلك الأرباح إنتاجياً في تدعيم البنى التحتية البشرية والمادية التي كان يمكن أن تعزز إمكانية النمو. ولم يكن السبب في ذلك الإحجام عن الإستخدام الانتاجي للمداخيل الريعية نابعاً من القطاع الإجنبي في حد ذاته، بل من طبيعة نظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان الذي لا يوفر بالضرورة حوافز للعمل بشكل ينتج النمو والإنماء المستدامين.

أخيراً، وفي سياق توسع العولمة وما رافقها من انفتاح في الانظمة التجارية في البلدان النامية، من المهم تأكيد ناحية مهمة في تحرير التجارة بين البلدان وهي ظاهرة التقليد في الاستهلاك. فاستيراد النماذج الاستهلاكية من البلدان المتطورة اقتصادياً إلى البلدان النامية يحصل بشكل أسرع واسهل من استيراد النماذج الانتاجية. أي ان تعلم انماط الإنتاج الحديثة، بكل ابعادها، هي حكماً أكثر صعوبة نظراً إلى ضرورة تعلم انظمة إنتاجية أكثر تطوراً من الناحية التقنية. والفكرة هنا هي أن استيراد نماذج استهلاكية

مكلفة ليس بالضرورة ضد مصلحة البلدان النامية، بل انه حين لا يتماشى هذا التعلم الاستهلاكي مع التعلم الإنتاجي، والاخير ضروري لرفع مستوى الإنتاجية لتسهيل تمويل النماذج الاستهلاكية المكلفة، تصبح عملية النمو المستدام غير ممكنة. وعندها، يتبع ذلك عدم استقرار في الاقتصاد الكلي يأخذ شكل تزايد في البطالة وتدهور مالي وفي ميزان المدفوعات.

5-4-4 القطاع العام: دعم السوق

إن الليبرالية الاقتصادية (laissez-faire) هي برنامج أخلاقي. فبالنسبة إلى الفيزيوقراطيين (Physiocrats)، كان الهدف من إنشاء الليبرالية الاقتصادية خلق نظام إجتماعي يعكس «النظام الطبيعي المادي، الإلهي المصدر، المتناسق والذي يعمل ذاتياً»[217]. ونظام الليبرالية الاقتصادية هو لمؤيديه اكثر بكثير من نظام كفيّ فحسب، فجاذبيته الأساسية تكمن في كونه مستمداً من «النظام الطبيعي للحرية». وينظر إلى المصلحة الذاتية في سلوك المرء كجزء لا يتجزأ من ذلك النظام الطبيعي، اذ هي الدافع الأول لفعل الإنسان[218]. ونتيجة هذه النظرة، حسب الفيزيوقراطيين وAdam Smith، انه يجب تحديد نطاق نشاط الحكومات في المجالات التي لا تود أو لا تستطيع المؤسسات الخاصة ممارسة نشاطها، كالقضاء والدفاع. والأهم من ذلك ان مؤيدي الليبرالية الاقتصادية، أو على الأقل الفرع الكلاسيكي منهم، قد قرنوا دوماً كفاءة اداء نظام السوق بطبيعته التنافسية[219]. إلا أن الليبرالية الاقتصادية الحديثة صارت أكثر استفزازاً، خاصة منذ فقدان الفكر الكينزي لبعض جاذبيته منذ الثمانينات، فهي تطرح الآن ضرورة توسيع نظام السوق عبر كل النشاطات، انما من دون ان تذكر ضرورة تنافسية الأسواق لضمان كفاءة ادائها.

إن نظام الليبرالية الاقتصادية هو نظام يتطلب دوراً اقتصادياً محدوداً من السلطات الحكومية، واستطراداً هو يستوجب سياسة مالية متقشفة. لقد طبقت الحكومات المتعاقبة في لبنان نظام الليبرالية الاقتصادية عن إيمان واقتناع، والتزمت مبادئ ذلك النظام حتى اضطرتها ظروف الحرب والمتطلبات السياسية آنذاك إلى حصر جل دورها في دفع الرواتب والاجور وفي المحافظة على الانضباط المالي. وقد نجحت الحكومة في

ذلك كما هو مبين في الجدول رقم 12-5.

الجدول رقم 12-5
الحكومة والاقتصاد
(معدلات سنوية، الدين والموجودات في نهاية الفترة)

	1951-1949	1966-1964	1973 - 1971	1987	1997
حصة الحكومة من (٪)					
إجمالي الناتج المحلي	6	8	8	5	12
العمالة (أ)	4	8	9	11	14
الاستثمار	17~	17	15	13	24
مؤشرات مالية (٪ من إجمالي الناتج) (ب)					2000-2002
نفقات الموازنة	9	16	15	19	41
الميزان الكلي للموازنة	فائض	-2	فائض	-15	-19
الدين العام (ج)	0~	1≥	1≥	16	161
منه: بالعملات الأجنبية	0~	1≥	1≥	9	80
صافي الموجودات الخارجية (د)	10	22	48	136	39
للذكر					2000-2002
الاستثمار (٪ من النفقات)	35	25	20	13	10
الضرائب على: (٪ من الايرادات) (هـ)					
– الدخل	11	10	10	7	11
– الدخل والثروة	16	19	19	9	16
– التجارة الخارجية	29	33	35	2	31

المصادر: بالنسبة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، Badre, 1956، الإصدارات الإحصائية الرسمية، وGaspard, 1990. بالنسبة إلى العمالة، انظر الملحق رقم 2. بالنسبة إلى المؤشرات المالية، انظر Chaib, 1985؛ Rép.Lib., Recueil de Statistiques Libanaises، عدة اصدارات؛ UN, 1955, 1958، واصدارات Banque du Liban ووزارة المال، ومواقعهما على الإنترنت: http://www.bdl.gov.lb وhttp://www.finance.gov.lb.

الملاحظات: أ- بما فيها العمالة في القطاع العسكري، التي شكلت 2٪ من المجموع في الستينات والسبعينات وتشكل حالياً حوالى 4 ٪. نسبة العمالة عام 1997 هي حسب المسح الرسمي، وتصبح اعلى بقليل من 11 ٪ بعد التعديلات (انظر الجدول رقم A.2.1 في الملحق رقم 2). ب- ارقام الموازنة هي للحكومة العامة (الموازنة العامة وملحقاتها)، وتتضمن هذه تحويلات إلى مؤسسات عامة تعاني عجزاً مالياً. ج- الدين العام هو في نهاية الفترة، ويحتسب كصافي (net) الدين الحكومي بالليرة اللبنانية زائد إجمالي (gross) الدين الحكومي بالعملات الأجنبية. د- بالنسبة إلى السلطة النقدية في نهاية الفترة، وهذه الموجودات لا تتضمن ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي والتي ابتدأت حوالى فترة 1993 – 1994 ووصلت في نهاية 2002 إلى نحو 5.5 مليارات دولار. هـ- النسبة المئوية لعائدات الموازنة العامة من دون الملحقات.

(≥) تعني (اقل من أو تساوي).

بعدما خرج لبنان من الحرب العالمية الثانية بمالية قوية، قام بتمويل نفقاته الإنمائية خلال فترة 1945 - 1954 من صندوق خاص للإنماء كان يُغذى من الفوائض المتراكمة للموازنات خلال سنوات الحرب وبعدها[220]. وبقيت الاستثمارات الحكومية في انحدار مستمر بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي أو كحصة من إجمالي النفقات، ما عدا فترة وجيزة خلال فترة حكم الرئيس شهاب في 1958 - 1964. ولم يكن هذا السلوك الاستثماري ناجماً عن اعتبارات مالية، اذ لم يكن ثمة دين حكومي يذكر وكان الوضع المالي، أو بالنسبة إلى توافر العملات الاجنبية، جيداً.

كانت السياسة الاقتصادية خلال فترة حكم الرئيس شهاب سياسة هادفة إنمائياً. وكانت الدراسة الاجتماعية والاقتصادية لـ IRFED قد كشفت عيوباً فاضحة عديدة في السياسة الاقتصادية، ومنها المستوى المتدني للإنفاق على البنى التحتية وتخصيص وزارة الزراعة بـ 2.5 % فقط من الموازنة العامة في بلد كان آنذاك يعيش نصف سكانه من الزراعة[221]. لقد ركزت الحكومة إنفاقها، تماماً كالقطاع الخاص، على المنطقة الوسطى من لبنان حيث كان يعيش نصف السكان فقط. أما في عهد الرئيس شهاب فقد ازداد الانفاق بشكل ملحوظ على التعليم والبنى التحتية المادية، وخاصة في المناطق الريفية. وأنشئت مؤسسات عامة جديدة مثل المصرف المركزي ومجلس الخدمة المدنية والمكتب المركزي للإحصاء، وبدأ تطبيق نظام للضمان الإجتماعي بشكل متواضع في أوائل السبعينات.

دعم العهد القصير للرئيس شهاب نظام الليبرالية الاقتصادية وجعله أكثر إنتاجية

من خلال تحسين البنى التحتية البشرية والمادية، بكلفة منخفضة جداً للقطاع الخاص أو لرجال الأعمال عموماً. بعد ذلك مباشرة، بدأ الإنفاق الحكومي والاستثماري منه بالتناقص، فبقي الوضع المالي في حالة فائض حتى عام 1975، وفي حالة عجز معقول نسبياً خلال خمسة عشر عاماً من الحرب. إلا أن الوضع المالي بدأ فعلياً بالتدهور منذ بداية التسعينات ومع بداية حقبة ما يسمى إعادة الإعمار.

ويمكن للبيانات الخاصة بالدور الاقتصادي للحكومة أن تكون مضللة. فرغم ازدياد حصة الحكومة من العمالة وإجمالي الناتج المحلي مع الزمن، إلا أن جزءاً كبيراً من تطور العمالة في القطاع العام يعكس دور الحكومة كموزع للوظائف لمصلحة النخبة السياسية المتنفذة. ويفتقد العديدون من العاملين في القطاع العام المؤهلات والمهارات الضرورية أو لا يقومون إلا بجزء بسيط من الاعمال المترتبة عليهم. فمن الشائع في لبنان أن يوفر رجال السياسة لاقاربهم ومؤيديهم وظائف في القطاع العام، حيث أنه قد يكون من الصعب على العديد من أولئك الموظفين ان يحصلوا في القطاع الخاص على عمل أو أجر مماثل[222]. لذلك، فالحكومات في لبنان لم تنافس ابداً القطاع الخاص، ان كان على صعيد العمالة أو الموارد المالية، بل هي رفعت من مستوى البنى التحتية واستوعبت قسماً من العمالة المتزايدة. واستمرت الحكومات، من منطلق الضرورة السياسية في أعوام الحرب 1975 - 1990، بدفع الرواتب بشكل منتظم، فكانت تضطلع من حيث لا تدري بدور كينزي مهم في الحد من الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي.

لقد أكدنا سابقاً على الطبيعة المحافظة لليبرالية الاقتصادية، تلك الصفة التي بيّنها غياب التغير الهيكلي الملحوظ في بنية الاقتصاد اللبناني خلال فترة امتدت نصف قرن من الزمن. وضمن هذه الطبيعة المحافظة، كانت سياسة الليبرالية الاقتصادية تهدف عملياً إلى الإستمرار في الوضع القائم، أي المحافظة على التوازن القائم بين القوى. وهناك حدثان تاريخيان يؤكدان هذا التقويم[223].

خلال فترة الازدهار التي سادت أثناء الحرب الكورية بين صيف 1950 وصيف 1953، قام العديد من رجال الأعمال في لبنان بتكديس البضائع المستوردة كإجراء احترازي، وللمضاربة ايضاً، اذ كانت الأسعار العالمية والمحلية في تصاعد مستمر. وقد تذبذب سعر صرف الليرة اللبنانية خلال عامي 1951 - 1952 بين 3.45 و3.87 ل.ل.

ازاء الدولار. إلا أن سعر الصرف بدأ بالتحسن بعد توقيع الهدنة صيف عام 1953، متوجهاً إلى مستويات ادنى من 3.20 ل.ل. للدولار، في حين كانت البضائع المستوردة لا تزال تتكدس في المخازن. فتعالت إذذاك التحذيرات من رجال الأعمال تخوفاً من الإفلاسات بسبب هبوط اسعار البضائع اللاحق لتحسن سعر صرف الليرة. فتدخلت السلطات النقدية بسرعة في سوق العملات الأجنبية، وأبقت سعر صرف الليرة عند مستويات أعلى من 3.20 ل. ل. للدولار لفترة امتدت أكثر من عامين حتى بداية عام 1957 لتعطي التجار الوقت الكافي لتصريف بضائعهم بالاسعار المرتفعة.

أما الحدث الثاني فقد جرى صيف عام 1971 حين حاول وزير المال آنذاك أن يرفع بعض الرسوم الجمركية، خاصة على السلع الكمالية، في محاولة لتأمين ايرادات لتمويل مشاريع إنمائية. ورحبت جمعية الصناعيين بالاقتراح، خصوصاً ان هؤلاء كانوا يضغطون منذ سنوات عديدة على السلطات لرفع بعض التعرفات أو الرسوم الجمركية للحد من المنافسة الأجنبية القوية. إلا أن جمعية تجار بيروت عارضت الاقتراح بشدة وقامت بإضراب عام شامل غير مسبوق، سرعان ما أدى إلى تخلي وزارة المال عن اقتراحها.

حرصت كل الحكومات اللبنانية، خلال تاريخها الحديث، على ان يعمل نظام السوق بأدنى قدر من العوائق. وفي الوقت نفسه، لم تتوانَ تلك الحكومات عن التدخل في حرية عمل السوق عند تهديد مصالح الفئات الطاغية على الاقتصاد. وبذلك، تكون الحكومات أو السلطة في لبنان قد عملت كقوة محافظة أصيلة بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

5-5 تقويم

اختار لبنان نظام الليبرالية الاقتصادية بعد بضع سنوات فقط من الاستقلال ونهاية الحرب العالمية الثانية، وانطلق اقتصادياً بوضع مالي قوي استمر أربعة عقود. وقلة من الدول النامية كان باستطاعتها الحصول على ظروف إيجابية كهذه في مسيرتها الإنمائية.

وكان الأداء المالي ناجحاً، مع مديونية منخفضة للقطاعين العام والخاص، وفائض شبه متواصل في ميزان المدفوعات حتى أوائل التسعينات. إلا أن ذلك الأداء المالي لم

ينعكس على الأداء الاقتصادي العام، الذي كان عادياً بالنسبة إلى نمو إجمالي الناتج المحلي، ومتواضعاً بالنسبة إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج، وضعيفاً بالنسبة إلى القدرة على خلق فرص عمل كافية وجعل توزيع الدخل والثروة اكثر عدالة.

ولم تنجح الليبرالية الاقتصادية في خفض التباين الكبير في الدخل والثروة، أو في تعزيز مهارات العمال من خلال التعليم. وبقيت الإنتاجية العامة للعامل، وكذلك الأجور، عند مستويات متدنية. وحاول رجال الأعمال تعويض الإنتاجية المتدنية بزيادة المكننة، مدعومين بذلك بعملة وطنية قوية خفضت كلفة الآلات والمعدات المستوردة. وقد عززت درجة التمركز العالية في الاسواق واسواق البلدان العربية للصادرات اللبنانية من ربحية المؤسسات الخاصة. إلا أن رجال الأعمال لم يستثمروا إلا القليل، إنْ نسبة إلى أرباحهم أو إلى الإمكانات المتاحة في الأسواق الإقليمية.

وكانت أجور العمال في سوق العمل متدنية، وغالباً ادنى من مستوى الكفاف المعيشي. وكرد فعل على ذلك، لجأ العمال إلى الهجرة أو إلى العمل المستقل، أو إلى طلب المساعدة المالية من مصادر عدة داخلية وخارجية لدعم دخلهم المتدني.

وكانت النتيجة نمواً اقتصادياً تدعمه رؤوس الاموال، كمعدات وآلات، أكثر مما تدعمه الإنتاجية. واستمر انخفاض حصة البضائع في الإنتاج. وبصرف النظر عن الهجرة من الريف إلى المدينة، لم يحدث الكثير من التغير الهيكلي في الاقتصاد لأكثر من نصف قرن. ولم يكن هناك نشاط اقتصادي رائد يقود القطاعات الأخرى. ولم يطرأ تغيير يذكر على توزيع حصص عوامل الإنتاج اذ بقيت غالبية الأجور قريبة من مستوى الكفاف المعيشي، في حين ان العمل المستقل والهجرة والتحويلات كانت توفر طرقاً للنجاة. ولم تتوسع الرأسمالية في تلك البيئة الناجحة في اعادة انتاج نفسها.

إن التناقض الموجود بين أداء القطاعين، المالي والحقيقي، يعكس مدى محدودية الليبرالية الاقتصادية كبرنامج إنمائي اقتصادي. فالليبرالية الاقتصادية تنجح في جذب رؤوس الاموال، خاصة عندما تكون محاطة بأنظمة اقتصادية مقيدة في البلدان المجاورة. ولكن لا شيء يضمن تحويل رؤوس الاموال تلك الوافدة إلى استثمارات إنتاجية في مختلف النشاطات والمناطق. والفشل في وضع السياسات المناسبة يؤدي إلى تحويل النجاح المالي إلى نجاح النشاطات الوسيطة، مع تأثير محدود على الزراعة أو الصناعة،

وتحويل المنافع إلى القلة فقط. فلا نعتقدنَّ أن ثمة صلة تلقائية أو مباشرة بين الفرص المالية والنجاح الاقتصادي.

إن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد اللبناني ليست في المصدر الريعي لجزء كبير من ثروته. فهذا أمر غير ذي شأن لموضوع اهتمامنا. المشكلة هي في طبيعة الأداء الناتج من استخدام الموارد المتاحة، مهما كان مصدرها، مما يطرح مسألة كفاءة النظام الاقتصادي بأكمله. المشكلة اذاً ليست في مصدر الثروة بل في ان القليل منها قد استعمل لتطوير المهارات والصناعة، أي لوضع أسس اقتصاد منتج. وتشير تجربة الاقتصاد اللبناني إلى عدم وجود ميل طبيعي أو تلقائي عند الليبرالية الاقتصادية أو في نظام السوق لتحقيق هذه النتيجة المرتجاة.

هوامش الفصل الخامس:

186 - انظر Saba, E., 1961.

187 - يمثل عام 1948 بالإضافة إلى ذلك بداية إحصائية مناسبة ذلك أنه أول عام يتم فيه تقدير الحسابات الوطنية.

188 - جرى أول احتساب مفصّل لميزان المدفوعات للأعوام 1951 و1952. وخلال فترة 1951 - 1982 (وعلى الارجح منذ الاستقلال عام 1943) كان هناك عجز واحد بما يقارب 20 مليون دولار عام 1967. ثم كان ميزان المدفوعات في حالة عجز لفترة 7 سنوات خلال 1983 - 2002، إلا أن الفوائض المتراكمة تجاوزت بكثير العجوزات المتراكمة خلال تلك الفترة. اما الفوائض منذ منتصف التسعينات فتعود اساساً إلى الاقتراض الخارجي.

189 - بدأ إجمالي الدين العام (الدين الصافي (net) بالليرة اللبنانية زائد إجمالي (gross) الدين بالعملة الأجنبية للحكومة) بالازدياد منذ أواخر السبعينات، وتذبذب بشكل كبير خلال الثمانينات (بين 16 إلى 66 ٪ من إجمالي الناتج المحلي) بالترافق مع تذبذبات إجمالي الناتج المحلي وسعر صرف الليرة. إلا أن الجزء بالعملة الأجنبية من الدين بقي بمعدلات منخفضة بحوالى 250 مليون دولار. وبلغ الدين العام حوالى 42 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 1992، بعد هبوط حاد في سعر الليرة خلال تلك السنة، ثم بدأ يزداد بشكل كبير ليصل إلى 161 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2002، نصفه بالعملة الأجنبية.

190 - انظر Fagerberg, 1988.

191 - انظر Huff, 1995.

192 - انظر République Libanaise, c.1971, c.1974.

193 - انظر صندوق النقد الدولي IMF، الكتاب السنوي IFS، عدة إصدارات.

194 - Beydoun, 1970, p.143، وBanque du Liban، إصدارات عدة من النشرة الفصلية.

195 - على سبيل المثال، كان إنفاق الأسرة على الطعام واللباس 40 ٪ عام 1997، مقابل 44 ٪ عام 1966، حيث كانت النفقات على الطعام تشكل ثلث حجم الإنفاق في كلا الحالتين (انظر الملحق رقم 4). أما في البلدان الصناعية، فكان إنفاق الأسرة على الطعام عام 1996 يعادل 11 ٪ إلى 12 ٪ وعلى الطعام واللباس 17 إلى 18 ٪ (انظر World Bank, World Development Indicators, 1998, pp. 212-13).

196 - إن انخفاض إجمالي الناتج المحلي للعامل الواحد عام 1997 بالمقارنة مع الأعوام 1971 - 1973 هي أرقام مبالغ فيها وذلك بسبب المشاكل الاحصائية في مؤشرات القدرة الانتاجية ومستوى الاسعار. وعلى سبيل المثال، فان خفض إجمالي الناتج المقوّم بالدولار بمؤشر أسعار البلدان الصناعية (وهذا مبرر على أساس انفتاح الاقتصاد اللبناني والحجم الكبير للاستيراد فيه) يؤدي إلى تدنٍ في إنتاجية العامل بنسبة 22 ٪ بدلاً من 55 ٪. وفي كل الاحوال، فان معدل إنتاجية العامل في أواخر التسعينات قد هبط بنسبة كبيرة مقارنة بما كان عليه في الأعوام 1971-1973.

197 - انظر Chenery et al., 1986, p. 236، وHuff, 1995.

198 - بعكس الاعتقاد السائد آنذاك عند المراقبين الأجانب، فإن ظروف الحرب في لبنان خلال فترة 1975-1990 قد تركزت في الوقت والمكان حول بيروت الكبرى، ما عدا فترات وجيزة امتد فيها القتال إلى مناطق عديدة من لبنان. وكان النشاط الاقتصادي عادياً في مناطق مختلفة، خاصة بعد انتقال عدة مصانع إلى مناطق آمنة نسبياً.

199 - يستطيع القارئ الاطلاع على تفاصيل أكثر حول هذه الارقام بمراجعة الفقرة المقابلة من الفصل نفسه في هذا الكتاب بنسخته الانكليزية. وانظر الملحق رقم 3 سلسلة رأس المال لكل الاقتصاد المحتسبة للفترة 1948 - 1974.

200 - انظر 1986 و Chenery et al., 1986, p. 246.

201 - انظر République Libanaise, c.1971, c.1972, 2003.

202 - انظر Issawi, 1964, p. 290 عن التهرب الضريبي. لقد راوحت معدلات الضرائب التصاعدية من 3 ٪ كحد ادنى إلى 50 ٪ كحد اقصى من دخل المؤسسات الخاصة.

203 - انظر الملحق رقم 3 عن سلاسل رأس المال والمصادر. والقيم هي بالأسعار الثابتة للفترة 1972-1974. إن نسبة 2.4 يجب خفضها بعامل 0.2 (أو 20 ٪ من إجمالي الناتج المحلي) في حال احتساب رأس المال والناتج في القطاع الخاص فقط. ولكن من جهة اخرى، يجب رفعها بعامل 0.2 ايضاً في حال اضافة رأس المال التشغيلي - ما يساوي 3 أشهر من العمل ومن المنتجات الوسيطة. وبذلك فإن نسبة رأس المال إلى الناتج في القطاع الخاص فقط تعود تساوي 2.4.

204 - Maddison, 1987, p. 659.

205 - انظر UN/ECWA, 1977.

206 - انظر Ravallion, 1991.

207 - من الممكن تضمين افراد العائلة المساعدين في العمل، أو على الأقل جزء منهم، مع فئة العمال المستقلين. الا انهم ضمنوا في دراسة IRFED مع العمال غير النظاميين. اما حصة هؤلاء من إجمالي العمالة عامي 1970 و1997 فكانت على التوالي 6.6 ٪ و2.3 ٪.

208 - ازداد عدد العمال المأجورين من دون شك نسبة إلى الفترة الأولى بعد الاستقلال. فقد ذكر Churchill (1954, p. 50) في المسح الاجتماعي الاقتصادي عن مدينة بيروت في اوائل الخمسينات ان 46٪ من أرباب الأسرة، من عينة شملت 1,617 أسرة، كانوا آنذاك «مالكين»، أي عمالاً مستقلين أو أرباب عمل.

209 - IFC, 1974, p. 3.

210 - Hamdan and Akl, 1979, p. 63، و IFC, 1974, pp. 129-31.

211 - انظر CRI, 2003.

212 - يستطيع القارئ المهتم بتفاصيل المعادلة واحتسابها ان يراجع هذا الكتاب بنسخته الانكليزية.

213 - انظر Eid, 1968.

214 - قدر مسح ميزانية الأسرة لعام 1997 ان حوالى 5٪ من القوى العاملة كانت تحصل على دخل من عمل إضافي (République Libanaise, 1998b, p. 63).

215 - المرجع السابق، p. 224.

216 - خلال الأعوام 1965-1973، بلغت تحويلات العمال والهبات من الخارج نسبة 5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي. وإذا ما تلقى تلك الأموال النصف الأفقر من السكان، والذي يحصل في أفضل الحالات على 15 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، فذلك يعني أن التحويلات الخارجية كانت للنصف الفقير من الناس تمثل ثلث دخلهم من العمل، أو ما يوازي ربع دخلهم الإجمالي. ويتوافق هذا التقدير مع مساهمة التحويلات بـ 20 ٪ من إجمالي الدخل والذي قدرته IRFED في أواخر الخمسينات (IRFED, p. 95).

217 - Viner, 1961, p. 59.

218 - من المفيد الذكر في هذا المجال أن Adam Smith لم يكن ينظر ايجابياً إلى شركات الاسهم إذ كان يعتبر أن المديرين فيها يميلون إلى تفضيل مصلحتهم الشخصية على مصلحة الشركة (انظر Simon, 1997, p. 6).

219 - Viner، المرجع السابق، pp. 65-7.

220 - UN, 1955, p. 174.

221 - IRFED, p. 174.

222 - انظر Johnson, 1986، و Kisirwani 1974.

223 - انظر Yaffi, 1958 و Owen, 1976 ، على التوالي.

الفصل السادس
من الأزمة إلى إعادة الاعمار

... ولِمَ هذا القلق، والكآبة؟
لأننَا نرى ان لا شيء يتغير

بابلو نيرودا

يتناول هذا الفصل أداء الليبرالية الاقتصادية في ظل ظروف سلبية بلغت ذروتها عام 1987 مع انهيار غير مسبوق لليرة اللبنانية، وذلك بعد نحو أربعة عقود من الاستقرار النقدي.

ندرس اولاً بنية القطاع المالي وأداءه في ظل النظام الاقتصادي الليبرالي. ومن ثم نجري تقويماً لسلوك الفاعلين الرئيسيين في القطاع المالي عندما يعيش هذا النظام أزمة نقدية. ويتناول الجزء الثاني من هذا الفصل فترة ما بعد الحرب من عام 1991 حتى عام 2002 فيقوّم برنامج إعادة الإعمار كاستراتيجية لاستئناف عملية النمو والإنماء الاقتصادي التي اوقفتها الحرب.

6-1 التعايش مع الحرب، 1975 - 1990

يلخص هذا الجزء التطورات السياسية والاقتصادية خلال فترة الحرب 1975 - 1990 التي اتسمت بتطورات عديدة وخطيرة، من بينها مشاركة عدة جيوش

وجماعات مسلحة أجنبية في القتال، واغتيال رئيسي جمهورية ورئيس حكومة وعدد من الشخصيات السياسية المعروفة. وعلى أي حال، فإن من أهم النتائج الكارثية لهذه التطورات كان سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين وتدمير الممتلكات على نطاق واسع. وسيركز التحليل على الأداء الاقتصادي لليبرالية الاقتصادية في ظل هذا الواقع غير المستقر.

6-1-1 محطات سياسية

اندلعت الحرب في لبنان في شهر نيسان/ أبريل من عام 1975. والقتال الذي بدأ عشوائياً ومتفرقاً في بيروت، سرعان ما اتسع نطاقه تدريجياً وعلى نحو خطير ومدمر حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، السيد الياس سركيس، في اواخر ربيع عام 1976. واتسم عهد الست سنوات لرئاسة سركيس بفترات قصيرة نسبياً من القتال المتفرق والمتقطع، الا انه انتهى بغزو اسرائيلي مدمر في صيف عام 1982.

ولفترة قصيرة خلال عام 1983، انتعشت الآمال بالنسبة إلى مستقبل الوضع السياسي والاقتصادي عقب انتخابات رئاسية تمت في موعدها المحدد ووعود بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان. لكن التشاؤم السياسي سرعان ما تجلى عقب استئناف القتال بقوة، والذي أدى في ما بعد إلى تعايش سياسي موقت. واتسمت السنوات القليلة التالية بعدم الاستقرار السياسي وانما بهدوء نسبي، اذ كانت النزاعات المسلحة محدودة وتستمر لفترات قصيرة. وكان النشاط الاقتصادي وقتذاك يقارب النمط العادي في معظم الاحيان. وفي الحقيقة، فقد كان النشاط الاقتصادي يتحسن بشكل تدريجي، وقُدرت نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي بمعدل 4 % سنوياً خلال الفترة 1984 - 1987.

وبينما بقي المناخ السياسي غير مستقر، مع فترات متفرقة من القتال العنيف، انحصر القتال بشكل كبير في المناطق الجنوبية من البلاد، أي في بيروت والجنوب. وانتقلت معظم المؤسسات، خاصة الصناعية منها، إلى مناطق أكثر أمناً بعدما كان معظمها يتركز سابقاً في العاصمة وضواحيها. واذ بقيت معظم المناطق الريفية بعيدة عن الآثار المدمرة للحرب، كانت الزراعة أقل تأثراً بها من حيث الانتاج وان ليس من حيث تسويقه

وتصديره.

وفي صيف عام 1988، برزت أزمة سياسية جديدة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. وقد صاحب هذه الأزمة، ولأكثر من سنتين تقريباً، قتال عنيف داخل ما كان يسمى المعسكر المسيحي الواحد، وكذلك داخل المعسكرات السياسية الأخرى. وأدى هذا القتال إلى شلّ النشاط الاقتصادي، وتدمير كبير في الممتلكات، وازدياد في الهجرة.

ومن ثم حدث تطور سياسي بارز عام 1989 حين تم التوصل إلى اتفاق على اسس دستور جديد من قبل معظم الأطراف السياسية، وذلك بحثّ ودعم من معظم القوى الاقليمية والدولية ذات الصلة بالأزمة اللبنانية. وعُرف هذا الاتفاق باتفاق الطائف، نسبة إلى مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية التي وقّع فيها الاتفاق. وكانت أول صدمة للاتفاق التاريخي اغتيال رئيس الجمهورية المنتخب حديثاً آنذاك، السيد رينيه معوض، الا انه سرعان ما تم انتخاب رئيس جديد، السيد الياس الهراوي. واذ لم يحظَ اتفاق الطائف بموافقة رئيس الوزراء في ذلك الوقت، الجنرال ميشال عون، عاد القتال بشكل متقطع وكثيف. وسرعان ما استقرت الأمور من جديد على وضع غير عادي تولت فيه حكومتان، اعتبرتا شرعيتين، ممارسة عملها في الوقت نفسه. وانتهى هذا الوضع غير الطبيعي في تشرين الأول من عام 1990 عندما أرغم الجيش السوري، عسكرياً، الجنرال ميشال عون على ترك السلطة، فعاد الوضع إلى سلطة رسمية واحدة على كامل الأراضي اللبنانية.

ضعفت سلطة الحكومة خلال فترة الحرب، وتقوضت قاعدتها الضريبية ازاء انتشار الموانئ غير الشرعية العديدة على طول الساحل اللبناني. ومع ذلك، نجحت السلطات اللبنانية في الحفاظ على حد ادنى من فعالية السلطة المركزية والإدارات العامة. ومع أن عائدات الرسوم الجمركية، التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي لايراداتها، كانت قد نضبت، استمرت الحكومة في دفع رواتب موظفي القطاع العام بشكل منتظم، وكذلك في دعم مادتي القمح والوقود[224]. وكان المواطنون يدفعون للميليشيات المتعددة، وان بشكل غير مباشر، الضرائب غير الشرعية على العديد من المعاملات والمبادلات التجارية. ورغم كل ذلك، استطاعت المؤسسات الخاصة ان تقوم باعمالها في معظم الاحيان، ما عدا في فترات القتال العنيف الذي كان يتفجر في اوقات متفرقة وقليلة نسبياً.

6-1-2 كفاءة الليبرالية الاقتصادية

مما لا شك فيه ان الأداء الاقتصادي كان جيداً نسبياً خلال خمس عشرة سنة من الأزمات السياسية المتقلبة والنزاعات المسلحة. فقد أظهر الاقتصاد قدراً كبيراً من المرونة والقدرة على التكيف في اجواء من عدم اليقين وظروف العمل الصعبة لكل الفاعلين في الاقتصاد. وحيال هذه المرونة، ربما غير المتوقعة، يحار المرء في تفسيرها بين قدرة الناس عموماً على التأقلم مع الازمات والمحن من جهة، وقدرة نظام الليبرالية الاقتصادية على التكيف مع تطورات السوق، اياً كانت طبيعتها ومصدرها، من جهة أخرى. وفي كل الاحوال، لقد ساهم نظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان في استمرارية النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري وتوافر معظم السلع، مع فترات قليلة فقط من التوقف القسري. وقد كانت الليبرالية الاقتصادية فاعلة جداً في عملية استئناف النشاط الاقتصادي سريعاً كلما توقف القتال[225].

تميزت سنوات الحرب 1975 - 1990 بثلاث فترات فقط هبط فيها النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ. الفترة الأولى كانت عام 1976 عندما امتد القتال أشهراً والى العديد من المناطق اللبنانية، فهبط إجمالي الناتج المحلي إلى نحو ثلث المستوى الذي كان عليه عام 1974. ونُهب ودُمر حينها بشكل كبير الوسط التجاري للعاصمة بيروت، والوسط هذا هو المكان الذي كان يمثل النبض الرئيسي للنشاط الاقتصادي عموماً في لبنان. وبعد ذلك، حصل عام 1977 انتعاش اقتصادي سريع تحول من بعدها إلى نمط من التقلبات الاقتصادية الموازية للتقلبات السياسية والامنية، فكان إجمالي الناتج يتقلب خلال الفترة 1977 - 1981 تقريباً حول ثلثي المستوى الذي كان عليه قبل الحرب.

حدث الهبوط الملحوظ الثاني في النشاط الاقتصادي في حزيران/ يونيو من عام 1982 عند الاجتياح الاسرائيلي الذي وصل إلى العاصمة بيروت، مخلفاً وراءه الدمار والضحايا بشكل غير مسبوق. وانخفض إجمالي الناتج في تلك الفترة بنسبة 30 % على الأقل، وربما أكثر، تبعه هبوط آخر بنحو 15 % عام 1983. وكما حدث في الماضي، استعاد النشاط الاقتصادي عافيته بسرعة، وساعد على ذلك زيادة مطّردة في الصادرات عقب حدوث انخفاض حاد في سعر صرف الليرة[226]. اما الفترة الثالثة والأخيرة من الهبوط الملحوظ

في النشاط الاقتصادي فقد كانت خلال 1988-1990 حين جرى في فترات متقطعة قتال عنيف ادى إلى تدهور إجمالي الناتج إلى نحو نصف المستوى الذي كان عليه عام 1987.

ويقدم الجدول رقم 1-6 مؤشرات اقتصادية عامة عن الفترة 1972 - 2002.

الجدول رقم 6-1

مؤشرات اقتصادية، 1972 - 2002 [1]

(معدلات سنوية، الدين في آخر الفترة)

	1974 - 1972	1981 - 1979	1987 - 1985	1996 - 1994	2002 - 2000
– عدد السكان (بالملايين)	2.6	2.6	2.7	3.6	4.2
– إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار بالاسعار الجارية)	2,767	3,992	3,615	11,671	17,738
– مؤشر إجمالي الناتج المحلي (ب)	100	66	103	84	96
– النمو السنوي (٪) (ب)	6.9	5.5	4.0	6.2	1.2
– التضخم (التغير في مؤشر أسعار المستهلك-٪ سنوياً)	7.3	22.3	191	9.2	0.5
– سعر صرف الليرة/ دولار	2.7	3.7	93	1,624	1,508
بالنسب المئوية من إجمالي الناتج المحلي					
– الصادرات الصافية للبضائع	19	15	15	5	5
– الميزان التجاري للبضائع (ج)	-24	-42	-35	-49	-30
– ميزان المدفوعات	13	14	1	7	0
– الميزان الكلي للموازنة	1	-16	-23	-18	-19
الدين العام (د)	اقل من صفر	34	16	77	161

المصادر: الملاحق رقم 1 و2؛ Banque du Liban، التقرير السنوي والنشرة الفصلية، عدة إصدارات؛ IMF, 1995؛

وزارة المال، فذلكات الموازنة، عدة سنوات.

الملاحظات: أ- لا يتوافر إلا القليل من البيانات للفترات 1975 - 1976 و1982 - 1984، ما عدا بعض المؤشرات المالية وتقديرات لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي. ب- المؤشر والنمو السنويان هما لاجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للأعوام 1972 - 1974 (100=186 , 7 مليون ليرة لبنانية، فترة أساس 1972 - 1974=100). ج- ميزان 1979 - 1981 هو للأعوام 1979 - 1980. د- الدين العام هو الدين الحكومي في آخر الفترة، وهو يساوي صافي الدين الحكومي بالليرة، إضافة إلى إجمالي الدين الحكومي بالعملات الأجنبية، وبما فيه الديون المكفولة.

أظهرت الصناعة خلال فترة الحرب 1975 - 1990، وأكثر من أي نشاط آخر، مرونة وقدرة على الاستمرار كانت قد تميزت بها في تاريخها الطويل. وقد أظهر مسح للصناعة اللبنانية عام 1980 أن 20 % من المنشآت الصناعية كانت قد تأسست منذ عام 1975، وأن أكثر من 40 % من هذه المنشآت الجديدة كانت تعمل في فروع صناعية غير تقليدية، بما فيها المنتجات الكيميائية، والمنتجات المعدنية الميكانيكية والكهربائية[227]. وبحلول عام 1985، ازدادت مكننة العمليات الصناعية بشكل ملحوظ، فارتفعت بنحو 50 % نسبة للأعوام 1971 - 1973 (انظر الجدول 4-4 في الفصل الرابع). وكان ارتفاع درجة المكننة هذه بمثابة تعويض عن عدم الثبات في توافر اليد العاملة وعن التردي الحاصل في إنتاجية العمال. وكما في الماضي، بقيت أسواق التصدير، وخاصة الأسواق العربية، منفذاً مهماً للصناعة اللبنانية. وحافظت الصادرات، ومعظمها من البضائع المصنعة، على معدل 18 % بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع 19 % خلال فترة 1972 - 1974.

كانت فرص العمل قليلة خلال سنوات الحرب. وتشير تقديرات عامة إلا أن حجم العمالة ازداد خلال الفترة 1974 - 1987 بنسبة 11 % في القطاع الخاص، أي بنحو 0.8 % سنوياً. وأخذ جزء لا بأس به من هذه الزيادة شكل عمالة غير منتظمة (انظر الملحق رقم 2). وفي المقابل، ازدادت هجرة العمال وبالاخص من بين اصحاب المهارات[228]. ورافق هجرة العمالة الماهرة تدفق عمالة غير ماهرة إلى سوق العمل في لبنان، فكان العديد من المصانع يشغل عمالة أجنبية، معظمها عربية ومن دول آسيوية، بأجور متدنية.

وصاحب هذه التطورات انخفاض في الأجور، قياساً بالأسعار الثابتة أو بمستوى

الكفاف المعيشي في المدينة (انظر الجدول 8-5 في الفصل الخامس). ويعود هذا الانخفاض في الأجور إلى تدني إنتاجية العامل والى سعي أصحاب الأعمال إلى الحفاظ على مستوى مقبول من الأرباح، خصوصاً في اجواء الركود الاقتصادي. وقد واجه العمال تدني مستوى معيشتهم بعدة طرق، منها العمل لفترات اطول و/ او زيادة عدد العاملين في الأسرة أو الهجرة إلى الخارج. وفي هذا الصدد، ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من 20 % عام 1975 إلى 27 % عام 1987، ومن أسباب هذه الزيادة تحرر المرأة عموماً في لبنان وضرورة دعم الدخل المتدني، كما كانت الحال بالنسبة إلى العديد من الاسر[229].

وكما هو متوقع، انخفضت استثمارات القطاع الخاص خلال سنوات الحرب. لكن هوامش الربح ارتفعت في ظل ارتفاع المخاطر وفي محاولة من أصحاب الاعمال المحافظة على مداخيلهم في اجواء ركود اقتصادي حيث ضعف الطلب فيها على بضائعهم.

وتدهور الوضع المالي للدولة اذ فقدت السلطات السيطرة على مواردها. ولكن ينبغي الاشارة مجدداً إلى الدور الايجابي الذي قامت به الحكومات اللبنانية المتعاقبة خلال الفترة 1975 - 1990 حين ساهمت هذه الحكومات بشكل كبير في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي عن طريق ضمان الدفع المنتظم للأجور والرواتب، وعن طريق تأمين الحد الادنى من خدمات المرافق العامة والادارات الرسمية.

اما التطورات بالنسبة إلى الليرة اللبنانية فكانت أكثر مأساوية. فخلال كل الفترة 1948 - 1993، كان لبنان من الدول القليلة جداً، أو ربما الدولة الوحيدة، التي كانت تطبق باستمرار نظام تعويم سعر الصرف، حيث يتحدد سعر الصرف اساساً بقوى العرض والطلب وحيث قليلاً ما تتدخل السلطات النقدية في السوق كمشترٍ أو بائع، الا في حالات استثنائية. وفجأة، وبعد مضي نحو أربعة عقود من الاستقرار النقدي الفريد بين الدول، انخفض سعر صرف الليرة بمعدل 80 % سنوياً خلال السنتين 1986 - 1987 (انظر الفقرة 3-6 أدناه). كما انه، بعد نهاية الحرب وبدءاً من آخر عام 1992، اعتمدت الحكومة الجديدة برئاسة السيد رفيق الحريري، وللمرة الأولى في تاريخ لبنان الحديث، سياسة تثبيت لسعر صرف الليرة. وقد طبقت هذه السياسة اثر هبوط حاد (حوالى 65 %) في سعر صرف الليرة جرى خلال الاشهر التسعة الأولى من عام

1992 حين وصلت الليرة إلى ادنى مستوياتها، 2,825 ليرة للدولار. وتحسن سعر صرف الليرة لاحقاً بحوالى 3.4 % سنوياً من آخر عام 1992 حتى آخر عام 1998 حين ثبت سعر الصرف، ولا يزال حتى تاريخه في اواخر عام 2004، على 1,508 ليرات للدولار الواحد.

6-2 المصارف: جوهرة التاج

نادراً ما أشرنا في دراستنا هذه إلى المزايا المالية أو النقدية لليبرالية الاقتصادية. ونعوّض الآن عن هذا النقص بتحليل بنية القطاع المصرفي وأدائه وسلوكه.

يمكن القول ان الليبرالية الاقتصادية ولدت في لبنان عام 1948 عندما سمح رسمياً بحرية التعامل بالعملات الأجنبية في كل الميادين. وفي السنة نفسها ولدت الليرة اللبنانية عقب انتهاء نظام العملة الواحدة في سوريا ولبنان. ومع أن نظام التعامل بالعملات الأجنبية لم يتحرر بالكامل الا عام 1952، إلا أن سوق العملات الأجنبية، كما حركة رؤوس الاموال، كانت تعمل بدرجة كبيرة من الحرية منذ عام 1945[230]. وقد لعبت الأسواق المالية، كسوق البورصة والقليل من المؤسسات المصرفية المتخصصة، دوراً محدوداً في الاقتصاد. لذلك، كان النشاط المالي دوماً مقترناً بشكل وثيق بالنشاط المصرفي التجاري، الذي سيركز عليه التحليل ادناه.

6-2-1 البنية المصرفية وتطورها، 1950 - 2002

ثمة شبه اجماع لدى المحللين الاقتصاديين والمراقبين عموماً على أن ميزة لبنان التفاضلية تكمن اساساً في قطاع الخدمات، وفي المصارف على وجه الخصوص. وحتى الآن، تبقى بيروت في نظر هؤلاء مركزاً مالياً اقليمياً ذا اهمية. فهي بقيت صامدة أثناء فترة طويلة من الحرب وعدم الاستقرار، ونجحت في الحفاظ على نظام السرية المصرفية وعلى قاعدة كبيرة من الودائع المصرفية[231].

تأسس المصرف المركزي، مصرف لبنان، عام 1964. وكما أشرنا سابقاً، فإن التأسيس تأخر بسبب اتفاق عام 1924، تم تجديده عام 1937، بين لبنان وسلطة الانتداب الفرنسي اصبح بموجبه المصرف الفرنسي الخاص Banque de Syrie et du Liban الوكيل المالي للحكومة، كما حافظ هذا المصرف على الامتياز الحصري لاصدار النقد حتى عام 1964[232]. وحتى تلك الفترة، كانت المصارف خاضعة للقانون التجاري العادي وليس لأنظمة نقدية خاصة. ومع ذلك، أدركت السلطات أهمية المصارف في جذب رأس المال الأجنبي اذ ان قانون سرية المصارف كان قد صدر عام 1956. وقد ساهم هذا القانون في النمو السريع للمصارف والودائع المصرفية، خاصة وانه صدر في بداية فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والقيود الاقتصادية المتزايدة في العديد من الدول العربية المجاورة، ومن بينها سوريا والأردن والعراق ومصر.

نما القطاع المصرفي بقوة، كما يبين الجدول 2-6 أدناه، فارتفع عدد المصارف التجارية من 7 مصارف عام 1945 إلى 86 مصرفاً عام 1966، إلى ان أدت سلسلة من النكسات المصرفية إلى انخفاض العدد إلى 74 مصرفاً آخر عام 1974. ومن ثم، ونتيجة لعمليات دمج مصرفية عدة، انخفض عدد المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى 53 مصرفاً عام 2002. ومع أن عدد المصارف كان كبيراً نسبة إلى حجم الاقتصاد، فقد تميز القطاع المصرفي بدرجة عالية من التمركز. وعلى سبيل المثال، فإن أكبر خمسة مصارف تسيطر حالياً، اواخر عام 2004، على أكثر من نصف إجمالي الودائع.

وفي خريف عام 1966، حدثت أول صدمة مصرفية كبرى اذ أفلس أكبر المصارف اللبنانية، مصرف انترا، مما دفع إلى إفلاس بعض المصارف الأخرى. وادت الصدمة المصرفية، كما الحرب العربية-الاسرائيلية في حزيران 1967، إلى حدوث ركود اقتصادي. إلا أن السلطات نجحت في احتواء تأثير إفلاس المصارف، وعام 1968 استعاد الاقتصاد نشاطه بسرعة وبقوة، مما عوض بشكل كبير ضعف النمو في السنة السابقة.

الجدول رقم 2-6
مؤشرات مصرفية ونقدية
(٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ معدلات سنوية بالنسبة إلى الأرصدة، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950-1952	1964-1966	1972-1974	1986-1988	1994-1996	2000-2002
الجهاز المصرفي						
صافي الموجودات الخارجية	11	40	86	186	87	52
ديون على القطاع الخاص (أ)	24	65	65	38	56	87
ديون (صافية) على القطاع العام	اقل من صفر	-6	-10	11	32	97
النقد (Money) (ب)	35	88	111	105	128	198
القيمة المضافة للخدمات المالية	4.6	3.5	3.8	8.7	5.0	
المصارف التجارية						
صافي الموجودات الخارجية (ج)	1~	18	29	62	16	8
موجودات خارجية		46	51	87	35	49
التزامات خارجية		29	22	24	19	41
ديون على القطاع الخاص	24	62	64	38	55	84
ديون (صافية) على القطاع العام	اقل من صفر	0	-3	10	46	89
ودائع القطاع الخاص	20	72	94	100	121	192
نسبة الودائع بالعملات الأجنبية (٪)	12~		27	82	60	70
عدد المصارف (آخر الفترة)	20~	86	74	79	74	53
نسبة التمركز - ٪ من الودائع (د)						
لأول 5 مصارف				29	44	48
لأول 10 مصارف				42	66	70
لأول 20 مصرفاً			75	71	87	89
نسبة التسليفات (٪ من التسليفات للقطاع الخاص)						
للصناعة		13	17	9	12	13
للزراعة		6	3	1	2	1

المصادر: Banque du Liban، التقرير السنوي والنشرة الفصلية، عدة إصدارات؛ Bilanbanques 2000؛ 1989 Ecochiffres؛ IFC, 1974؛ IMF، الكتاب السنوي IFS، عدة إصدارات؛ République Libanaise, 2003، و Recueil de Statistiques Libanaises, 1963؛ UN, 1955, 1958.

الملاحظات: أ- الجهاز المصرفي يتكون من المصرف المركزي والمصارف التجارية. القطاع الخاص المقيم بالنسبة إلى الديون والودائع. ب- النقد (Money) يوازي إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، بالليرة والعملات الأجنبية، إضافة إلى النقود بالليرة المتداولة خارج المصارف. ارقام ما قبل عام 1964 هي تقديرات استناداً إلى الارقام عن إجمالي الودائع بالليرة. ج- لا تشمل ودائع المصارف المحلية بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي؛ انظر الملاحظة (د) في الجدول رقم 12-5. د- ارقام الأعوام 2000 - 2002 هي لآخر عام 2001.

كانت المصارف الأجنبية مسيطرة على سوق المصارف في لبنان حتى بداية الثمانينات، وذلك بالنسبة إلى الودائع أكثر من التسليفات أو الديون على القطاع الخاص. وبالفعل، فبحلول عام 1974 كانت مجموعة أكبر عشرة مصارف في لبنان (بالنسبة إلى الودائع) تضم ثلاثة مصارف فقط بسيطرة لبنانية، وكانت هذه في ادنى السلّم[233]. لكن ينبغي عدم الاستنتاج من هذه الملاحظات أن رأس المال الأجنبي كان مسيطراً بقوة أو طاغياً على النشاط المالي والاقتصادي في لبنان في أي فترة من الفترات ما قبل الحرب أو بعدها. فمنذ بداية السبعينات، كان نحو 40 % من المصارف الأجنبية ذات ملكية مشتركة مع لبنانيين، وبإدارة لبنانية في كثير من الحالات. كما ان المصارف الأجنبية لم تلعب دوراً فاعلاً ملحوظاً في الاقتصاد اذ تركز دورها بشكل رئيسي على تدوير الودائع من خلال تجميعها ومن ثم إيداعها لدى مراكزها الرئيسية أو مصارف شقيقة في الخارج. وكان لدى القليل فقط من المصارف الأجنبية فروع خارج بيروت، وفي الاجمال كانت هذه تعتبر نفسها مصارف متخصصة تتعامل مع المصارف المحلية أكثر مما تتعامل مع المقترضين المحليين. وقد تركزت تسليفات هذه المصارف على بعض المؤسسات أو المشاريع ذات الحجم الكبير نسبياً.

ومنذ منتصف الثمانينات، بدأت المصارف الأجنبية بالإقفال أو بتحجيم أعمالها، فأصبحت المصارف التي هي بسيطرة لبنانية تشكل الغالبية. وفي آخر عام 2002، كان عدد المصارف الأجنبية أحد عشر من أصل ثلاثة وخمسين مصرفاً عاملاً، وكان نصيب هذه المصارف قد اصبح ضئيلاً بالنسبة إلى الودائع والتسليفات. وتشير هيكلية اصول المصارف التجارية الأجنبية وتطورها إلى ان معظم اصولها كانت على شكل ودائع مع مصارف مراسلة في الخارج، وهذه كانت عادة مصارف شقيقة أو تابعة للمجموعة المالكة نفسها. وجدير بالذكر هنا أن ميزة تدوير الودائع هذه هي ميزة المصارف التجارية كلها في لبنان، وليست ميزة المصارف الأجنبية فقط.

6-2-2 المصارف، بين الوساطة المالية والوساطة الاقتصادية

وفّر تطور المصارف في لبنان وتحديثها، وتحديداً النمو السريع في ودائعها بالعملات الأجنبية، فرصة نادرة لدولة نامية كانت تملك نسبة إلى بقية الدول في المنطقة عدة مزايا من ناحية الموقع الجغرافي والمهارات. ومع وفرة رؤوس الاموال، كان لدى المصارف فرصة تاريخية لكي تكون وسيطاً مالياً رائداً، وذلك بتأمين صلة الوصل الضرورية بين الوفورات المالية والاستثمارات. إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث.

كانت مساهمة المصارف في عملية النمو الاقتصادي عادية قبل عام 1975، وأقل بكثير من طاقتها على لعب دور ريادي في الاقتصاد. وكان النشاط المصرفي يركّز على التجارة والقروض القصيرة الأجل، والتي كانت اجمالاً تأخذ شكل حسابات جارية مكشوفة وتسليفات واعتمادات مستندية للاستيراد. وفي ذروة توافر التسهيلات المصرفية لقطاعي الصناعة والزراعة خلال 1972 - 1974 وحين كانت حصة هذين القطاعين 40 % من إجمالي العمالة و25 % من إجمالي الناتج المحلي، كانت حصتهما في المقابل 11 % فقط من إجمالي التسليفات المصرفية للمقيمين وغير المقيمين على السواء. وحتى منتصف السبعينات، لم يكن هناك بالتأكيد مزاحمة على الموارد المالية بين القطاعين الخاص والعام، خاصة وان صافي التسليفات المصرفية للحكومة كان لا يزال سلبياً منذ الاستقلال، أي ان الحكومة لم تكن تقترض من

المصارف على الاطلاق.

وبالتالي، فان الوظيفتين الرئيسيتين للمصارف في لبنان كانت تتمثل بتمويل الاستيراد وبتدوير الودائع بالعملات الأجنبية إلى المراكز المالية الرئيسية في أوروبا. وكما يبين الجدول رقم 2-6، فإن الموجودات الخارجية للجهاز المصرفي (الذي يتكون من المصرف المركزي والمصارف التجارية)، والتي يتألف معظمها من ذهب المصرف المركزي وودائع المصارف المحلية لدى المصارف في الخارج، ازدادت بشكل أسرع من الديون على القطاع الخاص. وخلال الفترة 1964 - 1974، بلغ معدل ودائع المصارف التجارية مع المصارف المراسلة في الخارج حوالى 43 % من إجمالي الديون. ومع أنه يمكن توصيف هذا الشكل من إدارة الاصول أو الاموال الذي يرمي إلى نسبة عالية من السيولة على أنه سلوك مصرفي محافظ، الا انه كان يعكس في الوقت نفسه فشل القطاع المصرفي ذي الوضع المالي القوي في لعب دور رئيسي في الاقتصاد، فكيف بالحري لعب دور المحرّك للنمو.

وفي المقابل، كانت معظم الائتمانات المصرفية للمؤسسات التجارية تخصص لتمويل رأس المال التشغيلي. اما الأموال للاستثمارات الثابتة فكانت تأتي اجمالاً من الأرباح أو من الأموال الخاصة لرجال الاعمال. والمؤشر على ضعف الصلة بين المصارف والاستثمار في القطاع الخاص هو أن معدل الائتمانات المصرفية خلال الفترة 1950 - 1974 كان يمثل أقل من ثلث إجمالي استثمارات القطاع الخاص[234].

كان ثمة مبالغة، لا تزال قائمة حتى الآن، في القول بأن بيروت مركز مالي. فحتى عام 1975، بقي النشاط المصرفي يركز على الاقراض القصير الأجل في قطاع التجارة وعلى إعادة تدوير الودائع. وكانت الأدوات المصرفية المستعملة بسيطة، والأسواق المالية والنقدية المتخصصة صغيرة أو غير ذي شأن. وفي المقابل، كانت رؤوس الاموال وفيرة، كما يبين مستوى الفوائد المتدني نسبياً، وبالاخص حجم الودائع المصرفية وصافي الموجودات الخارجية للجهاز المصرفي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم 3-6

معدلات الفائدة

(معدلات سنوية بالنسب المئوية، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950-1952	1964-1966	1972-1974	1986-1988	1994-1996	2000-2002
المصارف التجارية						
الفائدة على الودائع بالليرة (أ)	3.0	3.0	4.3	17.2	14.3	10.4
هامش الفائدة على التسليف بالليرة ب	+3.5	+3.0	+4.0	+17.2	+10.2	+6.9
هامش الفائدة على التسليف بالدولار (ب)				+7.0	+6.9	+5.6
مردود سندات الخزينة بالليرة لثلاثة أشهر	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	27.1	16.4	11.1
مردود سندات الخزينة الاميركية بالدولار لمدة 13 أسبوعاً			6.3	6.2	4.9	3.6
الدولرة						
نسبة التسليفات بالدولار للقطاع الخاص (ج)			10	84	87	85
نسبة الودائع بالدولار (من إجمالي الودائع غير المصرفية)	12~		27	82	60	70
للذكر						
التضخم (التغير في مؤشر أسعار المستهلك -٪ سنوياً)	-0.4	2.7	7.3	221.0	9.2	0.5
سعر صرف الليرة/ الدولار- معدل الفترة	3.6	3.1	2.7	224	1,624	1,508
سعر صرف الليرة/ الدولار- آخر الفترة	3.6	3.2	2.3	530	1,552	1,508

المصادر: Banque du Liban، النشرة الفصلية، عدة إصدارات؛ IFC, 1974؛ IMF، الكتاب السنوي IFS، عدة إصدارات؛ République Libanaise, c.1973 ؛ UN, 1955.

الملاحظات: أ- معدل الفوائد الاسمية؛ الفوائد لفترة الخمسينات والستينات هي تقديرية. ب- هامش الفائدة هو الفارق بين معدل الفوائد على التسليف والودائع. هذا الهامش هو عادة اعلى من هذا نظراً إلى ان المصارف تضيف عادة على فوائد التسليف عمولات مختلفة، ولان معدل الفائدة على الودائع هو فعلياً ادنى بقليل من المعلن. جـ- التسليفات بالدولار هي تسليفات المصارف بالعملات الاجنبية الصعبة، ومعظمها بالدولار الاميركي. ان بيانات الفترات 1972 - 1974 و1986 - 1988 هي على التوالي للفترات 1973 - 1974 و1988.

قبل عام 1975، كانت الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية أدنى بشكل ملحوظ من الفوائد المماثلة على اليورو- دولار[235]. بالإضافة إلى ذلك، وكما يظهر من الجدول رقم 3-6، فإن أسعار الفائدة الحقيقية (عملياً، الفائدة الاسمية ناقص نسبة تضخم الاسعار) على القروض والودائع بالليرة اللبنانية كانت على انخفاض حتى عام 1974. وكان يمكن للمقترض استخدام الائتمانات المصرفية في أية عملة يريد، وهذه الطريقة التي لا تزال سارية المفعول حتى اليوم تعكس حرية سوق العملات الاجنبية وتوافر رؤوس الاموال عموماً.

لقد حوّلت الليبرالية الاقتصادية، من خلال جهازها المصرفي، لبنان إلى مصدّر لرؤوس الاموال. فبدل التركيز على توفير الصلة الحاسمة بين المدخرات المالية والاستثمار الداخلي، بقيت المصارف تلعب دوراً رئيسياً في تحويل رؤوس الاموال إلى الخارج. والاحداث التالية توضح طبيعة هذا الدور. ففي عامي 1972 و1973، اصدرت حكومة الجزائر، ومصرف الدولة للهند (State Bank of India)، والبنك الدولي سندات بالليرة اللبنانية في سوق بيروت. وبمعنى آخر، كانت حكومات رئيسية ومؤسسات دولية تقترض من سوق بيروت أموالاً بالليرة اللبنانية ولفترات متوسطة وطويلة الأجل، في حين ان هذه السوق لم تكن توفر للمؤسسات المحلية سوى التمويل القصير الأجل، وبالتركيز على التجارة فقط. إن اصدار تلك السندات، والذي اعتبر آنذاك الدليل على بروز بيروت كسوق مالية دولية، لم يكن فعلياً سوى الدليل الصارخ على فشل الليبرالية الاقتصادية في مجال كان من المفترض أن يتجلى فيه أكثر نجاحاتها.

3-6 الليبرالية الاقتصادية في أزمة

إذا نجح نظام الليبرالية الاقتصادية في شيء فإنه نجح في الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية مدة أربعين سنة تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن بينها عشر سنوات من القتال. بعد ذلك، هبط سعر صرف الليرة على نحو دراماتيكي وبلغ ذروة الهبوط في اواخر عام 1987 حين فقدت الليرة حوالى 90 % من قيمتها خلال فترة اثني عشر شهراً متتالياً.

في اقتصاد منفتح وصغير كالاقتصاد اللبناني، كان من الطبيعي ان يتبع تدهور الليرة تضخم في الاسعار وارتفاع في نسبة الدولرة، هذه الدولرة التي لا تزال داخلة في نسيج الاقتصاد كله حتى تاريخه في اواخر عام 2004. وأحداث تدهور الليرة اللبنانية تحمل معاني مفيدة للمستقبل، وللدول النامية عموماً، من حيث أنها شهدت أعمال مضاربة قوية، ولفترة طويلة، في سوق حرة للعملات الأجنبية ورؤوس الاموال، وفي ظل قانون فعّال للسرية المصرفية. ويركز القسم التالي على تقويم السلوك المصرفي خلال تلك الفترة، وهو محاولة لسرد قصة أزمة، والقوى المحركة لها، والشكل الذي اتخذته تلك الازمة، والتأثيرات الطويلة الأمد التي أنتجتها.

6-3-1 ظروف الازمة

عقب الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 والمحاولات لإيجاد تسوية سياسية نهائية، انتعشت الآمال بالنسبة إلى انتهاء الحرب، ولكنها سرعان ما تبددت عند استئناف القتال من جديد. إلا أن القتال توقف بعد التوصل إلى تسوية سياسية موقتة سمحت بعودة الامور الحياتية إلى نمط شبه طبيعي. ورغم ان الوضع السياسي لم يكن مستقراً، إلا أن النشاط الاقتصادي استعاد بعضاً من حيويته عام 1984، واستمر النمو بعد ذلك حتى عام 1987.

عكس استئناف النمو الاقتصادي منذ عام 1984 تحسناً في الأوضاع السياسية والأمنية، فالبضائع والناس كانت بدأت تتحرك بحرية أكثر من السابق في مناطق عديدة من لبنان. لكن الوضع المالي للحكومة ابتدأ بالتدهور، وازداد هذا الوضع تفاقماً من جراء الهبوط الحاد في الايرادات، في حين ان الحكومة كانت مستمرة في دفع الرواتب والأجور وتأمين الحد الأدنى من الخدمات العامة. وبدأت الميليشيات المتعددة بجمع الضرائب ورسوم الجمارك من المناطق التي تسيطر عليها، وكانت رسوم الجمارك تشكل أكبر مصدر للايرادات للحكومة اذ كانت تمثل حوالى 35 % من إجمالي الايرادات خلال فترة 1971 - 1973.

ورغم استمرار ارتفاع الدين العام، الا انه لم يصل إلى مستويات خطيرة حتى منتصف التسعينات. وكان الدين العام قد بلغ نسبة 67 % من إجمالي الناتج المحلي في آخر عام

1986، ثم انخفض على نحو ملحوظ خلال السنتين التاليتين بسبب هبوط سعر صرف الليرة. والأهم من ذلك كان المستوى المتدني للدين العام بالعملات الأجنبية، الذي لم يكن يتجاوز 332 مليون دولار، أو 10 % من إجمالي الناتج المحلي، حتى آخر عام 1993 (انظر الجدول رقم 4-6 أدناه). وقد كانت من اهم ادوات الدين العام بالليرة سندات الخزينة باستحقاقات تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنتين.

وعلى صعيد الجبهة الخارجية، تلقى النظام الاقتصادي أول صدمة مهمة له عام 1983، ومن ثم عام 1984، حين بلغ العجز التراكمي خلال السنتين في ميزان المدفوعات نحو 2 مليار دولار. وكان ميزان المدفوعات خلال الأربعين سنة الماضية في حالة فائض شبه دائم اذ لم يكن قد سجل سوى عجز بسيط عام 1967 وعجز آخر عام 1976[236]. وتحسن الوضع بعد ذلك مع تأقلم النظام مع المناخ الامني والاقتصادي الجديد. فبدأ العجز التجاري في ميزان المدفوعات بالهبوط بشكل مستمر من 3 مليارات دولار عام 1983 إلى 0.7 مليار دولار عام 1987. واستمر ميزان المدفوعات بالاعتماد بشكل رئيسي على تحويلات العمال، وعلى تحويلات أخرى مهمة كان جزء كبير منها يأتي لتمويل الميليشيات المتعددة التي كانت تتقاتل بعضها مع البعض. وفي الوقت نفسه، حافظ صافي الموجودات الخارجية للسلطة النقدية، وهذه كانت تتكون من الذهب والحسابات بالعملات الاجنبية الصعبة، على مستويات عالية نسبياً تجاوزت 100 % من إجمالي الناتج المحلي حتى آخر عام 1991.

الجدول رقم 6-4
المؤشرات المالية للأزمة

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، إلا إذا ذكر خلاف ذلك. معدلات سنوية للتدفقات، وآخر الفترة للارصدة)

	1972-1974	1979-1981	1984	1985	1986	1987	1988
سعر صرف الليرة/ الدولار							
– معدل الفترة	2.7	3.7	6.5	16.4	38.4	224.7	409.2
– آخر الفترة	2.3	4.6	8.9	18.1	87.0	455.0	530.0
الميزان الكلي للموازنة	1	-8	-23	-33	-21	-15	-19
الدين العام	أقل من صفر	34	55	67	26	16	25
منه: بالعملات الاجنبية (٪)		% 17	% 6	% 7	% 23	% 58	% 32
ميزان المدفوعات	13	14	-29	9	-8	1	17
النقد (Money)[أ]	118	223	196	183	104	98	112
منه: بالليرة اللبنانية (٪)	% 80	% 63	%72	% 68	% 32	% 11	% 25
السلطات النقدية							
صافي الموجودات الخارجية(ب)	78	136	67	101	108	136	128
احتياط العملات الأجنبية	37	36	11	26	13	10	26
احتياط العملات الأجنبية (بمليارات الدولارات)	1.3	1.5	0.7	1.1	0.5	0.3	0.9
كلفة المال							
مردود أوراق الخزينة بالليرة لمدة ثلاثة أشهر (٪ سنوياً)	لا يوجد	8.3	15.1	17.6	22.8	33.2	25.2
معدل الفائدة على التسليفات المصرفية بالليرة (٪ سنوياً)	8.3	10.5	15.6	17.3	22.2	36.5	44.5
التضخم (التغير في مؤشر أسعار المستهلك –٪ سنوياً)	7.3	22.3	17.6	64.0	104.9	403.6	155.0

	1972-1974	1979-1981	1984	1985	1986	1987	1988
للذكر							
اجمالي الناتج المحلي (أسعار جارية، بملايين الدولارات)	2.8	4.0	6.0	4.0	3.6	3.3	3.7
نمو إجمالي الناتج المحلي (٪ سنوياً) (ج)	6.9	2.7	أيجابي	2.0	3.0	7.0	

المصادر: Banque du Liban، التقرير السنوي والنشرة الفصلية، عدة إصدارات؛ IMF، الكتاب السنوي IFS، عدة إصدارات؛ République Libanaise, Recueil de Statistiques Libanaises, c.1963 ؛ UN, 1955, 1958.

الملاحظات: أ- النقد (Money) يوازي إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، بالليرة والعملات الأجنبية، إضافة إلى النقود بالليرة المتداولة خارج المصارف. نسبة النقد إلى إجمالي الناتج المحلي تتغير بشكل ملحوظ حسب احتساب المبالغ بالليرة أو بالدولار، ويرجع السبب إلى الفارق الكبير بين معدل سعر صرف الليرة خلال السنة وسعر الصرف في آخر السنة، وذلك منذ عام 1986. نعتمد على المبالغ المقوّمة بالدولار منذ عام 1986 مع بدء دولرة الاقتصاد. ب- يتألف صافي الموجودات الخارجية بشكل رئيسي من الذهب والاحتياطات بالعملات الاجنبية، وكلها باسعار السوق. قيمة الالتزامات الأجنبية هي من دون أهمية. جـ- معدل النمو للفترة 1979 - 1981 هو للفترة 1980 - 1981. تضاعف على الاقل مستوى إجمالي الناتج عام 1984، خاصة وان مستوى النشاط الاقتصادي كان متدنياً جداً خلال عامي 1982 و1983، وبالاخص خلال الغزو الاسرائيلي عام 1982. إن معدلات النمو للأعوام 1985 و1986 هي تقديرية. انظر الملحق رقم 3.

اذاً، قبل انفجار الأزمة النقدية، كان النظام الاقتصادي قد تأقلم بدرجة كبيرة مع آثار الصدمة السياسية التي حدثت خلال الفترة 1983 - 1984. وكان النمو الاقتصادي قد عاد ايجابياً بشكل ملحوظ منذ عام 1984، بالتزامن مع انخفاض قوي في العجز التجاري وفي مستوى الأجور الحقيقية[237]. وفجأة، بدا كأن فصاماً قد حدث بين وضع القطاع الحقيقي والوضع المالي من جهة، وسعر صرف الليرة من جهة أخرى.

6-3-2 في تشريح الأزمة النقدية

بدأت المصارف خلال عام 1984 بشراء مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية، خاصة الدولار، ربما بدافع الاعتقاد بأنه لم تعد تلوح في الأفق أي تسوية سياسية وبأن الوضع السياسي والاقتصادي سيتدهور لا محالة. وكان مصدر التدفق المتواصل للسيولة بالليرة اللبنانية، والذي كان ضرورياً لشراء الدولارات، هو العجز المالي المتواصل في موازنة الحكومة. ولم تكن المصارف تعتبر ان التفاوت في ميزانياتها بين الاصول والالتزامات

بالعملات الاجنبية (اي ان المصارف كانت تحمل مراكز قطع بالعملات)، نتيجة شرائها الدولارات باستمرار، يشكل مخاطر كبيرة، ذلك أن معظم التوقعات كان في اتجاه المزيد من الانخفاض في سعر صرف الليرة. فاصبح الوضع عبارة عن توقعات تتحقق ذاتياً، حيث أن عملية شراء الدولارات كانت تساهم في هبوط سعر صرف الليرة وتعزز في الوقت ذاته التوقعات بحدوث مزيد من الهبوط.

كان الحدث فريداً في تاريخ لبنان الحديث. فبعد زمن طويل من الاستقرار خلال الفترة 1948 - 1980، حافظت فيها الليرة على معدل سعر صرف مقداره 3.1 مقابل الدولار، هبطت الليرة في البداية إلى معدل 5 ليرات للدولار خلال الفترة 1981 - 1984. ومن ثم، تسارع الهبوط منذ النصف الثاني لعام 1984 حتى وصل إلى 18.1 ليرة للدولار في آخر عام 1985، والى 87 ليرة للدولار في آخر عام 1986. اما العام 1987 فكان سيئاً بشكل استثنائي بالنسبة إلى الليرة، فكانت غالبية الناس في لبنان تتابع عن كثب كل يوم، واحياناً كل ساعة، التذبذبات في سعر صرف الليرة، في حين ان العديدين كانوا يشتركون في عملية شراء وبيع الليرة أو الدولار يومياً أو اسبوعياً. ووصل سعر الصرف إلى 455 ليرة للدولار في آخر عام 1987 بعدما كان قد وصل قبل ذلك بأسابيع قليلة إلى 655 ليرة. وهكذا فقدت الليرة 79 % من قيمتها عام 1986، ثم عادت وفقدت من جديد 80 % من قيمتها عام 1987. وفي ما يأتي شرح لآلية هبوط الليرة خلال الفترة 1985 - 1987.

بدأت المضاربة ضد الليرة بشكل ملحوظ من قبل المصارف، وليس من مودعين بالليرة كانوا يحاولون حماية قيمة مدخراتهم[238]. فقد كان عنصر النقد بالليرة، أي اساساً الودائع بالليرة لدى المصارف، لا يزال بنسبة 68 % في آخر عام 1985. بمعنى آخر، لم يكن المودعون آنذاك قد بدأوا بعد عملية تحويل كثيف لودائعهم من الليرة إلى الدولار، رغم ان الليرة كانت قد فقدت أكثر من نصف قيمتها خلال عام 1985. ولم تبدأ الأعداد المتزايدة من المودعين بالتفكير بأن الليرة قد بدأت انحدارها إلى غير رجعة في المدى المنظور الا عام 1986، اذ تدنى عنصر النقد بالليرة بشكل حاد من 68 % في آخر عام 1985 إلى 32 % فقط في آخر عام 1986.

واستمرارية عمليات المضاربة كانت تتطلب تدفقاً مستمراً من السيولة بالدولار

وبالليرة اللبنانية. وكانت السيولة بالليرة تتأمن من خلال العجز الكبير في موازنة الحكومة، في حين ان مصدر تدفق الدولارات كان ميزان المدفوعات، واستعمال المصرف المركزي احتياطه من العملات الأجنبية في سوق القطع، وكذلك كل الذين كانوا يضاربون في السوق أو كانوا مضطرين لصرف مدخراتهم بالعملات الأجنبية لتعويض انخفاض مداخيلهم.

كان الهدف الوحيد للمصارف خلال تلك الفترة تجميع اكبر قدر ممكن من الدولارات، خاصة في اجواء هبوط الليرة وتوقعات مستشرية باستمرار الهبوط. فبدأت المصارف بشراء الدولارات بكميات كبيرة باستعمال احتياطها بالليرة لدى المصرف المركزي، وكانت حساباتها بالليرة تتغذى باستمرار عن طريق استحقاق سندات الخزينة اللبنانية بالليرة التي كانت المصارف قد اكتتبت بها سابقاً. وبالفعل، فبينما قامت المصارف التجارية بتمويل حوالى 77 % من العجز المالي للحكومة عام 1985 عن طريق شراء سندات الخزينة، هبطت تلك النسبة إلى 16 % عام 1986 والى 12 % فقط عام 1987.

وقد نجحت المصارف في المحافظة على تدفق مستمر ومتزايد من السيولة بالليرة عن طريق استعمالها لجزء فقط من المبالغ التي كانت تأتيها عند استحقاق السندات تباعاً، وذلك من اجل الاكتتاب مجدداً بسندات الخزينة التي كانت تصدرها وزارة المال. وكانت بعض المصارف تزيد من السيولة المتوافرة لديها بالليرة (من اجل شراء الدولارات) عن طريق اقتراض فائض السيولة الموجود لدى المصارف الأخرى. وقد نتجت من هذا الامر تقلبات احياناً حادة في الفائدة على الليرة في سوق ما بين المصارف، ووصلت هذه الفائدة إلى مستوى قياسي هو 150 % عام 1987.

على أي حال، كانت القروض المصرفية أهم مصدر للمضاربة. وكانت مصارف تمنح زبائن مفضّلين عندها قروضاً تستعمل لشراء الدولارات، مما كان يزيد الضغط على الليرة. وفي دورات متتالية من بيع الدولارات باسعار اعلى لجني الارباح، كانت حصيلة بيع الدولارات تستعمل لتسديد اصل القرض، زائد الفوائد المرتفعة اساساً لتأمين مشاركة المصرف في الربح، زائد الربح المتبقي للمقترض. ومن ثم تعاد عملية الاستقراض بالليرة وشراء الدولارات من جديد، وهكذا دواليك. وبالطبع، كان من

الضروري لربحية عملية المضاربة هذه ان يبقى سعر صرف الليرة في منحى انحداري، وهذا ما كان يحصل فعلياً من جراء المضاربات التي كانت تدعم توقعات هبوط الليرة وتجعلها تتحقق ذاتياً.

ليس من السهل إعطاء دليل حسي مباشر عن عمليات المضاربة. وكانت الصحافة المحلية قد علّقت باسهاب على مضاربات المصارف والصيارفة ومقترضين مفضلين لدى المصارف. وعلى أي حال، نعرض في ما يلي دلائل غير مباشرة وانما دامغة عن المضاربات. فلقد بدأ توزيع التسليفات المصرفية للقطاع الخاص يتغير بشكل ملحوظ منذ عام 1986. ففي حين تجاوزت حصة قطاعات الزراعة والصناعة والبناء مجتمعة 30 % من إجمالي التسليفات في آخر عام 1984، هبطت هذه الحصة إلى 28 % في آخر عام 1985 والى 14 % فقط في آخر عام 1987. وكان التغيير واضحاً في حصة فئة «تسليفات مختلفة»، التي كان معدلها حوالى 14% من إجمالي التسليفات حتى عام 1984، ثم ازدادت الحصة إلى 19 % خلال الفترة 1985 - 1986 والى أكثر من 30 % في آخر عام 1987[239]. وقد بلغت هذه «التسليفات المختلفة» ما يعادل 300 مليون دولار عام 1987. اما الزيادة في هذه التسليفات نسبة إلى منحاها في الماضي، أي ما يوازي حوالى 150 مليون دولار، فكان بامكانها أن تشتري في سنة واحدة ما بين 600 و1,800 مليون دولار، وذلك على اساس فرضية محافظة بأن فترة دوران القرض تراوح بين شهر وثلاثة أشهر.

وثمة دليل حسي آخر أكثر أهمية عن المضاربة ضد الليرة، هو الظهور المفاجئ لسوق اليورو- ليرة. إن الودائع باليورو- ليرة، كما الودائع باليورو- دولار، هي ودائع بالليرة اللبنانية وانما لمصلحة غير مقيمين في لبنان. ومن الواضح انه لم يكن آنذاك من اسباب مالية أو اقتصادية وجيهة لوجود ودائع كهذه بكميات كبيرة واستمرارها، لأن الليرة ليست عملة دولية للتداول التجاري أو الاستثماري، كما ان سعر صرفها كان في منحى انحداري شبه متواصل منذ عام 1984. اما الغريب في الامر فكان ان الودائع والقروض باليورو- ليرة كانت تزداد إلى عدة مليارات من الليرات في مراكز (اوفشور) خارج لبنان وفي عواصم أوروبية حيث توجد فروع أو مصارف تابعة للمصارف اللبنانية. كان هذا الوضع محيراً للعديد من المراقبين اللبنانيين والأجانب الذين كانوا يتابعون

التطورات في لبنان عن كثب. غير انه كان هناك منطق بسيط لظاهرة اليورو- ليرة، كما سنرى في ما يلي.

كانت اليورو- ليرة ظاهرة موقتة. وهذه الظاهرة استمرت باستمرار نشاط المضاربة، خاصة عام 1987، وهي كانت تعمل بالطريقة التالية. فبهدف تجنب ضبط عمليات المضاربة من قبل سلطات الرقابة المصرفية، بدأت مصارف تجارية بتقديم العرض الآتي لبعض زبائنها: نعرض عليكم تسجيل ودائعكم بالليرة في فروع أو مصارف تابعة لنا في الخارج، وفي المقابل تستفيدون من فوائد اعلى وتستطيعون تحريك واستعمال حساباتكم الجديدة «غير المقيمة» هذه من خلال فروع المصرف في لبنان، تماماً كما في السابق. وكانت المصارف تستخدم ودائع اليورو- ليرة لمنح قروض لزبائن مختارين كانوا يستعملوها لشراء الدولارات. وكانت كل تلك المعاملات والعمليات التابعة لها تتم في لبنان، وانما كانت تسجل دفترياً في الخارج. وبالتالي كان جواب المصارف عن الاستفسارات الرسمية حول عمليات شراء الدولار أن هذه عمليات بموجب طلبات مقدمة من زبائن غير مقيمين في لبنان.

كانت جاذبية ودائع اليورو- ليرة للمصارف تكمن في توفيرها آلية لتجنب مخاطر كشف عمليات المضاربة التي كانت تقوم بها مباشرة لمصلحتها أو بالشراكة مع مقترضين لديها. وكانت هذه الآلية تجنب المصارف ايضاً ايداع احتياط الزامي لدى المصرف المركزي اذ لم تكن ودائع غير المقيمين خاضعة آنذاك لشروط الاحتياط الالزامي. لقد كانت سوق اليورو- ليرة عبارة عن عملية دفترية استخدمت كوسيلة للمضاربة.

كيف تعاملت السلطات المعنية، خاصة المصرف المركزي، مصرف لبنان، مع هذا الواقع؟ إن مصرف لبنان هو مؤسسة عامة تملك قانونياً درجة عالية من الاستقلال عن السلطة السياسية، وهو كان من بين المؤسسات العامة القليلة التي بقيت تعمل باستمرار خلال فترة الحرب. وكان مصرف لبنان مدركاً تماماً لحجم المضاربة وللأزمة النقدية المتفاقمة، لكن تحركاته كانت محدودة بعائقين مهمين.

العائق الأول امام التدخل الفعال لمصرف لبنان كان قانون سرية المصارف الذي يحظر اعطاء أي معلومات، حتى لسلطات الرقابة، عن اصحاب الودائع، مما جعل إمكانية جمع أدلة حسية بخصوص المضاربة عملية شبه مستحيلة. إضافة إلى ذلك، فبينما يمكن

للمصرف المركزي مراقبة وتنظيم الاصول، أي اساساً القروض، في ميزانيات المصارف فإن العدد الكبير للمصارف العاملة في لبنان، والذي كان في تلك الفترة 74 مصرفاً، جعل عملية الرقابة والتنظيم في اوقاتها المناسبة صعبة جداً في ظل ظروف سياسية معقدة. وقد رفع مصرف لبنان بشكل ملحوظ نسبة الاحتياط الالزامي على الودائع، وكان معظمه على شكل سندات خزينة تجني فائدة، وفرضت غرامات على عدد كبير من المصارف غير الملتزمة بشروط الاحتياط الالزامي. وادى هذا الوضع إلى مواجهة علنية ومعروفة بين مصرف لبنان وجمعية المصارف المعترضة على تلك الإجراءات. إلا أن غالبية الطبقة السياسية، ان في الحكومة أو في المجلس النيابي، ساندت المصارف ضد مصرف لبنان في تلك المواجهة. وكان غياب الدعم السياسي هذا لمصرف لبنان في محاولته احتواء الأزمة العائق الثاني الأكثر أهمية والذي جرد مصرف لبنان من فاعلية سياساته المصرفية والنقدية، وبالتالي أطلق العنان لانفلاش الأزمة إلى أبعد حد.

وعلى الاثر، ارتفعت نسبة تضخم الاسعار على نحو خطير في لبنان ذي الاقتصاد الحر والمنفتح. وتضاعفت أسعار المواد الاستهلاكية عام 1986، ومن ثم ارتفعت نسبة التضخم إلى أكثر من 400 % عام 1987، وهذه كانت الأعلى في تاريخ لبنان الحديث. وطغى الدولار سريعاً على المبادلات التجارية، فلجأت المؤسسات التجارية إلى تعديل اسعارها تقريبياً بشكل فوري ومواز لتغير سعر صرف الليرة المتقلب باستمرار، وكان التعديل يتم غالباً حسب الحد الأعلى المتوقع لسعر الصرف الليرة. وسرعان ما رافق هذه التطورات نظام تسعير مباشر بالدولار لعدد كبير من السلع، في حين ان معظم الأجور والرواتب كانت لا تزال تدفع بالليرة، وغالباً حسب المستويات القديمة والمتدنية لسعر صرف الليرة. وهبط الحد الأدنى للاجور، الذي كان معدله الشهري أكثر من 200 دولار خلال الفترة 1980 - 1984، إلى أقل من 30 دولاراً عام 1987. وبما ان نمو إجمالي الناتج المحلي كان ايجابياً فان هذه التطورات كانت تعني انه قد حدث آنذاك إعادة توزيع للدخل بشكل قوي ضد مصلحة الأجراء في لبنان. وقد عانت العمالة المستقلة أيضاً، بكل فئاتها، من هبوط في مداخيلها بسبب انخفاض الطلب على بضائعها وخدماتها. لكن هذه الفئة كانت أقل تأثراً من فئة الأجراء بسبب قدرتها على التحكم باسعار السلع التي تبيع، مما حد كثيراً من الوقع السلبي للانهيار النقدي على مداخيلها. اما الاجراء، خاصة اصحاب

المهارات، فبدأوا البحث عن مخرج لاوضاعهم الاقتصادية المتردية من خلال الهجرة، كالعادة. واستشرى شعور عام من القلق وعدم الرضى لدى الناس.

استمر الوضع النقدي المضطرب الذي بدأ في 1984 - 1985 حتى عام 1988. وكان الهبوط في المداخيل الحقيقية لمعظم الناس سريعاً وحاداً. وعلى الاثر، نظم معظم النقابات العمالية والمهنية في تشرين الاول من عام 1987 إضراباً عاماً غير مسبوق في تاريخ لبنان من حيث المشاركة الشعبية الواسعة، وهذا رغم معارضة معظم الفئات السياسية له. وبعد بضعة أيام، انعكس منحى هبوط الليرة بشكل مفاجىء وبدأت الليرة تستعيد بعض قيمتها، فتحسن سعر صرف الليرة من مستواها الادنى بـ 650 ليرة للدولار خلال شهر تشرين الأول إلى 455 ليرة للدولار في آخر السنة. ويمثل هذا تحسناً بأكثر من 40 % في قيمة الليرة ازاء الدولار خلال أقل من شهرين. وهذا التحسن في قيمة الليرة كان أكثر من عملية تصحيح، كما يحدث عادة في الاسواق المالية والنقدية. فهو كان يعني ان سعر صرف الليرة، المتدني جداً آنذاك، لم يكن يسمح باستمرارية النظام الاقتصادي والسياسي على تلك الاسس الجديدة حيث الأجور وصلت إلى مستويات ادنى بكثير من مستوى الكفاف المعيشي. وبالفعل، فقد كان العديد من العمال قد بدأ بالانسحاب من سوق العمل من خلال الهجرة، والإضرابات، والإهمال المتعمد في العمل.

ومع أن الحرب انتهت في تشرين الأول عام 1990، استمر التدهور النقدي على نحو متقطع حتى اوائل عام 1992 حين ازدادت سرعة تدهور الليرة فانخفضت إلى أدنى مستوياتها، وهو 2,825 ليرة للدولار في شهر ايلول من العام نفسه. وبعد تظاهرات عمالية واسعة، شُكّلت في تشرين الأول من عام 1992 حكومة جديدة ترأسها للمرة الأولى رجل أعمال ثري هو السيد رفيق الحريري. وأعلنت الحكومة الجديدة ان استقرار سعر صرف الليرة هو من اهدافها الرئيسية. وعلى الاثر، تحسن سعر صرف الليرة تدريجاً لعدة سنوات حتى استقر آخر عام 1998 على 1,508 ليرة للدولار، وهو سعر لا يزال قائماً إلى الآن في اواخر 2004. وخلال الفترة الممتدة من آخر 1992 إلى آخر 1998، تحسن سعر صرف الليرة الاسمي بمعدل 3.4 % سنوياً. ومع ذلك، لا تزال الدولرة داخلة في كل ثنايا الاقتصاد، ولا يزال عدم استقرار سعر صرف الليرة، الذي بدأ قبل خمسة عشر عاماً في منتصف الثمانينات، يهدد الاقتصاد برمته.

6-3-3 الحصيلة

كانت أرباح المضاربة التي حققتها مصارف ومضاربون آخرون مرتفعة جداً. وكان صافي الموجودات الخارجية المعلنة للمصارف التجارية يوازي 2.8 مليار دولار في آخر عام 1981، ثم انخفض إلى 1.5 مليار دولار في آخر عامي 1984 و1985 قبل أن يرتفع إلى 3.2 مليارات دولار آخر عام 1987[240]. ومن الاسباب التي حثت المصارف على شراء الدولارات بكثرة ربما كانت من اجل التعويض عن تدني قيمة موجوداتها وارباحها في السنوات السابقة. وقد استفادت المصارف من نظام الليبرالية الاقتصادية، ومن قانون سرية المصارف، لشراء العملات الاجنبية لحسابها الخاص، وذلك باستخدام موقعها المتميز كمنتج للنقد عن طريق القروض المعطاة. وبالتالي، فان المصارف قد ساهمت في تكبير وتحويل مشكلة مالية واقتصادية قائمة، لا شك في ذلك، إلى أزمة نقدية غير مسبوقة وبدون أي رابط مع الواقع المالي أو الاقتصادي القائم. لقد كانت أزمة بلا مبرر لأنها لم تكن تتناسب مع تحسن النشاط الاقتصادي عموماً أو مع الوضع المالي المعقول للدولة آنذاك.

في تلك المرحلة، كان الرأي الاقتصادي والسياسي السائد في شأن تدهور الليرة هو أنه كان نتيجة للعجز الكبير في موازنة الحكومة وللانخفاض الحاصل في مستوى إجمالي الناتج، وبالتالي كانت النصائح المحلية والدولية تركز على ضرورة خفض عجز الموازنة. وللاسف، فقليل من النصائح العملية كان يأتي بخصوص الطرق العملية لخفض العجز في بلد يعاني صعوبات سياسية وأمنية واضحة كانت تحد بشكل كبير من فعالية السياسات المالية التصحيحية. أضف إلى ذلك ان خبراء المؤسسات الاقتصادية الدولية المتابعة للوضع في لبنان كانوا يرون ان المضاربة هي تصرف اقتصادي عقلاني للفاعلين الاقتصاديين في نظام سوق حرة.

هل من الممكن تفسير ما حدث لليرة بما جرى في الاقتصاد الحقيقي، أي بالتطورات في مستوى الناتج؟ في الواقع، وصل إجمالي الناتج المحلي عام 1987 إلى المستوى الذي كان عليه عام 1974، وهي السنة التي سبقت اندلاع الحرب في لبنان[241]. وكان عام 1987 عاماً غير عادي اذ شهد استقراراً في الأوضاع السياسية والأمنية، مما مكّن المواطنين والبضائع من التنقل بحرية بين مختلف المناطق. وكان العديد من المؤشرات الاقتصادية

يدل بوضوح إلى تحسن متواصل في النشاط الاقتصادي، وخاصة في قطاعي الزراعة والتصنيع. وكانت البيوت البلاستيكية للخضروات تنتشر بكثرة، في حين ان صناعيين كانوا يشتكون من النقص في العمالة ويتساءلون عما إذا كان من الافضل توسيع طاقاتهم الانتاجية لتلبية طلبات التصدير المتزايدة. وكانت حركة التصدير في ازدهار، خاصة البضائع المصنعة، عقب التدني المتواصل في سعر صرف الليرة منذ عام 1984. بمعنى آخر، إن الأداء الإيجابي في الناتج منذ عام 1985 لا يمكن بحد ذاته أن يبرر أو يفسر الهبوط الحاد الذي حصل لسعر صرف الليرة.

هل يمكن تفسير ما حدث لليرة بما جرى لمالية القطاع العام أو الحكومة؟ إن عجز الموازنة أو مستوى الدين العام ليس شرطاً ضرورياً أو كافياً لتدهور سعر صرف عملة ما. فعجز الموازنة المتزايد قد يترافق مع تزايد الناتج ويكون في الوقت نفسه متوافقاً مع الاستقرار النقدي ما دام الفاعلون الاقتصاديون مستعدين لحمل السيولة الجديدة المصاحبة للعجز. من ناحية أخرى، من الممكن أن تهبط قيمة عملة ما، مع عجز في الموازنة أو من دونه، شرط أن تحجم الناس عن حملها فيتعاظم حجم السيولة الموجودة من خلال دورانها عدة مرات أو بسرعة نتيجة توقعات سلبية بخصوص سعر صرف العملة وتخلي الناس عنها[242]. وقد كانت السيولة بالليرة تدور بسرعة مع انتشار المضاربة. وكما يذكر Hand and Solow (1995)[342]، فإن كمية اكبر من النقد ليست شرطاً ضرورياً أو كافياً لكي ترتفع الاسعار. وعلى أي حال، فان عجز الموازنة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي كان قد انخفض بشكل كبير منذ عام 1986، وكانت قيمته بالدولار قد انخفضت أيضاً بسرعة من نحو 1.4 مليار دولار عام 1984 إلى أقل من 0.5 مليار دولار عام 1987.

أخيراً، حافظ الاحتياط الرسمي بالعملات الاجنبية والذهب على مستويات جيدة اجمالاً. ففي آخر عام 1986، وقبل تسارع وتيرة المضاربة، كان هذا الاحتياط لدى مصرف لبنان (عملياً، كان يوازي صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان اذ كانت التزاماته الخارجية ضئيلة) يوازي 108 % من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة أعلى بشكل ملحوظ من نسبة إجمالي الدين العام التي كانت قد بلغت 26 % فقط. كما ان قيمة احتياط مصرف لبنان كانت اعلى من قيمة كل النقد الموجود بالليرة والعملات الاجنبية معاً (انظر الجدول رقم 4-6 اعلاه). بمعنى آخر، لم يكن من المعقول القول

ان الوضع الرسمي بالنسبة إلى توافر العملات الصعبة مقابل النقد المتداول كان مدعاة للقلق ومسبباً للهروب من الليرة. ومن ناحية ثانية، فقد ساعد الهبوط الحاد منذ عام 1986 في احتياط العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان في الاندفاع نحو بيع الليرة، وأعطى بذلك مبرراً اضافياً للمضاربة. إلا أن هذا الامر حدث لاحقاً اذ ان عملية شراء الدولارات بكثرة كانت قد بدأت قبل سنة على الأقل.

كان للأزمة النقدية في لبنان تأثير أكثر خطورة مما ذكرنا اعلاه، وإن كان أقل وضوحاً. فإذا كان المال هو من أهم عناصر ثروة الناس، فإن نشاط المضاربة قد أحدث دماراً بالثروة على نطاق واسع. فقد أدت الأزمة إلى هبوط حاد في سعر الليرة، مما محا عملياً الكثير من الثروات المحررة بالليرة اللبنانية، وأدت الأزمة ايضاً إلى دولرة الاقتصاد، وجعلت توزيع الدخل و الثروة أقل عدالة من ذي قبل. وبما أن رأس المال، بشكله كآلات ومعدات، معظمه مستورد ويدفع ثمنه بالعملات الصعبة، فقد ازدادت كلفة رأس المال بشكل ملحوظ منذ عام 1987. وهكذا تكون الازمة النقدية قد ادت إلى انخفاض غير مبرر في قدرة الاقتصاد اللبناني على النمو لسنوات عديدة.

حتى منتصف الثمانينات، كان سعر صرف الليرة اللبنانية يعكس بشكل معقول اوضاع الانتاج والاستهلاك في الداخل، ووضعية ميزان المدفوعات. بمعنى آخر، كانت مستويات الطلب والانتاج والمداخيل، بما فيها التحويلات من الخارج، كلها كانت حتى ذلك الوقت متوافقة مع سعر صرف الليرة السائد. وهذا تقويم صالح، ذلك ان الديون الخارجية للقطاعين الخاص والعام كانت ضئيلة نسبة إلى وضعية صافي الموجودات الخارجية لأي من القطاعين الخاص والعام. غير ان مضاربة كثيفة حصلت خلال عدة أشهر فقط عكست فجأة الفكرة التي كانت سائدة لأربعة عقود تقريباً منذ ظهور الليرة، وهي الفكرة القائلة بأن الليرة هي وسيلة أو أداة مقبولة للتبادل وللادخار. وحدث فجأة أيضاً أن كل الاصول المالية المحررة بالليرة اللبنانية، كما العمل، فقدت الكثير من قيمتها على الصعيدين المحلي والدولي، ولم تستطع حتى الآن استعادة هذه القيمة بشكل كامل.

هل كان بإمكان السلطات النقدية في لبنان، أو في أي دولة نامية أخرى تواجه الظروف نفسها، أن تتخذ اجراءات فعالة لمنع تفاقم الأزمة؟ بعبارة أخرى، هل كانت

المشكلة مشكلة تطبيق سياسات نقدية واقتصادية ملائمة ام مشكلة بنية اقتصادية؟ إن رأينا يميل نحو الاحتمال الثاني. فالاسواق النقدية (والمالية) هي بطبيعتها أكثر حساسية حيال التوقعات السلبية من أسواق السلع الأخرى. وهذه الميزة الفريدة للنقد تساهم في تضخيم آثار الصدمات، وخاصة الصدمات المتعلقة بسعر صرف العملات في البلاد النامية. وعندما تكون أسواق العملات حرة وصغيرة، كما هي الحال في معظم الدول النامية، من الممكن عندها للتوقعات السلبية بخصوص سعر الصرف ان تتحقق ذاتياً وتتحول إلى مضاربة واسعة النطاق ضد العملة المحلية. وهذا يعني أن الأنظمة النقدية والمالية في الدول النامية هي عموماً أقل استقراراً منها في الدول المتقدمة. إلا أن وضع القيود على حرية عمل أسواق العملات نادراً ما كان ذا فاعلية، كما انه يكون عادة مضراً. اما الحل فيكمن في المراقبة الفعالة وعن كثب لعمليات المصارف، وفي وضع شروط صارمة لعمل المصارف وانشاء الجديدة منها، ومن هذه الشروط الحد الأدنى لرأس المال، والكفاءة المهنية والاخلاقية في الادارة، الخ. وهذه المسائل تعتبر مهمة بشكل خاص في الدول النامية حيث تكثر المؤسسات، الخاصة والعامة منها، ذات البنية والانظمة المتخلفة.

من جهة أخرى، يمكن الليبرالية الاقتصادية ان تظهر قدراً كبيراً من المرونة والتكيف مع ظروف غير مؤاتية. ففي حين كانت مستويات النمو والانتاجية متواضعة نسبياً في ظل الظروف الإيجابية التي كانت سائدة في الفترة 1946 - 1974، استطاعت الليبرالية الاقتصادية في لبنان إظهار قدر لا بأس به من التكيف والمرونة أثناء الأوقات الصعبة خلال الأعوام 1975 - 1990. وهذه المرونة كانت تتجلى بشكل خاص عند استئناف النشاط الاقتصادي كلما توقف القتال، وعند تأمين الاموال اللازمة لعمليات الاستيراد ولتمويل رؤوس الاموال التشغيلية. إلا أن المضاربة التي قامت بها مصارف ضد الليرة أدت إلى تقويض سريع للاستقرار النقدي الذي كان قائماً طوال أربعين عاماً تقريباً، كما أدت إلى انخفاض مداخيل معظم الناس وثرواتهم في لبنان. واذا كان الوضع المالي القوي يعتبر من المحاسن الكبيرة التي تضفيها الليبرالية الاقتصادية على الانظمة الاقتصادية في الأوقات العادية، فإن الميل نحو عدم الاستقرار النقدي والمالي في الظروف الصعبة يُعتبر من المساوئ التي بامكانها زعزعة الثقة واعاقة النمو لسنوات عديدة.

6-4 إعادة الاعمار، 1993 - 2002

انتهت الحرب في لبنان في شهر تشرين الأول من عام 1990. وكان رئيس الوزراء آنذاك ميشال عون قد أرغم على ترك لبنان إلى المنفى في فرنسا، وهو لا يزال حتى الآن المعارض الرئيسي لاتفاق الطائف ولسيطرة سوريا العسكرية والسياسية على لبنان[244]. وأتى اتفاق الطائف بنظام سياسي جديد وبتعديلات جوهرية بالنسبة إلى توزيع السلطة، ففقد رئيس الجمهورية بعض الامتيازات لمصلحة رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب. وبما أن طبيعة النظام الاقتصادي في لبنان لم تكن مسألة مطروحة للنقاش اطلاقاً، فقد بقي النظام على ما كان عليه من دون تغيير. وفي الحقيقة، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز السوق الحرة كنظام اقتصادي طاغٍ عالمياً بدون منازع، اصبح النظام شبه الفريد لليبرالية الاقتصادية في لبنان فجأة في سياق الاتجاه السائد في العالم. وفي اوائل عام 1991، وبعد خمسة عشر عاماً من الحرب والدمار، أصبح لبنان مستعداً لعملية إعادة اعمار.

6-4-1 بداية جديدة

كانت السنوات الأولى 1991 و1992 صعبة سياسياً واقتصادياً. فنظام سياسي جديد كان في طور التطبيق، ثم بدأ يتبين المدى الكبير والملحّ للحاجات الاصلاحية والاعمارية، تقريباً في كل مجالات البنى التحتية المادية والاجتماعية والتشريعية. وارتفع إجمالي الناتج المحلي بقوة إلى 5.5 مليارات دولار عام 1992، بعدما كان عند مستويات متدنية جداً خلال العامين 1989 - 1990 اللذين شهدا قتالاً عنيفاً وتدميراً واسع النطاق. ورغم أن سعر صرف الليرة اللبنانية، وهو معيار الثقة الاقتصادية والسياسية في لبنان، كان اجمالاً مستقراً عام 1991، الا انه سرعان ما عاود منحاه الانحداري فهبط خلال عام 1992 بنحو 64 % في التسعة اشهر الأولى من السنة. وصاحب هذا الهبوط تظاهرات عمالية غاضبة ادت إلى استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد رفيق الحريري الذي تميز بانه اصبح رئيس الحكومة الذي بقي، منذ الاستقلال، رئيساً لاطول فترة بشكل متواصل، وذلك من تشرين الأول 1992 حتى تشرين الأول 1998، وثم من

تشرين الأول 2000 حتى تاريخه في خريف 2004.

وضع السيد الحريري إعادة الاعمار على رأس جدول أولويات حكومته الجديدة. وهو أرسى دعائم برنامجه الاقتصادي بسياسة استقرار سعر صرف الليرة، كما أكد علناً التزامه الدفاع عن تلك السياسة. وأدت هذه السياسة إلى تحسن سريع في سعر صرف الليرة الاسمي ازاء الدولار، من آخر عام 1992 حتى آخر عام 1998، وذلك بزيادة كان معدلها السنوي 3.4 %[245].

نشرت تفاصيل خطة إعادة الاعمار التي وضعتها الحكومة في وثيقة رسمية سميت «أفق 2000 لإعادة الاعمار والإنماء»[246]. في الاساس، كانت الخطة عبارة عن برنامج إنفاق مبلغ 14.3 مليار دولار على مختلف المناطق والقطاعات، وذلك خلال عشر سنوات (1993 - 2002). الا انه سرعان ما طويت الخطة بعدما تجاوزتها التطورات الاقتصادية واظهرت هذه عدم واقعيتها، كما نبين ادناه.

بالنسبة إلى الحكومة ومعظم اللبنانيين، كان السلام المستعاد يشكل فرصة للاقتصاد اللبناني كي يستعيد مجده الغابر. وكان على إعادة تأهيل البنى التحتية وتحديثها ان توفر الحافز لصحوة اقتصادية بقيادة القطاع الخاص. وكان من المتوقع أن يستعيد الأداء الاقتصادي حيويته، وأن يعود لبنان مركزاً تجارياً ومالياً اقليمياً، وأن يستعيد اللبنانيون مستوى معيشتهم الذي كان على تصاعد مستمر قبل بدء الحرب. وقد صيغت هذه الرؤية في الخطة الاقتصادية الآنفة الذكر.

وفي هذا السياق، كان الهدف الرئيسي للخطة مضاعفة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2002، نسبة إلى عام 1992، فيصبح لبنان عندئذ ضمن مجموعة الدول التي هي في الشريحة العليا من الدخل المتوسط، حسب الترتيب الاقتصادي لدول العالم من قبل البنك الدولي. وعلى المدى القصير عام 1995، أي بعد عام واحد فقط على صياغة الخطة، كان ينبغي أن يصل إجمالي الناتج المحلي إلى المستوى الذي كان عليه عام 1974. وكان هذا هدفاً طموحاً جداً اذ كان إجمالي الناتج المحلي عام 1992 لا يزال بحدود 64 % عما كان عليه عام 1974. وقد تضمنت الخطة أهدافاً رئيسية أخرى، منها خلق مستمر لفرص جديدة للعمل، وانماء مناطقي متوازٍ، أي عملياً تركيز الانفاق على المناطق خارج بيروت ووسط لبنان.

وكانت هذه الأهداف تستوجب من القطاع الخاص ان يتّبع سلوكاً وأداءً معيناً. تحديداً، كان يجب حسب الخطة ان يكون مستوى استثمارات القطاع الخاص ضعف استثمارات القطاع العام، فيصبح عندها معدل مجمل الاستثمارات أكثر من 31 % من إجمالي الناتج المحلي. أضف إلى ذلك انه كان من المستوجب ان تزداد صادرات البضائع والخدمات ليصبح معدل نموها ضعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي. وفي الخلاصة، كان من المتوقع ان تكون حصيلة هذه التطورات خلال فترة العشر سنوات نمواً في إجمالي الناتج المحلي بمعدل 9.3 % سنوياً.

اما الأهداف المالية فكانت حتى أكثر طموحاً من الاهداف الانتاجية. فعلى صعيد موازنة الحكومة، كان ينبغي أن يكون الحساب الجاري في حالة فائض منذ عام 1995، على ان يتم تحقيق فائض في الميزان الكلي بحلول عام 2000. وكان ينبغي أن يرتفع دين القطاع العام إلى مستواه القياسي عام 1995 ليصبح 84 % فقط من إجمالي الناتج المحلي، على ان يهبط في ما بعد إلى 39 % عام 2002. وجدير بالذكر هنا ان واقع الدين العام في تلك الفترة كان مقبولاً اذ كان هذا يوازي 2.4 مليار دولار في آخر عام 1992، أي بنسبة 41 % من إجمالي الناتج المحلي. واخيراً، كان ينبغي ان تنخفض نسبة التضخم في أسعار المواد الاستهلاكية بسرعة من 15 % عام 1993 لتستقر عند 4 % ابتداءً من عام 1996. وكان يجب أن تبقى معدلات الفائدة الحقيقية (اي، عملياً، الفائدة الاسمية ناقص نسبة تضخم الاسعار) على 3 % خلال كل تلك الفترة.

تلك كانت أرقام الخطة. والخطة كانت تعكس نظرة محددة بالنسبة إلى بنية الاقتصاد اللبناني وامكانياته. فكأن واضعي الخطة كانوا يعتبرون ان الحرب التي استمرت خمسة عشر عاماً لم تكن سوى توقف موقت لما كان في الاساس مساراً قوياً من النمو والإنماء بقيادة القطاع الخاص وتحت ظل العاصمة بيروت، المركز المالي والتجاري في المنطقة. وكأنهم كانوا ايضاً على اعتقاد بأنه يكفي إعادة تأهيل البنى التحتية وتطويرها كي ينشط مسار النمو والإنماء من جديد، فيفسح المجال أمام القطاع الخاص لاستعادة حيويته واندفاعه. وكأنهم كانوا اخيراً ينتظرون ان يعود النمو المستدام بعد ان يستعيد لبنان ميزاته الاقليمية في المجال التجاري والمالي، كما في الماضي.

ولسوء الحظ، كانت تلك الخطة عبارة عن لائحة من الأمنيات والاوهام أكثر منها

برنامجاً اقتصادياً واقعياً. والخطة استمدت تماسكها من محاكاتها الحسابية (simulation exercises)، واهميتها من المبالغ الكبيرة المعدة للانفاق. ولم تتضمن الخطة أي تقويم لامكانية تحقيق الأهداف المعلنة على ضوء موارد الاقتصاد وبنيته القائمة، وتحديداً امكانية الاقتصاد تحقيق النمو المستهدف في إجمالي الناتج والصادرات. كما لم يكن هناك أي تقويم لقدرة القطاع العام، وهو المتخم بالموظفين والمثقل بسوء الادارة والهدر، على تحقيق فائض في الموازنة بعد بضع سنوات فقط من تطبيق الخطة. وبغياب اصلاحات مالية واقتصادية بشكل ملحوظ، سرعان ما تباطأ النمو، في حين استمرت الحكومة في الانفاق بدون رادع. فبدأ العجز المالي بالتصاعد، دافعاً في الوقت نفسه الدين العام إلى مستويات عالية غير مسبوقة.

2-4-6 من إعادة الإعمار إلى إدارة الدين

في الواقع، ارتكزت كل الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة على سياستين: تأمين استقرار سعر صرف الليرة وإنفاق طموح. وقد نُفّذت هاتان السياستان، لكن النتيجة جاءت مغايرة بشكل كبير للتوقعات، اذ اتسمت الفترة منذ عام 1992 بظاهرتين بارزتين: انخفاض معدلات النمو، وارتفاع مطرد وكبير في الدين العام.

بصرف النظر عما إذا كانت سياسة استقرار أو تثبيت سعر صرف الليرة هي سياسة صائبة ام لا، فان نجاحها يتوقف بدرجة كبيرة على تناسق سياسة سعر صرف الليرة هذه مع الوضع المالي والاقتصادي عموماً، أي ان تكون موازنة الحكومة بدون عجز كبير والنمو الاقتصادي غير ضعيف. وكان على السياسة المالية التقليل قدر المستطاع من الهدر، وتطبيق القاعدة الذهبية القائلة بتخصيص معظم الايرادات من القروض للنفقات الاستثمارية بدل النفقات الجارية. كذلك الامر، كان على السياسة النقدية أن تضمن هبوط الفوائد بموازاة ترسخ الاستقرار النقدي، فمن الطبيعي والمتوقع ان تهبط الفوائد بسرعة وبشكل ملموس، على الاقل منذ عام 1994، بعد تحسن سعر صرف الليرة وانخفاض تضخم الاسعار. وكانت ثمة حاجة كبيرة لإصلاحات هيكلية في القطاع العام، وبالاخص التخفيف من الهدر المتفشي في الادارات العامة (و«الهدر» هو

عبارة تستخدم عادة للإشارة إلى الفساد). إلا أن اياً من هذا لم يحدث.

ويلخص الجدول رقم 5-6 ادناه التطورات الاقتصادية الرئيسية خلال مرحلة إعادة الاعمار.

الجدول رقم 5-6

مرحلة إعادة الاعمار- مؤشرات الاقتصاد الكلي

(% من إجمالي الناتج المحلي ومعدلات سنوية للفترة 1972 - 1974، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1972-1974	1992	1994	1996	1998	2000	2002
إجمالي الناتج المحلي							
بملايين الدولارات بالاسعار الجارية	2,767	5,843	9,601	13,694	17,036	17,345	18,264
مؤشر (100=7.186 مليون ليرة) [أ]	100	66	79	88	93	95	98
النمو السنوي (٪) [أ]	6.9	4.5	8.0	4.0	3.0	0.0	2.0
ميزان المدفوعات	13	1	12	6	-3	-2	9
ميزان الحساب الجاري	-4	-84	-34	-33	-63	-92	-92
الميزان التجاري	-24	-55	-50	-45	-35	-29	-27
الميزان الكلي للموازنة	1	-11	-16	-20	-18	-23	-16
الإيرادات	16	12	17	17	18	19	23
منها: ضرائب على الدخل والثروة	3	1	3	3	3	3	4
النفقات	16	23	34	37	36	42	39
منها: – على الفوائد		5	9	12	13	16	17
– على الاستثمار	3	2	9	9	8	5	2
الدين العام [ب]	اقل من صفر	42	51	77	101	135	161
منه: بالعملات الأجنبية		6	8	14	24	41	80
فائدة سندات الخزينة (٪) [ج]	لا يوجد	25.5	21.1	19.3	17.0	14.5	14.0

	1972-1974	1992	1994	1996	1998	2000	2002
صافي الموجودات الخارجية [د]	103	115	100	77	57	53	56
مؤشر أسعار المستهلك (تغير سنوي- ٪)	7.3	99.8	8.0	8.9	4.5	-0.4	2.0
معدل سعر الصرف الليرة / دولار	2.7	1,713	1,680	1,571	1,516	1,508	1,508

المصادر: Banque du Liban، التقرير السنوي والنشرة الفصلية، عدة إصدارات؛ وزارة المال، فذلكات الموازنة لعدة سنوات.

الملاحظات: أ- مؤشر ونمو إجمالي الناتج المحلي هو حسب الأسعار الثابتة لفترة 1972 - 1974 (1972 - 1974=100). ب- الدين العام هو للحكومة العامة، ويساوي صافي الدين بالليرة زائد إجمالي دين الحكومة بالعملات الأجنبية؛ أما الديون المضمونة فهي صغيرة الحجم. ج- المردود الاسمي لسندات الخزينة بالليرة والمثقل بحجم الاكتتابات بالسندات، وهذه لفترات 3، 6، 12، و24 شهراً. د- للجهاز المصرفي في نهاية الفترة.

اذا كان من إخفاق رئيسي لسياسة إعادة الإعمار بعد الحرب، فان هذا كان في مجال النمو الاقتصادي. فخلال الفترة 1993 - 2002، بلغ معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي 3.7 % سنوياً فقط، وهو أقل من المعدل المحقق قبل الحرب والذي كان 6.2 %. ولم يتجاوز النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج أكثر من 0.7 % سنوياً. والاسوأ في الامر كان ان الاقتصاد فقد لهاثه بسرعة اذ بدأ النمو بالتباطؤ منذ عام 1996 ليصل إلى 1 % فقط عام 1999، وصفر عام 2000. وبقيت فرص العمل قليلة ونسبة البطالة كبيرة. ورغم ندرة المعلومات الدقيقة عن سوق العمل، إلا أن المسؤولين في الدولة يعترفون صراحة بتفشي البطالة وبتزايد الهجرة، خاصة في فئة الشباب المتعلمين[247].

ولتبيان حجم ذلك الفشل، من الضروري ان نضعه في سياقه الواقعي. فلقد انطلق النمو في أوائل التسعينات من مستوى منخفض للانتاج، وذلك بعد عدة سنين من الاضطرابات والدمار، كما ان الإنفاق الحكومي المتزايد (كان معدله نسبة إلى إجمالي الناتج يساوي خلال الفترة 1993 - 2002 حوالى مرتين ونصف المرة عما كان عليه خلال السنوات قبيل اندلاع الحرب) كان يعطي زخماً استثنائياً للنشاط الاقتصادي. وهذا كان يستمد دعماً اضافياً من وضع مالي قوي في السنوات الاولى، بمعنى انخفاض سريع في نسبة تضخم الاسعار، ووضع مريح بالنسبة إلى الاحتياط الرسمي بالعملات الأجنبية، ومستوى معقول للمديونية العامة حتى منتصف التسعينات.

ويجب أن نذكرها أن الأداء الجيد منذ منتصف التسعينات في ميزان المدفوعات

كان يعود بدرجة كبيرة إلى استدانة الحكومة من الخارج. فإذا استبعدنا تدفق المبالغ المتعلقة باستدانة الحكومة وبسدادها للدين، يصبح ميزان المدفوعات عندئذ في حالة عجز خلال فترة 1995 - 2002، ما عدا فائض بسيط عام 1996. وفي حين ان الفائض التراكمي المعلن في ميزان المدفوعات خلال فترة 1995 - 2002 بلغ 1.3 مليار دولار، يتحول هذا الفائض إلى عجز مقداره 5.7 مليارات دولار إذا ما استبعدنا البنود المتعلقة باستدانة الحكومة من الخارج[248]. وهذا أداء ضعيف غير مسبوق لليبرالية الاقتصادية، وفي مجال كان تفوقها فيه بارزاً بشكل دائم.

كان على الحكومات المتعاقبة أن تتنبه إلى ان ضعف الأداء المالي وفي مجال النمو الاقتصادي يدل على وجود عيوب هيكلية كبيرة في نظام الليبرالية الاقتصادية في لبنان. لكن المسؤولين عزوا ذلك الأداء الضعيف إلى تطورات سياسية وامنية غير مؤاتية، منها احتلال اسرائيل للجنوب منذ عام 1978 حتى تحريره في أيار عام 2000، وعدة توغلات اسرائيلية داخل الاراضي اللبنانية خلال الاعوام 1993 و1995. وقد كان لتلك التطورات أثرها السلبي على النشاط والتوقعات الاقتصادية، وإن ليس بالحجم الذي كانت تدعيه السلطات. فمعظم المناطق اللبنانية كانت بمنأى عن الآثار السلبية لما كان يجري اجمالاً في منطقة صغيرة في جنوب لبنان. اما المشكلة الحقيقية فكانت تكمن في داخل النظام السياسي والاقتصادي، وليس في الظروف والتطورات الخارجية.

لقد كان إخفاق السلطات اللبنانية اخفاقاً منتظماً في كل المجالات الرئيسية، المالية والنقدية وفي مجال النمو والاصلاحات الهيكلية. فلقد بقي عجز الموازنة على مستويات مرتفعة، كما ازداد دين القطاع العام بشكل سريع، وكل ذلك بسبب تزايد النفقات الجارية وخاصة على فوائد الدين (انظر الجداول رقم 5-6 ورقم 6-6). ورغم هبوط نسبة تضخم الاسعار، وتحسن ومن ثم استقرار سعر صرف الليرة، بقيت الفائدة على سندات الخزينة بالليرة على مستويات مرتفعة. والحقيقة ان الفوائد التي كانت تُدفع هي أعلى مما يشير إليه الجدول أعلاه، ذلك أن مصرف لبنان كان يدفع إلى المصارف التجارية في السوق الثانوية أسعار فائدة أعلى من السعر المعلن في سوق سندات الخزينة، بما في ذلك في عمليات المقايضة (swap) من اجل اعادة جدولة استحقاقات سندات الخزينة[249].

وبدءاً من عام 1997، اخذ الحديث الذي كان يدور سابقاً عن إعادة الإعمار يتجه نحو

ابداء القلق حول المستويات المرتفعة للعجز المالي والدين العام. ولم تتحرك السلطات الا عام 2002 ازاء الخطر المستفحل الذي كان يشكله الدين العام المتفاقم والضغوط الكبيرة المصاحبة له على الليرة اللبنانية. فأعلنت عندئذ برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي يرتكز اساساً على مشاريع لخصخصة بعض المرافق العامة.

وتوّجت الجهود السياسية التسويقية للحكومة بتلقيها مساعدات أجنبية كبيرة نسبياً. ففي مؤتمر دولي عقد من أجل لبنان في باريس في تشرين الثاني من عام 2002، وافقت عدة دول على تقديم مساعدات مالية بلغت نحو 4.4 مليارات دولار. وكانت المساعدة الفعلية عبارة عن تعهد باعطاء 3.1 مليارات دولار كقروض بشروط ميسرة يمكن استخدامها لإعادة تمويل الدين بالعملة الأجنبية وبفوائد منخفضة. أما الرصيد الباقي البالغ 1.3 مليار دولار، فكان عبارة عن قروض لمشاريع بنى تحتية والتي كان باستطاعة الحكومة الحصول عليها في كل الاحوال. وبعد ذلك، تعهدت المصارف التجارية المحلية بتمويل سندات خزينة بقيمة 2 مليار دولار بدون فائدة. اما الحكومة اللبنانية فتعهدت في المقابل بتنفيذ عدة إصلاحات مالية، خاصة في مجال خصخصة قطاعي الاتصالات والكهرباء.

كانت المساعدات المقدمة للبنان تتلخص مالياً بتأمين توفير، ولفترة محدودة، بحوالى 25 % من الكلفة السنوية على الفوائد والتي كانت تناهز 3.1 مليارات دولار عام 2002. وبعد الإعلان عن المساعدات، انخفضت أسعار الفائدة بشكل حاد من 14.6% كمردود على سندات الخزينة بالليرة لسنتين إلى 9.4 %. وتمكن المصرف المركزي من شراء مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية، مما عزز احتياطاته من هذه العملات، فتضاعفت من حوالى 3.5 مليارات دولار، في خريف 2002 قبيل انعقاد مؤتمر باريس، إلى أكثر من 10 مليارات دولار في آخر عام 2003 وحتى منتصف عام 2004.

وللأسف، وحتى خريف عام 2004، لم يكن قد نُفّذ سوى القليل جداً من كل الاصلاحات الموعودة.

6-4-3 الابعاد الاقتصادية والسياسية للدين العام

يقدم الجدول التالي تلخيصاً وصورة معبّرة عن توزيع النفقات على البنود الرئيسية خلال فترة كان معظمها يسمى فترة إعادة الاعمار.

الجدول رقم 6-6
النفقات التراكمية للحكومة اللبنانية
حسب الفئة الاقتصادية، 1993 - 2003

الفئة الاقتصادية	بمليارات الدولارات	٪ من المجموع
الفوائد على الدين العام	25.0	39.2
الأجور والرواتب	18.2	28.5
النفقات الاستثمارية	9.2	14.4
استهلاك بضائع وخدمات، والتحويلات	11.4	17.9
المجموع	**63.8**	**100.0**

المصادر: وزارة المال، فذلكات الموازنة لعدة سنوات؛ Banque du Liban، التقارير السنوية والنشرات الفصلية، عدة إصدارات.

الملاحظات: الأرقام هي لموازنات الحكومة العامة (اي الموازنة المركزية زائد عمليات الخزينة)، زائد الموازنات الملحقة صافية من التحويلات إلى الموازنة العامة. تم تقدير توزيع نفقات عمليات الخزينة والموازنات الملحقة على البنود الرئيسية. تتضمن الأجور والرواتب معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة. تتضمن الفوائد حوالى 2 مليار دولار دفعها مصرف لبنان بشكل فوائد اضافية للمصارف (انظر الفقرة اعلاه) وخسائر تكبدها خلال عام 2003 من جراء الاستدانة من المصارف بفوائد اعلى بكثير من تلك التي كان يجنيها في الاسواق العالمية من ايداع الاموال المستدانة.

نعرض هذه المرة توزيع نفقات الحكومة خلال فترة احد عشر عاماً، منذ عام 1993 حتى عام 2003. وعلى افتراض أن كل النفقات الاستثمارية ذهبت إلى إعادة الاعمار، يتبين ان جزءاً صغيراً فقط، حوالى 14 %، من إجمالي النفقات قد تم تخصيصه لعملية إعادة الاعمار. وتماماً كما في الماضي قبل عام 1975، كانت حصة المناطق خارج بيروت ووسط البلاد ضئيلة، في حين ان كلفة الفوائد على الدين العام بلغت 39 % من إجمالي النفقات، أو ما يعادل 15 % من إجمالي الناتج المحلي!

وبشكل عام، انفقت الحكومات المتعاقبة منذ عام 1993 أكثر من ثلثي المبالغ، أو ما يعادل 26 % من إجمالي الناتج المحلي، على فوائد الدين العام وعلى الرواتب والاجور. وهنا يجوز طرح السؤال الآتي: هل من الممكن تقدير حجم الهدر في هذه النفقات؟ ورغم أن السؤال يبدو كأنه يتطلب الكثير من التخمين، إلا أننا نرى انه بالامكان التوصل إلى تقدير معقول للهدر الحكومي، وذلك بمقارنة نفقات الحكومة خلال فترة التسعينات بتلك الحاصلة قبل عام 1975 حين كانت الليبرالية الاقتصادية تعيش في ظروف طبيعية من الهدر، بما في ذلك غياب مديونية الحكومة.

فلننظر أولاً إلى كلفة الفوائد. من المهم الاشارة هنا إلى انه رغم ان الاكتتابات بسندات الخزينة بالليرة كانت تحصل بموجب مزاد اسبوعي، إلا أن الفوائد على هذه السندات كانت تأتي وكأنها نتيجة تفاهم ضمني بين المصرف المركزي والمصارف التجارية الرئيسية، وليس عن طريق القوى المستقلة للعرض والطلب. ومع أن الفائدة على سندات الخزينة كانت في المبدأ تتحدد من خلال مزادات اسبوعية، إلا أن تلك الفوائد ظلت ثابتة لمدة أكثر من ثلاث سنوات، من تشرين الأول 1999 إلى كانون الأول 2002. وهذا دليل دامغ على ان الفوائد على سندات الخزينة بالليرة لم تكن تتحدد نتيجة قوى العرض والطلب في السوق. ومن السهل التوصل إلى اتفاق ضمني حول الفوائد والاستمرار به نظراً إلى ان حصة اكبر خمسة مصارف من مجمل الودائع كانت بمعدل 45 % خلال تلك الفترة.

بقي الطلب على سندات الخزينة حتى اواخر عام 1999 قوياً بدرجات متفاوتة، وذلك من قبل المستثمرين المحليين والمستثمرين العرب. وقد دعم الطلب القوي سرعة انخفاض تضخم الاسعار واستقرار سعر صرف الليرة، والذي أعلنته الحكومة كالتزام رئيسي من قبلها. وبالفعل، ارتفع السعر الاسمي لصرف الليرة مقابل الدولار تدريجياً بمعدل 3.4 % سنوياً خلال فترة 1993 - 1998، ومن ثم بقي سعر الصرف ثابتاً حتى الآن في اواخر عام 2004. وهكذا، فقد بلغ المردود المثقّل على سندات الخزينة بالليرة خلال فترة 1993 - 2003 حوالى 17 % سنوياً، أي حوالى 11 % كمعدل فائدة حقيقية. وهذه الفائدة الحقيقية هي عالية جداً كيفما نظر اليها. فمبدئياً يجب ان يكون مستوى الفائدة الحقيقية قريباً من معدل النمو في إجمالي الناتج، أي حوالى 3 إلى 4 %. لذلك كان،

ولا يزال، لهذا المستوى المرتفع للفائدة تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي عموماً. وهذا الوضع مستمر منذ أكثر من عشر سنوات[250].

ولاعطاء فكرة محددة عن مدى الهدر الذي نتج من السياسة الاقتصادية المتبعة منذ عام 1993، يكفي مقارنة معدل فائدة الـ17 % المذكور اعلاه بمعدل الفائدة القياسية المقابلة على الودائع بالدولار في سوق لندن الدولية، والذي كان اعلى بقليل من 5 % خلال الفترة نفسها. أي ان الدولة اللبنانية كانت تقترض خلال احد عشر عاماً بهامش فائدة مقداره 12 % فوق الاسعار الدولية المقابلة! والمفارقة في هذا المجال هي ان هامش الفائدة هذا كان على مستويات اعلى بكثير في السنوات الأولى حين كانت نسب مديونية الدولة والتوقعات بشأن الاقتصاد افضل بكثير مما اصبحت لاحقا حتى عام 2000، مما يدلّ على ان نسب الفوائد على سندات الخزينة بالليرة بقيت لفترة طويلة على مستويات اعلى بكثير مما تفسّره أو تتطابق معه قوى السوق. وقد ادّت سياسة الفوائد هذه إلى ترسيخ الفوائد على مستويات عالية بقيت تضغط على الوضع المالي والاقتصادي برمّته منذ عام 1993.

لذلك، فلو اخذت سياسة الفوائد منحى أكثر واقعية منذ البداية، أي بشكل يعكس قوى السوق، وكانت الدولة تقترض منذ عام 1993 بمعدل فائدة مقداره 9 %، وهو المستوى الذي وصل اليه معدل الفوائد على السندات بالليرة بعد مؤتمر باريس- 2 في اواخر عام 2002، علماً ان الوضع المالي للدولة في اوائل التسعينات كان افضل بكثير مما هو حالياً كما ذكرنا سابقاً، لكان بامكان تلك السياسة ان توفر نحو 10 مليارات دولار بالنسبة إلى الفوائد المدفوعة على السندات بالليرة فقط خلال 1993 - 2003، والتي كانت حوالى 21 مليار دولار بما فيها الفوائد الاضافية المدفوعة من قبل مصرف لبنان (انظر الجدول رقم 6-6 اعلاه والملاحظات؛ مبلغ الـ 25 مليار دولار في الجدول هو على القروض بالليرة والعملات الاجنبية). أوَ تدرون ما كان يمكن إنجازه بـ 10 مليارات دولار من تأهيل وتحديث للبنية التحتية المادية والبشرية في كل لبنان؟

كان هذا بالنسبة إلى الفوائد على دين الحكومة بالليرة. وإذا طبقنا نسبة 20 % «هدراً» أو «فساداً» على فئات النفقات الأخرى، نصل إلى مبلغ هدر اضافي مقداره حوالى 8 مليارات دولار[251]. ومن الضروري لفت النظر إلى ان نسبة الهدر المعتمدة هنا (الـ 20%) ليست نسبة هدر أو فساد بالمقارنة مع حالة نظرية فضلى، بل بالمقارنة مع

ما كانت عليه ممارسة السلطة في ظروف عادية قبل اندلاع الحرب عام 1975. وهكذا نصل إلى حوالى 18 مليار دولار كتقدير لحجم الهدر الاجمالي في النفقات الحكومية خلال 1993 - 2003. وحجم الهدر هذا يمثل 28 % من إجمالي النفقات، أو 11 % من إجمالي الناتج المحلي.

قبل عام 1975، كان الوضع المالي للحكومة قوياً والدور الاقتصادي البارز للسلطة ينحصر في تأمين استمرارية نظام الليبرالية الاقتصادية، ودعم طبقة التجار بالاخص. وفي المقابل، استطاعت النخب السياسية العيش في بحبوحة مالية، مستمدة سلطة وثروة من حصتها من المناصب السياسية والإدارية. وهذه الثروة السياسية تستخدم وكأنها ملك خاص ذو رأس مال يدر ارباحاً لصاحبه وورثته. اما بعد انتهاء الحرب وقيام نظام سياسي جديد، فقد اصبحت النفقات الحكومية آلية أو وسيلة لتحويل الاموال إلى النخب السياسية والاقتصادية. إلا أن الاستمرار في ذلك التدبير اصبح صعباً جداً، ان لم يكن مستحيلاً، ذلك أن حصة الهدر في النفقات الحكومية لا تزال كبيرة جداً نسبة إلى قدرة الاقتصاد على استيعابها وتحمّلها من دون انهيار اقتصادي. وبالإضافة إلى النخب السياسية، اخذت المصارف محل التجار كأهم المستفيدين المحليين من النظام القائم. وعنصر الاستفادة يأتي اساساً من الفوائد العالية على استدانة الحكومة بالليرة، ومعظمها من المصارف (خلال 1993 - 2003، كانت حصة المصارف نحو 69 % من دين الحكومة بالليرة، و68 % من إجمالي دين الحكومة).

لقد ادت سياسة تحسين ومن ثم تثبيت سعر صرف الليرة، بالتزامن مع سياسة الفوائد العالية على استدانة الحكومة، إلى مستوى للفائدة الحقيقية كان مرتفعاً جداً اذ بلغ معدله 11 % خلال فترة 1993 - 2003. وادت هذه الكلفة العالية للمال إلى قطع الصلة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، مما قوّض النشاط الاقتصادي وفرص نمو قوي خلال أكثر من عقد من الزمن. ففي بداية عام 2001، وللمرة الأولى، تجاوزت تسليفات المصارف للقطاع العام تسليفاتها للقطاع الخاص. وفي المقابل، بقي القطاع الخاص، وبالاخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه، وهي الطاغية في لبنان، محجماً عن النفقات الاستثمارية المهمة ومكتفياً بالتركيز على الاستثمار في رأس المال التشغيلي.

لم تكن ادارة الليبرالية الاقتصادية جيدة هذه المرة. فمع ان اداءها كان ضعيفاً في

مجال النمو والإنماء قبل عام 1975، الا انها كانت ناجحة في تأمين وضع مالي مستقر. اما النظام الجديد، فقد باشر بمشروع إعادة إعمار تلخص عملياً بتحويلات مالية هائلة إلى النخب السياسية والمصارف. والآلية المستخدمة لهذه التحويلات كانت نفقات الموازنة وسياسات الفوائد وسعر الصرف. والمسألة هنا ليست في الحجم الزائد للهدر أو الفساد، على ما لهذا الامر من سلبيات واضحة، وانما في كون الليبرالية الاقتصادية بيئة تستعملها السلطة القائمة لدعم القوى الاقتصادية المهيمنة، التي كانت تتمثل بطبقة التجار قبل عام 1975 وبالمصارف منذ عام 1993، ولدعم النخب السياسية في كل الاحوال.

لماذا أصبحت الليبرالية الاقتصادية أقل كفاءة مما مضى؟ إن من أهم الأسباب فقدان استقلالية القرار. فمنذ عام 1990، اصبحت السلطات اللبنانية تأتمر بالسلطات السورية في كل المجالات تقريباً، وبالاخص السياسية والامنية منها. غير ان سياسة النمو والإنماء هي في جوهرها تعهد أخلاقي بتحسين الحياة المادية للناس بشكل مستدام، وبجعل المجتمع أكثر مساواة. فعندما تتخلى سلطة ما عن مسؤولياتها وتبتعد عن المساءلة ممن تمثل مبدئياً، تكون هذه السلطة قد تخلت في الوقت نفسه عن الاسس الاخلاقية لسياساتها. ولذلك لا يمكن ان يكون لتلك السلطة أي توجه جدي للنمو والإنماء. وما يثير الاهتمام في هذا السياق أنه كلما فقدت سلطة ما استقلالية قراراتها، كلما أصبحت أكثر حدة في تسلطها على الناس وفي تعطشها للثروة المادية. ويا للأسف، تلك كانت الحال في لبنان منذ عام 1990.

هوامش الفصل السادس:

224 – نستخدم من الآن فصاعداً عبارتي القطاع العام والقطاع الحكومي بالمعنى نفسه. ويتجلى القطاع الحكومي في موازنة الحكومة العامة، أي موازنة الحكومة المركزية زائد ما يسمى مليات الخزينة، يضاف اليها الموازنات الملحقة. وتتضمن الموازنة تحويلات للبلديات ولمؤسسات عامة كمؤسسة كهرباء لبنان.

225 – من الجدير بالذكر في هذا المجال أن الأطراف المتحاربة كانت لديها مصالح سياسية ومالية في أن تكون المناطق الواقعة تحت سيطرتها مكتفية بضروريات الحياة بشكل منتظم وكافٍ.

226 – انظر Gaspard, 1990.

227 – انظر Gleizer, 1982.

228 – لمزيد من التفاصيل، انظر Serageldin, et al., 1983, p. 77.

229 – انظر UN, 1988b, p. 288.

230 – انظر Saba, E., 1961.

231 – بلغت قيمة الودائع بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية حوالى 30 مليار دولار آخر عام 2002، ويمثل هذا المبلغ 162 ٪ من إجمالي الناتج المحلي وحوالى 7,000 دولار أميركي كمعدل ودائع للفرد. وحوالى 80 ٪ من هذه الودائع هي لمقيمين.

232 – لمزيد من التفاصيل، انظر Yaffi, 1958 ، و Salem, 1964.

233 – انظر Association of Banks in Lebanon, 1974.

234 – احتسب المؤشر كنسبة التغير في الديون المصرفية على القطاع الخاص إلى استثمارات القطاع الخاص. ويجب الاشارة إلى أن هذه الديون تشمل الفوائد المتراكمة، مما يعني أن مساهمة المصارف في الاستثمارات كانت عملياً أقل بكثير من الثلث.

235 – IFC, 1974, p. 47.

236 – بلغ العجز عام 1967 20 مليون دولار، و238 مليون دولار عام 1976 الذي كان عام قتال عنيف في جميع أنحاء لبنان تقريباً.

237 – بالمقارنة مع مستويات عام 1974، هبط المستوى الأدنى للأجور بالأسعار الثابتة حوالى 10 ٪ عام 1984 و35 ٪ عام 1985 و أكثر من 40 ٪ عام 1986.

238 – إن تعريف المضاربة بالعملات هو بيع وشراء العملات لهدف واحد هو جني الربح المعتمد على توقعات بالنسبة إلى تقلبات سعر الصرف.

239 – انظر Banque du Liban، التقرير السنوي والنشرة الفصلية، عدة إصدارات.

240 – هذه الأرقام هي ادنى من حقيقة صافي الموجودات الخارجية للمصارف. فمن المعروف في لبنان أن معظم، إن

لم يكن كل المؤسسات التجارية، بما فيها المصارف، لا تقدم تقارير صحيحة عن أرباحها وذلك لأسباب ضريبية. ومن المعروف أيضاً أن لدى العديد من المصارف احتياطاً مستتراً يأخذ شكل مراكز بالعملات الاجنبية تسجل كودائع عادية.

241 - لم تكن تقديرات إجمالي الناتج المحلي المبنية على دراسات استقصائية متوافرة منذ عام 1980. وقد استعمل هذا الكاتب دراسات كهذه لتقويم إجمالي الناتج المحلي بهدف أساسي، وهو للتأكد مما إذا كان الناتج قد هبط فعلاً بشكل ملحوظ بالنسبة إلى مستويات ما قبل الحرب كما كانت تدعي المصارف وجهات أخرى (انظر Gaspard, 1990).

242 - من أهم اسهامات Keynes كان اكتشافه أن سعر سلعة ما يمكن أن يتغير بدون ان تتم أي مبادلات بهذه السلعة.

243 - Hahn and Solow, 1995, p. 149.

244 - بعد تعذر إجراء انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهلة الدستورية في صيف عام 1988، عُيّن قائد الجيش الجنرال ميشال عون رئيساً للوزراء. ومن ثم طعن الجنرال عون بشرعية اتفاق الطائف وبالرئيس المنتخب لاحقاً، السيد إلياس الهراوي، والذي رفض الجنرال عون تسليم السلطة له. فكانت هناك حكومتان تعملان في آن واحد في لبنان، لمدة سنتين تقريباً وحتى شهر تشرين الأول من عام 1990 حين أرغم الجيش السوري عسكرياً الجنرال عون على التخلي عن السلطة.

245 - استقر سعر صرف الليرة منذ ذلك الوقت على 1,508 ليرة للدولار، ولا يزال هذا السعر قائماً حتى الآن في اواخر 2004.

246 - Republic of Lebanon, 1994.

247 - قدر المسح الرسمي للقوى العاملة لعام 1997 (République Libanaise, 1998a) نسبة البطالة بـ8.5 ٪. الا انه، وتجنباً للاحراج الاجتماعي اللاصق بوضع البطالة، فان العديد من العاطلين عن العمل، خاصة الشباب منهم، كانوا يعلنون أنهم طلاب جامعيون وليسوا عاطلين عن العمل. ولذلك، فإن عدد الطلاب في المسح كان كبيراً نسبياً وبالمقارنة، مثلاً، مع نتائج مسح القوى العاملة لعام 1970. وهناك تقديرات غير رسمية تقدر نسبة البطالة بأكثر من 25٪، خاصة أن العديد من الراغبين بالهجرة يجدون صعوبة في الحصول على تأشيرات للهجرة والعمل.

248 - بالنسبة إلى الفترة 1993 - 2002، فان الفائض التراكمي المعلن بلغ 3.6 مليارات دولار، الذي يصبح عجزاً تراكمياً مقداره 3.9 مليارات دولار بعد استبعاد عناصر استدانة الحكومة من الخارج.

249 - استناداً إلى الارقام المنشورة عن عمليات السوق الثانوية في التقارير السنوية لمصرف لبنان، والى معلومات مستقاة من السوق المصرفية عن هامش الفوائد (حوالى 2 ٪) الذي كان يدفعه مصرف لبنان بالنسبة إلى هذه العمليات، نقدّر أن مصرف لبنان قد دفع نحو مليار دولار كفوائد اضافية عن فائدة السوق، معظمها للمصارف، خلال فترة 1993 - 2002.

250 - لا تأخذ بالحسبان نسبة 17 ٪ هذه نسب الفوائد المرتفعة، والتي تجاوزت احياناً مستوى الـ 40 ٪، والتي كان يدفعها المصرف المركزي في السوق الثانوية لسندات الخزينة والتي لم تكن تدخل حكماً في موازنة الحكومة.

251 - يستخدم Leenders (2001) نسبة 20 ٪ كمعدل تقديري لنسبة الهدر أو الفساد في مجال النفقات الاستثمارية في لبنان. وذكرت عدة تقارير سنوية رسمية لمكتب التفتيش المركزي التفاوت الكبير بين الكلفة الحقيقية وتلك المذكورة في الكشوفات لعدة مشاريع. فعلى سبيل المثال، كانت التكاليف المعلنة رسمياً بالنسبة لبناء بعض الطرق والمدارس تساوي أضعاف الكلفة الحقيقية. انظر ايضاً Leenders لامثلة موثقة عن بعض ممارسات الفساد. ومن جهة اخرى، بلغت الأجور المدفوعة في القطاع الحكومي حوالى 7 ٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1972 - 1974، مقابل 11 ٪ خلال الفترة 1993-2003، أي بزيادة باكثر من 50 ٪. أي ان نسبة الهدر في فاتورة الرواتب والأجور هي اعلى بكثير من 20 ٪، وذلك نسبة إلى وضع القطاع العام خلال الفترة 1972-1974.

الفصل السابع
ملاحظات وتوصيات نهائية

بين الضعيف والقوي،
الحرية تقمع والقانون يحرر

لاكوردير

لقد حاولنا في هذا الكتاب الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: هل الليبرالية الاقتصادية نظام كفيّ؟ والجواب هو، استناداً إلى دراسة تجربة لبنان خلال فترة 1948 - 2002 التي امتدت أكثر من نصف قرن، ان الليبرالية الاقتصادية لم تكن نظاماً كفياً، بل، على العكس، كان اداؤها أدنى من المستوى المطلوب في مجالي النمو والإنماء. إن هذه النتائج ذات اهمية للدول النامية. فتجربة لبنان هي تجربة اقتصاد بلد نامٍ عمل ضمن ظروف ايجابية جداً وملائمة من حيث وجود الأسواق الحرة، ونسبة معقولة من المتعلمين، ووفرة في رؤوس الاموال، وسيطرة محلية على رؤوس الاموال هذه والموارد عموماً. فكيف بالحري إذا ما كانت الظروف أقل ايجابية؟ ونلخّص في ما يأتي النتائج التي توصلنا إليها، مع اقتراح بعض السياسات التي نعتبرها جوهرية للوصول إلى مستوى أعلى من الإنماء الاقتصادي المستدام.

7-1 تجربة لبنان في النمو والإنماء

ان النظرية الكلاسيكية الجديدة كانت لتتنبأ بنمو اقتصادي كبير في لبنان، وذلك ضمن رؤيتها حول كفاءة اداء الأسواق وقدرة هذه على تحفيز النمو، إلا أن النتيجة أتت على غير المتوقع.

لم يكن أداء لبنان الاقتصادي في فترة 1948 - 1974 ذاك الأداء الاستثنائي الذي كانت تعد به الظروف الإيجابية التي عاشها لبنان آنذاك. فقد كان النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي يعادل مستوى النمو في بقية الدول النامية عموماً، وكان أقل من مستويات النمو المحققة في دول الجوار غير النفطية. ويظهر ضعف ذلك الأداء جلياً إذا ما قورن بالظروف الاقتصادية الإيجابية والاستثنائية التي تميز بها لبنان، من وفرة رؤوس اموال ووجود أسواق عربية واسعة كانت جاهزة لتلقّي الصادرات اللبنانية. وقد تركزت ملكية الموارد المالية المتزايدة باستمرار في يد القلة، وكان معظم موارد المصارف يذهب كقروض للنشاطات التجارية البحتة وكودائع في المصارف في الخارج. واعتمدت الصناعة على التمويل الذاتي وزادت من المكننة للاستعاضة عن نقص اليد الماهرة. ومع ذلك، توسعت الصناعة مستفيدة من الأسواق العربية لصادراتها، وحققت زيادة طفيفة في حصتها من القيمة المضافة والعمالة. الا ان الروابط في ما بين النشاطات الاقتصادية المحلية بقيت قليلة وضعيفة، كما ان النمو في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج كان ايضاً ضعيفاً، وكل هذا يعكس غياب التغييرات الملحوظة في هيكلية الاقتصاد. ولم يستطع التوسع الصناعي أن يكون ديناميكياً بالقدر الكافي لتحويل لبنان إلى بلد صناعي حقاً.

ويكمن الفشل أكثر ما يكمن في عدم تعزيز المهارات ودمجها في الاقتصاد، وخاصة في الصناعة. والمهارة هي مفهوم نسبي، أي بالنسبة إلى التقنية المستخدمة واستراتيجية النمو التي يطمح البلد إلى تطبيقها. لقد كان سكان لبنان في أواخر الأربعينات من القرن العشرين يتمتعون بقدر لا بأس به من التعليم، مقارنة ببلدان المنطقة وبالدول النامية عموماً. ولكن ذلك المستوى التعليمي لم يتطور بالقدر المطلوب، اذ عند عام 1970 كانت الغالبية العظمى من العمال قد حصّلت مستوى علمياً ادنى من الابتدائي.

وبمستوى كهذا من التعليم أو المهارات، كان من شبه المستحيل تطبيق استراتيجية إنمائية جدية.

ولم ينتفع العديد من الناس من النمو الاقتصادي في لبنان. فقد بقي توزيع الدخل منحرفاً، وقدّر الكثير من المسوح أن نصف السكان على الأقل كانوا يعيشون في حالة فقر. وظهر التباين الواضح بين الريف والمدينة في توزيع الدخل والتعليم وضعف انتشار المرافق الثقافية. ولقد كان التوزّع السكاني منحرفاً ايضاً، ففي عام 1970 كان 92% من سكان لبنان يعيش نصفهم تقريباً في المدن التي يبلغ عدد سكانها 100,000 نسمة أو اكثر، والنصف الآخر في القرى التي يبلغ عدد السكان فيها 5,000 نسمة أو أقل. أما المدى الشاسع بين الطرفين فقد كان يعيش فيه 8 % فقط من السكان.

لقد كان أداء الليبرالية الاقتصادية أفضل نسبياً في الظروف الصعبة التي عاشها لبنان خلال فترة الحرب 1975 - 1990. فقد انخفض مستوى اجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين 1977 و1980 إلى ثلثي المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، لكنه عاد وتجاوز هذا المستوى عام 1987. واعتمد هذا التأقلم الاقتصادي كثيراً على التحويلات من الخارج، الا ان توزيع الدخل أصبح أكثر انحرافاً لغير صالح العمال المأجورين. وأدت المضاربة الشديدة ضد الليرة اللبنانية، التي بدأت عام 1984 وبلغت ذروتها عام 1987، إلى هبوط حاد في سعر صرف الليرة وفي الأجور الحقيقية وفي مداخيل معظم الأسر. ومن الآثار المهمة والطويلة الأجل لتلك المضاربة الانخفاض الكبير الذي حدث في قيمة الموجودات المحررة بالليرة اللبنانية، وارتفاع معدل هجرة الأيدي العاملة الماهرة، ودولرة الاقتصاد التي لا تزال مستمرة حتى الآن.

ولم يجلب اندماج اقتصاد لبنان المنفتح في الأسواق الاقليمية والعالمية المنافع المرتجاة، وكذلك لم يأت بكثير نفع الوضع القوي للاقتصاد الكلي، ووجود فائض شبه دائم في ميزان المدفوعات، وشبه انعدام دين القطاع العام. وكل هذه هي بالتحديد العناصر التي يؤكد جوهريتها «توافق واشنطن» والفكر الاقتصادي التقليدي السائد لبناء قدرة تنافسية صناعية، وخاصة لتحقيق النمو المستدام . أما التداعيات الايجابية لليبرالية الاقتصادية في ما يخص الدخل وفرص العمل فكانت قليلة، وكانت روابط النشاطات الاقتصادية ببعضها ايضاً قليلة وسرعة حركة التصنيع ضعيفة. والأهم من ذلك أن

مستوى المهارات لم يتحسّن بشكل ملحوظ بل، على العكس، كان يتراجع نسبة إلى التطورات التقنية المستمرة في العالم.

الا ان الليبرالية الاقتصادية اظهرت قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. فهي فتحت مجالات الاستغلال المالي للفرص، ومنعت ظهور نقص في السلع أثناء الحرب. لكن اعداداً قليلة من الناس فقط هي التي استفادت من الليبرالية الاقتصادية. كما ان مستوى أسعار البضائع المستوردة، الذي ضبطت ارتفاعه ليرة قوية، والسيطرة الاقتصادية للتجار المدعومين سياسياً أدّيا إلى مستوى استهلاك أعلى مما يسمح به واقع الانتاجية والنمو في الاقتصاد. ويُعتبر معدل الاستهلاك في لبنان من الأعلى في العالم، ذلك أن حصته كانت نحو 90 % من إجمالي الناتج المحلي ثم تجاوزت الـ 100% منذ عام 1975. وهكذا استعملت ميزات البلد من موقع ممتاز وأسواق حرة لدعم الاستهلاك لمصلحة القلة بدل تحويل لبنان إلى بلد المهارات والصناعة.

وبعد انتهاء الحرب عام 1990، باشر لبنان تنفيذ برنامج إعادة إعمار انتهى متواضعاً اذ اهتم بتحسين البنى التحتية، مع التركيز على العاصمة بيروت كما في الماضي. ولقد ازداد الإنفاق الحكومي زيادة كبيرة خلال فترة 1993 - 2003 اذ وصل إلى 39 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 16 % قبيل الحرب. ولكن الحصة الكبرى من مجمل النفقات ذهبت كفوائد على دين الحكومة (39 %) - والمستفيد الاكبر من هذه كانت المصارف والنخبة السياسية الحاكمة واصحابها - والأجور ومعاشات التقاعد (29 %)، بينما خُصص 14 % فقط للنفقات الاستثمارية.

ورغم الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي خلال فترة 1993 - 2003 والاستقرار المحقق في سعر صرف الليرة، تراجع معدل النمو على نحو سريع منذ عام 1995 فوصل إلى 3.7 % سنوياً فقط خلال تلك الفترة، مقابل 6.2 % خلال الفترة التي سبقت الحرب. كما بقي العجز المالي على مستويات مرتفعة ووصل الدين العام إلى مستويات قياسية فبلغ 31.3 مليار دولار في نهاية 2003، أو ما يوازي 165 % من إجمالي الناتج المحلي.

7-2 تفسير تجربة لبنان

عنصران اساسيان يفسران الأداء الإنمائي الضعيف للاقتصاد اللبناني. التفسير الأول هو تفسير سلبي وأضعف من الثاني، اذ يقول بأن نظام السوق في ظل الليبرالية الاقتصادية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق النمو والإنماء، وذلك رغم أوضاع مالية وتجارية قوية. لقد أخفق نظام السوق في لبنان في تحقيق نمو قوي، وفي جعل توزيع الدخل والثروة أكثر عدالة، وفي توليد المهارات وتطويرها. وقامت المؤسسات غير التابعة للسوق، مثل المؤسسات الحكومية والمنظمات الدينية وغير الحكومية، بتقديم الخدمات في مجال التعليم الأساسي لغالبية السكان. كما ان نظام السوق قد اخفق ايضاً في توليد مسار تصنيعي ملحوظ، وفي تحقيق النمو في الإنتاجية وفي الاقتصاد ككل. ولذلك، فإن نظام السوق لم يكن شرطاً كافياً لتحقيق النمو والإنماء.

أما التفسير الثاني فيتعلق بالهيكلية المؤسساتية للاقتصاد. ويقول هذا التفسير بأن الشكل الرأسمالي للتنظيم الاقتصادي، المتجسد في حجم العمالة المأجورة وليس في الأسواق الحرة فقط، لم يستطع ان يطغى على الاقتصاد في لبنان. وكان عدد العمال المأجورين النظاميين في القطاع الخاص يمثلون عام 1970 30 % من إجمالي عدد العمال، وازدادت تلك النسبة قليلاً لتصل إلى نحو الثلث عام 1997. ولذلك قد يكون ان التراكم الرأسمالي والإنماء الاقتصادي المتوقعين في ظل الرأسمالية لم تسنح لها الفرصة منذ البداية لاظهار نتائجها. أما النشاطات الاقتصادية غير الرأسمالية، أو ما يسمى النشاطات المستقلة، في الزراعة والتجارة والخدمات، فقد اظهرت القدرة على الاستمرار: لا بل، حتى الصناعات الحرفية زادت حصتها من الناتج ومن العمالة في قطاع التصنيع.

لقد أسهمت الزيادة في حجم الطلب الآتي من المدن ومن قطاعات التصدير في صمود أو تقدم النشاطات غير الرأسمالية، مما سمح بزيادة المداخيل المستقلة وباستمرارية النشاطات المستقلة. واستطاع كثيرون من ذوي الدخل المتدني، خاصة في المجال الزراعي، زيادة مداخيلهم وتجنب اللجوء إلى العمل المأجور من خلال التحويلات المالية من الأقارب في الوطن وفي الخارج، أو من خلال الهجرة. لقد ساهمت تلك البيئة

الخارجية المؤاتية في جعل التعايش بين النشاطات المستقلة والنشاطات الرأسمالية ممكناً ومستمراً لزمن طويل.

إن تفسير إخفاق الرأسمالية في التطور في لبنان يعتمد كثيراً على وجهة نظر Robert Brenner عن أصول نشوء الرأسمالية. وتدعم النتائج التي توصلنا إليها وجهة نظره في ما يخص قدرة التنظيمات غير الرأسمالية على البقاء. لقد اعتقد Brenner أيضاً أنه حين يتم تطبيق الرأسمالية في أي مكان من العالم فسوف يتصاعد عندها الضغط على المنتجين كي يصبحوا رأسماليين في كل انحاء العالم. وفي هذا الخصوص، تقترح النتائج التي توصلنا إليها أنه، حتى في حال طغيان أشكال التنظيم الاقتصادي الرأسمالي في العالم، قد لا يكون الضغط أو الزامية التحول نحو الرأسمالية قوياً بدرجة كافية. وهذه هي حال الانظمة الاقتصادية التي تقدم فيها البيئة الخارجية سبيلاً لزيادة مداخيل المنتجين المستقلين من خلال زيادة حجم الطلب وتوافر التحويلات لدعم المداخيل المحدودة.

ويطرح هذا التفسير سؤالاً استطرادياً: فلو طغت الرأسمالية في لبنان، هل كان ذلك سيؤدي إلى نمو اقتصادي أقوى مما كانت الحال؟ من الصعب جداً، ان لم يكن من المستحيل، التحقق من صحة الأجوبة على مثل هذه الأسئلة الافتراضية. ومع ذلك، فالجواب المباشر هو ان نمو الناتج ربما كان سيكون أكثر قوة، أما أداء الإنماء الاقتصادي فلن يكون بالضرورة أفضل. فالرأسمالية لا تملك نزعة ضمنية لانتاج إنماء اقتصادي بشكل واسع وعادل لان ذلك يتطلب عملاً مؤسساتياً هادفاً في دولة ذات نزعة تنموية.

ويقدم قطاع التصنيع في هذا السياق مثلاً جيداً. فرغم أن الصناعة قد سارت اجمالاً على خطى التنظيم الرأسمالي للانتاج، إلا أنها لم تكن ذلك المولّد الديناميكي للنمو الذي كان باستطاعته جلب المهارات إلى الميدان الصناعي. وبالمقابل، فان التاريخ يدل على إخفاقات عديدة ومتفشية في مجالات العمالة والمهارات وتوزيع الدخل في كل الاقتصادات الرأسمالية. فالنظام الاقتصادي الصناعي في أوروبا، كما هو قائم حالياً بادائه المميز، هو نتيجة نضال طويل لأحزابها السياسية ولقوى عديدة في مجتمعها المدني مما أنتج مستويات عالية من التعليم والمهارات وشبكات فعالة للضمان الاجتماعي. ولقد عمل نظام السوق كأداة رئيسية في تلك الاستراتيجية، الا انه بالتأكيد لم يكن

الشرط الأوحد لازدهار اقتصادات اوروبا أو الاقتصادات الصناعية عموماً.

7-3 التوصيات

إذاً، ما هي السياسات التي بامكانها ان تضع لبنان، أو الدول النامية ذات الاوضاع الشبيهة، على مسار النمو والإنماء بمستويات اعلى وبشكل مستدام؟

إن مقارنة لبنان بإحدى الدول الصناعية الناجحة في جنوب شرق آسيا، تايوان مثلاً، قد تكون مفيدة في هذا المجال. وللبنان وتايوان عدة خصائص مشتركة، فكلاهما يمتلك اقتصاداً منفتحاً وتوجهاً نحو التصدير ووفرة في رؤوس الاموال دون وجود قيود كبيرة على رأس المال الأجنبي. وهما يشتركان ايضاً في وجود طبقة سياسية قديمة مسيطرة منذ زمن. أما الاختلاف البارز بينهما فهو أن تايوان قد اختارت هدفاً واضحاً، ألا وهو التصنيع الذي دعمته السياسات الحكومية بشكل فعّال . أما سنغافورة، والتي يقل عدد سكانها عن سكان لبنان، فلا سبيل للمقارنة لأن استراتيجية النمو التي اتبعتها كانت مبتعدة ابتعاداً كلياً عن نظام الليبرالية الاقتصادية الذي اعتمده لبنان .

وتُذكر هونغ كونغ احياناً كمثال لدولة طبقت نظام الليبرالية الاقتصادية بنجاح. ان للبنان وهونغ كونغ عدة خصائص مشتركة، فكلاهما بلد صغير بدأ من مستوى دخل عالٍ مقارنة بالبلاد المحيطة به، وكلاهما أدّى دوراً قيادياً في قطاع الخدمات، وكمركز للتجارة ولاستضافة العديد من المؤسسات المتعددة الجنسيات، وكملجأ للأموال الهاربة من الاضطرابات السياسية. وأخيراً، كلا البلدين يتصفان بالتوجه القوي نحو الخارج وبحكومات تتدخل قليلاً في الشأن الاقتصادي .

ومع ذلك، فان لبنان وهونغ كونغ يختلفان في نواح مهمة أخرى. فهونغ كونغ امتازت منذ زمن بنسبة عالية من العمالة المأجورة التي كانت نسبتها بين الاعوام 1960 و1975 حوالى 82% من إجمالي العمالة، في حين ان هذه النسبة كانت في لبنان الثلثين انها مع نصف أولئك العمال فقط (اي ثلث مجمل العمالة) بأجر منتظم. وهونغ كونغ هي عملياً مدينة دولة(city state) بقاعدة زراعية صغيرة جداً، وعلاقات تجارية وسياسية قوية مع بريطانيا حتى بضع سنوات مضت. لذلك، فان هونغ كونغ، كما تايوان وسنغافورة

وانما خلافاً للبنان، ليست ذلك النموذج الجيد لدولة نامية اعتمدت نظام الليبرالية الاقتصادية.

وقبل الدخول في التفاصيل، نرى أن على أي استراتيجية ناجحة للإنماء ان تتضمن في الاساس دفعاً مثابراً من قبل سلطة مركزية تجعل من الإنماء الاقتصادي هدفاً وطنياً. ومن الضروري ان تتفاوض السلطة المركزية، أي الحكومة عادة، مع القطاع الخاص في ما يخص تلك الاستراتيجية الإنمائية. ولكن، في البداية، يجب قبول المبدأ القائل بأن الليبرالية الاقتصادية (laissez-faire) ليست الأداة لتطبيق مثل تلك الاستراتيجية. وهذه نقطة مهمة تمهيدية للانطلاق في مفاوضات بناءة حول السياسات الواجب اعتمادها، وهي الآتية:

• تطوير نظام تعليمي رسمي جيد النوعية، يُقدّم مجاناً أو بكلفة متدنية

إن هذا هدف استراتيجي اساسي، خاصة في الاقتصادات الصغيرة. الا انه ايضاً هدف صعب التحقيق نظراً لتكاليفه الكبيرة، ذلك أن الحصول على نظام تعليمي جيد على مستوى الوطن يتطلب فترة حضانة طويلة وانفاق مبالغ مالية كبيرة قبل ان يبدأ المردود الاقتصادي لنظام كهذا. ويمكن التخفيف من وقع هذه المشكلة المالية بتطبيق نظام ضريبي أكثر فعالية، خاصة بالنسبة إلى الضرائب المباشرة على الأرباح، بما فيها مداخيل النشاطات المستقلة، نظراً لحصتها الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي ومساهمتها الضئيلة في الإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أن يتردد أصحاب الاعمال في الالتزام بالنظام الضريبي الجديد، إلا أنه سوف يكون من الصعب جداً تنفيذ استراتيجية اقتصادية تحقق مستوى عالياً من الإنماء الاقتصادي بدون قطاع خاص يساهم بفعالية في تأمين الموارد المالية المطلوبة لتلك الاستراتيجية، ان بالنسبة إلى الضرائب أو القروض.

وبعبارة أخرى، يجب التوصل إلى «عقد جديد» بين القطاعين الخاص والعام. وبموجب هذا العقد، يوافق القطاع الخاص على الاضطلاع بدور الشريك الرئيسي في تطوير البنى التحتية البشرية والمادية، وذلك من خلال دفع متوجباته من الضرائب وتأمين تمويل طويل الأجل وبفوائد متدنية (عملياً، تعني الفوائد المتدنية في هذا المجال

مستوى للفائدة الحقيقية يكون قريباً جداً من معدل نمو اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة). وفي المقابل، تتعهد الحكومة بتأهيل البنى التحتية وتطويرها وإدارتها، كما بالحد من توسع حجم القطاع العام وادارته بفعالية واقل قدر من الهدر.

• إعطاء الأولوية في النفقات الإنمائية للمناطق الريفية

إن الهدف الرئيسي لهذ السياسة هو دمج الاسواق الصغيرة والمنفصلة حالياً بحيث تتأمن قاعدة وطنية أكبر وأوسع لزيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي. ويطال ارتفاع الطلب من المناطق الريفية عادة منتوجات الصناعة المحلية، مما يسمح باستغلال أكبر لوفورات الحجم في الصناعة. وفي هذا الخصوص، من الضروري التذكير بان توسيع الأسواق الوطنية الصغيرة هو مسألة زيادة المداخيل قبل ان يكون مسألة زيادة في عدد السكان.

والمبادرة الرئيسية في هذا المجال تكمن في إنشاء شبكة طرق واتصالات حديثة في المناطق الريفية التي تشمل كل المناطق خارج بيروت ووسط لبنان. والهدف من هذه الشبكة الحديثة استغلال مساحة البلد الصغيرة بشكل يجعل التنقل بين المناطق أسرع وأسهل، مما سوف يؤدي إلى انتقال سكاني تدريجي إلى مناطق ريفية مختلفة. وسوف يخفف هذا الامر من الكثافة السكانية العالية في منطقة بيروت الكبرى، ويؤدي إلى ارتفاع في أسعار العقارات في المناطق الريفية، ويزيد من حجم الاستثمارات في تلك المناطق. واذا كان هذا المشروع سوف يوسع العديد من الاسواق المحلية فهو، وربما هذا اهم، سوف يوفر قاعدة لتعزيز التواصل بين الناس والمناطق بشكل افضل بكثير من الماضي.

وكما في مجال التعليم، فسوف يعتمد تمويل هذا المشروع على اداء ضريبي أفضل، وبالاخص على قروض طويلة الاجل وبمعدلات فائدة منخفضة توفرها المصارف المحلية ومؤسسات اجنبية. وتبرز الحاجة هنا لتذكير اصحاب الاعمال في القطاع الخاص بضرورة تخطي نظرتهم التقليدية القصيرة المدى وان يبدأوا بالأخذ في عين الاعتبار المنافع الطويلة الأجل التي ستعود على الاقتصاد وعليهم في المستقبل من تطبيق

هذا المشروع. وبالتأكيد، فبإمكان السلطات التي انفقت خلال فترة 1993 - 2003 نحو 25 مليار دولار على فوائد الدين فقط، والتي كان حوالى نصفها غير مبرر مالياً واقتصادياً، أن تموّل مشاريع أساسية مثل التعليم والمواصلات وذلك من أجل تحقيق الإنماء الاقتصادي لعقود في المستقبل.

• جعل التصنيع هدفاً رئيسياً في استراتيجية الإنماء

إن تنفيذ السياسات المذكورة اعلاه في ما يخص التعليم والمواصلات سيجعل من التصنيع عملية أكثر سهولة وربحية. إن الفنون الصناعية قد اصبحت حالياً أكثر أتمتة (automation) في عملياتها، مما يسمح بتنزيل الحد الادنى الكفيّ للإنتاج في عدة صناعات إلى مستويات ادنى من السابق أو مما كانت عليه في حقبة الصناعات الثقيلة. وهذا التطور يقلل من أهمية مشكلة الاسواق الصغيرة أو حجم الانتاج الصغير كعائق امام توسع النشاط التصنيعي.

ويشكل ضعف المهارات والمستويات المنخفضة للأجور منذ زمن عائقاً في وجه مسار التصنيع في لبنان. إن ارتفاع مستوى المهارات يزيد إنتاجية العمال ومستوى الأجور، لذلك يجب الخروج بسرعة من الدائرة المفرغة للانتاجية الضعيفة والاجور المنخفضة. الا ان للصناعي صاحب العمل ايضاً دوراً اساسياً في رفع الانتاجية. فلقد استطاع العديد من الصناعيين، ورغم الكساد الاقتصادي المستمر منذ منتصف التسعينات، الاستمرار في تحقيق الارباح، واحياناً بنسب مرتفعة. وكأي مؤسسة رابحة، فباستطاعة هؤلاء استقطاب المهارات العالية ومكافأة العاملين لديهم حالياً بشكل افضل. وهناك الكثير من الانتاجية الكامنة وغير المستعملة في مختلف المؤسسات، وهذه تصبح واقعاً عند تحسين الاداء التنظيمي والاداري وفي علاقات الاداريين بالعمال اجمالاً، بالاضافة إلى وفورات الحجم التي تظهر عند زيادة الانتاج. واذا كان من الضروري ان تتماشى زيادة الأجور مع زيادة الإنتاجية فان رفع الاجور من مستويات متدنية يحفّز ايضاً إنتاجية العامل. وسياسة الاجور هذه، وعلاقتها بالانتاجية، منوطة بالصناعيين واصحاب الاعمال أكثر مما هي من مسؤوليات الحكومة.

ويجد Balassa (1990) أن البلدان الصناعية الناجحة في جنوب شرق آسيا، ما عدا هونغ كونغ، قد مرت في مسارها التصنيعي بمراحل متعاقبة محددة. فأولاً كانت مرحلة الاستعاضة عن البضائع المستوردة بنشاطات تصنيعية استندت اجمالاً إلى عمالة غير ماهرة والى عمليات إنتاجية بسيطة لا تخضع لضرورات وفورات الحجم. أما المرحلة التي تلتها فرفعت من مستوى الادخار نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي. وتشير هاتان المرحلتان في الواقع إلى السلوك الاستهلاكي، وتركّزان على ناحية مهمة ومتأصلة في تجربة النمو التي خاضها لبنان، وانما بشكل مخالف تماماً للمراحل التي مرت بها البلدان الصناعية الناجحة. فكما ذكرنا مراراً اعلاه، كان مستوى الاستهلاك في لبنان عالياً نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (أي ان مستوى الادخار حكماً كان متدنياً). لذلك، فان نظام ضرائب وتعرفات جمركية يركز على البضائع الكمالية المستوردة يحقق عدة أهداف بتشجيع الاستعاضة عن البضائع المستوردة وبتوفيره مورداً مالياً لتمويل نفقات الإنماء. ومن المهم جداً التنبه إلى ان لا تقوم السياسات الجمركية المقترحة بتحويل الوضع الحالي الملائم لطبقة التجار إلى وضع يحمي الصناعات غير الكفيّة.

7-4 خاتمة

هل يمكن تطبيق هذه السياسات؟ نعم، فالحكومات في لبنان قد أظهرت وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين أنها تستطيع على الأقل أن تتجنب العجز المالي والديون والعمالة المفرطة في القطاع العام. والسلطة السياسية التي تهدف إلى الإنماء تحديداً هي الوحيدة القادرة على البدء بعملية الإنماء وعلى الاستمرار بها. وإذا كان نظام السوق شرطاً ضرورياً للإنماء الاقتصادي إلا انه، على حاله، لن يتمكن من دفع عملية الإنماء الاقتصادي باستمرار، لا بل قد يحدّ منها.

لقد تركزت الاستراتيجية المقترحة حتى الآن على الظروف الاقتصادية الملائمة للإنماء، وذلك بقطع النظر عن الظروف السياسية. إن هذا إغفال غير جائز، ذلك ان الظروف السياسية الملائمة تعتبر من المتطلبات الأساسية للنمو والإنماء في الدول النامية. والشرط السياسي الأول الواجب تحقيقه هو استعادة لبنان سيادته من سوريا. فمنذ عام

1990، بدأت سوريا بالتحكم في العملية السياسية في لبنان، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتشكيل الحكومات المتتالية، وبذلك سيطرت على كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان. إن تبعية حكومة أي بلدٍ كان لقوى خارجية لا يمكن أن تنتج إنماءً. فالإنماء الحقيقي يتطلب قرارات سيادية تتخذها السلطة الوطنية بنفسها، آخذة في عين الاعتبار مصالح الشعب الذي من المفترض أن تمثّله.

أما الخطوة السياسية الثانية الواجب تنفيذها فهي تأسيس مؤسسات ديمقراطية فاعلة، مما يعني إجراء انتخابات نظامية حرة تنبثق منها حكومات مسؤولة حيال الشعب، وإدارة كفيّة بما فيها على الاخص قضاء مستقل وفعال. والقضاء المستقل هو بالفعل شرط ضروري لاي استراتيجية نمو مستدام اذ هو يحد من حالات عدم اليقين والمخاطر المصاحبة لمشاريع الاستثمار فيخلق بيئة ايجابية للانفاق الاستثماري. اذاً، من الشروط الضرورية لوجود اقتصاد حديث وكفيّ هو عمل المؤسسات العامة بكفاءة، وعند ذلك فقط يمكن للاستراتيجية الاقتصادية التي تم تفصيلها اعلاه أن تعمل بشكل كامل وأن تحقق الإنماء الاقتصادي المنشود.

يبيّن لنا التاريخ أن الدول الصناعية قد حققت مستويات معيشية مرتفعة من خلال تطبيق سياسات اقتصادية هادفة على مر السنين من دون السماح لقوى السوق أن تشق طريقها وحدها. ولم ينبع نجاح الأسواق في البلدان الصناعية من فرص عرضية، بل كان نجاحاً مخططاً له. إن القبول بمبدأ وضع الإنماء الاقتصادي كهدف وطني هو خطوة أولى وضرورية نحو تحقيق الإنماء بحد ذاته.

وكل ما سبق ذكره يكتسب اهمية خاصة للبنان، وللبلدان النامية عموماً، اذ ثمة اعتقاد سائد حالياً ومترسخ بين رجال السياسة ورجال الأعمال والأكاديميين بأن نظام السوق الحرة، والذي يعني الليبرالية الاقتصادية، هو الاستراتيجية المثلى للإنماء الاقتصادي. لذلك، فإني آمل أن يكون الكتاب هذا قد نجح على الاقل في توفير قراءة أكثر واقعية عن حدود الليبرالية الاقتصادية. كما آمل أن تقدم القصة التي سردنا عن تجربة لبنان للبلدان النامية، التي تسعى حالياً أو بدأت سلوك طريق السوق الحرة لتحقيق الإنماء الاقتصادي، صورة عما يمكن أن تكون الأمور عليه في المستقبل.

هوامش الفصل السابع:

252 – انظر، على سبيل المثال، Lall, 1990, pp. 64-6.

253 – قد تكون زيادة عدد العمال المأجورين النظاميين تعود، ولو جزئياً، إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي أجبرت العديد من العمال المستقلين على الانخراط في العمل المأجور. اما إذا احتسبنا كل العمال الأجانب، خاصة السوريين الذين يعملون في لبنان عادة بشكل غير نظامي أوبدوام جزئي، فإن تلك الزيادة في عدد العمال النظاميين في القطاع الخاص سوف تنخفض حتماً.

254 – انظر عن تايوان Van Dijk and Marcussen, 1990.

255 – لتفاصيل أكثر عن استراتيجية النمو في سنغافورة، انظر المقطع الأخير من الفصل الرابع.

265 – انظر Wade, 1990، عن هونغ كونغ.

الملحق رقم 1

السكان

التعداد السكاني الوحيد الذي جرى في لبنان كان لعام 1932. وقُدّر حينها عدد السكان اللبنانيين بنحو 793 ألفاً، والعدد القائم في الواقع (de facto) بنحو 855 ألفاً. اما الإحجام منذ ذلك الوقت عن القيام بتعدادات سكانية أخرى فيعود إلى الخوف من ان تهدد النتائج التوازن الطائفي القائم. وقد ترسخ هذا التوازن الطائفي والسياسي باتفاق ضمني غير مكتوب، وهو ما يسمى الميثاق الوطني الذي تم التوصل اليه إبان الاستقلال عام 1943، وتوزعت بموجبه السلطات التشريعية والتنفيذية والمناصب الإدارية العليا على اسس طائفية. وتم تبني دستور جديد بعد انتهاء الحرب عام 1990، انما مع الحفاظ على القاعدة الطائفية لتوزيع كل السلطات.

وجاءت الأرقام التقديرية لعدد السكان عام 1932 أقل من الواقع، ذلك أن كثيراً من المسلمين رفضوا المشاركة في ذلك التعداد. وأتت مسوح سكانية عدة أجريت في الأربعينات والخمسينات بتقديرات ذات اهمية محدودة. فعلى سبيل المثال، قليل فقط من تلك المسوح استعمل أو أشار بوضوح إلى المفهوم الاقتصادي لمبدأ الإقامة (economic residence)، كما ان بعضها شمل عدداً من المهاجرين الذين كانوا يعيشون في الخارج منذ عدة سنوات. اما المسوح عن السكان والقوى العاملة التي أجريت لاحقاً، ورغم اهميتها وشموليتها نسبة إلى الاحصاءات السابقة، فقد حدّ من دقتها عدم شمولها العمال الفلسطينيين والسوريين، وتحديداً:

أ) اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات والذين تجاوز عددهم 100,000

عام 1948، و131,000 عام 1970. وهؤلاء لم يدرجوا ضمن التقديرات، ما عدا في المسح الأخير الذي جرى عام 1997، إلا أن المسوحات كانت تشير إلى عدم التضمين هذا (انظر Courbage et Fargues, Vol. 2, 1974, p. 41؛ UN, 1955). وتراوح التقديرات حول عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان عام 2003 بين 350,000 و400,000 نسمة.

ب) عدد كبير من السوريين الذين يعيشون جزءاً من السنة في لبنان من دون عائلاتهم، وكانوا يعملون بشكل رئيسي في قطاعي الزراعة والبناء. وقد بلغ عدد هؤلاء 75,000 عام 1967. اما التقديرات لعامي 2002 - 2003 فكانت بين 200,000 ورقم غير واقعي هو مليون. ومعظم هؤلاء العمال هم عمال موقتون يعملون عدة أشهر فقط خلال السنة، وعادة يستمر عملهم لمدة ستة أشهر واحياناً اكثر. والمفارقة في الامر هي ان فترة الستة اشهر هذه هي الفترة التي تأخذ بها المنهجية المعتمدة في لبنان للفصل بين المقيمين وغير المقيمين.

وسوف نتطرق إلى هذه المواضيع بشكل اكثر تفصيلاً في الملحق رقم 2.

يعود أول مسح سكاني (رسمياً، كان مسحاً للقوى العاملة) شامل ومفصّل إلى تشرين الثاني من عام 1970، وقد أجري برعاية وزارة التصميم آنذاك. استخدم المسح عينة من 300,000 أسرة، واعتمد مفهوم الاقامة بالنسبة إلى السكان. ونشير إلى هذا المسح بـ «PAL70»، وهو اختصار لـ«Population Active au Liban» [257]. وقدّر المسح عدد السكان المقيمين في لبنان بـ 2,126 مليون نسمة، وذلك في 15 تشرين الثاني من عام 1970. وعدّل هذا الرقم في ما بعد تصاعدياً بنسبة 9 %[258]. ولم تشمل التقديرات الفلسطينيين المقيمين في المخيمات والعمال السوريين الموقتين. وجرى مسح رسمي شامل ثان عام 1997، نشير اليه بـ «PAL97»، بعينة من 16,800 أسرة[259]. ولم يذكر المسح صراحة ماإذا حذفت أي فئة سكانية من تعداده.

أما عدد السكان الذي اعتمدناه في هذا الكتاب فيرتكز على سلاسل التعداد السكاني للأمم المتحدة للأعوام 1950 - 1987، وعلى التقديرات الرسمية التي جرت بعد ذلك، وهي نفس السلاسل المستخدمة من البنك الدولي. وقد اعتمدنا عليها للأسباب الآتية:

أ) تعتمد السلاسل السكانية للأمم المتحدة عن لبنان، والتي تعود إلى عام 1950، على «PAL70» كمرجع اساسي، ومن ثم تعدّل الرقم صعوداً إلى 2,469 ألفاً كتقدير

لعدد السكان في منتصف السبعينات.

ب) تعتمد سلاسل الأمم المتحدة مفهوم عدد السكان القائم «في الواقع» (de facto)، أي السكان الموجودين فعلاً في لبنان في تاريخ محدد وليس حسب مفهوم الاقامة المذكور اعلاه. والفارق بين رقم الأمم المتحدة لمنتصف عام 1970، وهو 2,469 ألفاً، والرقم المعدل لمسح PAL والبالغ 2,315 ألفاً لفترة منتصف تشرين الثاني 1970 (أو 2,293 ألفاً لمنتصف عام 1970) يبلغ نحو 176 ألفاً. وهذا الفارق يتفق جيداً مع عدد اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في المخيمات عام 1970 والذي لم يشمله مسح PAL.

ج) تتفق سلاسل الأمم المتحدة مع الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية التي أجرتها IRFED في اوائل الستينات. وكانت تلك الدراسة قد قدرت عدد السكان المقيمين عام 1959 بنحو 1,626,000، بالإضافة إلى 130,000 فلسطيني يعيشون في المخيمات، وبالإضافة ايضاً إلى 20,000 أجنبي غير عرب مقيمين، واخيراً بضعة آلاف عربي مقيم. وبذلك بلغ الرقم الذي وصلت إليه IRFED 1,8مليون نسمة. أما الرقم الذي استخدمته الأمم المتحدة لعدد السكان لعام 1960 فكان 1,857 ألفاً.

وبذلك فإن البيانات المقدمة من الأمم المتحدة هي عبارة عن سلاسل مستمرة وواقعية، وهي تتفق مع الدراستين الرئيسيتين لـ IRFED وPAL70. ومع أن الأمم المتحدة تستخدم عادة مفهوم السكان حسب العدد القائم «في الواقع»، إلا أنه يبدو انها استخدمت بشكل ضمني في السلاسل الخاصة بلبنان المفهوم الاقتصادي للسكان المقيمين، اذ ان تقديراتها تتطابق إلى حد كبير مع تقديرات IRFED وPAL اللذين اعتمدا المفهوم الاقتصادي للإقامة.

وأخيراً فإن عدد السكان لعام 1945، والبالغ 1,147 ألفاً، هو تقدير رسمي قامت به وزارة الاقتصاد الوطني. ولا نعدل ذلك الرقم لانه لم يكن آنذاك في لبنان العديد من اللاجئين والعمال الأجانب[260].

ويقدم الجدول A.1.1 ادناه تقديرات لعدد اللبنانيين المقيمين ولمعدلات نمو السكان حتى عام 1990، وذلك استناداً إلى تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي. أما بعد ذلك، فالتقديرات تستند إلى المسح الرسمي للقوى العاملة الذي جرى لعام 1997.

الجدول رقم A.1.1
التعداد السكاني، 1945-2002
(بالآلاف، ومعدلات سنوية للنمو)

السنة	عدد السكان (بالآلاف)	النمو السنوي	السنة	عدد السكان (بالآلاف)	النمو السنوي
1945	1,147		1975	2,767	
		% 4.7			-% 1.1
1950	1,443		1980	2,618	
		% 2.3			% 0.0
1955	1,617		1985	2,618	
		% 2.9			% 1.2
1960	1,857		1990	2,779	
		% 3.0			% 5.4
1965	2,153		1995	3,608	
		% 2.8			% 5.4
1970	2,469		1997	4,005	
		% 2.3			% 1.2
1975	2,767		2002	4,251	

المصادر: République Libanaise, 1998a؛ UN, 1988b؛ World Bank, World Development Report، عدة إصدارات.

إن معدل النمو السنوي المرتفع البالغ 4.7 % خلال 1945 - 1950 يعود بشكل رئيسي إلى تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان منذ عام 1948. اما معدلات النمو المرتفعة نسبياً خلال الفترة 1955 - 1970 فمردها إلى تدفق لبنانيين من مصر وسوريين من سوريا من جرّاء عدم الاستقرار السياسي الذي حصل في تلك البلدان. ومن ثم بدأ عدد السكان بالاستقرار، أو حتى بالتراجع، خلال فترة الحرب 1975 - 1990، ومن ثم عاد إلى الارتفاع بقوة مع عودة المواطنين بعد انتهاء الحرب.

هوامش الملحق رقم 1:

257 – République Libanaise, 1972.
258 – Courbage et Fargues, 1974.
259 – République Libanaise, 1998a.
260 – IRFED, p. 46.

الملحق رقم 2
القوى العاملة والعمالة

يفسر هذا الملحق مصادر وطرق احتساب السلاسل عن العمالة (employment). نشير قليلاً الى مفهوم القوى العاملة (labor force أو manpower) في هذا الكتاب، وهو يحدد بعدد الأشخاص في فئة 15 - 64 سنة من العمر. أما المفهوم الاكثر استعمالاً، والذي نستخدم هنا، فهو السكان الناشطون اقتصادياً (economically active population) الذي يتضمن كل العاملين والعاطلين عن العمل. وعدد العاملين يتضمن العمال النظاميين والموسميين والموقتين وحتى أفراد العائلة الذين يعملون بدون أجر. ومن الواضح ان هذا المفهوم للعمالة لا يشير الى العمر أو الى اي صفة أخرى وانما الى كل أولئك الذين يعملون أو يبحثون عن عمل. وكانت كل الدراسات التي أجريت عن لبنان، وخاصة تلك التي قامت بها المنظمات التابعة للأمم المتحدة، قد استخدمت PAL كدراسة اساسية لتقدير عدد السكان والعمال لما قبل عام 1970 وبعده وذلك حتى المسح الثاني PAL97 لعام 1997. وتشمل التقديرات العاملين في القوى المسلحة (جيش وقوى امن داخلي) والذين لا يشكلون عدداً كبيراً، نحو 3 % من السكان الناشطين في الاعوام 1964 و1970، ونحو 5.5 % عام 1997[261].

A.2.1 مصادر التقديرات المخفضة للقوى العاملة

عانت تقديرات القوى العاملة والعمالة من مصدرين رئيسيين جعل التقديرات تأتي اقل من الواقع، الأول يتعلق بعمل المرأة، خاصة في الزراعة، والمصدر الثاني يتعلق

بالعمالة الأجنبية، خاصة العمال الفلسطينيين والسوريين. أما التعديلات التي اجريناها على التقديرات، ورغم عدم كفايتها، الا انها جعلت السلاسل أكثر واقعية وتناسقاً.

نستعمل مفهوم النشاط الاقتصادي للسكان أو المشاركة في القوى العاملة (economic participation)، ويحدد بنسبة عدد الناشطين الاقتصاديين (العاملين والعاطلين عن العمل) الى مجموع السكان.

A.2.1.1 نشاط المرأة الاقتصادي

إن أول مصدر تخفيض لتقديرات نسبة النشاط الاقتصادي في لبنان يتعلق بنشاط المرأة، خاصة في الزراعة، وهو المصدر الرئيسي ايضاً لضعف التقديرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في كل الشرق الأوسط[262]. بالنسبة الى لبنان، يقر مسح PAL70 بأن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية تتجاوز بكثير نسبة الـ 9 % المقدّرة[263]. ومن جهة أخرى، قدّرت دراسة منفصلة عن المناطق الريفية في جنوب لبنان عام 1973 نسبة نشاط المرأة في الزراعة بـ48 %، مقابل تقدير مسح PAL70 بـ21 % عام 1970. وقد قدّرت هذه الدراسة العدد الاجمالي للنساء العاملات في الزراعة في جنوب لبنان بنحو 32,000 فقط، في حين ان مسح PAL70 قدّر عدد النساء العاملات في الزراعة في كل لبنان بنحو 21,000 فقط[264].

اما خارج القطاع الزراعي، فقد قدرت الأمم المتحدة نسبة مشاركة المرأة عام 1960 بنحو 11 %، بينما قدرت دراسة ميدانية أجريت تحت إشراف منظمة العمل الدولية (ILO) عام 1961 تلك النسبة بـ17 % وذلك بالنسبة الى الاجراء في القطاع الخاص فقط[265].

وتمشياً مع هذه النتائج، وللتعويض عن التقدير الأقل من الواقع لمشاركة المرأة وعمالتها، قمنا بتعديل تصاعدي بإضافة نصف مجموع النساء العاملات عام 1970، أي 47,000، إلى إجمالي العمالة. وبذلك، ترتفع النسبة الإجمالية لمشاركة المرأة من 9.5 % إلى 14.3 %، مقابل 22 % عام 1997. وينطلق التعديل الذي قمنا به من تقديرات مسح PAL70 الذي نعتبره مسحاً مرجعياً. وهذه التعديلات،

المفصلة ادناه، ضرورية لأنه كان من الواضح ان تقديرات PAL70 لإجمالي العمالة بـ 538,000 هي في حاجة الى تعديل تصاعدي، لأن ذلك الرقم كان أقل بكثير من 630,000، وهو تقدير وزارة التصميم لإجمالي العمالة عام 1964، ومن 580,000، وهو تقدير IRFED لعام 1959.

ومع ان مسح PAL97 لعام 1997 أقر ايضاً بأن تقديراته بالنسبة الى عمل المرأة هي اقل من الواقع، الا ان هامش الخطأ هو أقل بكثير مما كان في مسح عام 1970. ذلك أن تغطية مسح عام 1997 كانت اشمل ولان العمالة في الزراعة كانت قد انخفضت بشكل ملموس. ويقدّر PAL97 إجمالي عمالة المرأة عام 1997 بـ 272,586 (22 % من إجمالي العمالة)، ومنه 13,576 إمرأة عاملة في الزراعة (12% من إجمالي العمالة في الزراعة).

A.2.1.2 العمالة الأجنبية

المصدر الثاني الذي يجعل تقديرات القوى العاملة والعمالة اقل من الواقع يتعلق بالعمالة الأجنبية.

يقرّ مسح PAL70 لعام 1970 بعدم تضمينه الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات وعدداً لا بأس به من العمال السوريين الموسميين أو الموقتين الذين كانوا يعملون اجمالاً في الزراعة والبناء.

قُدّر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات بنحو 131,000 عام 1970[266]. ونقدر نسبة نشاطهم الاقتصادي أو نسبة العمالة لديهم بـ 32 %، وهي النسبة العامة نفسها (انظر أدناه). وبذلك، يضاف 42,000 عامل فلسطيني إلى إجمالي العمالة، وكان يعمل على الاقل ربع ذلك العدد في الزراعة. اما بالنسبة الى العمال الموقتين السوريين فالأمر يبدو أكثر صعوبة. فقد قدرت وزارة الداخلية العدد الاجمالي للسوريين بـ280,000 في كانون الثاني من عام 1970. وفي المقابل، قدّر مسح PAL70 عدد السوريين المقيمين في لبنان بـ 104,000، في حين ان الدراسة المفصلة لميزان المدفوعات لعام 1967 قدّرت عدد العمال السوريين الموقتين بـ 75,000 كحد أقصى، منهم 30,000 في الزراعة و21,000

في البناء والباقون في النشاطات الأخرى. ونحن نعتمد على تقديرات Medawar، وبالاخص الرقم 75,000 كعدد أقصى للعمال السوريين الذي ذكره لعام 1967 والذي نعتمده لعام 1970[267].

وتصبح تقديراتنا لمجموع العمال الأجانب عام 1970 هي 117,000، وهذا الرقم يمثل 17 % من العدد الإجمالي المعدل للعمالة البالغ 702,000 في العام نفسه[268]. للوهلة الأولى، قد يبدو هذا التقدير مرتفعاً لكنه واقعي بالمقارنة مع نسبة الـ10 % لفترة الخمسينات التي قالت بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بخصوص حصة العمالة الأجنبية من القوى العاملة المسجلة رسمياً[269]. ويعتبر التقدير واقعياً أيضاً نظراً إلى التدفق المتزايد للعمال السوريين الموقتين في الستينات بالتزامن مع فورة نشاط البناء في تلك الفترة.

A.2.2 نشاط العمال، العمالة والبطالة

بالنظر إلى ما ذكر سابقاً، يتضمن الجدول رقم A.2.1 تقديراتنا حول السكان الناشطين اقتصادياً، وحول العمالة والبطالة.

الجدول رقم A.2.1

نشاط العمال، العمالة والبطالة، 1945-1997

	1945	1950	1960	1970	1974	1987	1997
عدد السكان (بالآلاف)	1,147	1,443	1,857	2,469	2,705	2,767	4,005
نسبة النشاط الاقتصادي (٪ من السكان)	31.7	31.7	31.7	32.0	32.0	33.0	34.0
عدد السكان الناشطين (بالآلاف)	364	457	589	790	866	913	1,362
العمالة (بالآلاف)	350	411	558	702	762	855	1,246 (1,500)
منها: في القطاع الحكومي		18	38	60	71	90	170
البطالة (بالآلاف)	14	46	31	88	104	58	116
البطالة (٪ من الناشطين)	3.8	10.0	5.3	11.1	12.0	6.4	8.5
للذكر							
تقديرات الأمم المتحدة لنسبة النشاط الاقتصادي							
الذكور	56.2	48.2	42.9	44.0	44.0	44.8	
الإناث	6.9	7.6	10.2	11.5	14.6	15.4	
المجموع	31.7	28.0	26.7	27.9	28.9	29.6	

المصادر: République Libanaise, 1972, 1988a؛ UN, 1988b.

وقد توصلنا الى هذه التقديرات بالطرق الآتية:

1945: قدّرت العمالة بـ 350,000 عامل، وذلك استناداً الى تقديرات لعام 1944 بلغت 343,000. وقد طبق معدل الامم المتحدة للنشاط لعام 1950، البالغ 31.7 %، على العام 1945.

1950: استناداً الى معدل النشاط نفسه، 31.7 %، ومعدل بطالة بـ 10 %، نصل الى تقديرات لحجم الناشطين والبطالة والعمالة. وقد اخذنا نسبة البطالة بـ 10 % من دراسة Churchill (1954) الاجتماعية والاقتصادية لبيروت في فترة 1952 - 1953. وتتوافق نسبة البطالة هذه مع التطورات الاقتصاديّة آنذاك، خاصة بعد تدفق اللاجئين الفلسطينيين عام 1948. وفي حين ان مستوى البطالة كان متدنياً جداً في منتصف الاربعينات، الا انه ابتدأ بالارتفاع من بعد وحتى اوائل الخمسينات (انظر الفقرة 2-2-3 في الفصل الثاني).

1960: استناداً الى دراسة الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) عن القوى العاملة، قدّرت IRFED العمالة عام 1959 بنحو 580,000. اما وزارة التصميم فقدرت العمالة بـ 616,000 عام 1964[270]. وقد استبعد كلا التقديرين قوى الجيش، والتي

باضافتها يصبح اجمالي العمالة نحو 590,000 و630,000 على التوالي. ويعتبر تقدير وزارة التصميم أكثر واقعية، ذلك أنه اعتمد على تغطية أشمل وبشكل اكثر منهجية مما اتبعته AUB/IRFED. كذلك الامر، فان اعتماد تقديرات AUB/IRFED للقوى العاملة يعني ان العمالة كانت تنمو بمعدل متدنٍ نسبياً بلغ 1.3 % سنوياً، وذلك خلال فترة 1959 - 1964 الإنمائية لعهد الرئيس فؤاد شهاب.

اذاً، للحصول على حجم العمالة عام 1960، نعتمد على تقدير وزارة التصميم البالغ 630,000 لعام 1964، ومن ثم نطبق على ذلك الرقم معدل نمو للعمالة نقدّره بـ2.7 % للفترة 1950 - 1964. ونعتبر معدل النمو هذا نموذجياً لتلك الفترة، أكثر منه للفترات اللاحقة. وهكذا نتوصل الى حجم عمالة لعام 1960 يقدر بنحو 558,000. ونبقي على معدل النشاط الاقتصادي نفسه لعام 1960 والبالغ 31.7 %.

<u>1970</u>: تُقدّر العمالة بنحو 702,000 عام 1970، وذلك انطلاقاً من تقديرات مسح PAL70 البالغة 538,000 وبعد اضافة التعديلات البالغة 164,000 عاملاً والتي تم تفصيلها اعلاه (47,000 بالنسبة الى مشاركة المرأة و117,000 بالنسبة الى العمالة الأجنبية).

<u>1974</u>: لا تتوافر تقديرات واقعية عن العمالة بعد عام 1970 وحتى عام 1997. ونفترض زيادة طفيفة في معدل النشاط الاقتصادي، الذي يصل إلى 32 %، وكذلك زيادة طفيفة في نسبة البطالة من 11 % عام 1970 إلى 12 %، ذلك أن الإضرابات العمالية والهجرة ازدادت بشكل كبير في اوائل السبعينات (انظر الجدول رقم 12-3 في الفصل الثالث). وبذلك يصبح تقدير العمالة عام 1974 نحو 762,000 عامل.

<u>1987</u>: قليلة جداً هي المعلومات الاحصائية المتوافرة عن العمالة خلال فترة الثمانينات. نفترض أن نسبة النشاط قد ازدادت إلى 33%، ونستخدم دراسة للأمم المتحدة قدرت حجم العمالة عام 1987 بـ855,000 عامل[(272)]. اما نسبة البطالة الناتجة من هذه التقديرات، والبالغة 6.4 %، فهي نسبة واقعية نظراً للتحسن القوي في النشاط

الاقتصادي عام 1987 ولاستيعاب بعض العاطلين عن العمل من خلال الهجرة المتزايدة منذ منتصف السبعينات[(273)].

<u>1997</u>: نبدأ من تقديرات العمالة في مسح PAL97. كما ذكرنا اعلاه، فان التقدير المخفّض بالنسبة الى مشاركة المرأة، خاصة في الزراعة، هو اقل بشكل ملحوظ مما كان في مسح PAL70. الا ان مصدر التخفيض الاهم هو بالنسبة الى العمال السوريين الذين ازداد عددهم بشكل كبير في التسعينات. واذ أعلن رئيس الوزراء عام 1998 ان عدد العمال الأجانب في لبنان قد راوح بين نصف مليون و750,000 (أي ما يوازي 40 إلى 60 % من التقدير الرسمي لحجم كل العمالة عام 1997!)، فان من الواضح ان في ذلك التقدير مبالغة[13]. وفي المقابل، نعتقد ان إجمالي عدد العمال الأجانب، ومنهم عدد كبير من الرعايا العرب (من سوريا ومصر والسودان، الخ.) والآسيويين (من الهند والفيلبين وسريلانكا، الخ.)، قد لا يتجاوز 400,000 عامل، نصفهم على الأقل من السوريين. الا اننا نعتمد تقديراً محافظاً فنعدّل اجمالي العمالة الى نحو 1,500,000، بمن فيهم العمال الاجانب، في حين ان التقدير الرسمي هو 1,246,000 عامل.

ولذلك، فان التقديرات لعام 1997 المتعلقة بمعدل النشاط الاقتصادي والعمالة والبطالة هي اقل دقة من التقديرات السابقة، وذلك بسبب التعقيدات الناجمة عن العدد الكبير للعمال السوريين والعمال الأجانب الآخرين.

الجدول رقم A.2.2

تقديرات هيكلية العمالة حسب النشاط الاقتصادي

(بالنسب المئوية)

	1950	1960		1970		1975	1987	1997
	ILO	ILO	IRFED	ILO	PAL70	UN	UN	PAL97
الزراعة	55	38	55	20	19	17	12	9
الصناعة }	20	23	18	25	19	19	17	15
البناء }					7	7	15	11
الخدمات	25	39	28	55	56	57	56	65
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصادر: Hajj and Hamdan, 1989, p. 68؛ ILO, 1977, p. 60؛ IRFED, p. 57؛ PAL70 وPAL97؛ République Libanaise, 1972, p. 114, 1988a, p. 76؛ UN/ECWA, 1981, p. 13.

وبالاستناد الى التعديلات المفصلة أعلاه التي ادخلناها على التقديرات المختلفة للعمالة، يمكننا الآن اقتراح تقديرات بديلة لهيكلية العمالة على النحو الآتي:

الجدول رقم A.2.3

هيكلية بديلة للعمالة حسب النشاط الاقتصادي

(بالنسب المئوية، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	1950	1960	1970	1974	1987	1997
الزراعة	55	44	26	22	20	20-15
الصناعة	11	12	16	17	16	15
(منها: التصنيع)	(10)	(11)	(15)	(16)	(15)	(14)
البناء	5	6	8	8	8	11
الخدمات	29	38	50	53	56	59-54
المجموع	100	100	100	100	100	100
المجموع (بالآلاف)	**411**	**558**	**702**	**762**	**855**	**1,500**

المصادر: انظر الجدول رقم A.2.2 ، والتفاصيل المذكورة أدناه.

ان الفارق في العمالة بين الصناعة والتصنيع هو عادة نحو 1 % فقط من اجمالي العمالة، وهذا الفارق هو للعمالة في انشطة التعدين (mining) والمقالع (quarrying) والمرافق العامة (public utilities).

لقد توصلنا الى الهيكلية البديلة للعمالة عام 1970 بعد ادخال التعديلات المذكورة أعلاه، في حين اننا احتفظنا بتقديرات ILO لعام 1950. أما هيكلية العمالة لعام 1960 فهي تستند الى الدراسات عن القوى العاملة التي قامت بها AUB وIRFED لعام 1959. ونذكّر في هذا المجال بأن فترة الستينات قد تميزت بتوسع صناعي كبير[274]. اما التقديرات المتعلقة بالزراعة فقد عدّلت تصاعدياً بالنظر الى التقديرات الرسمية الاقل من الواقع بالنسبة الى عمالة النساء والأجانب في الزراعة.

ويعود سبب الانخفاض الحاد في حصة العمالة في الزراعة خلال الستينات إلى الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة، والتي ازدادت بفعل هجرة داخلية من سكان في جنوب لبنان هرباً من وجود الفدائيين الفلسطينيين في مناطقهم ومن الغارات الإسرائيلية في تلك الفترة. وفي هذا السياق، يقدر مسح PAL70 حجم كل الهجرة الداخلية بما يقارب ثلث السكان عام 1970.

الا ان الظروف الاقتصادية السيئة بسبب الحرب التي بدأت عام 1975، كما الانخفاض الحاد في الأجور الحقيقية منذ منتصف الثمانينات، دفع بالكثيرين الى العودة الى امان المناطق الريفية. ولذلك نفترض ان الانخفاض في حصة العمالة في الزراعة قد خفّت حدّته بعد عام 1975، وهذا ما يؤكده التعداد السكاني الزراعي الرسمي الذي جرى في 1997 - 1998[275]. وكانت نتيجة ذلك التعداد ان إجمالي العمالة في الزراعة يزيد عن 377,000 عامل، بما في ذلك أفراد العائلة العاملون والاجراء وما يوازي دواماً كاملاً بالنسبة الى العمال الموقتين. الا ان هذا الرقم يمثل 25 % من إجمالي العمالة، وهو مرتفع جداً نسبة الى الـ 9 % في مسح PAL97. ومن المحتمل ان يكون السبب الرئيسي لهذا التقدير المرتفع احتساب التعداد ضمن العمالة الزراعية كل من كان يعمل في الزراعة ولو كان بشكل محدود. وفي كل الاحوال، نقدّر ان حصة العمالة الزراعية كانت بين 15 و20 % من إجمالي العمالة عام 1997.

وقد اعتمدنا، بالنسبة الى تقديرات حصة العمالة في التصنيع والصناعة، على المسوح الصناعية التي قمنا بدراستها تفصيلاً في الفصل الرابع. اما بالنسبة الى تقديرات حصة العمالة في البناء فتعتمد أولاً على التقديرات المعدلة للقوى العاملة لعام 1970 ومن ثم على تقديرات IRFED لعام 1960. وقد عممنا هذه التقديرات على الأعوام الأخرى، ما عدا عام 1997، وذلك على ضوء تقديرات الأمم المتحدة المذكورة في الجدول رقم A.2.2 والتطورات الاقتصادية في تلك الفترة. اما حصة العمالة في نشاط الخدمات فقد جرى احتسابها كرقم متبق بعد تحديد حصة العمالة في كل النشاطات الأخرى.

ونلفت انتباه القارئ مرة أخرى الى ان الهدف من هيكلية العمالة كما تم تقديرها في الجدول رقم A.2.3 هو تبيان تطور العمالة في مختلف النشاطات بمنحاه العام، وخاصة في النشاطات غير الصناعية. وهنا يمكن القول بان تعديل هيكلية العمالة قد يوجب في الوقت نفسه تعديل هيكلية الناتج، نظراً للترابط العضوي بين العمالة والانتاج. الا انه، وبما ان الناتج والقيمة المضافة قد جرى تقديرهما بشكل مستقل عن تقديرات العمالة، لذلك فليس من حاجة لاجراء تعديلات موازية بالنسبة الى هيكلية الناتج.

ويقدم الجدولان الآتيان نتائج مفصلة وملخصة عن هيكلية العمالة حسب مسوحات PAL للقوى العاملة للعامين 1970 و1997.

الجدول رقم A.2.4

هيكلية العمالة حسب النشاط الاقتصادي، ووضع العامل، ودوام العمل، والتحصيل العلمي عام 1970

(بالنسب المئوية من إجمالي العمالة)

	وضع العامل							دوام العمل			التحصيل العلمي					
النشاط الاقتصادي	مستقل	رب عمل	اجير شهري	اجير يومي	مساعد عائلي	متدرب وآخرون	المجموع	نظامي	موسمي	غير نظامي	أمي	أدنى من ابتدائي	ابتدائي	تكميلي	ثانوي	جامعي
الزراعة	6.2	1.8	0.4	4.9	4.6	1.0	18.9	3.2	8.8	6.9	11.2	6.5	1.0	0.2	-	-
التصنيع، التعدين	3.4	1.7	4.9	7.0	0.6	0.2	17.8	14.4	0.4	3.0	4.1	8.1	3.7	1.1	0.5	0.3
الكهرباء، الغاز، الماء	-	-	0.9	0.1	-	-	1.0	1.0	-	-	0.1	0.4	0.3	0.2	0.1	-
البناء	1.6	0.7	0.7	3.4	-	0.1	6.5	2.1	0.2	4.2	2.2	3.0	0.8	0.2	0.1	0.1
التجارة، الفنادق	6.9	2.2	5.1	1.8	1.0	-	17.0	15.2	0.3	1.5	3.7	6.4	3.3	2.0	1.2	0.5
النقل والاتصالات	2.3	0.1	3.4	1.2	-	0.1	7.1	6.1	0.1	0.9	1.7	2.9	1.1	0.7	0.5	0.2
خدمات مالية وخدمات للشركات	0.6	0.3	2.4	0.1	-	-	3.4	3.2	-	0.2	0.1	0.4	0.5	0.8	0.7	0.8
خدمات أخرى	2.9	0.8	19.8	3.4	0.3	0.6	27.8	23.8	0.2	3.8	6.3	7.4	4.4	4.3	3.1	2.3
غير محدد	0.1	-	0.1	0.2	-	0.1	0.5	-	-	0.5	0.2	0.2	-	-	-	-
المجموع	24.0	7.6	37.7	22.1	6.5	2.1	100.0	69.0	10.0	21.0	29.5	35.2	15.2	9.5	6.3	4.3

المصدر: PAL, 1972 (PAL70).

الجدول رقم A.2.5

هيكلية العمالة حسب النشاط الاقتصادي، ووضع العامل، ودوام العمل، والتحصيل العلمي عام 1997

(بالنسب المئوية من إجمالي العمالة)

	وضع العامل							دوام العمل			التحصيل العلمي					
النشاط الاقتصادي	مستقل	رب عمل	اجير شهري	اجير يومي	مساعد عائلي	متدرب	**المجموع**	نظامي	موسمي	غير نظامي	امّي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	تكميلي	ثانوي	جامعي
الزراعة	3.7	0.7	0.5	3.3	0.9	-	**9.0**	2.8	4.2	2.0	2.6	1.7	3.2	1.0	0.3	0.1
التصنيع، التعدين	2.7	1.4	6.2	3.3	0.3	0.2	**14.1**	12.1	0.4	1.6	0.8	1.4	5.7	3.5	1.9	0.9
الكهرباء، الغاز، الماء	-	-	0.5	0.1	-	-	**0.6**	0.5	-	0.1	-	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1
البناء	3.3	1.4	1.7	4.5	0.1	0.1	**11.2**	6.6	0.4	4.2	0.7	1.1	4.3	2.8	1.5	0.8
التجارة	9.0	2.5	7.0	2.7	0.8	0.4	**22.3**	20.4	0.3	1.6	1.2	1.9	6.9	5.7	4.1	2.6
الفنادق والمطاعم	0.4	0.3	1.7	0.3	0.1	-	**2.7**	2.4	0.1	0.2	0.1	0.2	0.8	0.7	0.6	0.3
النقل والاتصالات	2.9	0.2	1.9	0.4	-	-	**5.3**	4.5	0.1	0.7	0.4	0.6	1.8	1.2	0.8	0.4
الوساطة المالية	-	-	1.8	0.2	-	0.1	**2.1**	2.1	-	-	-	-	0.1	0.3	0.7	1.0
خدمات للشركات	1.3	0.4	1.9	0.2	0.1	0.1	**4.0**	3.6	-	0.4	-	0.1	0.3	0.6	0.8	2.2
الإدارة العامة	-	-	8.3	0.2	-	-	**8.5**	8.4	-	0.1	0.3	0.4	2.1	2.3	2.0	1.4
التعليم	0.2	0.1	7.8	0.4	-	-	**8.6**	8.1	0.3	0.2	0.2	0.1	0.4	0.9	2.9	4.1
الصحة والخدمات الاجتماعية	0.6	0.2	2.3	0.2	-	-	**3.3**	3.2	-	0.1	-	0.1	0.4	0.5	0.7	1.6
الخدمات المنزلية	-	-	3.7	0.7	-	-	**4.4**	4.2	-	0.2	1.2	1.0	1.5	0.4	0.3	-
نشاطات أخرى	0.9	0.3	2.0	0.4	0.1	0.1	**3.9**	3.4	0.1	0.4	0.3	0.2	0.9	1.0	0.8	0.7
المجموع	**25.1**	**7.4**	**47.3**	**16.9**	**2.3**	**1.0**	**100.0**	**82.3**	**5.9**	**11.8**	**7.8**	**8.8**	**28.7**	**21.1**	**17.4**	**16.2**

المصدر: PAL, 1998 (PAL97).

هوامش الملحق رقم 2:

261 – انظر République Libanaise, 1966؛ PAL70 وPAL97.

262 – Zurayk, 1985, p. 21.

263 – PAL70, p. 112.

264 – Courbage et Fargues, Vol. 2, 1974, p. 72.

265 – انظر ILO/Lacroix, 1962؛ République Libanaise, 1966؛ UN, 1988b, p. 289.

266 – Courgage et Fargues, Vol. 2, 1974, p. 41.

267 – بخصوص هذه الفقرة، انظر على التوالي المصدر السابق، p. 41؛ PAL70, p. 69؛ Medawar, 1969, p. 99.

268 – (Chami 1981, p. 205) يذكر تقرير PAIRD (؟) الذي يقدر عدد العمال الأجانب غير المحتسبين عام 1970 بنحو 100,000.

269 – AUB, 1960, p. 36.

270 – IRFED, pp. 55-6، و CERMOC, p. 9.

271 – ESCWA, 1989, p. 68.

272 – انظر Labaki, 1989، والفصل الخامس.

273 – صحيفة "السفير" اليومية، 22 تموز، 1988.

274 – انظر NBITD, c.1988، والفصل الرابع.

275 – انظر Republic of Lebanon and FAO, 2000.

الملحق رقم 3
الحسابات الوطنية للبنان، 1945 - 2002

دراستان مفصلتان فقط اجريتا عن الحسابات الوطنية للبنان حتى عام 1974. وقد اجرى الأولى البروفسور Albert Badre (1956)، وذلك للأعوام 1948 - 1950، ثم استمر في تعديلها وتحديثها حتى شملت عام 1958[276]. أما الدراسة الثانية والأهم فكانت التقديرات الرسمية المفصلة جداً عن الفترة 1964 - 1974، والتي قامت بها المديرية المركزية للإحصاء التابعة لوزارة التصميم (DCS اختصاراً لـ Direction Centrale de la Statistique). وخلافاً للسنوات الأخرى، لم يصدر بالنسبة إلى عام 1974 سوى تقديرات أولية فقط. ولهاتين الدراستين قاسم مشترك هو اعتمادهما على احصاءات أولية ناتجة من عينات كبيرة وشاملة للنشاط الاقتصادي ومن احصاءات تفصيلية عن التجارة الخارجية. وكانت عينات كهذه في اساس تقديرات DCS حول الحسابات الوطنية وميزان المدفوعات، بدءاً بالمسح التفصيلي عن الصناعة لعام 1964 والذي استكمل باحصاءات التجارة الخارجية ومسوح دورية لكل النشاطات الاقتصادية.

وقد عززت تلك المسوح دراسة مفصلة لميزانية الأسرة في بيروت لعام 1966. وكان الجدول التفصيلي للمدخلات/ المخرجات (input-output) للعام المرجعي 1964 يحدَّث سنوياً حتى عام 1970، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان التحديث يجري بناءً على احصاءات أولية جديدة اذ ان قيم المعامل الفنية للإنتاج (technical coefficients of production) اظهرت ثباتاً غير محتمل على امتداد فترة سبع سنوات[277].

بعد بداية الحرب في نيسان 1975، وبرعاية مجلس الإنماء والاعمار (CDR)

المنشأ حديثاً آنذاك، تمكن عناصر من جهاز العاملين سابقاً في DCS المنحلة من وضع تقدير لإجمالي الناتج المحلي لعام 1977 وذلك خلال الاعوام الهادئة نسبياً 1977 و1978. ثم قام Chalak (1982) من البنك الدولي بتقدير للحسابات الوطنية للأعوام 1978 - 1980. ولم تأت من بعد تقديرات أخرى تستند على احصاءات اولية إلا حين وضع مؤلف هذا الكتاب تقديرات للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته لعام 1987، تبعها تقديرات لعام 1988 من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[278].

وأعيد تنظيم المديرية المركزية للإحصاء في بداية التسعينات لتصبح الإدارة المركزية للإحصاء (Administration Centrale de la Statistique)، أو ACS باختصار. ومن ثم نشرت هذه الحسابات الوطنية للعامين 1994 و1995، بما فيها جداول المدخلات/ المخرجات، وباعتماد المنهجية نفسها التي طبقت في الستينات والسبعينات. وأجريت ايضاً دراستان مفصلتان عن ميزانية الأسرة وعن القوى العاملة لعام 1977 شملت كل أنحاء لبنان. وفي أيار 2003، نشرت حسابات وطنية حديثة لعام الأساس 1997 تعدّل بموجبها تقدير سابق لإجمالي الناتج المحلي (كان هذا يستند إلى التقديرات للعامين 1994 و1995) صعوداً بنسبة 5.4 %. وقد طبقنا معدل التعديل هذا صعوداً على كل التقديرات السابقة للناتج المحلي التي كانت تنشر رسمياً، وذلك بدءاً من عام 1992[279].

A.3.1 المنهجية والمصادر

تستند منهجية الحسابات الوطنية في لبنان التي طبقتها DCS، وإن بشكل غير كامل، على منهجية الأمم المتحدة بالنسبة إلى الحسابات الوطنية والمعروفة بـ (SNA68)، أي نظام الحسابات الوطنية الذي نشر عام 1968. ومنهجية البروفسور Badre لحسابات الأعوام 1948 - 1950 تنسجم ايضاً مع منهجية DCS.

ومنهجية DCS تستخدم تقريباً طريقة SNA68 نفسها في مقاربة الحسابات وهيكليتها، إلا أنها تختلف عنها في ناحيتين مهمتين:

أ) اعتمدت DCS مفهوم «المناطقية» (territoriality) بدلاً من مفهوم الإقامة، أي

ان المبادلات تسجل وفقا لمكان حدوثها وليس حسب ما ذا كان اصحاب المبادلات مقيمين أو غير مقيمين. ومن اهم نتائج هذه المقاربة هو أن إنفاق السياح والسفارات الأجنبية، وهؤلاء يعتبرون غير مقيمين حسب SNA68، كان يسجل من DCS على التوالي كانفاق استهلاكي ورواتب وأجور تدفع لمقيمين. اما منهجية SNA68 فتسجل هذه النفقات كعائدات تصدير. ونتيجة لذلك، كان إجمالي الاستهلاك عام 1964 أعلى بنحو 10 % مما يجب أن يكون عليه بموجب منهجية SNA68. اما التأثير على إجمالي الناتج المحلي فصغير، بحدود 1 % فقط، لأن منهجية DCS تؤثر على توزيع النفقات ضمن إجمالي الناتج المحلي أكثر من المستوى بحد ذاته. ومن ناحية أخرى، فان الدخل الوطني وإجمالي الناتج الوطني متطابقان في كلا المنهجيتين. وقد تبنى Badre طريقة مماثلة لتلك التي اتبعتها DCS.

ب) الفارق الأهم بين SNA68، من ناحية، وDCS وBadre من ناحية أخرى، هو في معالجة القيمة المضافة للخدمات المالية. فـ DCS تعتبر النشاط المالي مثله مثل أي نشاط آخر حيث يعتبر صافي دخل الفائدة والعمولات كناتج إجمالي، في حين أن SNA68 لا تعتبر كناتج سوى الخدمات التي يُدفع بديل صريح لقاءها (وهي كانت لا تعتبر الفوائد هكذا خدمات) مستبعدة بذلك أكبر مصدر للدخل، وهو صافي الفوائد، من القيمة المضافة للخدمات المالية. ومن الواضح أن منهجية SNA68 لا تتلاءم مع اقتصاد فيه قطاع مالي مهم نسبياً، علماً بأن معالجة النشاط المالي في المنهجية الدولية الجديدة، SNA93، هي الآن متوافقة مع منهجية DCS.

أعدت التقديرات المرجعية للعامين 1950 و1964 على أساس مسوح استخدمت عينات احصائية، علماً بان الحسابات الوطنية الرسمية لعام 1964 كانت أكثر تفصيلاً وتضمنت مصفوفة للمحاسبة الاجتماعية (social accounting matrix)، منها مصفوفة 8×8 للمدخلات/ المخرجات ومصفوفة 11×7 للاستيراد. إلا انه في كلتا الحالتين كانت التقديرات المتعلقة بالزراعة أقل موثوقية، خاصة بالنسبة إلى تقديرات Badre لعام 1950.

A.3.2 تحديث سلاسل الحسابات الوطنية

رغم أن التقديرات الأصلية لـ Badre كانت للأعوام 1948 - 1950، إلا أن عام 1950 هو الذي اعتمد من قبله ومن قبل آخرين كعام مرجعي. كانت تقديرات 1950 للدخل الوطني (national income)، أي صافي الناتج الوطني بكلفة عوامل الانتاج. وقد قام Badre تكراراً بعد ذلك بتعديل هذه التقديرات صعوداً، كما انه قدّم التقديرات للعامين 1957 و1958 كتقديرات موقتة. وقد انطلق آخرون من هذه التقديرات لتحديثها حتى عام 1962. ومن ثم، ونقلاً عن «مصادر خاصة»، قدمت الأمم المتحدة سلاسل مختلفة للأعوام 1957 - 1962 كانت أعلى بنحو 15 % إلى 20 % من تلك العائدة لـ Badre. إلا أن هذه التقديرات خضعت مرة أخرى للتحديث وبشكل متكرر، خاصة بالنسبة إلى الأعوام الأخيرة من السلاسل. وزيادة في الارتباك، نشر البنك الدولي سلاسل لإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج الوطني للأعوام 1950 - 1964 كانت فيها التقديرات لعام 1950 أعلى بنحو 50 % من تقديرات Badre، وذلك بدون تحديد الأساس الذي بنيت عليه تلك السلاسل[280].

تم نشر السلاسل الرسمية لـ DCS بشكل منتظم للأعوام 1964 - 1973، وكانت عمليات التحديث بعد عام 1964 تستند إلى عينات احصائية والى احصاءات التجارة الخارجية. وبعد توقف الـ DCS من جراء الحرب، اجرت عناصر من جهاز العاملين السابقين لديها عمليات تحديث شبه رسمية للأعوام 1974 - 1976. ومن ثم أعطت دراسة رسمية لمجلس الإنماء والاعمار (Kasparian, 1979) تقديرات للحسابات الوطنية لعام 1977 استندت إلى عينة شملت أكثر من 17,000 بيان تصدير واستيراد. وقدمت دراسة قام بها Chalak (1983) للأمم المتحدة/ البنك الدولي (؟) تقديرات للأعوام 1978 - 1980. ونشر صندوق النقد الدولي تقديرات لعامي 1981 و1982 دون تحديد مصدر أو أساس تقديراته، وقد تكون مستندة إلى تقديرات Chalak.

وقام مؤلف هذا الكتاب (Gaspard, 1990) بتقدير إجمالي الناتج المحلي لعام 1987 على أساس احصاءات اولية محدودة بالنسبة إلى النشاطات الاقتصادية، واحصاءات أكثر دقة بالنسبة إلى فئات الإنفاق والتجارة الخارجية ودراسة لميزانية الاسر في بيروت

خلال الفترة 1985 - 1986. وتبع ذلك تقدير لإجمالي الناتج المحلي لعام 1988 من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وكانت فترة الحرب المشتدة 1989 - 1990 قد اعاقت كل الجهود اللاحقة لوضع تقديرات للحسابات الوطنية إلى أن تمكنت الادارة المركزية للإحصاء، الجديدة التأسيس، من اصدار سلاسل جديدة لإجمالي الناتج المحلي بدءاً بعامي 1994 و1995. وبناءً على الحسابات التفصيلية لهذين العامين، نشرت تقديرات سنوية لإجمالي الناتج المحلي فقط، بدون تفاصيل، لكل من الأعوام بدءاً من 1989 وحتى 2002. وفي أيار 2003 نشرت حسابات وطنية تفصيلية للعام المرجعي الجديد 1997 أعدتها بمساعدة فرنسية من الوكالة الوطنية للإحصاء INSEE.

سيستخدم هذا الكتاب تقديرات الحسابات الوطنية الآنفة الذكر، بما فيها السلاسل الرسمية الجديدة بدءاً من عام 1989. وقد اجرينا تعديلاً تصاعدياً في إجمالي الناتج المحلي، بدءاً من عام 1992 وبنسبة 5.4 % نفسها التي طبقت رسمياً على نتيجة عام 1997، مما يحافظ على هيكلية الناتج ونمط النمو دون أي تغيير منذ عام 1992.

اما بالنسبة إلى فترة ما قبل عام 1964، فقد حافظنا على تقديرات Badre للأعوام 1948 - 1950، غير ان التقديرات للأعوام 1951 - 1963 كانت بحاجة إلى تعديلات كما هو موضح أدناه.

A.3.3 تعديل سلاسل الحسابات الوطنية للأعوام 1950 - 1964

ان سلاسل الحسابات الوطنية للأعوام 1964 - 1974 وسلاسل Badre للأعوام 1948 - 1958 منسجمتان عموماً من حيث المنهجية، الا أن Badre يتجاهل الدخل من التجارة الثلاثية مع انه أقر بأهميتها تقليدياً وتاريخياً في لبنان، مما يضفي انحرافاً تنازلياً على تقديراته ويشكل عنصر عدم انسجام مع السلاسل الرسمية لعام 1964 وما بعد، ورغم استبعاد الأخيرة لبعض الخدمات من تقديراتها، كالخدمات الاستشارية مثلاً.

أظهرت عمليات التحديث التي قام بها Badre حتى عام 1958 ان تقديراته للدخل الوطني كانت أقل من الواقع بشكل ملحوظ، ولكن ليس بالضرورة بالشكل نفسه بالنسبة إلى نمط النمو. فالمراقبون للاوضاع، وكذلك الأدبيات الاقتصادية آنذاك، كانت تشير إلى

نمو اقتصادي قوي خلال فترة 1950 - 1957[281]. ولعل فترة 1950 - 1952، خاصة عام 1951، هي المثل الابرز في هذا المجال اذ انها كانت تبين في السلاسل الاحصائية الاولية تدنياً في الانتاج في حين أنها تميزت بنشاط اقتصادي مكثف كانت تدفعه الفورة الاقتصادية للحرب الكورية. وبالإضافة إلى ذلك، فان تقديرات Badre تنطوي على معدلات نمو غير واقعية تتجاوز نسبة 20 % سنوياً في بداية الستينات، هذا إذا ربطناها بالحسابات الوطنية الرسمية والأكثر موثوقية منذ عام 1964[282].

قد يكون أحد الأسباب الرئيسية لتقديرات Badre المنخفضة هو استخدامه مؤشر اسعار الجملة كمخفض للتضخم (deflator) بدلاً من مؤشر أسعار المستهلك، وذلك لاجل احتساب القيم بالاسعار الثابتة. فقد ازداد مؤشر اسعار الجملة بنسبة غير واقعية بلغت 6 % خلال كل الفترة 1950 - 1964، مقابل 30 % لمؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة نفسها. وكما يتبين لاحقاً في الملحق رقم 4، فان سلة السلع التي يستند اليها مؤشر اسعار الجملة كانت قد أصبحت قديمة وغير واقعية اذ كانت لا تزال تتضمن سلعاً مثل حطب التدفئة وشرانق دودة الحرير.

وللتعامل مع هذه الإشكاليات، سوف نقوم بتعديل سلاسل 1948 - 1963 بناء على الأسس الآتية: نترك تقديرات عامي 1950 و1960 دون أي تغيير كونها تقديرات مرجعية استندت إلى احصاءات أولية مستقاة من دراسات شاملة لكل النشاطات. ومن المهم الإشارة إلى أنه ليس لهذا التوجه تأثير ملحوظ على معدل النمو خلال الفترة 1950 - 1964 وانما على نمطه فقط خلال بعض الأعوام الوسيطة. كما انه، ولأسباب عملية، نميز بين ثلاث فترات منفصلة أجريت التعديلات ضمنها رجوعاً إلى الوراء بدءاً من عام 1964. وقد أجرينا هذه التعديلات أولاً على تقديرات Badre للدخل الوطني بكلفة العوامل، ومن ثم قمنا بتحويل القيم المعدلة إلى قيم لإجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية للسوق (انظر الفقرة الآتية بهذا الخصوص).

أ) 1961 - 1964

للتعامل مع قضية ربط تقديراته بعد تحديثها مع سلاسل 1964 الجديدة، قام Badre بتقدير للدخل الوطني الحقيقي لعام 1961 يعطي، عند تحويله إلى قيمة بالاسعار الجارية

بعد استعمال مؤشر أسعار المستهلك، مبلغ 2,162 مليون ليرة لبنانية. ونعتمد هذا التقدير المعدل الذي يترابط جيداً مع إجمالي الناتج المحلي لعام 1964 وينطوي على معدل نمو سنوي بنسبة 7.7 % خلال تلك الفترة المعروفة بأنها شهدت توسعاً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي[283]. ونفترض ان نسبة النمو في كل عام خلال الفترة 1961 - 1964 كانت بنفس المعدل الوسطي هذا.

ب) 1957 - 1961

كانت فترة 1957 - 1959 متقلبة نظراً لحدوث اضطرابات سياسية وعسكرية على امتداد عدة أشهر عام 1958 انتهت بنزول قوات اميركية في لبنان وبقائها هناك بضعة أشهر. وقدّر Badre ان إجمالي الناتج هبط بنحو 13 % عام 1958، ونعتمد هذه النسبة. أما فترة 1959 - 1961 فقد تميزت بنمو قوي منذ اواخر عام 1958 مع بدء الفترة الإنمائية لعهد الرئيس شهاب. وقد تم سريعاً تعويض الخسارة السابقة في إجمالي الناتج، وقدّر Badre النمو عام 1959 بأنه «... كان لا يقل عن 15 % ...» بالنسبة إلى عام 1957. وهذا كان يعني ان النمو خلال الفترة كان بمعدل سنوي بلغ نحو 7 %، وهي نسبة نمو نموذجية لتلك الفترة. لذلك نفترض نسبة الـ7 % هذه كمعدل نمو سنوي لفترة 1957 - 1961، باستثناء عام 1958 الذي قدر هبوط الناتج فيه بنسبة 13 %[284].

ج) 1950 - 1957

تبدو تقديرات Badre لنمط النمو ملائمة لفترة 1953 - 1957 والتي أظهر فيها تباطؤاً متواصلاً في النمو، من أكثر من 20 % عام 1953 إلى أقل من 1 % عام 1957. ويتطابق نمط النمو هذا مع افلاسات عديدة في مؤسسات تجارية عقب نهاية الحرب الكورية في صيف 1953[285]. الا أن سلسلة Badre لتلك الفترة يشوبها تقديره بان الناتج قد هبط بنحو 16 % عام 1951، وذلك في أوج الفورة الاقتصادية المصاحبة للحرب الكورية. لذلك ادخلنا تعديلات على تقديرات الأعوام 1951 - 1953، ومن ثم تعديلات أخرى على تقديرات الأعوام 1954 - 1956، بغية المحافظة على نمط النمو الأصلي في سلسلة Badre.

د) 1945 - 1950

نحافظ على تقديرات Badre الأصلية للفترة 1948 - 1950، حين كان معدل النمو السنوي أقل من 15 %. ونسبة النمو المرتفعة هذه لسنتين فقط معقولة نظراً لموجة نزوح الفلسطينيين بدءاً من عام 1948، عقب إنشاء دولة إسرائيل، مما أدى إلى تدفق ملحوظ لرؤوس الأموال إلى لبنان والى تحول الكثير من التجارة العربية إلى مرفأ بيروت. وبالفعل، فقد ارتفعت الأرصدة النقدية، بالاسعار الثابتة، بنحو الثلث بين عامي 1948 و1950[286]. ونفترض ان نسبة النمو كانت هي نفسها في كل من هذين العامين.

نقدّر الدخل الوطني عام 1945 بشكل تقريبي بـ700 مليون ليرة لبنانية، وذلك على أساس ان الدخل الوطني في سوريا في العام نفسه كان 787 مليون ليرة سورية[287]. والعملة كانت آنذاك واحدة في سوريا ولبنان، وكان الدخل الوطني في لبنان في بداية الخمسينات أقل بنسبة 10 إلى 7 % منه في سوريا. ولذلك قدّرنا الدخل الوطني في لبنان عام 1945 بنحو 700 مليون ليرة لبنانية.

ويظهر الجدول رقم A.3.1 التقديرات الأصلية والمعدّلة للدخل الوطني ومعدلات النمو في لبنان خلال فترة 1945 - 1964.

الجدول رقم A.3.1

التقديرات الأصلية والمعدلة للدخل الوطني

(بملايين الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية وبالنسب المئوية)

السنة	سلاسل Badre للدخل الوطني	معدل النمو (٪)	سلاسل الدخل الوطني المعدّلة	معدل النمو المعدّل (٪)
1945			700~	
...			...	
1948	919		919	
1949	932	23.7	932	6.0
1950	1,042	20.5	1,042	23.6
1951	1,086	-15.9	1,221	8.0
1952	1,115	9.6	1,327	9.0
1953	1,168	18.1	1,328	7.0
1954	1,256	16.5	1,341	6.0
1955	1,374	8.3	1,403	3.0
1956	1,467	1.5	1,491	0.5
1957	1,503	0.5	1,593	0.2
1958	1,325	-12.7	1,448	-13.0
1959			1,844	22.9
1960			2,036	7.0
1961			2,162	7.0
1962			2,366	7.6
1963			2,596	7.7
1964			2,861	7.7

المصادر: Badre/FAO, 1959, p. II-13؛ Badre, 1972, p.179؛ Medawar, 1963, p.142؛ الملحق رقم 4 .

الملاحظات: تعتمد معدلات النمو لدى Badre على استعمال مؤشر اسعار الجملة كمخفض للتضخم. وتعتمد معدلات النمو المعدّلة على مؤشر أسعار المستهلك كمخفض للتضخم، وذلك حسب الأسعار الثابتة بالليرة على اساس العام 1966 (انظر الملحق رقم 4 من أجل مؤشرات الأسعار).

تجدر الملاحظة هنا أننا ابقينا تقديرات Badre الأصلية للأعوام 1948 - 1950 والتقدير الرسمي الأول لعام 1964 بدون أي تغيير. وعليه، فان معدل النمو السنوي لسلسلة الدخل الوطني المعدلة خلال الفترة 1950 - 1964 هو 5.5 % (و6.6 % خلال الفترة 1948 - 1964)، وهذا بالمقارنة مع تقديرات Badre بأن النمو راوح بين 6 و8 % خلال الفترة نفسها. اما الفارق بين التقديرين فيعود بشكل رئيسي إلى استخدامنا لمؤشر أسعار المستهلك بدلاً من مؤشر اسعار الجملة كمخفض للتضخم للاحتساب بالاسعار الثابتة. فلو استخدمنا مؤشر اسعار الجملة كمخفض للتضخم لارتفع معدل النمو إلى 7 % سنوياً.

A.3.4 احتساب مكونات الحسابات الوطنية

حتى عام 1964، ظلت معظم الحسابات الوطنية تستخدم مفهوم الدخل الوطني، أي صافي الناتج الوطني بكلفة عوامل الانتاج. واستعملت سلاسل الأمم المتحدة للأعوام 1957 - 1959 مفهوم إجمالي الناتج الوطني (gross national product) بالأسعار الجارية للسوق. أما السلاسل الرسمية منذ عام 1964 فقد استخدمت كل مفاهيم الحسابات الوطنية، مع التركيز على إجمالي الناتج المحلي (gross domestic product - GDP) بالأسعار الجارية للسوق. ان وضع سلاسل لمكونات الحسابات الوطنية يتطلب سلاسل حول استهلاك الاصول (depreciation)، الضرائب غير المباشرة (indirect taxes)، إعانات التشغيل (operating subsidies) وصافي دخل عوامل الانتاج من الخارج (net factor income from abroad). وقد حصلنا على هذه المكونات للفترة 1945 - 1980 كما يأتي:

أ) استهلاك الاصول

توصي منهجية SNA68 باحتساب الاستهلاك بكلفة الاستبدال. أما Badre فيستخدم بيانات الكلفة التاريخية التي استحصل عليها من المسوح التي أجراها. وكانت الأسعار اجمالاً في حالة هبوط في الفترة 1945 - 1954 هبط خلالها مؤشر أسعار المستهلك بنحو الثلث. الا انه، وخلال الفترة نفسها، كانت الاسعار مستقرة بالنسبة إلى صادرات البلدان الصناعية التي كانت المصدر الرئيسي للبنان بالنسبة إلى الآلات والمعدات، مما يجعل تقديرات Badre للاستهلاك التي اعتمدت اساساً على الكلفة التاريخية توازي عملياً التقديرات حسب كلفة الاستبدال[288]. لذلك اعتمدنا تقديرات Badre (1972) لاستهلاك الاصول للفترة 1950 - 1957، وكان معدل الاستهلاك نحو 7 % من الدخل الوطني. وقد طبقنا المعدل نفسه على التقديرات المعدلة للدخل الوطني بدءاً من عام 1945، ثم ربطنا هذه التقديرات للاستهلاك بتلك المحتسبة في السلاسل الرسمية منذ عام 1964 وذلك باعتماد معدل نمو مركب خلال الأعوام 1957 - 1964.

وقد أعدت السلاسل الرسمية لاستهلاك الاصول للأعوام 1964 - 1977 وفقاً للمعادلة الآتية:

$$A = I [a/(a+t)]$$

حيث (A) هي مقدار استهلاك الاصول خلال سنة معينة، (I) هي الاستثمار الاجمالي القائم، (a) هي معدل الاستهلاك و(t) هي معدل نمو الاستثمار في السنوات السابقة. وتؤدي فرضيات مختلفة لـ (a) و(t) إلى تقديرات مختلفة ومتقاربة لـ(A) [289].

ويستخدم Chalak (1983) طريقة مماثلة للوصول إلى تقديرات لفترة 1974-1980.

ب) الضرائب غير المباشرة

تشير عادة البيانات حول الإيرادات الضريبية قبل عام 1964 إلى إيرادات في الموازنة العادية بدون ذكر ايرادات ضريبية أخرى في ملاحق أو موازنات منفصلة. لذلك أجريت بعض التعديلات الطفيفة صعوداً على الارقام المنشورة عن فترة ما قبل عام 1964 للحصول على سلاسل لمجمل الضرائب غير المباشرة، وذلك بالاستناد إلى مصادر مختلفة تحتوي على بعض المعلومات التفصيلية. ونعتمد البيانات المنشورة حول الضرائب غير المباشرة للفترة 1964 - 1973. أما بالنسبة إلى فترة 1974 - 1980 فالبيانات المتوافرة لا تشير سوى إلى صافي الضرائب غير المباشرة بدون إعانات التشغيل[290].

ج) إعانات التشغيل

تمثل معظم إعانات التشغيل في السلاسل الرسمية لعام 1964 وما بعده دعماً للمدارس والمستشفيات والمستوصفات الحكومية، وتصنف هذه كاعانات أو دعم للخدمات التعليمية والصحية. وبلغت هذه الاعانات في الستينات نحو 90 % من ميزانية وزارة التربية ونحو 60 % من ميزانية وزارة الصحة، ونفترض بأن هذه النسب لم تتغير خلال فترة 1948 - 1964. تجدر الملاحظة هنا أن الأخطاء الناتجة من تقدير

الضرائب غير المباشرة وإعانات التشغيل قد تلغي بعضها البعض إلى حد ما في عملية جمع هذين العنصرين للوصول إلى صافي الضرائب غير المباشرة (التي تساوي الضرائب غير المباشرة ناقص اعانات التشغيل). ومصادر البيانات هذه هي نفس مصادر البيانات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة.

د) صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

يسجل صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج صافي الدخل المستحق لعوامل الانتاج المقيمة من بقية أنحاء العالم. عملياً، يعادل ذلك صافي الدخل من الأصول المادية والمالية، بما فيها مدفوعات الذين يعملون موقتاً في الخارج وانما يعتبرون مقيمين في لبنان. وهذا البند الأخير هو أحد المصادر الرئيسية لصعوبة التقدير لأنه من شبه المستحيل تحديد ما إذا كان صاحب المدفوعات من الخارج هو مقيم أو غير مقيم حقاً. لذلك كان من الصعب جداً توزيع المدفوعات من الخارج بين دخل عوامل انتاج (عند اعتبار هذه مقيمة) وتحويلات (عند اعتبارها من غير مقيمين).

عرف لبنان دوماً تدفقات سكانية مهمة. فقد أتى أكثر من 100,000 لاجئ فلسطيني خلال عام 1948، كما قطن البلد الآلاف من المواطنين العرب الآخرين، خاصة السوريين، وذلك لفترات متفاوتة خلال الخمسينات. وفي الوقت نفسه، هاجر آلاف اللبنانيين إلى الخارج، وكان هؤلاء يؤمّنون بشكل متواصل تدفقات مالية إلى لبنان. وذهب عشرات الآلاف للعمل، بشكل دائم تقريباً، في دول الخليج العربي وكانوا يرسلون ايضاً الاموال إلى لبنان، وتصنيف هذه المدفوعات بالنسبة إلى الكثيرين كان عند الخط الفاصل بين دخل عوامل الانتاج والتحويلات. وقد تجنبت أول دراسة تفصيلية لميزان المدفوعات لعامي 1951 و1952، كما الدراسات اللاحقة والأكثر شمولية للأعوام 1961 - 1967، تجنبت التصدي لهذه المسألة الشائكة بدمج المدفوعات إلى لبنان من العاملين في الخارج والمهاجرين في بند تحويلات رأس المال القصير الأجل ضمن حساب رأس المال في ميزان المدفوعات بدلاً من الحساب الجاري للبضائع والخدمات[291].

وثمة صعوبة أخرى تنبع من الفروقات في التقديرات بين الحسابات الوطنية وميزان

المدفوعات. وعلى سبيل المثال، بلغ صافي دخل عوامل الانتاج عام 1967 نحو 141 مليون ليرة في الحسابات الوطنية و188 مليون ليرة في ميزان المدفوعات للسنة نفسها. ويمكن تفسير الفارق جزئياً باختلاف المنهجيتين المستخدمتين. فكما ذكرنا اعلاه، تعتمد الحسابات الوطنية مفهوم «المناطقية» الذي تصنف بموجبه السفارات والمنظمات الدولية كمنتجين ومستهلكين مقيمين. وكان دخل عوامل الانتاج الذي تدفعه هذه الهيئات يوازي 1 % فقط من إجمالي الناتج المحلي عام 1964[292].

ولقد تعاملنا مع هذه المسائل للفترة 1948 - 1964 على الشكل الآتي: نطبق على تلك الفترة نفس المعدل السنوي لزيادة دخل عوامل الانتاج بالنسبة إلى الأجور والرواتب خلال الفترة 1964 - 1972 والذي كان نحو 10 %. ومن ثم نضيف تلك التقديرات، والتي تتوافق جيداً مع تلك الواردة في ميزان المدفوعات، إلى تقديرات الدخل الاستثماري التي أوردها Khalaf, N. (1971). ونفترض انه لم يكن هناك أي دخل لعوامل الانتاج خلال عام 1945.

بالنسبة إلى الأعوام 1964 - 1973، نشرت التقديرات كجزء من الحسابات الوطنية الرسمية وفي UNDP/FAO (1980). إلا أن مجموع تقديرات العناصر المكونة من أجور ورواتب ودخل استثماري والمفصّلة في حسابات خارجية منفصلة تجاوز بنحو 17 % مجموع صافي دخل عوامل الانتاج المذكور في مكان آخر. وعالجنا ذلك الامر بتعديل مبالغ المكونات بطريقة نسبية وبالحفاظ على المجموع كما ورد في الحسابات الوطنية[293].

والتقديرات التفصيلية الوحيدة المتوافرة لفترة 1974 - 1980 هي في دراسة Chalak (1980) للحسابات الوطنية للأعوام 1978 - 1980. ويميز Chalak صراحة بين صافي دخل عوامل الانتاج والتحويلات، ويعتمد منهجية SNA68، مما يفسر جزئياً زيادة صافي دخل عوامل الانتاج إلى أكثر من الضعف خلال عام 1974 (520 مليون ليرة لبنانية) بالمقارنة مع 1973 (250 مليون ليرة لبنانية). وقد جاءت تقديرات Chalak أعلى بشكل ملحوظ من تقديرات الأعوام السابقة، ومع ذلك فسوف نعتمدها نظراً للزيادة الكبيرة في التحويلات المختلفة إلى لبنان منذ بداية الحرب عام 1975.

الجدول رقم A.3.2
مكونات الحسابات الوطنية
(بالأسعار الجارية للسوق، بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	الدخل الوطني	استهلاك الاصول	الضرائب غير المباشرة	إعانات لتشغيل	صافي الضرائب غي المباشرة	صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج		
						المجموع	الرواتب والاجور	دخل الاستثمار
1945	700	49	50	3	47			
...								
1948	919	64	57	7	50	13	12	1
1949	932	65	61	9	52	15	13	2
1950	1,042	73	57	10	47	17	14	3
1951	1,221	85	74	11	63	20	16	4
1952	1,327	93	84	12	72	25	18	7
1953	1,328	93	102	14	88	37	19	18
1954	1,341	94	125	14	111	44	21	23
1955	1,403	98	143	17	126	62	23	39
1956	1,491	104	162	20	142	38	26	12
1957	1,593	112	190	24	166	89	28	61
1958	1,448	121	180	27	153	70	31	39
1959	1,844	131	194	30	164	77	34	43
1960	2,036	142	210	33	177	93	38	55
1961	2,162	153	233	44	189	115	41	74
1962	2,366	166	253	55	198	113	45	68
1963	2,596	179	293	58	235	118	50	68
1964	2,861	194	316	62	254	109	46	63
1965	3,154	213	355	83	272	113	51	62
1966	3,460	235	385	85	300	128	50	78
1967	3,443	251	354	87	267	141	62	79
1968	3,862	264	400	97	303	155	70	85
1969	4,112	270	449	107	342	160	74	86
1970	4,411	275	464	120	344	165	81	84
1971	4,903	280	548	136	412	196	91	105
1972	5,796	310	632	143	489	230	109	121
1973	6,461	330	722	160	562	250	119	131
1974	7,496	370			791	520	90	430
1975	7,159	440			541	640	150	490
1976	4,330	460			50	740	200	540
1977	8,061	460			679	1,000	230	770
1978	8,590	580			600	1,290	280	1,010
1979	12,191	580			639	1,790	340	1,450
1980	15,580	700			620	2,510	400	2,110
...								
1987			37,082	59,107	22,025			
بمليارات الليرات								
1997	20,647	1,572			2,580	691		

المصادر: انظر الجدول رقم A.3.1؛ Chalak, 1983؛ Gaspard, 1990؛ République Libanaise, Les Comptes Economiques، عدة إصدارات و 2003؛ République Libanaise, Statistiques Libanaises، عدة إصدارات.

الجدول رقم A.3.3

الحسابات الوطنية للبنان

(بالأسعار الجارية؛ بملايين الليرات اللبنانية حتى عام 1987، وبمليارات الليرات اللبنانية بعد ذلك التاريخ)

السنة	إجمالي الناتج المحلي أسعار السوق	إجمالي الناتج المحلي كلفة عوامل الإنتاج	إجمالي الناتج الوطني أسعار السوق	إجمالي الناتج الوطني كلفة عوامل الإنتاج	الدخل الوطني كلفة عوامل الإنتاج
1945	796	749	796	749	700
...					
1948	1,020	970	1,033	983	919
1949	1,034	982	1,049	997	932
1950	1,145	1,098	1,162	1,115	1,042
1951	1,349	1,286	1,369	1,306	1,221
1952	1,467	1,395	1,492	1,420	1,327
1953	1,472	1,384	1,509	1,421	1,328
1954	1,502	1,391	1,546	1,435	1,341
1955	1,565	1,439	1,627	1,501	1,403
1956	1,699	1,557	1,737	1,595	1,491
1957	1,782	1,616	1,871	1,705	1,593
1958	1,652	1,499	1,722	1,569	1,448
1959	2,062	1,898	2,139	1,975	1,844
1960	2,262	2,085	2,355	2,178	2,036
1961	2,389	2,200	2,504	2,315	2,162
1962	2,617	2,419	2,730	2,532	2,366
1963	2,892	2,657	3,010	2,775	2,596
1964	3,200	2,946	3,309	3,055	2,861
1965	3,526	3,254	3,639	3,367	3,154
1966	3,867	3,567	3,995	3,695	3,460
1967	3,820	3,553	3,961	3,694	3,443
1968	4,274	3,971	4,429	4,126	3,862
1969	4,564	4,222	4,724	4,382	4,112
1970	4,865	4,521	5,030	4,686	4,411
1971	5,399	4,987	5,595	5,183	4,903
1972	6,365	5,876	6,595	6,106	5,796
1973	7,103	6,541	7,353	6,791	6,461
1974	8,137	7,346	8,657	7,866	7,496
1975	7,500	6,959	8,140	7,599	7,159
1976	4,100	4,050	4,840	4,790	4,330
1977	8,200	7,521	9,200	8,521	8,061
1978	8,480	7,880	9,770	9,170	8,590
1979	11,620	10,981	13,410	12,771	12,191
1980	14,390	13,770	16,900	16,280	15,580
...					
1987	740,743	762,768			
...					
بمليارات الليرات					
1990	1,973				
1991	4,132				
1992	10,009				
1993	13,826				
1994	16,126				
1995	18,996				
1996	21,513				
1997	24,108	21,528	24,799	22,219	20,647
1998	25,824				
1999	26,148				
2000	26,148				
2001	26,540				
2002	27,532				

المصادر: انظر الجدول رقم A.3.2 .

الجدول رقم A.3.4

الحسابات الوطنية للبنان

(بالأسعار الثابتة للفترة 1972-1974، بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج الوطني	إجمالي الناتج الوطني	الدخل الوطني
	أسعار السوق	كلفة عوامل الإنتاج	أسعار السوق	كلفة عوامل الإنتاج	كلفة عوامل الإنتاج
1945	951	895	951	895	836
...					
1948	1,501	1,427	1,520	1,446	1,352
1949	1,589	1,510	1,613	1,533	1,433
1950	1,946	1,866	1,975	1,895	1,771
1951	2,113	2,014	2,144	2,046	1,913
1952	2,304	2,191	2,343	2,230	2,084
1953	2,471	2,324	2,533	2,386	2,230
1954	2,647	2,452	2,725	2,529	2,363
1955	2,716	2,497	2,823	2,605	2,435
1956	2,788	2,555	2,851	2,617	2,447
1957	2,743	2,487	2,880	2,624	2,452
1958	2,434	2,208	2,537	2,312	2,133
1959	2,933	2,700	3,043	2,809	2,623
1960	3,117	2,874	3,246	3,002	2,806
1961	3,318	3,056	3,478	3,216	3,003
1962	3,575	3,304	3,729	3,459	3,232
1963	3,878	3,563	4,036	3,721	3,481
1964	4,191	3,858	4,334	4,001	3,747
1965	4,485	4,139	4,629	4,283	4,012
1966	4,791	4,420	4,950	4,578	4,287
1967	4,564	4,245	4,733	4,414	4,114
1968	5,141	4,777	5,328	4,963	4,646

السنة	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج الوطني	إجمالي الناتج الوطني	الدخل الوطني
1969	5,251	4,857	5,435	5,041	4,731
1970	5,597	5,201	5,787	5,391	5,074
1971	6,115	5,648	6,337	5,870	5,553
1972	6,870	6,342	7,118	6,590	6,255
1973	7,231	6,659	7,486	6,914	6,578
1974	7,457	6,732	7,933	7,209	6,869
1975	6,253	5,802	6,787	6,336	5,969
1976	2,653	2,620	3,131	3,099	2,801
1977	4,413	4,048	4,952	4,586	4,339
1978	4,143	3,850	4,773	4,480	4,197
1979	4,606	4,352	5,315	5,062	4,832
1980	4,729	4,525	5,554	5,350	5,120
...					
1987	7,812	8,045			
...					
1990	2,807				
1991	3,917				
1992	4,749				
1993	5,260				
1994	5,681				
1995	6,051				
1996	6,292				
1997	6,547	5,847	6,735	6,034	5,608
1998	6,711				
1999	6,782				
2000	6,809				
2001	6,911				
2002	7,029				

المصادر: انظر الجدولين A.3.3 وA.4.3 .

الجدول رقم A.3.5

الحسابات الوطنية للبنان، سلسلة مؤشرات

(بالأسعار الثابتة للفترة 1972 - 1974، فترة أساس 1972 - 1974 = 100)

السنة	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج الوطني	إجمالي الناتج الوطني	الدخل الوطني
	أسعار السوق	كلفة عوامل الإنتاج	أسعار السوق	كلفة عوامل الإنتاج	كلفة عوامل الإنتاج
1945	13	14	13	13	13
...					
1948	21	22	20	21	21
1949	22	23	21	22	22
1950	27	28	26	27	27
1951	29	31	29	30	29
1952	32	33	31	32	32
1953	34	35	34	35	34
1954	37	37	36	37	36
1955	38	38	38	38	37
1956	39	39	38	38	37
1957	38	38	38	38	37
1958	34	34	34	33	32
1959	41	41	41	41	40
1960	43	44	43	43	43
1961	46	46	46	47	46
1962	50	50	50	50	49
1963	54	54	54	54	53
1964	58	59	58	58	57
1965	62	63	62	62	61
1966	67	67	66	66	65
1967	64	65	63	64	63
1968	72	73	71	72	71
1969	73	74	72	73	72
1970	78	79	77	78	77
1971	85	86	84	85	85
1972	96	96	95	95	95
1973	101	101	100	100	100
1974	104	102	106	104	105
1975	87	88	90	92	91
1976	37	40	42	45	43
1977	61	62	66	66	66
1978	58	59	64	65	64
1979	64	66	71	73	74
1980	66	69	74	77	78
...					
1987	109	122			
...					
1990	39				
1991	55				
1992	66				
1993	73				
1994	79				
1995	84				
1996	88				
1997	91	89	90	87	85
1998	93				
1999	94				
2000	95				
2001	96				
2002	98				

المصادر: انظر الجدول رقم A.3.4 .

A.3.5 رأس المال

لا تتضمن الحسابات الوطنية تقديرات لرأس المال كأحد عوامل الانتاج على المستوى الوطني. غير ان Chalak (1983) قام بتقدير قيمة رأس المال للفترة 1973 - 1980 من خلال تطبيق معادلة حسابية محددة. وقد قمنا بتقدير قيمة رأس المال للفترة 1948 - 1974، بعد اجراء تعديل طفيف على تقديرات Chalak وبالاستناد إلى سلسلة الاستثمار على المستوى الوطني خلال الفترة ومسح PAL70. والقارئ المهتم بالتفاصيل التقنية لاحتساب رأس المال، كما تظهر نتائجه في الجدول رقم A.3.6 ادناه، يمكنه الرجوع إلى الملحق نفسه في نسخة هذا الكتاب بالانكليزية. ويبين الجدول ايضاً نتائج احتساب نسبة رأس المال للناتج (capital-output ratio) ، التي تدل على كثافة استخدام رأس المال.

الجدول رقم A.3.6

رأس المال ونسبة رأس المال للناتج

(بالأسعار الجارية بملايين الليرات اللبنانية، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي	الاستثمار	رأس المال	نسبة رأس المال للناتج	مؤشر اسعار الاستيراد (فترة أساس 1972 - 1974 = 100)	رأس المال، بالاسعار الثابتة لـ(1972 - 1974)
1948	1,020	189	2,666	2.6	68.0	3,923
1949	1,034	191	2,678	2.6	65.1	4,117
1950	1,145	212	2,561	2.2	58.8	4,353
1951	1,349	250	2,944	2.2	63.8	4,611
1952	1,467	271	3,115	2.1	63.7	4,891
1953	1,472	272	3,093	2.1	59.6	5,192
1954	1,502	278	3,130	2.1	56.7	5,516
1955	1,565	290	3,370	2.2	57.6	5,848

1956	1,699	314	3,774	2.2	60.9	6,194
1957	1,782	330	4,242	2.4	65.0	6,529
1958	1,652	306	4,616	2.8	67.9	6,801
1959	2,062	474	5,124	2.5	70.3	7,289
1960	2,262	520	5,667	2.5	72.6	7,810
1961	2,389	549	6,019	2.5	72.0	8,361
1962	2,617	602	6,556	2.5	73.2	8,956
1963	2,892	665	7,165	2.5	74.6	9,608
1964	3,200	705	7,684	2.4	74.7	10,293
1965	3,526	793	8,264	2.3	74.7	11,070
1966	3,867	933	9,114	2.4	76.0	11,988
1967	3,820	770	9,809	2.6	77.5	12,657
1968	4,274	775	10,563	2.5	79.4	13,301
1969	4,564	882	11,772	2.6	83.9	14,030
1970	4,865	905	13,482	2.8	91.6	14,718
1971	5,399	1,069	14,622	2.7	94.0	15,557
1972	6,365	1,297	15,951	2.5	96.2	16,584
1973	7,103	1,465	17,541	2.5	98.9	17,731
1974	8,137	1,781	20,008	2.5	104.9	19,076

المصادر: CERMOC, 1978؛ Chalak, 1983؛ UNDP/FAO, 1980؛ الجدول رقم A.3.3.

ويقدم الجدول رقم A.3.7 خلاصة نتائج كل المسوحات عن النشاط التصنيعي في لبنان منذ عام 1955 حتى عام 1998، وذلك بالنسبة إلى القيمة المضافة والعمالة.

الجدول رقم A.3.7 القيمة المضافة والعمالة حسب الفرع التصنيعي، 1955-1998

(بالنسب المئوية، في المنشآت ذات الخمسة عمال وأكثر، الا اذا ذكر خلاف ذلك)

الفرع التصنيعي	القيمة المضافة 1955	1964	1970	1985	1998	1998 كل المنشآت	العمالة 1955	1964	1970	1985	1998	1998 كل المنشآت
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	41.6	32.4	25.6	28.0	28.7	26.1	27.0	22.9	23.1	23.8	28.1	25.2
المنسوجات	10.2	7.7	20.0	22.7	2.3	2.4	17.7	11.7	27.7	21.9	3.1	3.2
الألبسة الجاهزة	6.0	7.1	↓	↓	4.9	5.3	10.6	10.1	↓	↓	9.7	9.3
الجلود والمنتجات الجلدية	2.0	2.5	↓	↓	2.2	2.6	2.7	2.5	↓	↓	6.0	5.7
المنتجات الخشبية، عدا المفروشات	1.4	2.5	7.0	7.9	1.5	3.1	2.2	4.4	10.6	13.6	2.7	6.1
المفروشات	4.5	5.6	↓	↓	5.6	7.9	7.7	8.7	↓	↓	7.9	8.4
الورق والمنتجات الورقية	0.5	1.7	7.4	7.6	4.6	3.8	0.6	1.4	8.0	6.6	3.8	2.6
منتجات الطباعة والتسجيل	3.7	8.1	↓	↓	5.0	4.7	4.9	8.5	↓	↓	4.5	4.2
منتجات المطاط والبلاستيك	0.9	0.4	10.1	5.5	3.6	3.4	1.5	0.6	5.5	6.0	3.0	2.4
المنتجات الكيماوية	6.3	8.6	↓	↓	6.9	6.1	4.0	4.9	↓	↓	3.5	2.7
المنتجات المعدنية اللافلزية	15.0	13.7	16.9	9.7	15.9	15.4	10.5	12.8	10.9	12.4	11.9	11.7
المعادن الأساسية	0.1	1.3	12.2	2.1	2.1	1.7	0.1	2.0	1.2	2.4	0.6	0.4
المنتجات المعدنية	4.7	6.1	↓	15.9	10.3	10.9	6.2	6.7	11.9	11.6	9.2	12.7
الماكينات والمعدات	1.5	1.3	↓	↓	5.5	5.2	2.2	1.6	↓	↓	4.9	4.1
صناعات أخرى (غالبية مجوهرات)	1.6	1.0	0.9	0.7	1.0	1.4	2.1	1.2	1.1	1.6	1.0	1.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
المؤشر، بأسعار 1972-1974 (100 = 1970)	**50**	**77**	**100**	**146**	**100**		**63**	**82**	**100**	**142**	**152**	

المصادر: CERMOC, 1978؛ Chami, 1981؛ MASS, 1987؛ Republic of Lebanon, 1957, 2000؛ République Libanaise, c.1966, c.1971, c.1972a.

الملاحظات: أ- تتضمن العمالة العمال بأجر منتظم، بما في ذلك أرباب العمل وأفراد العائلة. ب- الألبسة الجاهزة تتضمن الأحذية. ج- المنتجات الكيميائية تتضمن المنتجات البترولية والفحم. د-القيمة المضافة بالاسعار الثابتة للفترة (1972-1974).

(↓) تعني ان البند المقابل هوضمن النسبة المئوية التي تعلو (↓)؛ مثلاً، ان نسبة 20 ٪ قيمة مضافة عام 1970 للمنسوجات تتضمن ايضاً الالبسة الجاهزة والجلود والمنتجات الجلدية.

هوامش الملحق رقم 3:

276 - انظر Badre, 1959, 1972.

277 - انظر République Libanaise, c.1967, c.1974.

278 - انظر Kasparian, 1979، وGaspard, 1990.

279 - انظر République Libanaise, 1997, 1998a,b, 2003.

280 - انظر Khalaf, N., 1971, p. 237؛ UN, 1960, 1964, 1966, 1968؛ World Bank, 1976, p.146.

281 - انظر، على سبيل المثال، Medawar, 1963؛ UN, 1955؛ Yaffi, 1958.

282 - انظر Badre, 1972, p. 179.

283 - انظر Badre, 1972.

283 - المصدر السابق، pp. 179-81.

284 - انظر Medawar, 1963، و Yaffi, 1958.

285 - Medawar, 1963, pp. 124-25.

286 - انظر Al-Sibai, 1967, p. 287، و UN, 1960, p.48.

287 - انظر الكتاب السنوي لـصندوق النقد الدولي IMF, IFS, 1979, p. 70.

288 - انظر République Libanaise, Vol. 2, c.1967, p. 59 من أجل المنهجية، وRépublique Libanaise, Les Comptes Economiques، أعداد مختلفة، و UNDP/FAO, 1980, p. 19 من أجل التقديرات.

289 - مصادر الاحصاءات عن الضرائب المباشرة هي على التوالي Askari et al., 1982, p. 153؛ République Libanaise, 1966, pp. 244-49؛ UN, 1955, p. 173؛ World Bank, 1967، الجداول 10 و12 و13. بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة، انظر Chalak, 1983, p. 25؛ République Libanaise, Les Comptes Economiques، عدة إصدارات؛ UNDP/FAO, 1980, p. 17.

290 - انظر Fei and Klat, c.1954؛ Badre/FAO, 1959؛ Medawar, 1969؛ Salem, 1964, c.1966.

291 - انظر République Libanaise, Vol. 1, c.1967, pp. 77, 107.

292 - انظر République Libanaise, c.1974, pp. 10-11, 22-3.

الملحق رقم 4
مؤشرات الأسعار ومخفضات التضخم

مؤشران فقط للأسعار تم تجميعهما ونشرهما رسمياً خلال الفترة 1939 - 1974، مؤشر أسعار الجملة (wholesale price index) ومؤشر أسعار المستهلك (consumer price index).

وزارة الاقتصاد الوطني أعدت أول مؤشر لأسعار المستهلك، وكانت فترة حزيران- آب 1939 هي الفترة المرجعية. وتضمن المؤشر 97 سلعة موزعة على خمس فئات: الطعام، والسكن والمياه، الانارة والتدفئة، واللباس وسلع أخرى (انظر الجدول رقم A.4.3 أدناه من أجل الأوزان أو التثقيل بالنسبة إلى هذه الفئات). كانت الاسعار تجمّع مرتين في الأسبوع، وحددت الأوزان حسب توزيع النفقات في موازنة أسرة تعيش في بيروت وتتألف من خمسة أفراد، بمن فيهم خادمة المنزل، وبدخل شهري يبلغ 100 ليرة لبنانية. ومن الواضح أن هذه الأسرة هي نموذجية لأسرة كانت تنتمي على الاقل إلى الطبقة المتوسطة، وذلك بخلاف مؤشر أسعار المستهلك لعام 1966 الذي استند إلى نفقات أسرة ذات دخل متدنٍ. واذ توقف استعمال ذلك المؤشر بعد عام 1961، الا انه تم تحديثه من الأمم المتحدة لفترة 1960 - 1964 ومن المديرية المركزية للإحصاء (DCS) للفترة 1964 - 1966.

ومن ثم أعد مؤشر رسمي جديد لأسعار المستهلك للعام المرجعي 1966 استناداً إلى مسح مكثف عن موازنة الأسرة في بيروت. ويتضمن المؤشر 238 سلعة موزعة على

أربع فئات: الطعام واللباس والسكن وفئات أخرى (انظر الجدول A.4.3 أدناه من أجل الأوزان). وتعتمد الأوزان على نفقات أسر ذات دخل متدنٍ، أي بدخل سنوي أقل من 6,000 ليرة (ما كان يعادل أقل من 1,917 دولار وقتذاك). وكان مؤشر أسعار المستهلك ينشر شهرياً حتى عام 1976. ومنذ عام 1978، قامت مؤسسة خاصة هي مؤسسة البحوث والاستشارات (Consulation and Research Institute)، أو CRI باختصار، بنشر المؤشر مستخدمة الأوزان نفسها مع تغييرات بسيطة بالنسبة إلى سلة سلع الاستهلاك. وقد قامت CRI بتحديث الأوزان لعام 1988 استناداً إلى مسوح قامت بها (انظر الملاحظات للجدول رقم A.4.4 أدناه).

بدأت أولى السلاسل الخاصة بمؤشر أسعار الجملة عام 1939 بمؤشر خاص ببيروت. وقد نشرت وزارة الاقتصاد الوطني مؤشراً عن فترة 1950 - 1971 يتضمن 91 سلعة موزعة على ست فئات: الطعام، المواد الخام، الوقود، الأنسجة، مواد البناء، ومواد مختلفة أخرى. وكانت الأسعار تجمع من السوق مرتين في الأسبوع، والأوزان حددت حسب «حصص الاستهلاك» التي قُدّرت من خلال مقارنة الإنتاج المحلي والاستيراد والتصدير[294]. وقد توقف العمل بذلك المؤشر عام 1972. وقامت منظمة ECWA التابعة للأمم المتحدة بتقدير مؤشر أسعار الجملة لفترة 1970 - 1974. ولكن ثمة شك في مدى واقعية المؤشر، ذلك أنه يشير إلى نسبة نمو سلبية بنحو 6 % سنوياً خلال العامين 1973 و1974، علماً ان تلك الفترة تميزت بتوسع ملحوظ في النشاط الاقتصادي[295].

ويبين الجدول رقم A.4.1 نسب الزيادة المختلفة جداً بين مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار الجملة.

الجدول رقم A.4.1

مؤشر أسعار المستهلك و مؤشرات أسعار الجملة، 1945 - 1971

(نسب مئوية للتغيّر السنوي في المؤشر)

	مؤشر أسعار المستهلك	مؤشرات أسعار الجملة
1954 - 1945	% -4.3	% 6.9
1959 - 1954	% 4.3	% 2.0
1965 - 1959	% 2.0	% 0.3
1971 - 1966	% 1.8	% 2.9

المصادر: انظر الجدولين A.4.2 وA.4.3 .

يتضمن مؤشر أسعار المستهلك هذا مشاكل عدة. أولها أنه يعتمد على فئة الدخل المتدني لاحتساب الأوزان. والثانية أن نسبة النمو في المؤشر كانت أصغر من نمو مؤشر أسعار الجملة خلال الفترات 1945 - 1954 و1966 - 1971، وذلك امر غير محتمل خلال سنوات عدة متواصلة. والمشكلة الثالثة هي أن المؤشر يفترض ان اسعار الخدمات الطبية والتعليم وأعمال الصيانة المنزلية وخدمات أخرى قد بقيت ثابتة.

ومع ذلك، فان مؤشر أسعار المستهلك لعام 1966 يعتبر مخفضاً للتضخم (deflator) أفضل من مؤشر أسعار الجملة، وذلك للاسباب الآتية: أولاً، إن اعتماد فئة الدخل المتدني لاحتساب المؤشر لا يؤثر كثيراً على نتيجة الاحتساب. وبالفعل، فان حصة الانفاق على الطعام لدى تلك الفئة كانت 43 %، وكانت هذه اعلى نسبة بين كل فئات الدخل، كما ان اسعار السلع الغذائية قد ارتفعت آنذاك بشكل أسرع من المؤشر العام لأسعار المستهلك. وبذلك، فإن إعادة احتساب المؤشر العام لفترة 1964 - 1966 بالاعتماد على الأوزان لفئة الدخل المتوسط تؤدي إلى انخفاض طفيف فقط في المؤشر العام. ثانياً، أصبح مؤشر أسعار الجملة مؤشراً قديماً، ذلك أنه يضم سلعاً مثل الخشب للتدفئة وشرانق الحرير. ثالثاً، ان افتراض وجود أسعار ثابتة لعدد من الخدمات يؤدي إلى انحياز في احتساب مؤشر أسعار المستهلك لعام 1966، خاصة أن أسعار الخدمات تتزايد عادة بشكل أكبر من أسعار البضائع. اما استعمال مؤشر أسعار المستهلك كمخفض للتضخم في سلاسل إجمالي الناتج

المحلي فيؤدي إلى معدل نمو سنوي بلغ 6 % خلال فترة 1950 - 1974، بالمقارنة مع 7 % في حال استعمال مؤشر اسعار الجملة.

إن استعمال مؤشر أسعار المستهلك كمخفض للتضخم في سلاسل إجمالي الناتج المحلي يبرز التطورات الاقتصادية في لبنان بشكل أكثر واقعية من استعمال مؤشر اسعار الجملة. كما ان استعمال مؤشر أسعار المستهلك كمخفض للتضخم هو أكثر ملاءمة في اقتصاد تجاوزت حصة الاستهلاك فيه من إجمالي الناتج المحلي نسبة 95 % خلال فترة 1950 - 1974، ونسبة 100 % في ما بعد. وعلى كل حال، فإن استخدام مؤشر اسعار الجملة كمخفض للتضخم لا يؤثر تأثيراً كبيراً على دراستنا والنتائج التي توصلنا إليها.

وبالطبع، من الافضل استعمال مخفض ضمني للتضخم يحتسب من المخفضات للتضخم للنشاطات الاقتصادية المختلفة أو من المخفضات للفئات الرئيسية للنفقات. وكان Chalak (1983) هو الوحيد الذي استخدم مخفضات ضمنية للتضخم للفترة 1974 - 1980، وقد جاءت تلك المخفضات قريبة جداً من مؤشر أسعار المستهلك لمجمل تلك الفترة.

الجدول رقم A.4.2

مؤشرات أسعار الجملة

(100 = 1966)

	المواد الغذائية	المواد الخام	مواد البناء	الوقود	المواد المصنعة	المؤشر العام	التغيّر في المؤشر (٪)
حزيران 1939	11	19	13	19	8	**15.4**	
كانون1 1939	97	174	139	113	119	**138.6**	
...							
1945	109	228	131	113	178	**159.7**	15.2
1946	103	183	89	107	154	**136.7**	-14.4
1947	97	122	73	93	121	**122.6**	-10.3
1948	92	106	78	90	100	**119.5**	-2.5
1949	90	103	76	86	98	**98.0**	-18.0
1950	90	102	75	85	97	**90.9**	-7.2
1951	111	146	91	83	134	**112.7**	24.0
1952	110	111	90	84	106	**105.5**	-6.5
1953	97	100	77	84	96	**93.6**	-11.2
1954	82	94	75	83	93	**86.4**	-7.8
1955	86	88	83	83	92	**87.3**	1.1
1956	95	88	84	87	94	**91.8**	5.2
1957	98	86	86	94	92	**93.6**	2.0
1958	99	86	84	98	92	**94.5**	1.0
1959	102	86	83	98	91	**95.5**	1.0
1960	102	88	75	99	87	**93.6**	-1.9
1961	104	89	75	99	87	**94.5**	1.0
1962	96	88	73	99	84	**91.8**	-2.9
1963	90	91	74	94	105	**94.5**	3.0
1964	99	90	74	97	109	**96.4**	1.9
1965	99	92	75	98	110	**97.3**	0.9
1966	100	100	100	100	100	**100.0**	2.8
1967	109	101	100	100	101	**104.5**	4.5
1968	105	104	99	103	101	**103.6**	-0.9
1969	110	110	109	105	110	**109.1**	5.3
1970	112	115	115	104	117	**112.7**	3.3
1971	119	117	115	104	115	**115.5**	2.4
1972	129	126	112	122	125	**124.3**	7.7
1973	150	147	131	143	145	**144.9**	16.5
1974	186	182	162	176	180	**179.0**	23.6
1975	206	202	179	195	199	**198.3**	10.8
1976	225	220	196	213	217	**216.8**	9.3
1977	268	263	234	254	259	**258.6**	19.3
1978	304	298	265	288	294	**293.1**	13.3
1979	372	364	324	353	360	**358.5**	22.3
1980	402	394	350	382	389	**387.8**	8.2

المصادر: للفترة 1939 – 1950: نشرة Chambre de Commerce Française Au Levant, 1948, p. 163؛

Saba, E., 1961, p. 216؛ UN, 1955, p. 20.

للفترة 1950 - 1971: République Libanaise، عدة إصدارات من Recueil de Statistiques Libanaises.

للفترة 1972 - 1973: احتسب المؤشر من أسعار السلع الفردية المذكورة في Recueil de Statistiques Libanaises لعام 1973، وذلك باستخدام أوزان المؤشرات السابقة.

للفترة 1974 - 1980: UNDP/FAO, 1980.

الملاحظات: احتسب المؤشر العام من خلال ربط ثلاث سلاسل متتابعة للفترات 1939 - 1950 و1950 - 1971 و1970 - 1989.

الجدول رقم A.4.3

مؤشرات أسعار المستهلك

(100 = 1974 - 1972)

	الغذاء	السكن والمياه	الإنارة والتدفئة	اللباس	مختلف	المؤشر العام	التغيّر في المؤشر (٪)
عدد السلع:	26	2	5	44	20	97	
1939	10	37	32	12	14	**14**	
...							
1943	59	44	111	78	44	**62**	
1944	64	49	99	119	62	**77**	23.9
1945	71	48	93	127	69	**84**	8.4
1946	64	48	90	108	69	**76**	-8.9
1947	59	48	71	88	70	**69**	-9.5
1948	61	52	74	76	69	**68**	-1.6
1949	58	52	85	74	64	**65**	-4.2
1950	49	52	73	67	64	**59**	-9.6
1951	55	55	73	73	66	**64**	8.5
1952	57	55	73	71	63	**64**	-0.2
1953	51	55	70	66	63	**60**	-6.5
1954	48	59	70	61	62	**57**	-4.7
1955	49	59	71	61	63	**58**	1.5
1956	54	68	74	61	63	**61**	5.9
1957	59	76	79	61	67	**65**	6.6
1958	60	85	86	61	73	**68**	4.4
1959	62	85	86	61	79	**70**	3.6
1960	64					**73**	3.2
1961	62					**72**	-0.8
1962	58					**73**	1.7
1963	61					**75**	1.9
1964						**76**	2.3
1965						**79**	3.0
1966	72	95		68	93	**81**	2.7
1967	77	96		65	95	**84**	3.7
1968	74	97		70	96	**83**	-0.7
1969	80	98		76	97	**87**	4.4
1970	80	98		78	97	**87**	0.0
1971	82	98		84	95	**88**	1.6
1972	89	99		89	96	**93**	4.9
1973	98	100		99	99	**98**	6.0
1974	113	101		112	105	**109**	11.1
1975						**120**	9.9
1976						**155**	28.9
1977	207	135		201	177	**186**	20.2
1978	211	151		257	213	**205**	10.2
1979	269	167		329	256	**252**	23.3
1980	330	190		395	306	**304**	20.6
1981	417	209		476	378	**374**	22.9
1982	484	243		535	511	**448**	19.8
1983	497	251		605	579	**478**	6.6
1984	589	275		644	716	**560**	17.4
1985	1,021	367		1,039	1,137	**919**	64.0
1986	2,160	708		2,303	2,136	**1,883**	104.9
1987	11,682	3,299		11,887	9,088	**9,482**	403.6
1988						**24,179**	155.0
1989						**41,636**	72.2
1990						**70,281**	68.8
1991						**105,492**	50.1
1992						**210,773**	99.8
1993						**262,834**	24.7
1994						**283,860**	8.0
1995						**313,950**	10.6
1996						**341,891**	8.9
1997						**368,217**	7.7
1998						**384,786**	4.5
1999						**385,556**	0.2
2000						**384,014**	-0.4
2001						**384,014**	0.0
2002						**391,694**	2.0

المصادر: للفترة 1939 - 1960: IRFED, Vol. 1, p. 84، والجدول رقم 29.
للفترة 1960 - 1964: احتسب المؤشر من احصاءات في UN, 1965، الجدول رقم VI-3، و République Libanaise, Bulletin Statistique Trimestriel، عدة إصدارات.
للفترة 1964 - 1965: Banque du Liban، التقرير السنوي للاعوام 1979 - 1980.
للفترة 1966 - 1972: République Libanaise, Recueil de Statistiques Libanaises، عدة إصدارات.
لعام 1973: المؤشرات الجزئية فقط، The World Bank, 1975.
للفترة 1974 - 2002: CRI، و Banque du Liban، التقرير السنوي، عدة إصدارات.

الملاحظات: أ - بالنسبة إلى الفترة 1960 - 1963، تعتمد التقديرات على نفقات الموظفين الحكوميين فقط. ب- لربط السلسلتين 1960 - 1964 و1964 - 1987، نفترض ان معدل التضخم عام 1964 كان 2.3 ٪، وهو معدل نسبة التضخم خلال 1961 - 1963 (1.8 ٪) و1964 - 1966 (2.8 ٪). ج- تم تضمين «الإنارة والتدفئة» مع بند «السكن» منذ أواخر الخمسينات. الأوزان هي للسنوات المرجعية 1939 و1966، ويفصّل الجدول الآتي توزيع تلك الأوزان.

الجدول رقم A.4.4
أوزان مؤشر أسعار المستهلك

		1939	c.1959 (أ)	1966	1988	1997
	التغطية:	بيروت	بيروت	بيروت	بيروت	لبنان
	فئة الدخل:	متوسط	متدنٍ	متدنٍ	متدنٍ	المعدل العام
الطعام		37.8	46	42.8	58.5	33.9
السكن (د)		17.7	20	18.8	4.5	8.0
الخدمات العامة		4.8		4.9	3.8	7.3
اللباس		17.3	8	8.6	9.6	6.2
الصحة			6	7.2	7.0	8.6
المواصلات			4	5.2	6.6	8.6
التعليم			10	3.9	2.0	13.1
الترفيه				2.0	1.7	5.3
مختلف		22.4	6	6.7	6.3	9.0
المجموع		**100.0**	**100**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصادر: انظر الجدول رقم A.4.3 أعلاه؛ CRI, 1989؛ IRFED, Vol. 2, p. 399؛ République Libanaise, 1998b.

الملاحظات: أ- إن التوزيع بالنسبة إلى عام «c.1959» هو من (IRFED، المجلد رقم 2، ص. 400) ويستند إلى دراسة

قامت بها المؤسسة الرسمية Conseil du Plan et du Développement Economique عن نفقات الأسر المتدنية الدخل في بيروت. أما بالنسبة إلى توزيع عام 1988 فهو محاولة قامت بها CRI لتحديث الأوزان تبعاً للهبوط الكبير الذي طرأ على سعر صرف الليرة خلال منتصف الثمانينات. ب- السكن يتضمن الإيجار واستهلاك الاصول والضرائب والسلع المعمرة ذات الصلة والصيانة والتصليحات. الخدمات أو المرافق العامة تتضمن المياه والطاقة والهاتف والبريد. الصحة تتضمن الخدمات الطبية والأدوية. «مختلف» تتضمن العناية الشخصية والخدمة في المنزل، والتبغ الذي كان معدل الانفاق عليه 3 ٪ في 1966 و1988، الخ.

الجدول رقم A.4.5
الأوزان المقارنة لمؤشر أسعار المستهلك، 1966 - 1997

		1966		1997	
	التغطية:	بيروت	لبنان	بيروت	لبنان
	فئة الدخل:	المعدل	موازي المعدل	المعدل	المعدل
الطعام		26.6	31.7	31.9	33.9
السكن		16.8	17.0	9.4	8.0
الخدمات العامة		3.2	3.6	6.7	7.3
اللباس		12.8	12.7	5.4	6.2
الصحة		6.1	6.8	9.4	8.6
المواصلات		11.2	9.0	7.9	8.6
التعليم		5.9	5.8	14.1	13.1
الترفيه		8.0	4.6	5.6	5.3
مختلف		9.4	8.9	9.7	9.0
المجموع		**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصادر: انظر الجدول رقم A.4.4 أعلاه.

الملاحظات: إن أوزان عام 1966 للبنان تعتمد كفئة دخل «موازي المعدل»، أي ما يوازي معدل الدخل العام، وهي توازي معدل الأوزان لفئتي دخل (6,100 - 12,000) و(12,001 - 18,000) ليرة. وهاتان الفئتان هما مباشرة فوق فئة الدخل الدنيا (أقل من 6,000) ليرة التي اعتمدت لاحتساب أوزان مؤشر أسعار المستهلك لعام 1966. وتمثل هاتان الفئتان من الدخل نحو 54 ٪ من إجمالي نفقات الأسر. ويقع ضمن الفئتين ايضاً معدل إجمالي الناتج المحلي للأسرة عام 1966، الذي كان أقل من 10,000 ليرة والذي نرفعه بنحو 30 إلى 35 ٪ لاحتساب المصادر الأخرى للدخل (انظر الجدول رقم 11-3). على كل حال، بلغت النفقات المقدرة على الطعام عام 1964 35 ٪ إلى 36 ٪ من الدخل (انظر République Libanaise, Vol. 1, c.1967, p. 15). أما الأوزان الأخرى الخاصة بفئة معدل الدخل لبيروت عامي 1966 و1997 فقد قدّرتها المسوح مباشرة.

الجدول رقم A.4.6

أسعار صرف السوق لليرة (أ)، (ب)

ل.ل./ دولار ول.ل./ SDR, 1947 - 2003

(معدلات سنوية)

	ل.ل./دولار		ل.ل./دولار	ل.ل./ SDR		ل.ل./دولار	ل.ل./ SDR
1947	3.07	**1967**	3.21	3.21	**1987**	225	290
1948	3.46	**1968**	3.16	3.16	**1988**	409	550
1949	3.26	**1969**	3.26	3.26	**1989**	497	630
1950	3.47	**1970**	3.27	3.27	**1990**	702	967
1951	3.73	**1971**	3.23	3.24	**1991**	928	1,271
1952	3.66	**1972**	3.05	3.31	**1992**	1,713	2,432
1953	3.42	**1973**	2.61	3.11	**1993**	1,741	2,431
1954	3.22	**1974**	2.33	2.80	**1994**	1,680	2,406
1955	3.24	**1975**	2.30	2.79	**1995**	1,621	2,457
1956	3.22	**1976**	2.91	3.32	**1996**	1,571	2,280
1957	3.18	**1977**	3.07	3.58	**1997**	1,539	2,119
1958	3.18	**1978**	2.96	3.70	**1998**	1,516	2,057
1959	3.16	**1979**	3.24	4.19	**1999**	1,508	2,061
1960	3.17	**1980**	3.44	4.47	**2000**	1,508	1,988
1961	3.08	**1981**	4.31	5.09	**2001**	1,508	1,920
1962	3.01	**1982**	4.73	5.24	**2002**	1,508	1,953
1963	3.10	**1983**	4.52	4.84	**2003**	1,508	2,112
1964	3.07	**1984**	6.51	6.67			
1965	3.07	**1985**	16.42	16.67			
1966	3.13	**1986**	38.37	45.01			

SDR (Special Drawing Rights): وحدة حقوق السحب الخاصة.

المصادر: Banque du Liban، النشرة الفصلية والتقرير السنوي، عدة إصدارات؛ IMF، International Financial Statistics (IFS)، عدة إصدارات؛ République Libanaise, Recueil de Statistiques, 1963؛ UN, 1955.

الملاحظات: أ- صدر الترخيص الرسمي للسوق الحرة للعملات الأجنبية في 6 تشرين الثاني من عام 1948 (المرسوم رقم 13532). ب- قبل كانون الأول من عام 1971، كان سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مثبتاً على: 1 وحدة حقوق السحب الخاصة = 1 دولار أميركي.

هوامش الملحق رقم 4:

294 – République Libanaise, 1966, p. 186.

295 – UNDP/ FAO, 1980, pp. 41, 43.

Aretsis, Philip et. al. (1999). "Post Keynesian economics and its critics", Journal of Post Keynesian Economics, 21(4), Summer: 527-549.

Arthur, Brian (1998). "Positive feedbacks in the economy", Antitrust WWW Page, in http://roscoe.law.harvard.edu/courses/techseminar96/antitrust/references/econreferences/arthurarticle.html

Arrow, Kenneth J. (1987). "Technical information, returns to scale, and the existence of competitive equilibrium", in T. Groves, R. Radner, and S. Reiter, eds., *Information and Economic Mechanisms*, Oxford: Basil Blackwell.

Asfour, Edmund Y. (1967). *Syria: Development and Monetary Policy*, Cambridge: Harvard University Press.

Askari, Hossein, Cummings, John and Glover, Michael (1982). *Taxation and Tax Policies in the Middle East*, London: Butterworths.

As-Safir. Lebanese daily newspaper (in Arabic).

Assayed Ali, A. (1983). *History of Monetary Regimes in Arab Countries*, Beirut: Center for Arab Unity Studies and Arab Monetary Fund (in Arabic).

Asseily, A.E. (1967). *Central Banking in Lebanon*, Beirut: Khayat.

Association of Banks in Lebanon. *Balance Sheets of the Banks*, various issues.

Atkinson, Glen and Oleson Jr., Theodore (1998). "Commons and Keynes: Their assault on laissez-faire", Journal of Economic Issues, 32(4), December: 1019-1030.

Badre, Albert (1972). "Economic development in Lebanon", in C.A. Cooper and S.S Alexander, eds., *Economic Development and Population Growth in the Middle East*, New York: American Elsevier.

(1956). "The national income of Lebanon", Middle East Economic Papers, 1956: 1-37.

(1953). *National Income of Lebanon*, Beirut: American University of Beirut.

Badre, Albert (Badre/FAO) (1959). *Lebanon: Country Report, FAO Mediterranean Project*, Rome: FAO.

Balassa, Bela (1990). *Policy Choices in the Newly Industrializing Countries*, Working Paper WPS 432, Washington: The World Bank.

Banque du Liban, Bulletin Trimestriel and Rapport Annuel, various issues, and website http://www.bdl.gov.lb

Baran, Paul. (1957). *The Political Economy of Growth*, New York: Monthly Review Press.

المراجع

Bibliography

Aghion, Philippe and Williamson, Jeffrey G. (1998). *Growth, Inequality and Globalization*, Cambridge: Cambridge University Press.

Al-Assir, Mustapha (1999). "Legal and administrative conditions in the Lebanese NGO sector", Paper delivered at the 1st National NGO Conference in Lebanon, Beirut, 1-2 December, 1999 (in Arabic).

Al-Haj, F. and Yacoub, S. (1972). "Factors affecting the adoption of new agricultural techniques in Lebanese agriculture", in C. Cooper and S. Alexander, eds., *Economic and Population Growth in the Middle East*, New York: American Elsevier.

Al-Shukhaibi, Mohammad Ali (1990). "Lebanese legislation protects working women", An-Nahar newspaper, 14 April 1990 (in Arabic).

Al-Sibai, Badreddine (1967). *Insights on Foreign Capital in Syria (1850-1958)*, Damascus: Dar Al-Jamaheer (in Arabic).

American University of Beirut (AUB) (1960). *Assessment of Manpower Resources and Requirements in Lebanon*, Beirut: AUB.

Andrews, David R. (1996). "Nothing is hidden: a Wittgensteinian interpretation of Sraffa", Cambridge Journal of Economics, 20: 763-777.

An-Nahar. Lebanese daily newspaper (in Arabic).

Antonios, Emile (1977). *Le Marché du Crédit Industriel à Moyen et Long-Term au Liban*, Beyrouth: Librairie Orientale.

Appleby, Joyce *et al.* (1996). *Knowledge and Postmodernism in Historical Perspective*, New York: Routledge.

Baran, Paul and Sweezy, Paul. (1966). *Monopoly Capital*, New York: Monthly Review Press.

Barlow, Robin (1982). "Economic growth in the Middle East, 1950-1972", International Journal of Middle East Studies, 14(2): 129-157.

Bashshur, Munir (1988). "The role of education: a mirror of a fractured national image", in H. Barakat, ed., *Toward a Viable Lebanon*, London: Croom Helm.

Baumol, William (1990). "Entrepreneurship: productive, unproductive and destructive", Journal of Political Economy, 98(5), October: 893-921.

Beling, Willard (1960). *Pan Arabism and Labor*, Cambridge: Harvard University Press.

Berouti, Lucien (1973). *La Crise de l'Emploi au Liban*, 2 Vols., Beyrouth: Université Libanaise.

Bettelheim, Charles (1971). *Calcul Economique et Formes de Propriété*, Paris: Maspero.

Beydoun, Toufik (1970). *Influence du Système Economique sur le Comportement du Consommateur au Liban*, Beyrouth: Université Libanaise.

Bharadwaj, Krishna (1986). *Classical Political Economy and Rise to Dominance of Supply and Demand Theories*, London: Sangam Books.

Bilanbanques, various issues, Beyrouth.

Bliss, Christopher J. (1975). *Capital Theory and the Distribution of Income*, Amsterdam: North-Holland.

Bonné, Alfred (1960). *Studies in Economic Development*, 2nd edition, London: Routledge and Kegan Paul.

(1955). *State and Economics in the Middle East*, second revised edition, London: Routledge and Kegan Paul.

Brenner, Robert (1986). "The social basis of economic development", in J. Roemer, ed., *Analytical Marxism*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1977). "The origins of capitalist development: a critique of Neo-Smithian Marxism", New Left Review, 104, July-August: 25-92.

Britt, George (1953). "Lebanon's popular revolution", The Middle East Journal, 7(1), Winter: 1-17.

Buheiry, Marwan (1984). "The peasant revolt in 1858 in Mount Lebanon: rising expectations, economic malaise and the incentive to arm", in T. Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, Beirut: American University

of Beirut.

CERMOC (Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain) (1978). *Etats et Perspectives de l'Industrie au Liban*, Lyon: Presses Universitaires de Lyon.

Chaib, André (1985). *Deficits Budgétaires et Dette Publique: 1964-1984*, Beyrouth: Ministère de l'Information.

(1980). "Analysis of Lebanon's merchandise exports 1951-1974", The Middle East Journal, 34(4), Autumn: 438-454.

Chakravarty, S. (1990). "Market forces and planning", in O.T. Bogomolov, ed., *Market Forces in Planned Economies*, London: Macmillan and International Economic Association.

Chalak, Nazhat (1983). *Lebanon: Estimation of the Gross National Product for the Period 1978-1980*, Document No E-353/83, UN/World Bank (?)

Chambre de Commerce et d'Industrie à Beyrouth (c.1977). *The Consequences of the Troubles on Manpower in Lebanon*, Beirut (in Arabic).

Chambre de Commerce Française au Levant (1948). Bulletin, Beyrouth.

Chami, Ali (1981). *The Evolution of the Working Class in Contemporary Lebanese Capitalism*, Beirut: Dar Al-Farabi (in Arabic).

Chamie, Joseph (1977). *Religion and Population Dynamics in Lebanon*, University of Michigan: Population Studies Center.

Chenery, H., Robinson, S. and Syrquin, M. (1986). *Industrialization And Growth, A Comparative Study*, New York: Oxford University Press (for The World Bank).

Cheung, S.N.S. (1987). "Coase, Ronald Harry", in Eatwell, et al., eds, *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*, Vol.1, London: Macmillan.

Chevallier, Dominique (1971). *La Société du Mont Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe*, Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner.

Chiha, Michel (1994). *Propos d'Économie Libanaise*, Beyrouth: Fondation Chiha.

Chucri, Nazli (1983/84). "Migration in the Middle East: transformation and change", Middle East Review, 16(2), Winter: 16-25.

Churchill, Charles W. (1954). *The City of Beirut: A Socio-Economic Survey*, Beirut: Dar El Kitab.

Churchill, Charles W. and Sabbagh, T.S. (1968). "Beirut, two time levels: a study of development", Middle East Economic Papers: 35-66.

Clifton, J.A. (1983). "Administered prices in the context of capitalist development",

Contributions to Political Economy, 2, March: 23-38.

(1977). "Competition and the evolution of the capitalist mode of production", Cambridge Journal of Economics, 1(2), June: 137-151.

Coghlan, A. (1991). "Last chance for Britain's industry", New Scientist, 1797, 30 November: 18-19.

Cohen, G.A. (1983). "Forces and relations of production", in B. Matthews, ed., *Marx: A Hundred Years On*, London: Lawrence and Wishart.

Collelo, Thomas, ed. (1989). *Lebanon: a Country Study*, Washington: US Federal Research Division.

CRI (Consultation and Research Institute) (2003). *Competition in the Lebanese Economy, a Background Study for a Competition Law for Lebanon.*

(1989). *The Estimation of Weights in the CPI (Beirut and Suburbs), with 1988 as base year*. Mimeo.

Undated. *Wholesale and Retail Price Indices for Greater Beirut 1970-1987*, Beirut.

(1980). "Sample study of living conditions of salaried households in Beirut and its suburbs", An-Nida, January 20, 1980: 53-70 (in Arabic).

Cornwall, John (1987). "Total factor productivity", in Eatwell, et al., eds., *The New Palgrave: a Dictionary of Economics*, Vol.4, London: Macmillan.

Courbage, Youssef et Philippe Fargues (1974). *La Situation Démographique Au Liban*, 2 Vols., Beyrouth: Université Libanaise.

CRDP (Centre de Recherche et de Développement Pédagogiques). Bulletin Annuel (in Arabic), various issues.

Daher, Massoud (1983). *The Historical Origins of the Lebanese Agrarian Question*, Beirut: Lebanese University (in Arabic).

Datta-Chaudhuri, M. (1990). "Market failure and government failure", The Journal of Economic Perspectives, 4(3), Summer: 25-39.

Davidson, Paul (1991). "Is probability theory relevant for uncertainty? A Post Keynesian perspective", The Journal of Economic Perspectives, 5(1), Winter: 129-143.

Direction Centrale de la Statistique (later Administration Centrale de la Statistique): See République Libanaise below.

Dillard, Dudley (1989). "The paradox of money in the economics of Joan Robinson", in George R. Feiwel, ed., *The Economics of Imperfect Competition and Employment,*

Joan Robinson and Beyond, New York: New York University Press.

Dorfman, Robert (1991). "Review article: economic development from the beginning to Rostow", Journal of Economic Literature, 29(2), June: 573-591.

Dow, Sheila (1997). "Mainstream economic methodology", Cambridge Journal of Economics, 21: 73-93.

Dutt, A.K. (1990). *Growth, Distribution and Uneven Development*, Cambridge: Cambridge University Press.

Eatwell, John and Milgate, Murray (1983). "Unemployment and the market mechanism", in same authors (eds.), *Keynes's Economics and the Theory of Value and Distribution*, London: Duckworth.

Ecochiffres (1989). Liban, Ecochiffres 1989, Beyrouth.

Ecole Libanaise de Formation Sociale (1952). *Monographies Beyrouthines*, Beyrouth: Editions des Lettres Orientales.

ECWA (Economic Commission for Western Asia and League of Arab States) (1981). *Statistical Indicators of the Arab World for the Period 1970-1979.*

ECWA/UNIDO (Economic Commission for Western Asia/United Nations Industrial Development Organization) (1978). *An Industrialisation Policy and Strategy for Lebanon*, Beirut.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (1989). *Regional Study on Manufacturing in Lebanon, 1975-1987*. (Unpublished; in Arabic).

Eid, Nimr (1969). "Merchandise retailing in Lebanon", Middle East Economic Papers: 19-31.

Evans, H. David (1989). *Comparative Advantage and Growth*, Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

Fagerberg, J. (1988). "International competitiveness", The Economic Journal, 98(391), June: 355-374.

FAO (Food and Agriculture Organisation) (1988). Quarterly Bulletin of Statistics, Rome: FAO.

(1982). *Potential Population Supporting Capacities of Lands in the Developing World*, Technical Report, Rome: FAO.

Fei, Edward and Klat, Paul (c.1954). *The Balance of Payments of Lebanon, 1951 and 1952*, Beirut: Dar El-Kitab.

Fitzgerald, E.V.K. (1985). "The problem of balance in the peripheral socialist economy: a conceptual note", World Development, 13(1), January: 5-14.

Gaspard, Toufic (2004). A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-faire, Leiden: Brill.

(1990). "The gross domestic product of Lebanon in 1987", Banque du Liban, Bulletin Trimestriel, Nos 38-43.

General Confederation of Lebanese Trade Unions (1987). *Family Budget (March 1985-April 1986)*, Beirut (in Arabic).

Gilsenan, Michael (1984). "A modern feudality? Land and labour in North Lebanon, 1858-1950", in T. Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, Beirut: American University of Beirut.

Gleizer, M. (1982). *L'Industrie au Liban*, Paris: Institut d'Aménagement et d'Urbanisme de la Région d'Ile de France.

Goodwin, Richard M. (1988). "My life and times in the shadow of Keynes", in O.F. Hamouda and J.N. Smithin, eds., *Keynes and Public Policy After Fifty Years*, Vol.1: Economics and Policy, Aldershot: Edward Elgar.

Hahn, Frank (1991). "The next hundred years", The Economic Journal, 101(404), January: 47-50.

(1986). "Of Marx and Keynes and many things", Oxford Economic Papers, 38(2), July: 354-361.

(1982a). "Reflections on the invisible hand", Lloyds Bank Review, 144. April: 1-21.

(1982b). "The neo-Ricardians", Cambridge Journal of Economics, 6(4), December: 353-374.

ed. (1990). *The Economics of Missing Markets*, Information and Games, Oxford: Oxford University Press.

Hahn, Frank and Solow, Robert (1995). *A Critical Essay On Modern Macroeconomic Theory*, Cambridge and London: MIT Press.

Hajj, Roger and Hamdan, Kamal (1989). *Regional Study on the Lebanese Manufacturing Sector 1975-1987*, Beirut. (Unpublished study in Arabic, prepared for the UN/ESCWA).

Hamdan, Kamal and Akl, M. (1979). "A report on financial domination in Lebanon", Al-Tareek, No.4, August, pp.17-73 (in Arabic).

Hayek, Friedrich (1989). *The Fatal Conceit*, London: Routledge (and its review in The Economist, January 28, 1989, p.89).

(1988). Interview in Figaro Magazine, 18 June, 15-20.

Hess, C.G. and Bodman, H.L. Jr (1954). "Confessionalism and feudality in Lebanese politics", The Middle East Journal, 8(1), Winter: 10-26.

Hobsbawm, Eric J. (1969). *Industry and Empire from 1750 to the Present Day*, Harmondsworth: Penguin.

Huff, W.G. (1995). "What is the Singapore model of economic development?", Cambridge Journal of Economics, 19: 735-759.

IFC (International Finance Corporation) (1974). *Lebanon, Financial Sector Survey, Discussions and Recommendations*.

ILO (International Labour Organisation) (1990). *Yearbook of Labour Statistics, 1945-1989*, Geneva: ILO.

(1977). *Labour Force Estimates and Projections, 1950-2000*, Vol.I, 2nd edition, Geneva: ILO.

ILO/ Lacroix, Henri (1962). *Enquête des Salariés*, Genève: ILO.

IMF (International Monetary Fund) (1995). *Economic Dislocation and Recovery in Lebanon*, Occasional Paper No. 120, Washington DC: IMF.

(1986). *Traitement Statistique de la Production du Secteur Bancaire*, Washington DC: IMF.

(1975). *La Réforme de la Gestion du Secteur Public Non Financier au Liban*, Washington DC: IMF.

International Financial Statistics Yearbook, various issues.

Iqbal, J. (1990). "Sectarian strife in the Lebanon: its historical roots", International Studies, 27(4), October-December: 309-324.

IRFED (Institut International de Recherche et de Formation en vue du Développement integral et harmonisé) (c.1962). *Besoins et Possibilités de Développement du Liban*, 2 Vols., Beyrouth: Ministère du Plan, République Libanaise.

Issawi, Charles (1982). *An Economic History of the Middle East and North Africa*, London: Methuen.

(1964). "Economic development and liberalism in Lebanon", The Middle East Journal, 18(3), Summer: 279-292.

Jain, Shail (1975). *Size Distribution of Income: Compilation of Data*, Bank Staff Working Paper No.109, November, The World Bank.

Johansson, P.-O. (1991). *An Introduction to Modern Welfare Economics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Johnson, Michael (1986). *Class and Client in Beirut*, London: Ithaca Press.

Kaldor, Nicolas (1986). "Limits on growth", Oxford Economic Papers, 38(2), July: 187-198.

(1983). *The Economic Consequences of Mrs. Thatcher*, London: Duckworth.

Kanbur, R. (1988). Review of Lal, D., *The Poverty of Development Economics*, Economic Impact, 36.

Kasparian, Robert (1979). *Evaluation des Comptes Economiques de 1977*, Beyrouth: Conseil du Développement et de la Reconstruction, Beyrouth.

Keynes, John Maynard (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*, London: Macmillan.

Keyrouz, Kabalan S. (1970). *Propos et Réflexions sur les Plus Importants Problèmes Economico-Sociaux du Liban Moderne*, Beyrouth: Université Libanaise (in Arabic).

Khalaf, Nadim (1971). *Economic Implications of the Size of Nations, with Special Reference to Lebanon*, Leiden: E.J. Brill.

Khalaf, Nadim and Rimlinger, G. (1982). "The response of the Lebanese labour force to economic dislocation", Middle Eastern Studies, 18(3), July: 300-310.

Khalaf, Samir (1977). "Changing forms of political patronage in Lebanon", in E. Gellner and Waterbury, J., eds., *Patrons and Clients*, London: Duckworth.

(1972). "Adaptive modernisation: the case for Lebanon", in C.A. Cooper and S.S. Alexander, eds., *Economic Development and Population Growth in the Middle East*, New York: American Elsevier.

(1968). "Lebanese labor unions: some comparative structural features", Middle East Economic Papers: 111-138.

Kirzner, Israel (1997). "Entrepreneurial discovery and the competitive market process: an Austrian approach", Journal of Economic Literature, 35, March: 60-85.

Kisirwani, Marun (1974). *Patron-Client Politics and Bureaucratic Corruption: The Case of Lebanon*, Bloomington: Indiana University.

Klat, Paul (1959). "Labour legislation in Lebanon", Middle East Economic Papers: 69-81.

Kravis, Irving B. et al. (1982). *World Product and Income: International Comparisons of Real Gross Product*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Krueger, A.O. (1991). "Benefits and costs of late development", in P. Higonnet and D.S. Landes and H. Rosovsky, eds., *Favorites of Fortune*, Cambridge: Harvard University Press.

(1990). "Government failures in development", The Journal of Economic Perspectives, 4(3), Summer: 9-23.

Krueger, A.O. and Tuncer, B. (1980). *Estimating Total Factor Productivity Growth in a Developing Country*, Staff Working Paper No. 422, Washington D.C.: The World Bank.

Kurz, Heinz D. (1985). "Sraffa's contribution to the debate in capital theory", Contributions to Political Economy, 4, March: 3-24.

Labaki, Boutros (1989). "L'émigration externe", Maghreb Machrek, 125, Juillet-Août-Septembre: 40-52.

Laibman, David (1984). "Modes of production and theories of transition", Science and Society, 3, Fall.

Lall, Sanjaya (1990). *Building Industrial Competitiveness*, Paris: OECD Development Centre.

Landesmann, Michael and Pagano, Uno (1994). "Institutions and economic change", Structural Change and Economic Dynamics, 5(2): 199-203.

Leenders, Reinoud, (2001). "Public means to private ends: State building and power in post-war Lebanon", Paper presented at the Conference "A Reassessment of the Lebanese System" at the American University of Beirut, 18-19 May, 2001.

Lerner, Daniel (1958). *The Passing of Traditional Society*, New York: The Free Press.

Maddison, A. (1987). "Growth and slowdown in advanced capitalist economies", Journal of Economic Literature, 25(2), June: 649-698.

Mallat, Hyam (1971). *L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement au Liban*, Beyrouth: Dar Ghandour.

Marx, Karl (1867). *Capital*, Vol.1, Harmondsworth: Penguin (1976).

MASS Institute (1987). *Recensement Industriel 1986*, Vol.10, Données Globales, Beyrouth: MASS.

McGowan, Afaf S. (1989). "Historical setting", in Collelo, ed., (1989).

Medawar, George (1969). *Lebanon's Balance of Payments for 1967*, Beirut: Ministry of Planning.

(1963). "A liquidity approach to the inflationary pressures in Lebanon, 1939-1961", Middle East Economic Papers: 113-149.

Migdal, Joël S. (1988). *Strong Societies and Weak States*, Princeton: Princeton University Press.

Milenkoviç, Goran (1987). *Estimating Poverty Lines for West Beirut.* Unpublished M.A. thesis at the American University of Beirut.

Mills, Arthur E. (1959). *Private Enterprise in Lebanon*, Beirut: American University of Beirut.

Minsky, Hyman and Whalen, Charles (1996-97). "Economic insecurity and the institutional prerequisites for successful capitalism", Journal of Post Keynesian Economics, 19(2), Winter: 155-170.

Morrisson, Christian (1968). *Répartition des Revenus dans les Pays du Tiers Monde*, Paris: Cujas.

Murray, G.T. (1974). *Lebanon: the New Future*, Beirut: Thomson-Rizk.

Nasr, Salim (1981). "Les travailleurs de l'industrie manufacturière au Machrek: Irak, Jordanie-Palestine, Liban, Syrie", Maghreb Machrek, 92, Avril-Mai-Juin.

(1978). "The crisis of Lebanese capitalism", MERIP Reports, December: 3-13.

NBITD (National Bank for Industrial and Touristic Development) (c.1988). *Industry in Lebanon*, Beirut (in Arabic).

National Fund for Social Security [National Fund] (c.1983). *Social Security in its Period of Growth, 1971-1974*, Beirut: the National Fund for Social Security (in Arabic).

Nawwam, Imad (1988). "Industry in Lebanon in 1982-88, between recession and recovery", Banque du Liban, Bulletin Trimestriel, Nos 36-37 (in Arabic).

Nsouli, Moustapha (1966). "Situation actuelle et problèmes de l'industrie Libanaise", Le Commerce du Levant, Mai: 6-9, Beyrouth.

(1953). "Lebanese heritage, from craft to industry", in Conferences du Cénacle Libanais, 16 April 1953: 70-89 (in Arabic).

Obeid, Antoine (1988). *La Population Bancaire, Répartition-Salaires*, Beyrouth: Association des Banques du Liban.

OECD (Organisation for Economic Cooperation and Development) (1989). *Economies in Transition: Structural Adjustment in OECD Countries*, Paris: OECD.

(1987). *Structural Adjustment and Economic Performance*, Paris: OECD.

Owen, Roger (1988a). "The economic history of Lebanon, 1943-1974: its salient features", in H. Barakat, ed., *Toward a Viable Lebanon*, London: Croom Helm.

(1988b). "The Middle Eastern factory as a site for the application of new technology in the nineteenth century", in C. Dewey, ed., *The State and the Market*,

New Delhi: Sangam.

ed. (1976). *Essays on the Crisis in Lebanon*, London: Ithaca Press.

PAL70. Refer to République Libanaise, 1972.

PAL97. Refer to République Libanaise, 1998a.

Pasinetti, Luigi (1994). "The structure of long-term development: concluding remarks", in Pasinetti L. and Solow, R., eds., *Economic Growth and the Structure of Long-Term Development*, St. Martin's Press.

(1993). *A Theory of the Economic Consequences of Human Learning*, Cambridge, Cambridge University Press.

(1990). "Vertical integration and capital theory", Journal of Post Keynesian Economics, 13(1), Fall: 65-70.

(1981). *Structural Change and Economic Growth*, Cambridge: Cambridge University Press.

Paul, E.F. (1979). *Moral Revolution and Economic Science*, Westport, Conn.: Greenwood Press.

Persen, William (1958). "Lebanese economic development since 1958", The Middle East Journal, 12 (3), Summer: 277-294.

Psacharopoulos, G. and Tzannatos, Z. (1989). "Female labor participation: an international perspective", The World Bank Research Observer, 4(2), July: 187-201.

Radner, R. (1987). "Decentralisation and incentives", in T. Groves, R. Radner, and S. Reiter, eds., *Information and Economic Mechanisms*, Oxford: Basil Blackwell.

Ravallion, M. et al. (1991). "Quantifying absolute poverty in the developing world", The Review of Income and Wealth, 37(4), December: 345-361.

Renelt, D. (1991). *Economic Growth. A Review of the Theoretical and Empirical Literature*, Working Papers WPS 678, Washington: The World Bank.

Republic of Lebanon (2000). *A Report on Industry in Lebanon, 1998-1999*, Beirut: Ministry of Industry.

(1995). *Report on Industrial Census, Final Results*, Beirut: Ministry of Industry.

(1994). *Horizon 2000 for Reconstruction and Development*, Beirut: Council for Development and Reconstruction.

Ministry of Finance website http://www.finance.gov.lb

(1957). *Industrial Census 1955*, Beirut: Ministry of National Economy.

Republic of Lebanon and FAO (2000). *Agricultural Census 1999*, Beirut: Ministry of Agriculture.

République Libanaise (2003). *The Economic Accounts for 1997*, Beirut: Ministry of National Economy.

(1998a). *La Population Active en 1997*, Beyrouth: Administration Centrale de la Statistique. (Also referred to in the text as PAL97).

(1998b). *Conditions de Vie des Ménages en 1997*, Beyrouth: Administration Centrale de la Statistique.

(1997). *L'Etat des Comptes Economiques 1994-1995*, Beyrouth Administration Centrale de la Statistique.

(1995). *Evolution des Effectifs Scolaires 1973-1994*, Beyrouth: Administraion Centrale de la Statistique.

(c.1985). *Le Commerce Extérieur du Liban, 1977-1983*, Beirut: Conseil des Relations Economiques Extérieures.

(c.1974). *Les Comptes Economiques, la Balance des Paiements 1965-1972*, Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan.

(c.1973). *La Balance des paiements du Liban 1960-1969*, Beirut: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan.

(1972). *L'Enquête par Sondage sur la Population Active du Liban, Novembre 1970*, 2 Vols., Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan. (Also referred to in the text as PAL70).

(c.1972a). *Les Comptes Economiques, 1965-1970*, Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan.

(c. 1972b). *La Balance des Paiements du Liban, 1970*, (provisional figures), Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan.

(c.1971). *Les Comptes Economiques 1964-1969*, Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan.

(1970). *Possibilités d'Investissement Industriel au Liban*, Beyrouth: Ministère du Plan.

(c.1968). *Family Budget: a Statistical Sample Survey for 1966*, 2 Vols., Beirut: Central Directorate of Statistics, Ministry of Planning (in Arabic).

(c.1967). *Les Comptes Economiques de l'Année 1964*, 2 Vols. (Vol.1: Résultats; Vol.2: Méthodes et Sources), Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan.

(1966). *Liban: Prévisions sur les Besoins en Main d'Oeuvre et les Besoins en Formation* (Rapport et Annexes), Beyrouth: Ministère du Plan.

(c.1966). *Recensement de l'Industrie au Liban, Résultats pour 1964*, Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan.

(1953). Bulletin Statistique Trimestriel, I[er] et II[e] Trimestres 1950, Vol. I, Nos. 1-2, Beyrouth.

Direction Centrale de la Statistique (later Administration Centrale de la Statistique), Bulletin Statistique Mensuel (various issues) and Recueil de Statistiques Libanaises, Beyrouth: Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan (yearly, from 1963 to 1973).

Richards, A. and Waterbury, J. (1990). *A Political Economy of the Middle East*, Boulder, Colorado: Westview Press.

Richards, P. and Leonor, M. (1981). *Education and Income Distribution in Asia*, London: Croom Helm.

Rizvi, S. Abu Turab (1991). "Specialisation and the existence problem in general equilibrium theory", Contributions to Political Economy, 10: 1-20.

Roberts, John (1989). "The economy", in Collelo, ed., (1989).

Robinson, Joan (1971). *Economic Heresies: Some Old-fashioned Questions in Economic Theory*, London: Macmillan.

(1953-54). "The production function and the theory of capital", Review of Economic Studies, 21, 81-106.

Robinson, Joan and Eatwell, John. (1973). *An Introduction to Modern Economics*, Revised edition, London: McGraw Hill.

Roemer, J. (1986). "'Rational choice' Marxism: some issues of method and substance", in J. Roemer, ed., *Analytical Marxism*, Cambridge: Cambridge University Press.

Rosenberg, Nathan (1994). *Exploring the Black Box*, Cambridge: Cambridge University Press.

Saba, Elias (1961). *The Foreign Exchange Systems of Lebanon and Syria 1939-1957*, Beirut: American University of Beirut.

Saba, Paul (1976). "The creation of the Lebanese economy -economic growth in the nineteenth and twentieth centuries", in Owen (1976).

Sagasti, Francisco (1997). "Development, knowledge and the Baconian age", World Development, 25(10): 1561-1568.

Salem, Khalil (c.1966). *Lebanon's Balance of Payments for 1962 and 1963*, Beirut:

Ministry of Planning.

(1964). *Lebanon's Balance of Payments for 1961*, Beirut: Ministry of Planning.

Samuelson, P. (1991). "Sraffa's other leg", The Economic Journal, 101(406), May: 570-574.

Sayigh, Yusif A. (1962). *Entrepreneurs of Lebanon*, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Schemeil, Yves (1976). *Sociologie du Système Politique Libanais*, Grenoble: Université de Grenoble II (Ph.D. Thesis).

Sen, Amartya (1991). "Economic methodology: heterogeneity and relevance", in D. Banerjee, ed., *Essays in Economic Analysis and Policy*, Oxford: Oxford University Press.

Serageldin, I. et al. (1983). *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa*, Washington: Oxford University Press.

Shapiro, H. and Taylor, L. (1990). "The state and industrial strategy", World Development, 18(6), June: 861-878.

Shehadi, Nadim (1987). *The Idea of Lebanon: Economy and State in the Cenacle Libanais 1946-1954*, London: Center for Lebanese Studies.

Simon, Herbert (1997). *An Empirically Based Microeconomics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Simonian, T.A. and Yacoub, S.M. (c.1974). *Formal Cooperatives: the Role of the Extended Family in Economic Cooperation*, Beirut: American University of Beirut.

Singer, Hans W. (1997). "The golden age of the Keynesian consensus: the pendulum swings back", World Development, 25(3): 293-295.

(1987). "What Keynes and Keynesianism can teach about less developed countries", in A.P. Thirlwall, ed., *Keynes and Economic Development*, 7th Keynes Seminar, Basingstoke: Macmillan.

(1984). "Relevance of Keynes for developing countries", Estudos de Economia, IV(4), Jul.-Sep.: 419-438.

Solow, Robert (1970). *Growth Theory: an Exposition*, London: Oxford University Press.

(1957). "Technical change and the aggregate production function", Review of Economics and Statistics, 39(3), August: 312-320.

Sraffa, Piero (1960). *Production of Commodities by Means of Commodities*,

Cambridge: Cambridge University Press.

(1926). "The law of returns under competitive conditions", The Economic Journal, 36, 535-550.

Stern, N. (1991). "The determinants of growth", The Economic Journal, 101(404), January: 122-133.

Stevens, Robert (1959). "A farm survey in Lebanon: some results and an evaluation of methods", Middle East Economic Papers: 97-111.

Stewart, F. and Ghani, E. (1991). "How significant are externalities for development?", World Development, 19(6), June: 569-594.

Sundrum, R.M. (1990). *Economic Growth in Theory and Practice*, London: Macmillan.

Sutcliffe, R.B. (1971). *Industry and Underdevelopment*, London: Macmillan.

Sweezy, Paul (1970). *The Theory of Capitalist Development*, New York: Monthly Review Press.

Syrquin, M. and Chenery, H. (1989a). "Three decades of industrialisation", The World Bank Economic Review, 3(2), May: 145-181.

(1989b). *Patterns of development, 1950 to 1983*, World Bank Discussion Papers No. 41, Washington: The World Bank

Tabbarah, R. (1982). "Population, human resources and development in the Arab world", in U.N./ECWA, *Population and Development in the Middle East*, Beirut: ECWA.

Tannous, Afif (1949). "The village in the national life of Lebanon", The Middle East Journal, 3(2), April: 151-163.

UN/ECWA (1977). *A Study on a Housing Policy in Lebanon*, UN (Social Development and Human Settlement Division).

UN/ECWA and League of Arab States (1981). *Statistical Indicators of the Arab World for the Period 1970-1979.*

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) (1969). *Short and Medium-Term Prospects for Exports of Manufactures from Selected Developing Countries: Lebanon*, Geneva: UNCTAD.

Handbook of International Trade and Development Statistics, various issues.

UNDP (United Nations Development Program) (1990). *Human Development Report 1990*, New York: Oxford University Press.

UNDP/FAO (1980). *Etude de Reconstruction et de Développement de l'Agriculture, Liban,* Annexe Technique 1 (and Rapport de Synthèse), Beyrouth: UNDP/FAO.

UNESCO, Statistical Yearbooks, various issues.

UNICEF (United Nations Children's Fund) (1988). *The State of the World's Children 1988*, New York: Oxford University Press.

UNIDO (United Nations Industrial Development Organization) (1985). *Input-Output Tables for Developing Countries*, 2 Vols., New York: UN.

UN (United Nations) (1990). *Statistical Yearbook 1987*, New York: UN.

(1989). *World Population Prospects 1988*, Population Studies No. 106, New York: UN.

(1988a). *Supplement on Methods and Statistics to the First Report on the World Nutrition Situation*, New York: UN.

(1988b). *World Demographic Estimates And Projections, 1950-2025*, New York: UN (Report prepared jointly by the UN, the ILO and FAO).

(1987). *The Prospects of World Urbanisation*, Population Studies No. 101, New York: UN.

(1986). *Handbook of National Accounting*, Studies in Methods, Series F, No 39, New York: UN.

(1985). *Measurement and Analysis of Socio-Economic Development*, Geneva: UN Research Institute for Social Development.

(1983). *Statistical Yearbook 1981*, New York: UN.

(1971). *1970 Report on the World Social Situation*, New York: UN.

(1968). *UN Yearbook of National Accounts*, New York: UN.

(1967). *Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East*, New York: UN.

(1966). *UN Yearbook of National Accounts*, New York: UN.

(1964). *Economic Developments in the Middle East, 1961-1963*, Supplement to World Economic Survey, 1963, New York: UN.

(1960). *Economic Developments in the Middle East, 1958-1959*, Supplement to World Economic Survey, 1959, New York: UN.

(1958). *Statistical Yearbook 1958*, New York: UN.

(1955). *Economic Developments in the Middle East, 1945-1954*, Supplement to World Economic Survey, 1953-54, New York: UN.

(1949). *Final Report of the United Nations Economic Survey Mission for

the Middle East, Part II, The Technical Supplement, New York: UN.

United States (1962). *Republic of Lebanon, Nutrition Survey*, February-April 1961, A report by the Interdepartmental Committee on Nutrition for National Defense.

Van Dijk, M.P. and Marcussen, H.S, eds., (1990). *Industrialisation in the Third World: the Need for Alternative Strategies*, London: Frank Cass.

Viner, Jacob (1961). *The Intellectual History of Laissez-Faire*, The Henry Simons Lecture, Chicago: The University of Chicago Law School.

Wade, Robert (1990). *Governing the Market*, Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Weintraub, E.R. (1990). Review of M. Dore and S. Chakravarty and R. Goodwin, eds., *John Von Neumann and Modern Economics*, Journal of Economic Literature, 28(3), September: 1192-1194.

Wolff, E.N. (1991). "Capital formation and productivity convergence over the long-term", American Economic Review, 81(3), June: 565-579.

Wood, Adrian (1991). "What do developing-country manufactured exports consist of?", Development Policy Review, 9(2): June 177-196.

Wood, Ellen M. (1996). "Modernity, postmodernity, or capitalism?", Monthly Review, 48(3), July-August: 21-39.

(1994). "From opportunity to imperative: the history of the market", Monthly Review, 46(3), July-August: 14-40.

World Bank (1993). *The East Asian Miracle*, Washington DC: The World Bank.

(1991). *World Debt Tables 1991-92*, Washington: The World Bank.

(1983). *World Tables*, 2 Vols., 3rd ed., Baltimore: The John Hopkins University Press.

(1976). *World Tables 1976*, Washington: The World Bank.

(1975). *Current Economic Position and Prospects of Lebanon*, Washington, DC: The World Bank.

(1975, 1967). Economic Reports on Lebanon.

Yaffi, Talha (1958). "A case for banking reform in Lebanon", Middle East Economic Papers: 93-114.

Zahlan, Antoine B. (1982). "The Arab brain drain", in UN/ECWA, Population and Development in the Middle East, Beirut: UN/ECWA.

Zurayk, H. (1985). "Women's economic participation", in F.C. Shorter and H. Zurayk

(eds.), *Population Factors in Development Planning in the Middle East*, New York: The Population Council.

Zurayk, H., and Shorter, F. (1988). *The Social Composition of Households in Arab Cities and Settlements*, Cairo, Beirut, Amman, Cairo: The Population Council Regional Papers.

يقدّم الكتاب أول دراسة منهجية عن تاريخ لبنان الاقتصادي الحديث من خلال تقييم ادائه في مجالي النمو والإنماء منذ فترة ما بعد الاستقلال. ويقيّم الكتاب أيضاً فعالية الاستراتيجية الليبرالية السائدة للإنماء المتمثلة عملياً بمؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسياسياً بما يسمّى "توافق واشنطن" Washington Consensus، حول ضرورة تطبيق الليبرالية الاقتصادية في كل البلدان.

يقوم الفصل الأول بمراجعة نقدية لأسس الليبرالية الاقتصادية، وللنظريات المناهضة لها، وذلك في مجال تحديد استراتيجية النمو والإنماء. ويرجع الفصل الثاني إلى الجذور التاريخية لنشوء الرأسمالية في لبنان القرن التاسع عشر، ومن ثم إلى إرساء دعائم الليبرالية الاقتصادية منذ أوائل الأربعينات من القرن العشرين. ويبدأ الفصل الثالث بالتقييم التفصيلي لمسار النمو والإنماء لفترة 1948–1974، التي يُنظر اليها عادة كالعصر الذهبي للاقتصاد اللبناني، ثم تُدرس فترة الحرب 1975–1990، وما بعدها بما في ذلك ما يسمى "إعادة الإعمار" الذي تبعته سريعاً أزمة اقتصادية لا تزال قائمة حتى الساعة.

يتناول الفصل الرابع الصناعة. ويقدّم الفصل الخامس نظرة جامعة ومفصّلة عن دينامية النظام الاقتصادي اللبناني من خلال دراسة تطور الناتج وتوزيعه، وتفاعل القطاعات الرئيسية في ما بينها. ويركّز الفصل السادس على الأداء الاقتصادي بعد الحرب، وذلك بعد تقييم هيكلية القطاع المصرفي وأدائه. ويحلل هذا الفصل تحليلاً مفصّلاً انهيار الليرة في منتصف الثمانينات، وأسبابه، وآلياته بما فيها ظاهرة حسابات الـ "يورو – ليرة".

وتشكّل الجداول في ملاحق الكتاب حصيلة إعادة تكوين منهجية للقاعدة الاحصائية حول المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اللبناني (1948-2002). وهي تشمل، معزّزة بشروحات عن المصادر والمنهجيات المتبعة، سلسلات احصائية عن: السكان، العمالة، مستويات التعليم، الحسابات القومية المفصّلة، الصناعة، مؤشرات الأسعار... ولا ريب أن القاعدة الإحصائية، والدراسة نفسها، ستعيدان تنظيم الذاكرة الإقتصادية عن لبنان.

توفيق كسبار، دكتور في الاقتصاد من جامعة ساسيكس Sussex في بريطانيا. عمل لسنوات عدّة خبيراً اقتصادياً لدى صندوق النقد الدولي في واشنطن وفي القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ولبنان، كذلك في مصرف لبنان. أستاذ محاضر سابق في الجامعة الأميركية في بيروت وفي جامعة القديس يوسف. حالياً مستشار اقتصادي ومالي في بيروت.



ISBN 9953-74-025-9

